الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY – ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA

كلية: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

مخبر البحث للدراسات الاقتصادية

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

الشراكة الأوروجزائرية

–فرص وحدود الاندماج في اقتصاد المعرفة–

الشعبة: علوم اقتصادية

لـ

كرميش آمال

مدير أطروحة التخرج:**عبد الأميرالسعد** أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار عنابة

أمام أعضاء اللجنة:

أ.د. رجم نصيب	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار عنابة
أ.د.عبد الأمير السعد	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة باجي مختار عنابة
د. جابة أحمد	أستاذ محاضر – أ –	عضوا	جامعة باجي مختار عنابة
أ.د. قصاب سعدية	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة الجزائر – 3 –
د. بضياف عبد المالك	أستاذ محاضر – أ –	عضوا	جامعة8 ماي1945 قالمة
د. بن خديجة منصف	أستاذ محاضر – أ –	عضوا	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس

السنة الجامعية: 201/2015

تصريح شرفي

أنا الممضي أسفله السيدة :

الاسم : امـــــــــال

اللقب : كـــــــرميش

المولودة بتاريخ : 1983/09/02 ببلدية : الابيار ولاية : الجزائر

استاذة مساعدة صنف – أ – جامعة الجزائر-3- ، قسم العلوم الاقتصادية .

أصرح بأن هذا العمل المقدم امامكم والمتمثل في أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تحت عنوان (الشراكة الأوروجزائرية-فرص وحدود الاندماج في اقتصاد المعرفة) . هو عملي الخاص وتحت مسؤوليتي، وهو عمل غير مقدم سواء جزء منه أو كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية. كما أحتمل كل الاجراءات القانونية و التنظيمية في حالة ثبوت العكس .

امضاء المعنية بالامر

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية لفرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية الذي وقعت عليه الجزائر في 22 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 .

ومن خلال بحثنا هذا تطرقنا إلى الجذور التاريخية للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي والجزائر، انطلاقا من مرحلة التعاون وصولا إلى إعلان برشلونة ومن ثم الآلية الأوربية للجوار.

كما تم تقديم عرض مفصل لاقتصاد المعرفة ، والذي أصبح من بين أولويات والاقتصاد الجزائري ، ومن هنا عملت الجزائر على تثمين التعاون الدولي من خلال الاستفادة من الفرص الثنائية ومتعددة الأطراف والمتمثلة في جميع المشاريع العلمية والتكنولوجية التي طرحها الاتحاد الأوربي على الدول المتوسطية ، وهذا من أجل مواكبة متغيرات العصر الحديث الذي يتميز بالانتشار الواسع للمعلومات والاتصالات ، والانتقال من الاقتصاد الملموس إلى الاقتصاد اللاملموس والذي يعتمد بدرجة كبيرة على عامل المعرفة كعامل إنتاج رئيسي.

ومن خلال دراستنا نستنتج أن إقامة اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الظروف الراهنة أمر صعب، هذا يعني أن الاقتصاد الجزائري مطالب بإعادة النظر في جميع الاستراتيجيات المتبعة.

الكلمات المفتاحية: التعاون، الشراكة الأورومتوسطية، المعرفة، اقتصاد المعرفة.

Résumé :

La recherche présentée est une sorte d'analyse des opportunités pour construire l'économie du savoir en Algérie , en concrétisant la convention euro-algérienne signée le 22 avril et mis en application en 2005.

Cette recherche relate l'historique des relations euro algérienne de la coopération puis l'accès à la déclaration de Barcelone et ensuite a la politique européenne de voisinage.

On a présenté une étude détaillée de l'économie du savoir qui est devenue l'une des priorités de l'économie algérienne qui a travaillé sur l'évaluation de la coopération internationales en profitant des opportunités bilatérales et multilatérales , de tous les projets scientifiques et technologiques mis par l'union européenne pour les pays méditerranéens afin de faire face à l'ère moderne qui se caractérise par la large diffusion des informations et des communications et la transition du concret à l'économie intangible qui dépend de la connaissance comme un facteur clé de la production.

Grace a notre étude, on conclut que la construction de l'économie du savoir en Algérie dans les circonstances actuelles est difficile, cela signifie que l'économie algérienne doit réexaminer les procédures utilisées.

Les mots clés :la coopération, le partenariat euro-méditerranéen, la connaissance , l'économie du savoir

Abstract:

This research presents an analysis of opportunities to build the knowledge economy in Algeria, embodying the Euro-Algerian agreement signed April 22 and implemented in 2005.

This research relates the history of euro- Algerian relationships from cooperation and access to the Barcelona Declaration , then to the European Neighborhood Policy.

We presented a detailed study of the knowledge economy which has become one of the priorities of the Algerian economy that worked on the evaluation of international cooperation by taking advantage of bilateral and multilateral opportunities, all scientific and technological projects developed by the European Union to the Mediterranean countries to cope in the modern era that is characterized by the wide spread of information and communications and the transition from the tangible economy to the intangible economy dependent on the factor of knowledge as a key factor of production.

Finally, we can say that the construction of the knowledge economy in Algeria in the current circumstances is difficult, that means that the Algerian economy must review the used procedures

Keywords: cooperation, the Euro-Mediterranean partnership, the knowledge, the knowledge economy

شكر

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور عبد الأمير السعد الذي ساعدني علميا ومعنويا في إعداد هذه الأطروحة، كما أشكر الأستاذة حروش رفيقة لدعمها الكبير لي، دون أن أنسى حليمي حكيمة، الأستاذ والأستاذة هاشم، الأستاذة حفيظة،

شكرا جزيلا لكم

إهداء :

إلى من علمني النجاح والصبر..أبي

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي ..

أمي

إلى إخوتي وزوجي وأولادي

إلى كل الأحباب

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	أهم الدول المنخرطة في السياسة المتوسطية الشاملة	25
02	الأهمية النسبية للمجموعة الأوربية في صادرات وواردات بعض الدول العربية المتوسطية (1974-1994 %)	27
03	البروتوكول المالي الرابع (ملايين ايكو)	29
04	أهم الاتفاقيات الاورو متوسطية المبرمة في إطار إعلان برشلونة	32
05	الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الاتحاد (78 – 96) الوحدة مليون ايكو	47
06	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح الجزائر (مليون اورو)	54
07	البرنامج التأشيري للفترة (2002 – 2004)	54
08	البرنامج التأشيري للفترة (2005 – 2006) مليون اورو	55
09	البرنامج التأشيري للفترة (2007 – 2010) مليون اورو	56
10	الفرق بين البيانات والمعلومات	65
11	الفرق ما بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة	67
12	مهارات عمال المعرفة	76
13	اقتصاد المعرفة و الاقتصاد القديم	77
14	توزيع الشركات الأجنبية بين 9 دول سنة 2000	85
15	الفرق بين رأس المال المادي والفكري	96
16	إدارة المعرفة والإدارة العامة	103
17	مقارنة بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي	111
18	أهمية التجارة الالكترونية	116
19	معدل التضخم في نهاية ماي 2015	138
20	معدلات النمو خلال الفترة (2005 – 2014)	139
21	أسعار الصرف في نهاية 2015	139
22	تطور المشاريع في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2013)	140
23	حجم الاستثمارات ودورها في خلق مناصب الشغل	141
24	الحجم الإجمالي للاستثمارات الخاصة و العمومية و المختلطة (2002-2013)	141

25	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2014	143
26	عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة (2008 – 2012)	154
27	تقدير زيادة عدد مشاريع البحث خلال الفترة (2008– 2012)	154
28	تمويل البحث العلمي خلال الفترة (2008 – 2012)	155
29	إصلاحات قطاع الاتصالات	164
30	تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت خلال الفترة (2011–2001)	169
31	إحصائيات طلبات براءة الاختراع المسجلة في الجزائر	173
32	عدد مستخدمي بطاقات الدفع و السحب الآلي	182
33	الفساد الاقتصادي في الجزائر	190
34	حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي	194
35	مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر	202
36	مؤشر الفساد في الجزائر	203
37	المؤشر العام لأهم البورصات	248
38	الناتج المحلي الخام في أوروبا خلال الربع الأخير من عام 2008 (%)	252
39	صادرات و ورادات الدول العربية خلال فترة (2010–2008)	257

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	النموذج الافقي والتفاعلي للابتكار	71
2	اهمية المعرفة	72
3	خصائص الثورة المعلوماتية	87
4	عمليات ادارة المعرفة	104
5	مراحل تطور الحكومة الالكترونية	118
6	العلاقة بين الجامعة و المؤسسة الاقتصادية	146
7	تطور سوق الهاتف النقال في الجزائر (1998 – 2013)	168
8	التعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية في الجزائر	178
9	الفساد حلقة مفرغة	204
10	استيعاب التقنية	208
11	اثار الازمة المالية	259
12	المنظومة الوطنية الفعالة التي تؤدي الي نظام ابتكار وطني	288
13	مؤشرات قياس وجود نظام وطني للابتكار	289

جدول المواد

ملخص باللغة العربية	**أ**
ملخص باللغة الفرنسية	**ب**
ملخص باللغة الإنجليزية	**ت**
الإهداء	**ث**
التقديم والشكر	**ج**
قائمة الأشكال	**ح**
قائمة الجداول	**د**
المقدمة العامة	**6-1**
الفصل الأول: تأصيل نظري للشراكة الأوروجزائرية	**7**
تمهيد	**7**
المبحث الأول: العلاقات الأورومتوسطية	**8**
المطلب الأول: ماهية التعاون	**8**
01-تعريف التعاون	**8**
02-خصائص التعاون	**9**
03-مزايا التعاون	**10**
04-أشكال التعاون	**10**
المطلب الثاني : الشراكة مظهر من مظاهر الإقليمية الجديدة	**13**
01-ماهية الشراكة	**13**
02 -الشراكة والإقليمية الجديدة	**13**
المطلب الثالث : ماهية الشراكة الأورو متوسطية	**17**
01 : تعريف الشراكة الأورو متوسطية	**17**
02 : خصائص الشراكة الأورو متوسطية	**20**
المبحث الثاني : فرص وتحديات الشراكة	**22**
المطلب الأول : التعاون الاورو متوسطي	**22**
01-السياسة المتوسطية الشامله	**23**
02-السياسة المتوسطية المتجددة	**28**
03-تقييم مرحلة التعاون قبل1995	**29**
المطلب الثاني:مرحلة التعاون بعد1995	**31**

01-ماهية مؤتمر برشلونة	**31**
02-تقييم بيان برشلونة	**35**
المطلب الثالث : تقييم الشراكة الاورو متوسطية	**40**
01 : التفاوت في مستويات التنمية	**40**
02 : إعاقة نقل التكنولوجيا	**41**
03 : إشكالية قواعد المنشأ	**42**
04 : انتقائية سلع المشاركة	**42**
05-مشروع التوسع الأوربي	**42**
المبحث الثالث : الشراكة الأورو جزائرية	**44**
المطلب الأول : العلاقات الأوروجزائرية	**44**
01 : خلفية التعاون الأوروجزائري قبل1995	**44**
02-العلاقات الأوروجزائرية بعد1995	**47**
المطلب الثاني : آليات الشراكة	**52**
01- إنشاء منطقة لتبادل الحر	**52**
02- الدعم المالي	**52**
المطلب الثالث : آثار الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري	**57**
خلاصة الفصل الأول	**60**
الفصل الثاني اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات	**62**
تمهيد	**62**
المبحث الأول : ماهية اقتصاد المعرفة	**63**
المطلب الأول : مفاهيم أولية	**63**
01-المعلومات والمعرفة	**63**
02-أشكال المعرفة	**66**
03-مراحل تطور المعرفة	**68**
04-خصائص المعرفة	**69**
المطلب الثاني : ماهية و أهمية اقتصاد المعرفة	**73**
1-تعريف اقتصاد المعرفة	**73**
02-اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة	**74**
03-الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة	**75**
04-أهمية الاقتصاد المعرفي	**77**
المطلب الثالث : عوامل بروز اقتصاد المعرفة	**79**

1- **العولمة**	**79**
2-الثورة العلمية و التكنولوجية و المعلوماتية	**85**
3-ظهور الحاسبات الالكترونية	**89**
4-ظهور الشبكة العالمية للانترنت	**89**
المبحث الثاني : خصائص ومرتكزات اقتصاد المعرفة	**91**
المطلب الأول : خصائص اقتصاد المعرفة	**91**
المطلب الثاني:مرتكزات اقتصاد المعرفة	**95**
01-رأس المال الفكري	**95**
02-رأس المال البشري	**97**
03-تكنولوجيا الإعلام والاتصال	**98**
04-إدارة المعرفة	**102**
05-البحث و لتطوير	**105**
المطلب الثالث : مؤشرات اقتصاد المعرفة	**107**
01-مؤشرات البحث والتطوير	**107**
02-مؤشرات التعليم والتدريب	**107**
03-مؤشرات البنية المعلوماتية	**108**
04-مؤشرات البنية الأساسية	**108**
المبحث الثالث : مظاهر اقتصاد المعرفة	**110**
المطلب الأول : التعليم الالكتروني	**110**
المطلب الثاني : التجارة الالكترونية	**113**
01-تعريفها	**113**
02- أنماط التجارة الالكترونية	**114**
03-مزايا التجارة الالكترونية	**115**
المطلب الثالث : الحكومة الالكترونية	**118**
01-تعريفها	**118**
02-فوائدها	**118**
03-أصنافها	**119**
04-مراحل تطور الحكومة الالكترونية	**119**
05-مقومات الحكومة الالكترونية الناجحة	**120**
خلاصة الفصل الثاني	**123**
الفصل الثالث : حقيقة الاقتصاد الجزائري بين فرص وتحديات الاقتصاد المعرفي	**125**
تمهيد	**125**

جدول المواد

المبحث الأول : لمحة حول الاقتصاد الجزائري	**126**
المطلب الأول : مسار التنمية في الجزائر	**127**
01-إستراتيجية الصناعات المصنعة	**127**
02-تنظيم الاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية	**128**
03-الإصلاحات الاقتصادية	**131**
04-برنامج الإنعاش ودعم النمو	**135**
المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلية	**138**
01-التضخم	**138**
02-الإنفاق العام	**139**
03-سعر الصرف	**139**
04-واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	**140**
05-التجارة الخارجية في الجزائر	**142**
المطلب الثالث:التنمية البشرية في الجزائر	**144**
01-واقع الجامعة الجزائرية في ظل العولمة	**145**
02-قطاع التعليم العالي	**147**
03-وظيفة البحث والتطوير	**148**
المبحث الثاني : فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر	**158**
المطلب الأول : إستراتيجية الجزائر الالكترونية	**158**
1-إجراءات مؤسساتية و قانونية	**158**
2- إجراءات تنمية رأس المال البشري	**166**
المطلب الثاني : مظاهر اقتصاد المعرفة في الجزائر	**170**
1- براءة الاختراع في الجزائر	**170**
2- مشروع تنظيم وعمل شبكة البحث الوطنية في مجال العلوم و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	**174**
3- المشروع الوطني للتعليم عن بعد	**176**
4- العمل على إقامة الحكومة الالكترونية	**178**
5-العمل على إقامة التجارة الالكترونية	**180**
6- تفعيل النظام الوطني للمعلومات	**184**
المطلب الثالث : تقييم إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013	**189**
01-عدم استكمال مشروع التنمية القومية	**189**
02-تفشي الفساد الاقتصادي في الجزائر	**189**

03-القرصنة الالكترونية	**190**
04-ضعف البنية التحتية	**191**
05-ضعف مستوى البحث والتطوير	**191**
06-تدني المستوى التعليمي	**191**
المبحث الثالث : معوقات الاندماج في اقتصاد المعرفة	**193**
المطلب الأول : بنية الاقتصاد الجزائري	**193**
1- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي	**193**
2- تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي	**198**
3- تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي	**200**
المطلب الثاني : ضعف البنية التقنية	**205**
1- ضعف النظام الوطني للابتكار	**205**
2- هجرة العقول	**206**
3- طبيعة الانترنت في الجزائر	**208**
4- ضعف منظومة التدريب و التعليم المهني و التقني	**211**
المطلب الثالث : الفجوة والتبعية التكنولوجية	**213**
01-نقل التكنولوجيا في الجزائر	**215**
02-الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا	**216**
خلاصة الفصل الثالث	**217**
الفصل الرابع : الشراكة الاورو جزائرية ودورها في بناء اقتصاد المعرفة	**219**
تمهيد	**219**
المبحث الأول : اقتصاد المعرفة في ظل الشراكة الاورو جزائرية	**220**
المطلب الأول : التعاون الاورو جزائري في مجال تنمية الموارد البشرية	**220**
1-التعاون في مجال التعليم	**221**
2- التعاون في مجال التدريب	**226**
المطلب الثاني : دعم استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	**229**
01 -برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**229**
02-النظام المعلوماتي الاورو متوسطي للمعرفة في مجال المياه	**230**
03-البرنامج الاورو متوسطي للابتكار و التكنولوجيا	**232**
04-سياسة الاتصالات ناتب 2	**233**
05-تشجيع البحث العلمي	**234**
المطلب الثالث : تقييم دور الشراكة في بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر	**236**

01-بطء نقل التقنية من الاتحاد إلي الجزائر	**237**
02-حقيقة منطقة التبادل الحر	**238**
03-طبيعة السوق الوطنية	**239**
المبحث الثاني : مصير اتفاق الشراكة الاورو جزائرية في ظل الأزمة المالية الأوربية	**243**
المطلب الأول : ماهية الأزمة العالمية الراهنة	**243**
المطلب الثاني:آثار الأزمة المالية العالمية	**248**
01-آثارها عل الأسواق المالية	**248**
02-أثره على البنوك	**249**
03-أثرها على النفط	**251**
04-أثرها على الاقتصاد العالمي	**251**
المطلب الثالث : أزمة اليورو و أثرها علي اتفاق الشراكة	**263**
01 : الاتجاه الأول	**263**
02 : الاتجاه الثاني	**265**
المبحث الثالث : أفاق الاندماج في اقتصاد المعرفة	**268**
المطلب الأول : توفير البيئات التمكينية	**268**
1- الأمن ألمعلوماتي	**268**
2-التوعية و التدريب لبناء الثقة باستخدام تكنولوجيا الاتصال و الإعلام و تعزيز أمنها	**271**
3- حماية حقوق الملكية الفكرية	**272**
4- تحسين البنية الأساسية للاتصالات	**273**
المطلب الثاني : تنمية الموارد البشرية	**277**
1- تطوير التعليم	**277**
2- إستراتيجية ترقية التدريب	**281**
3- تطوير نظم المعلومات	**285**
المطلب الثالث : نقل وتوطين المعرفة	**288**
1-تطوير المنظومة الوطنية للابتكار	**288**
2- ردم الفجوة التقنية	**291**
خلاصة الفصل الرابع	**294**
الخاتمة العامة	**296**
المراجع	**307**

المقدمة العامة:

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد النظام الاقتصاد العالمي على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية، وكذا بروز ما يعرف بالتكتلات الإقليمية.

والجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكان لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية خاصة وأنها لا زالت في مرحلة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، الذي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا التحول جاء بعد ظهور سلبيات النظام السابق والذي تجلى في الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وهو ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية قصد الحصول على مساعدات مالية وتقنية، غير أن هذه المساعدات فرضت على الجزائر القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست كافة القطاعات بغرض الانفتاح والتخلص من سلبيات الاقتصاد المخطط، ومن هنا عملت الجزائر على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

في هذا الإطار تعمل الجزائر على تفعيل التعاون مع الاتحاد الأوربي في العديد من المجالات منها التعاون العلمي والتكنولوجي بغرض إرساء دعائم اقتصاد المعرفة، خاصة وأن العالم في الوقت الراهن أصبح يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذه الأخيرة أصبحت تلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج والذي يتسم بأنه كثيف المعرفة، ومع تضاعف المعرفة الإنسانية تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية.

في ظل اقتصاد المعرفة تحقق المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة، ومفتاح هذه المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا، فالاقتصاد العالمي يمر اليوم بمرحلة من التطور تعرف بالتطور العلمي التقني حيث لا يتم التعامل مع مجموعة من العلوم التطبيقية بالمفهوم القديم للعلوم، وإنما يتم التعامل معها في مجال التطبيق التكنولوجي الذي يتفاعل مع منجزات كل العلوم الأساسية، ويجعل الفارق الزمني ضئيلا بين المعرفة المتولدة عنها وتطبيقها.

إن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكل تحديا لجميع الدول المتقدمة منها، إضافة إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمعات، ويزداد هذا الدور أهمية مع دخول العالم عصر المعرفة الذي انتهت فيه الأيديولوجيات وبرزت فيه المعارف لتحتل مركز الصدارة.

إن تصدر المعرفة تلك المكانة له مبرراته التي يمكن التعرف عليها بدء من جذور تشكلها، ذلك أن هناك تلازما عضويا بين الثورات الكبرى التي عرفتها البشرية خلال تاريخها الطويل؛ فالثورة الزراعية التي ظهرت قبل الميلاد في الثقافات التاريخية الأولى مكنت البشرية من أن تكون لنفسها ثقافات وأساليب حياة أكثر رقيا مما ساد في المجتمعات البدائية، ظلت مستمرة لأكثر من خمسة قرون، والثورة الصناعية الأولى التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر هي في جوهرها ثورة علمية مكنت المجتمعات الصناعية من نشر التعليم بين فئات الشعب وما تطلبته تلك الثورة من ربط التعليم النظري بالتعليم المهني لإعداد وتأهيل العمال المتعلمين والأيدي الماهرة للتعامل مع الماكينة والعمل معها لتنتشر الصناعة تدرجيا في كل دول العالم.

وما لبثت البشرية أن شهدت تحولا نوعيا في معراج الحضارة تمثل بظهور الثورة العلمية والتقنية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي اعتمدت أساسا على إحداث ثورة في التعليم والبحث العلمي.

كل هذه التحولات فرضت على الاقتصاد الجزائري تحديات عديدة، تفرض ضرورة التعرف عليها أولا، ثم التعامل معها بالطرق العلمية وبأساليب عصرية، علما أن مواجهة هذه التحديات تتطلب مقدرة خاصة على استيعاب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتشخيصا دقيقا للقضايا الإستراتيجية الخاصة بمجتمعنا.

من هنا فإن الجزائر تسعى لبناء اقتصاد المعرفة، وهذا ليس بالأمر الهين وإنما الواقع يفرض على الجزائر استيعاب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي، الفهم الجيد لمضمون هذه التحولات السريعة التي تحدث في العالم حولنا، كما يتعين تشخيص قضايا الاقتصاد الإستراتيجية والوقوف على أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، من هنا اتبعت الجزائر إستراتيجية الجزائر الإلكترونية والهادفة إلى بناء اقتصاد معرفة جزائري من خلال تشجيع استخدام تكنولوجيا

الإعلام والاتصال، وتكثيف التعاون الدولي، وفي هذا السياق ازداد الاهتمام بفرص بناء اقتصاد المعرفة في ظل الشراكة الأوروجزائرية .

وانطلاقا مما تم طرحه سابقا يمكن طرح **الإشكالية** على النحو الآتي:

إلى أي مدى يمكن الاستفادة من المشاريع المقترحة في إطار الشراكة الأوروجزائرية في بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر، وهل يمكن القول أن السبب الرئيسي في عدم تحقيق الاستفادة مما قدمه الاتحاد الأوربي من مشاريع هو بنية الاقتصاد الوطني، أم أن طبيعة اتفاق الشراكة الأوروجزائرية يحد من فرص الاستفادة من بناء اقتصاد المعرفة في ظل التأزم الاقتصادي والمالي الذي تشهده دول الاتحاد الأوربي؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

-ما هي حقيقة العلاقات الأورو جزائرية؟

-ما واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟ وما هي معوقات بنائه؟

-ما هي حقيقة التعاون العلمي والتكنولوجي الأوروجزائري؟

-ماهي معوقات وآفاق الاستفادة من الشراكة الأوروجزائرية في بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة تم وضع **الفرضيات التالية**:

-يمكن بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر إذا ماحققت تنمية اقتصادية شاملة لجميع القطاعات.

-قد تتحقق الاستفادة النسبية من الشراكة الأورومتوسطية إذا ما تم إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني.

-يمكن بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر إذا ما تم إعادة النظر في السياسات والبرامج المتبعة وتكييفها مع متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

أسباب اختيار الموضوع: ولقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

-يندرج هذا ضمن موضوعات ومجالات البحث الجديدة، والذي بات من المواضيع التي تدور حولها النقاشات والدراسات خاصة على نطاق دولي.

-نظرا لارتباطه بمجال التخصص ألا وهو اقتصاد العولمة والمعرفة، وكذا لأسباب ذاتية متعلقة بالاهتمامات الشخصية من خلال كل ما له علاقة بالاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا.

أهمية البحث: وتكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

-هذه الدراسة تناقش نهجا اقتصاديا واقعيا تبنته الجزائر قائم على أساس الاندماج في الاقتصاد العالمي بهدف زيادة المقدرة التنافسية المحلية على جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا من جهة، ومن جهة أخرى تحرص الجزائر على تنمية علاقتها مع الاتحاد الأوربي رغبة منها في الاستفادة من الأسواق الأوربية ونقل التكنولوجيا.

-يعتبر موضوع اقتصاد المعرفة من أهم المواضيع والتي أخذت ولا تزال تأخذ قسطا كبيرا من قبل الهيئات والمعاهد الدولية والباحثين، ومرد ذلك هو درجة الانفتاح والاندماج القوية للاقتصاديات الدولية وسعي كل منها إلى بناء اقتصاد المعرفة من خلال ما تزخر به من رأس مال بشري وفكري.

-عادة ما يتم تناول موضوع الشراكة الأوربية الجزائرية من جانب اقتصادي بحت مع إهمال الجانب العلمي والتكنولوجي وهذا هو عنصر الحداثة في هذا الموضوع.

-سيتم إبراز مصير اتفاق الشراكة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية .

أهداف البحث: ويكمن الهدف من وراء معالجة هذا الموضوع فيما يلي:

-تسليط الضوء على بعض التحولات والبرامج التحديثية التي شهدها الوضع الاقتصادي الجزائري والتي من شأنها أن تساهم في التفكير جديا في إرساء دعائم اقتصاد المعرفة.

-محاولة التعرف على مختلف مؤشرات الاقتصاد الجزائري والتي من شأنها أن تسهل او تصعب الاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

-الاهتمام أكثر بموضوع التعاون الأوروجزائري في مجال العلوم والتكنولوجيا وكذا الفرص المتاحة منه لتسريع الانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

-ضبط حالة تقدم الاقتصاد المعرفي في الجزائر وتقدير الأشواط التي تم قطعها، ولا سيما العناصر التي يمكن أن تساهم في إعداد رؤية جوهرية للاقتصاد المعرفي.

-استعراض الوسائل والمقاربات المساهمة في تحسين وضعية الجزائر من خلال إظهار نقاط القوة والضعف.

الدراسات السابقة: ولقد حضي كل من موضوع الشراكة الأورومتوسطية واقتصاد المعرفة بالعديد من **الدراسات** الاقتصادية أهمها:

*أطروحة دكتوراه لعمورة جمال، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأوروعربية "، حيث تناولت عرضا لتجارب الشراكة الأورومتوسطية نذكر منها تجربة تونس، المغرب، مصر والجزائر، كما تم دراسة آثار الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني ، خاصة التوازنات الاقتصادية أين تم التوصل إلى كون الشراكة تجسد مبدأ اللاتكافؤ مابين الطرفين الجزائري والأوربي.

*أطروحة دكتوراه لشريط عابد2003-2004 تحت عنوان "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية-حالة دول المغرب العربي-، عملت هذه الدراسة على تسليط الضوء على واقع اتفاقيات الشراكة مع البلدان المغاربية وتحديد أفاقها الاستشرافية على المدى البعيد وكذا مسببات نجاحها ومعوقاتها ،مع الوقوف على الآثار المترتبة عليها وتوصل إلى كون الشراكة الأورمتوسطية تجسد مبدأ اللاتكافؤ، ويمكن تحقيق الاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية في حالة ماإذاتم تفعيل السوق المغاربية المشتركة.

*دراسة محمد سيد ابو السعود جمعة 2009 بعنوان "تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، وهي عبارة عن بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد، صناعة المستقبل، الرياض،2009 ، حيث تتلخص المشكلة البحثية في كيفية تطوير منظومة التعليم في الدول العربية، بما يحقق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية من خلال وضع رؤية استراتيجية،

بدءا بالأهداف مرورا بالسياسات والآليات وانتهاء بمتطلبات نجاح سياسات وآليات تطوير منظومة التعليم لبناء اقتصاد المعرفة.

ونظرا لطبيعة موضوع البحث فلقد تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ حيث تم إتباع المنهج الوصفي لتحديد مختلف المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة، الشراكة الاورومتوسطية، ومن ثم دراسة مؤشرات اقتصاد المعرفة، ودراسة أهداف ، أسباب وآثار الشراكة، أما المنهج التحليلي فلقد تم استخدامه عند دراسة حالة الجزائر أين تم تحليل معطيات الاقتصاد الجزائري، وتحليل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية وتحديد أهم معوقات الاندماج في اقتصاد المعرفة مع اقتراح حلول مبدئية لبناء اقتصاد المعرفة.

هيكل الدراسة: ومن هنا ارتأى لنا **تقسيم هذه الدراسة** إلى أربعة فصول:

-تناول الفصل الأول: تأصيل نظري للشراكة الأوروجزائرية: ولقد تم تقسيمه كمايلي:

المبحث الأول: العلاقات الظاورومتوسطية

المبحث الثاني: فرص وتحديات الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثالث: الشراكة الأوروجزائرية.

- الفصل الثاني: اقتصاد المعرفة: مفاهيم واتجاهات، ولقد تم تقسيمه كمايلي:

المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة.

المبحث الثاني: خصائص ومرتكزات اقتصاد المعرفة.

المبحث الثالث: مظاهر اقتصاد المعرفة

-الفصل الثالث : حقيقة الاقتصاد الجزائري بين فرص وتحديات الاقتصاد المعرفي، وتم تقسيمه على النحو الآتي:

المبحث الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر

المبحث الثالث: معوقات الاندماج في الاقتصاد المعرفي

-أما الفصل الرابع: الشراكة الأوروجزائرية ودورها في بناء اقتصاد المعرفة، تم تقسيمه كمايلي:

المبحث الأول: اقتصاد المعرفة في ظل الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الثاني: مصير اتفاق الشراكة الأوروجزائرية في ظل الأزمة المالية الأوربية.

المبحث الثالث: آفاق الاندماج في اقتصاد المعرفة.

أما فيما يخص الصعوبات التي تمت مواجهتها في إعداد هذه الدراسة فهي تشعب الموضوع وتعدد أبعاده وحداثته لأن اقتصاد المعرفة مفهوم مرتبط بجميع مجالات الحياة خاصة، إضافة إلى قلة المعطيات والإحصائيات المتعلقة بواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر

الفصل الأول:تأصيل نظري للشراكة الأوروجزائرية

تمهيد :

لقد أدخل الاتحاد الأوربي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط التي تستند إلى بعد حضاري عميق وتكتل بشري كبير وموارد طبيعية مهمة، أعادت له الاهتمام الدولي وهذا من خلال تطوير الاتحاد الأوربي لسياسته المتوسطية سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوربية في نفس العام وثيقة بعنوان "إعادة توجيه السياسة المتوسطية "، وتمثلت هذه السياسة في الشراكة الاورومتوسطية التي تندرج في إطار الموجة الأخيرة من التكتلات الاقتصادية الحالية والتي تعرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بالإقليمية الجديدة .

ونجد أن المشروع الاورو متوسطي نتاج لامتزاج العولمة والإقليمية، هذه الأخيرة تجسد مجموع الصياغات الإقليمية المفروضة من جانب مركز أو أكثر من المراكز الكبرى للعولمة، والتي تهدف إلى تحقيق الاندماج في العولمة وإرساء المصالح المشتركة بين فئات وشرائح اجتماعية مستفيدة من مجريات العولمة .

ولتوضيح أفضل خصصنا هدا الفصل لمعالجة الشراكة والإقليمية نظريا ثم دراسة الشراكة الاورو متوسطية ومن ثم التعرض للشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الأول:العلاقات الأورومتوسطية

يعتبر مشروع الشراكة الاورومتوسطية ترتيبا حمائيا لاقتصاديات دول جنوب المتوسط من مخاطر العولمة الاقتصادية وبوابة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة تتميز بالتكتلات الإقليمية والجهوية، فالارتباط عن طريق الشراكة سيوسع من حركية المبادلات التجارية وإعطاء ديناميكية جديدة لدفع عجلة التنمية بمعدلات أكثر تسارعا إن استغلت كل الفرص المتاحة ضمن قواعد المشروع ، لذا فإستراتيجية الاندماج الاقتصادي مع الاتحاد الأوربي تبقى بالنسبة لدول جنوب المتوسط الاختيار الأفضل في ظل التحولات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التعاون

1-تعريف التعاون:التعاون هو ذلك العقد أو الاتفاق المشترك بين طرفين أو دولتين، والمتعلق بنشاط إنتاجي أو خدماتي أوتجاري، على أساس ثابت ودائم، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال، وإنما أيضا يتوسع الأمر ليشمل المساهمة الفنية والمعرفية والتكنولوجية[1]، كما يمكن القول أن التعاون هو تلك العلاقة السياسية و/أو الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية القائمة بين دولتين أو أكثر في نشاطات مختلفة كالنشاط الإنتاجي، الاستخراجي أو الخدمي[2]، من خلال قيام كل طرف بالاسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه العلاقة التعاونية، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الانتاجية لمشروعات قائمة بالفعل[3]، والتعاون الاقتصادي هو تعبير واسع يدخل في إطاره مجالات متنوعة من الأنشطة الاقتصادية تبدأ بالاتفاق على تشجيع التبادل التجاري إلى الاتفاق

---

[1] : محمد بوعشة، (2000): العرب و المستقبل في الصراع الدولي، الدار العربية للنشر والتوزيع:غريان، ليبيا، ص126.

[2] : محمد مرعشلي، (1987): واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة"، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص71 .

[3] :حازم الببلاوي، (2001):النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للأدب والفنون:الكويت، ص98

علـى تنفيـذ مشـروعات محـددة، وبـين هـذا وذلـك توجـد درجـات متفاوتـة مـن التكامـل والسياسـات والتنسيق في التشريعات والأنظمة[1].

وانطلاقـا مـن التعـاريف السـابقة يمكـن القـول أن التعـاون يجسـد نوعـا مـن الارتبـاط والتنسـيق فـي الميـادين الاقتصـادية كالاتفاقيـات التجاريـة أو المجـال السياسـي أو المجـال الثقـافي يسـمح بالبنـاء، وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا أو منتمين إلى دين واحد، هذه الأطراف تضع وسائل مشتركة لتحقيق غايات معينة[2].

2-خصـائص التعـاون:إن التعـاون مـا هـو إلا آداة لتنظيم العلاقـات مـا بـين الـدول أو المجموعـات الإقليمية تتسم بما يلي:

-التقارب والتفاهم المشترك أي لا بد من وجود حد أدنى على الأقل من المرجعيات المشتركة، تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة[3].

-خاصية الحركية والمرونة في تحقيق الأهداف المشتركة والتي تساعد الأطراف المتعاونة على التحرك الفعال لتجسيد الأهداف المتفق عليها.

-تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاطات المعنية بالتعاون بما يجعل كل طرف يساهم في البناء القراري للعملية التعاونية بين الأطراف، بمعنى كل جانب يعرض مقترحاته ومشاريعه للتعاون مع الطرف الآخر بما يسمح لهم بفتح النقاش والتفاوض حول المصالح والعائدات التي سيجنيها كل طرف من التعاون[4] .

---

[1] : عادل عبد المهدي، حسن الهموندي، (1980): الموسوعة الاقتصادية، دار خلدون للنشر والطباعة:بيروت، لبنان، ص140 .

[2] : شكري محمد عبد العزيز، (1978):الأحلاف والتكتلات السياسية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والآداب:الكويت، ص05.

[3]محمد عبد الشفيع عيسى، (2002):العولمة والتكنولوجيا،كتاب الأهرام الاقتصادي:القاهرة، مصر، ص74.

[4]محمد محمود،"(2002): المشاركة الأوربية والتعاون الإقليمي، كتاب الأهرام الاقتصادية :القاهرة، مصر، ص120.

3-**مزايا التعاون:** يتسم التعاون بما يلي:

-تسهيل وتسريع عملية التنمية واستغلال الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية للدول المتعاونة ، ففي ظل العولمة الاقتصادية لا تستطيع الدول منفردة المحافظة على مكانتها في السوق العالمية، نظرا لشدة المنافسة، الأمر الذي يجعل الدول تلجأ إلى العلاقات التعاونية بغرض احتواء هذه المخاطر[1] وتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي من خلال احتواء الأزمات والاضطرابات والتوترات بين الدول.

-تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، حيث يتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح، إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط لأن المشروع المشترك جزء من رأسماله مصدره المدخرات الوطنية وهذا من شأنه الرفع من الطاقة التصديرية للبلد وخفض الواردات[2].

-التعاون العلمي والتكنولوجي ما بين الأطراف المتعاونة من خلال تحويل التكنولوجيا وتقنيات التسيير والدراية التكنولوجية مثلا عن طريق تبادل البعثات العلمية والطلابية التي تتمكن من اكتساب المعارف والتكنولوجيات الحديثة لدى الدول الأخرى واستغلالها وتوظيفها في دولهم الأصلية عند عودتهم[3].

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية البينية، على اعتبار أن الدول الأقل تطورا اقتصاديا من خلال التعاون مع الدول الصناعية بغرض استقطاب شركاتها ورؤوس أموالها للاستثمار في تلك الدول بهدف المساهمة في بناء صناعتها والنهوض بالتنمية فيها، ما سيؤدي لخلق آثار اجتماعية متمثلة خاصة في خلق مناصب الشغل وتقليص البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

4-أشكال التعاون: تتعدد أشكال التعاون بتعدد الأهداف والغايات وكذا الآليات المتبعة :

---

[1] : محمود إمام ،(2004): تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص465 .

[2] : فريد النجار،(1999): التحالفات الاستراتيجية: من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع : القاهرة، مصر،1999 ، ص20-24.

[3] : محمد عبد الشفيع عيسى، المصدر سبق ذكره، ص74.

أ-التعاون المؤدي للتكامل الاقتصادي: كما هو متعارف عليه أن تحقيق التكامل الاقتصادي يتطلب المرور بأربعة مراحل هي:

-منطقة التجارة الحرة: وتتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة فيما بينهم مع احتفاظهم بها اتجاه العالم الخارجي، ونظرا لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع قواعد المنشأ، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى.

-الاتحاد الجمركي: يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعريفة الجمركية فيما بينها والاتفاق على تعريفة جمركية تجاه الغير، وفي الوقت الذي تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأ فإنها تواجه مشكلة تنسيق السياسات، حيث يجب اتفاق جميع دول الاتحاد على تعريفات جمركية موحدة لكافة السلع[1].

-السوق المشتركة: تبدأ من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي، وما تم تحقيقه في مرحلة منطقة التجارة الحرة ، وفي هذه المرحلة يتم إزالة كافة العقبات أمام حرية انتقال عناصر الانتاج من رأسمال وعمل.

-الاتحاد الاقتصادي: إضافة إلى تحقيق المراحل السابقة فإن الاتحاد الاقتصادي يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن بعض مسؤولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية.

ب-التعاون من خلال الاتفاقيات الثنائية: لقد مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية

---

[1] : أحمد الكواز ،(2009):التجارة الخارجية والتكامل الإقليمي، مجلة جسر التنمية:(عدد81)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص08.

حاجياتها إلى إبرام اتفاقيات ثنائية تعمل على رسم خريطة عامة وشاملة للتعاون في مجالات مختلفة بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي[1] .

ج-التعاون عبر المناطق الصناعية المؤهلة[2]: إذ يتم التعاون في هذا المستوى عبر عقد الأطراف محل التعاون لاتفاقية الكويز، وهي مناطق تصدير خاصة بالمنتجات النسيجية وقد ظهر هذا النوع من التعاون مع ظهور اتفاقية أوسلو بين الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدى هذا التطور الجديد في عملية السلام في الشرق الأوسط في تلك الفترة لتحريك العلاقات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط مما أدى لظهور صيغة من التعاون الاقتصادي يكون بين دولتين عبر دولة ثالثة، وهي تعبير عن تنامي ملحوظ في درجة تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية.

د-التعاون في شكل استثمارات أجنبية: في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد تنامى التعاون ما بين الدول في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة، فالاستثمارات المباشرة تتجسد في تلك المشروعات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، يديرها إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو نظرا لمشاركته مع رأس المال الوطني بنسبة تبرر له حق الإدارة، وقد يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو مؤسسة خاصة[3]، أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فهي موجهة لشراء الأوراق المالية والتي تصدرها الهيئات العامة والخاصة في الدول النامية، على ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع ويكمن الاختلاف ما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بالانتقال المباشر لرؤوس الأموال والإدارة الأجنبية أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشر تقتصر على انتقال رأس مال فقط.

---

[1] : محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص126

[2] : عبد المطلب عبد الحميد، (2006): اقتصاديات المشاركة الدولية(من التكتلات حتى الكويز) ، الدار الجامعية:الاسكندرية، مصر ، ص ص32-33 .

[3] :حسين عمر، (1995):الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث:القاهرة، مصر، ص ص93-96.

المطلب الثاني: الشراكة مظهر من مظاهر الإقليمية الجديدة

ظهر مصطلح الشراكة لأول مرة في1987، أين تم تعريف الشراكة على أنها نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين المحليين.

1-**ماهية الشراكة:** لقد عرف Bruno Ponson الشراكة على أنها جميع أشكال التعاون ما بين

مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، وهنا لا بد من التمييز ما بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة؛ فالاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية بميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة أما التحالف والشراكة تبقي المؤسسة محافظة على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة بعملية الإنتاج[1]، واستخدام الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية.

2-الشراكة والإقليمية الجديدة: إن الشراكة هي انعكاس للشكل الجديد من التكامل الاقتصادي والذي أطلق عليه الاقتصاديون بالإقليمية الجديدة والتي هي بديل للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي، وتتخذ آجالا تدرج تطبيقها لكل عضو وفقا لتفاوت ظروف النمو على أن يكون ذلك ضمن الحدود التي تجيزها المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تتجاوز 10 سنوات، ونظرا لأن هذه الترتيبات لن تتمكن من تحقيق تقارب في الهياكل الاقتصادية خلال فترة السماح، فإنها لا تتضمن تحركا نحو اتحاد جمركي، هذا يبين أن الإقليمية الجديدة مختلفة عن الإقليمية التقليدية، ويكمن هذا الاختلاف فيما يلي[2] :

---

[1] : زينب حسين عوض الله، (2005):الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر: بيروت، لبنان، ص ص425-426 .

[2]: عبد الناصر طلب نزال، (2002):النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ص 16-18 .

-**النطاق الجغرافي:** حسب الصيغة التقليدية فإن النطاق الجغرافي يضم دولا متجاورة جغرافيا، لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل، فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر.

-**خصائص الإقليمية:** يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من التقارب بين أطر التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

-**الخصائص الاجتماعية والثقافية:** ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التصارع حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة، وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء ذوي ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

-**الدوافع السياسية:** إن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلم، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكامل نجد أن دوافعها السياسية هي دعم الاستقرار السياسي بسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي.

-**تحرير التجارة:** وفي هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، لترتقي إلى أعلى درجات التكامل وهو الاتحاد التام أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

-**تحرير عناصر الإنتاج:** وهنا نقصد رأس المال والعمل، ففي الصيغة التقليدية نجد أن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط اللازمة للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل إلى مرحلة وسطية السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد، ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض من البداية، بينما عنصر العمل في إطار هذه الصيغة الجديدة غير

متاح، حيث تم استبعاد قوة العمل في إطار إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، فمن المفترض أن التجارة الدولية تفتح الباب على مصرعيه لانتقال المستويات الثلاثة: سوق السلع، سوق رأس المال، سوق العمل، غير أننا نجد أنفسنا إزاء آلية في التجارة الدولية لتكوين سوق للسلع ورأس المال دون أن تكون هناك آلية لسوق العمل وإن وجدت فهي منقوصة[1].

-**عدم اشتراط المعاملة بالمثل:** حسب الصيغة التقليدية، فإن ذلك متاح لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

-**نطاق التجارة:** الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

-**المرحلة النهائية:** إن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال، كما ترتكز الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمارات المباشرة.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الإقليمية الجديدة هي التفاف مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز على نحو طوعي نوعا ما لأن الانضمام وعدم الانضمام إلى هذه الإقليمية سيولد مشاكل عديدة، كما أن الأطراف في حالة الإقليمية الجديدة تتسم بعدم التكافؤ الأمرالذي يولد تبعية للأطراف الأضعف وانحياز المصالح للأطراف الأقوى، فالقوانين التي تنظم هذه الاتفاقيات ماهي إلا تجسيد لمصالح الدول المتقدمة، هذا يعني أن الغرض من الإقليمية هو زيادة القوة التصديرية البينية، وبالتالي فإنها لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها لأنها تجيز التمايز في

---

[1] : عبد الأمير السعد، (1999): مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية:**(عدد17)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية :القاهرة، مصر، ص ص 6-7 .

الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحد من حركة العمل فالأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف النامية وبالتالي تضع حدودا على عمليات انتقال البشر.

المطلب الثالث : ماهية الشراكة الاورو متوسطية :

ظهر مفهوم الشراكة الأورومتوسطية مع بداية السبعينات إثر ظهور السياسة المتوسطية للاتحاد مع دول جنوب المتوسط في سنة 1972 لما وضع الاتحاد أول مفهوم شامل اتجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط من أجل توحيد معاملة الدول أعضاء الاتحاد مع الدول المتوسطية الأمر الذي أدى إلى توقيع العديد من الاتفاقيات لتجسيد نوايا الاتحاد والدول المتوسطية المتعلقة بالتعاون في المجال التجاري الصناعي [1] .

وقبل التطرق لمختلف الاتفاقيات والمحاور المجسدة لاتفاق الشراكة يستوجب أولا إلقاء نظرة عامة حول ماهية الشراكة الأورو متوسطية.

1-تعريف الشراكة الاورو متوسطية : لقد أجمع الاقتصاديون على أن الشراكة الاورو متوسطية هي تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر المتوسط تضم دول الاتحاد في غربي المتوسط وجميع الدول المتوسطية غيرالأوروبية في شرق وجنوب المتوسط (مع تركيا ، إسرائيل).

ولقد جاءت الشراكة الأورومتوسطية لتجسيد النهج الأوربي للتعاون مع الدول تقريبا كانت سابقا تخضع للهيمنة الإستعمارية الأوربية بشكليها التقليدية والحديثة والذي ظهر نتيجة[2]:

*التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والترتيبات الجديدة بما يسمى بشرق أوسط جديد على اعتبار منافستها لأوربا من جهة وكذا مبادرة سيتورات ايزنستارادات(Stuart eiznstartet) والتي تم اقتراحها في 1998 والمتعلقة بالعلاقات الأمريكية المغاربية والمتمثلة في :

---

[1] : سمير محمد عبد العزيز، (2000): التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية، مصر ، ص ص183-185 .

[2] : عبد الرحمن يسري أحمد، (2000): قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص ص 271 .

-**مبـادرة إيزنشـتات**[1]:تـأتي مبـادرة إيزنشـتات Ezeinchtad فـي سـياق المنافسـة الأمريكيـة – الأوروبية على منطقة المتوسط بصفة عامة، والمنطقة المغاربية بشكل خاص، فإذا كان الاتحاد الأوروبي يعتبر المتوسط والفضاء المغاربي مجالا حيويا بالنسبة إليه، ومن أجل ذلك أدخل الدول المتوسطية الجنوبية في شراكة معه، فيما يسمى بمسلسل برشلونة سنة 1995، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبق مكتوفة الأيدي تجاه هذه المبادرة التي تهدد بالطبع مصالحها الجيو اقتصادية، لذلك في سنة 1998 تم اقتراح مبادرة شراكة أمريكية – مغاربية من أجل ضمان استقرار المنطقة، تنخرط فيها دول المغرب والجزائر وتونس في السوق المعولم، فمن خلال زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية ستيوارت إيزنشتات لكل من تونس (1998-06-17) والمغرب (18-06-1998)، شرح المسؤول الأمريكي ملامح المبادرة التي تقوم على الأركان الأربعة التالية:

-إرساء حوار منتظم مع الأقطار المغاربية يضم كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة، وفي كل من المغرب والجزائر وتونس من جهة ثانية.

-التعاون مع هذه الدول كمنطقة للتعاون الاقتصادي، أي كوحدة اقتصادية واحدة، حيث صرح "إيزنشتات" في هذا الصدد: "نحن نأمل بأن نشجع اتحاد المغرب العربي، وغيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها، لأنه تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة".

-التأكيد على الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الأساسي للنمو الطويل الأمد والمستديم لهذه المنطقة.

-ضرورة قيام الحكومات المغاربية المعنية بإصلاحات اقتصادية هيكلية ترمي إلى وضع الأسس لقيام قطاع خاص متطور.

من هنا تظهر الأهداف الحقيقية لمبادرة الشراكة الأمريكية – المغاربية، التي تتوجه بالأساس إلى سوق قوامه 85 مليون نسمة يتوفر على يد عاملة مؤهلة، وغير مكلفة، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي وقربها من أوروبا مما يجعلها أرضية للإنتاج الموجه للتصدير، خصوصا أن إفريقيا كقارة لازالت خامة غير مستغلة وهي من المنظور الأمريكي الوجهة الاستثمارية للرأسمال

[1] : أمين سمير، ياشير فيصل، (1988): البحر المتوسط في العالم المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص20 .

الأمريكي في القرن المقبل، إلا أن مبادرة إيزنشتات لم يكتب لها النجاح بسبب الخلاف الجزائري – المغربي وأزمة لوكربي، وعدم انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، ووقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي غيرت الأوضاع الدولية رأسا على عقب، مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة إطار جديد يتناسب مع الأوضاع الجديدة، وأوسع مجالا من مجرد الفضاء المغاربي، وأقدر على الاستجابة للانشغالات التي أصبحت تؤرق صناع القرار الأمريكي، وقد تجلى ذلك الإطار الجديد في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

-**مشروع الشرق الأوسط الكبير:** يضم هذا المشروع بلدان العالم العربي بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، علاوة على ذلك لقد جاء هذا المشروع لمواجهة مشروعي أوربا الموحدة من جهة والمشروع الأورومتوسطي من جهة أخرى، ويقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث ركائز أساسية لسد النواقص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، هذه الركائز الثلاث هي تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد، بناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية، إلا أنه وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي والذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في بعض دول المغرب العربي، والتي ساهمت من خلاله في تعزيز حضورها الثقافي في هذه الدول لمنافسة الحضور الثقافي الأوروبي، فقد بقي مشروع الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي يواجه تحديات جغرافية وعقبات تاريخية وثقافية، لم تكن مطروحة على المشروع الأوروبي عندما انطلقت المفاوضات لإقامة شراكة أوروبية- مغاربية.

انطلاقا مما سبق، يتضح أن التنافس الأوروبي – الأمريكي على المنطقة المغاربية يحمل على الاعتقاد وكأن الدول المغاربية موجهة بالسياسات والمبادرات والمشاريع الغربية، دون أن يكون لها دور يد في اختيار توجهاتها الإستراتيجية وأساليب اتخاذ قرارها السياسي.

أما الدول المتوسطية غير الأوروبية فلقد اعتبرت اتفاق الشراكة فرصة لتحقيق العديد من المزايا:

-الاستفادة من فتح الأسواق الأوربية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب الحماية التي تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوربية [1] .
-الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوربا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوربي للاستثمار في هذا الاطار .
-الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوربية في الدول المتوسطية.
-تتيح معاهدة ماستر يخت حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوربا الوسطى والشرقية الى دول الاتحاد، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص التشغيل للدول الجنوبية على وجه الخصوص.
-زيادة اهتمام دول الاتحاد بدول أوربا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول كونها لا زالت فيها تكاليف الانتاج مناسبة للغاية وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط وشرقه بالإضافة إلى انفتاح أسواق الاتحاد على صادرات دول أوربا الوسطى والشرقية التي تنافس جنوب وشرق المتوسط .

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي للشراكة الأورومتوسطية هو إقامة منطقة تبادل حرة تضمن الاستقرار، الرخاء، الازدهار حماية حقوق الانسان والديمقراطية، وإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوربا مع جيرانها المتوسطين من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة في ضوء المصالح المشتركة وحجم المبادلات التجارية.

2-خصائص الشراكة الاورو متوسطية : تتميز الشراكة الاورومتوسطية بمايلي :

-التأكيد على إطار عمل متعدد الأطراف لحكم علاقات الاتحاد بالمنطقة المتوسطية .
-اتساع نطاق الشراكة ليغطي قضايا متعددة بما في ذلك المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية من الهجرة غير الشرعية، إرهاب ....الخ .
-الدعم المالي الممنوح في إطار الإصلاحات الاقتصادية في شكل قروض لدعم الإصلاح القطاعي والهيكلي لإعادة الهيكلة الاقتصادية .

---

[1] : قدي عبد المجيد، (2004):الجزائر ومسار برشلونة"، **الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأوروعربية** انعقد يومي 8و9 ماي2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص1 .

-اختلاف درجات ومؤشرات التنمية بين الاتحاد والدول المتوسطية مما يجعل ارتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوربية أمرا صعبا على اعتبار أن اقتصاديات الدول المتوسطية هي اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على الموارد الأولية والزراعة، أما الاتحاد فيعتبر اقتصادا متنوعا ذو تنافسية مرتفعة هذه الاختلافات تكرس عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الاتحاد من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى، بدليل أن المفاوضات تتم ما بين الاتحاد ككتلة واحدة وكل الدول المتوسطية[1].

وانطلاقا مما سبق نجد أن أهداف ودوافع مشروع الشراكة الأورومتوسطية مختلفة فنجد أن دول الاتحاد تسعى لتحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة والمتمثلة أساسا في توفير مجال أوسع للصادرات الأوربية ومقاومة الهجرة السرية، وهو ما يسعى إليه الاتحاد الأوربي من خلال المشروع المتوسطي على اعتبار أنه فرصة لبناء مركز تفاوضي قوي في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى والاستفادة من حجم ونوعية التطور الاقتصادي التكنولوجي لدول الشمال وتحقيق التوازن مع دول الجوار الجغرافي[2]، هذه الأخيرة تسعى للحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوربا وكذا إقامة منطقة تبادل حرة تضمن الاستقرار والرخاء، وإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية.

---

[1] : فتح الله ولعلو،(1982):الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة، لبنان، ص ص49-50 .

[2]: أبو عامود، محمد سعد، (1996):التوجه المتوسطي في الفكر السياسي، مجلة السياسة الدولية: (العدد124)، ص ص 71- 86

المبحث الثاني : فرص وتحديات الشراكة الأورومتوسطية :

طرح الاتحاد الأوربي ابتداء من سنة 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان البحر المتوسط فيما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية معبرا عنها بما يسمى بمؤتمر برشلونة الهادف إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع بلدان جنوب المتوسط بحلول عام 2010، هذه المبادرة تندرج ضمن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد في ظل تصدع المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة من جهة واستمرار الصراعات والنزاعات الداخلية في أوربا، وكذا التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب وبصفة خاصة من الشواطئ النوبية للبحر المتوسط بما فيها دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول : التعاون الأورومتوسطي:

مع بداية الستينات ظهرت على الساحة الإقليمية والدولية مجموعة من العوامل الأساسية التي دفعت بالدول الأوربية لإعادة بناء وتصميم علاقاتها مع بلدان جنوب المتوسط وخاصة مع البلدان المغاربية وهي[1]:

-اندلاع الحرب الباردة وبروز القطب الشيوعي زاد من تخوف دول المجموعة الاقتصادية الأوربية من تبني الدول المتوسطية للنظام الشيوعي.

-حصول معظم الدول المتوسطية -خاصة المغاربية- على استقلالها الكامل، وبالتالي لم يعد هناك عمليا إطار تنظيمي يضمن للدول الأوربية استمرار هيمنتها على هذه الأقطار.

ومن هنا بادرت المجموعة الأوربية لرسم سياسة متوسطية واضحة المعالم منذ التوقيع على معاهدة روما سنة1958 المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوربية، هذه المعاهدة جسدت الإطار القانوني الذي تحولت عبره العلاقات الفرنسية مع الدول المغاربية المستقلة من علاقات الاستعمار المباشر نحو علاقات التعاون التجاري والمالي، ولقد تلتها جملة من الاتفاقيات بغرض ترسيخ مستوى التدفقات التجارية والزراعية حسب أدوات السياسة الفلاحية المشتركة وهي ما أطلق عليها باتفاقيات

[1] : مصطفى بخوش، (2006):حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، ص77 .

الجيل الأول(جيل الستينات)، وأهم هذه الاتفاقيات توقيع الاتفاقية مع لبنان في 21ماي 1965 ، وفي 04 جويلية1964 تم توقيع اتفاقية مع إسرائيل، وفي1969 تم إبرام اتفاقية مع تونس والمغرب، غلب عليه الطابع التجاري مع تحديد الامتيازات الممنوحة لكلا الطرفين مع توجيه الاقتصاد إلى الاتجاه الليبرالي من خلال فتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات المصنعة للبلدين وبإعفاء جمركي، بينما خضعت السلع الزراعية لرسوم منخفضة ولقد اتسمت العلاقات الأورومتوسطية في هذه المرحلة بما يلي[1]:

-غياب رؤية إستراتيجية أوربية واحدة حيال الحلول والخطط الاقتصادية المناسبة التي يجب اتباعها مع البلدان المغاربية.

-غلبة الطابع التجاري والمالي على اتفاقيات جيل الستينات.

-الطابع الثنائي للاتفاقيات فهي تربط كل دولة على حدى مع المجموعة الاقتصادية الأوربية، ونظرا لفشلها تبنت مجموعة دول المجموعة الأوربية في قمة باريس1972 ، إستراتيجية جديدة اتجاه الدول المتوسطية تمثلت في السياسة المتوسطية الشاملة:

1-السياسة المتوسطية الشاملة(1972-1988): في ظل هذه السياسة تم إجراء مفاوضات بين المجموعة الاقتصادية الأوربية من جهة، وكل دولة متوسطية على حدى، واتسمت هذه السياسة بالطابع الشمولي فلم يقتصر التعاون فقط على الجانب المالي والتجاري بل شملت الميادين التقنية، الاجتماعية والأمنية، وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاقيات الجيل الثاني والثالث كما يلي:

لبنان : تم توقيع اتفاقية في 1972 م و دخلت حيز التنفيذ في 03ماي 1977، تمثلت في مساعدات مالية قدرت ب 30 مليون وحدة نقدية، والإعفاء المطلق للمنتجات الصناعية اللبنانية من الحقوق الجمركة الأوربية ، مع استفادة الصادرات الزراعية اللبنانية الموجهة للمجموعة الأوربية ب 80% من تسهيلات التعريفة الجمركية الأوربية الموحدة التي تتراوح ما بين 40% و 80 % .

[1] : أحمد صدقي الدجاني، (1993): الحوار العربي الأوربي، دار المستقبل العربي: مصر، ص23.

مصر : تم توقيع اتفاقية في 18 ديسمبر 1972 ودخلت حيز التنفيذ في 01 ديسمبر 1973 ثم تلتها اتفاقية ثانية في 1977/01/18 والتي تضمنت استيراد المجموعة للمنتجات المصرية في ظل إعفاءات، والحصول على مساعدات مالية قدرت ب 170 مليون و نصف، وتشجيع التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا .

الأردن : تم توقيع الاتفاقية في 1977/01/18 وتضمنت مساعدات مالية بـ 40 مليون وحدة نقدية، منح الحرية التامة للمنتجات الصناعية الأردنية بالدخول إلى السوق المجموعة الأوربية باستثناء الملابس القطنية حددها ب 100 طن، والحصول على تخفيضات جمركية 40 % -80 % بالنسبة ل 80 % من الصادرات الفلاحية الأردنية .

وفيما يلي أهم الدول المنخرطة في السياسة المتوسطية الشاملة:

الجدول رقم01: أهم الدول المنخرطة في السياسة المتوسطية الشاملة

التاريخ	الدولة	نوع الاتفاقية
ديسمبر1972	قبرص	اتفاقية تبادل وتعاون
11ماي1975	إسرائيل	اتفاقية تبادل وتعاون
25أفريل197	تونس	اتفاق تعاون شامل
26أفريل1976	الجزائر	اتفاق تعاون شامل
27أفريل1976	المغرب الأقصى	اتفاق تعاون شامل
11جانفي1977	مصر	اتفاق تعاون شامل
11جانفي1977	الأردن	اتفاق تعاون شامل
11جانفي1977	سوريا	اتفاق تعاون شامل
03ماي1977	لبنان	اتفاق تعاون شامل
02أفريل1980	يوغسلافيا	اتفاق تعاون

La source :Bichara KHader,(1997) :le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, l'harmattan :Paris, France, p31 .

أ-التعاون التجاري الأورومتوسطي: اتسمت المبادلات التجارية الأورومتوسطية بطابع التركيز وسيطرة الدول الأوربية (أنظر الجدول رقم02)، من خلال الجدول نلاحظ أن واردات الاتحاد من الدول المتوسطية تتمثل في الموارد الطاقوية أما الدول المتوسطية فهي تستورد السلع التجهيزية والسلع الغذائية والأسلحة والمنتجات الصناعية، وماهو ملاحظ ارتفاع حجم صادرات الدول المتوسطية الشريكة خلال فترة التسعينات مقارنة بالثمانينات حيث كان حجم التجارة الخارجية للدول المتوسطية الشريكة سنة1981 يقدر ب89 مليار دولار، ولكن ما هو ملاحظ أن الاتفاقيات الموقعة بين كل من الدول المتوسطية -خاصة الدول المغاربية- والمجموعة الاقتصادية الأوربية سنة1976 هي اتفاقيات تتشابه إلى حد كبير مع بعضها البعض فهي ترتكز على الصادرات الزراعية، الصناعية والمواد الأولية، حيث استفادت من النظام التفضيلي والذي سرعان ما تم التخلي عنه

بسبب السياسة الفلاحية المشتركة للمجموعة الأوربية، مع استفادة المنتجات المغاربية من تخفيضات ما بين40%-100 % حسب المنتج (الحوامض80%، الزيتون والطماطم60%، الخضروات والنباتات العلفية40 %)، ورغم ذلك بقيت العديد من القيود التجارية كرزنامة الاستيراد، القيود التعريفية وكذا الرسوم التعويضية، كما أن ما هو ملاحظ أن الأسعار المرجعية قد شكلت عائقا كبيرا بالنسبة لصادرات دول المغرب العربي ولذا عملت هذه الدول على إيجاد أو وضع إستراتيجية مزدوجة تمثلت في:

-العمل على إيجاد أسواق جديدة لصادراتها ولكن في تلك الفترة كان الأمر صعبا خاصة وأن السوق الأوربية هي السوق الكبيرة الوحيدة القريبة منها.

-محاولة إعادة النظر في رزنامة التصدير في الفترة التي لا تقتطع فيها الرسوم التعويضية (جانفي، مارس بالنسبة للطماطم مثلا)

الجدول رقم 02 : الأهمية النسبية للمجموعة الأوربية في صادرات و واردات بعض الدول العربية المتوسطية (74-94) بـ %

الدول	74-76	77-79	80-84	85-89	90-94
الصادرات إلى أوروبا إلى جملة الصادرات					
تونس	66.9	68.4	58.2	74	77.0
الجزائر	52.4	38.3	58.1	70.8	68.9
المغرب	56.7	61.3	57.0	59.9	61.0
الأردن	2.7	1.2	2.4	5.6	4.9
سوريا	45.7	52.3	50.9	37.2	52.4
لبنان	17.1	6.5	7.5	18.4	17.8
مصر	18.4	39.4	43.5	39.1	46.1
الواردات من أوروبا إلى جملة الواردات					
تونس	63.2	66.1	67.5	66.6	69.0
الجزائر	61.8	60.3	59.2	59.5	62.4
المغرب	52.9	54.4	46.7	52.2	53.4
الأردن	33.6	37.4	32.3	30.9	32.3
سوريا	36.8	37.4	30.9	36.7	38
لبنان	44.3	48	45	46.9	44
مصر	35	39.9	41.7	39.8	38.5

المصدر : صندوق النقد العربي ، (1998): التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

ب-التعاون المالي الاورو متوسطي[1] : إن السياسة التي وضعتها أوروبا في السبعينات بخصوص التعاون المالي تمثلت في توقيع بروتوكولات مالية مع الدول المتوسطية في شكل إعانات وهبات وقروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار ولقد بلغ حجمها المالي 5.7 مليار ايكو .

ومن خلال الجدول نجد أن الاعتمادات التي منحتها المجموعة الأوربية تمحورت في 03 قطاعات : 35%للهياكل القاعدية ، 8% للطاقة، 26.8% للصناعة، 3.5 %التعليم والتكوين ،22.4 % للفلاحة، 1.9 % التعاون العلمي، 0.8 % للصحة والبيئة، 1.6 % التجارة .

(1) :Isabelle Bensidoum.agnes chevalier,(1996) :Europe méditerranée le pari de l'ouverture .economica :paris,France,p05

والملاحظ أن البروتوكولات الممنوحة خلال الفترة 1977-1982 كانت موجهة أساسا لتطوير القطاع الصناعي والانفتاح نحو الخارج، أما بروتوكول سنة 1987 فوجه للفلاحة وبروتوكول 1992 أعطى أهمية لرأس المال البشري، ويتم التمويل من خلال البنك الأوربي للاستثمار، والميزانية الخاصة للمجموعة الأوربية.

وانطلاقا مما سبق نلاحظ أن المبالغ المخصصة لمجمل الاتفاقيات والبروتوكولات لم تكن تعبر عن الاحتياجات الضرورية والصعوبات التي تواجهها الدول الأورو متوسطية على مستوى ميزان مدفوعاتها أو على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى لهذه الدول لتمويل البرامج التصحيحية الاقتصادية التي شرعت فيها[1] .

2- السياسة المتوسطية المتجددة : قامت المجموعة الاقتصادية الأوربية بإتباع السياسة المتوسطية المتجددة بسبب[2]:

-فشل السياسة المتوسطية الشاملة في تحقيق أهدافها التنموية في مساعدة دول جنوب المتوسط على تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

-تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوربا وبلدان جنوب المتوسط وهذا من شأنه تهديد الأمن الأوربي نظرا للطابع الجيوسياسي من خلال القرب الجغرافي ما بين أوربا ودول جنوب المتوسط.

-عدم الاستقرار السياسي في منطقة جنوب المتوسط مع بداية التسعينات مثل حرب الخليج(1990-1991)، العشرية السوداء في الجزائر، الأمر الذي أجبر الاتحاد على إعادة النظر في سياسته المتبعة إزاء دول جنوب المتوسط.

ولقد اعتمدت السياسة المتوسطية المتجددة على آليات تشبه نوعا ما تم اعتماده في السياسة المتوسطية الشاملة، مع اختلاف يكمن في زيادة حجم المساعدات المالية الموجهة للدول المتوسطية من خلال البروتوكول المالي الرابع، حيث وصلت قيمة المساعدات الأوربية لحوالي 4.4 مليارإيكو، كما أن المساعدات المالية كانت مدعمة من طرف البنك الأوربي للاستثمار والذي ساهم في عملية

---

[1]) : سمير صارم، (2000): أوربا والعرب...من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر للنشر: دمشق، سوريا، ص ص184-185.

[2]: Daguzn Jean François, Girardet Raoul, (1995) :Méditerranée :nouveaux défis, nouveaux risques, paris, p62.

تمويل وإنجاز المشاريع في بلدان جنوب المتوسط، أما فيما يخص التعاملات التجارية فلقد بادرت أوربا لفتح أسواقها أمام السلع الزراعية والصناعية لدول جنوب المتوسط[1].

الجدول رقم 03: البروتوكول المالي الرابع (ملايين إيكو)

الدول	المجموع	قروض البنك الأوربي للاستثمار	صندوق الميزانية
المغرب العربي	1227	668	559
الجزائر	405	280	125
المغرب	498	220	278
تونس	324	168	156
المشرق	961	550	401
مصر	568	310	258
لبنان	69	45	24
الأردن	166	80	80
سوريا	158	115	43
إسرائيل	82	–	–
المجموع	2375	1300	1075

La source : Isabelle Bensidoun et Agnes Chevallier.op.cit, P135

3-تقييم مرحلة التعاون قبل1995 :انطلاقا من دراستنا للسياسة المتوسطية الشاملة والمتجددة نجد أنهما قد تميزتا بما يلي:

-التركيز على تحقيق هدف أساسي هو الوصول لتحرير الصادرات الزراعية والصناعية الجنوب المتوسطية المتجهة للأسواق الأوربية، غير أن انضمام كل من اليونان1981، إسبانيا والبرتغال1986 للسوق الأوربية الموحدة، جعل المجموعة الاقتصادية الأوربية تقوم بتعديل حصص صادرات دول جنوب المتوسط لأسواقها، من خلال إعطاء الأولوية لإسبانيا والبرتغال اللتان تنتجان نفس السلع الزراعية التي تنتهجها دول جنوب المتوسط، وتبني إجراءات وقائية في قطاعي الفلاحة والنسيج لكبح الدخول الحر للمنتجات الجنوب المتوسطية.

(1) : Benkenniche Othman,(2006) :la coopération entre l'union européenne et l'Algérie : l'accord d'association, OPEU :Alger,Algerie,pp68-70

-إحداث عجز تجاري كبير في الميزان التجاري لهذه الدول المتوسطية، حيث تجاوز سنة1988 عتبة5.4 مليار إيكو، وهو ما يدعم الإستراتيجية الأوربية لتوسيع مجال نفوذها التجاري في حوض المتوسط، وهذا ما يجسد حقيقة المنطق التجاري الماركنتيلي التقليدي الذي تتبعه أوربا في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط بتركيز مكثف فقط على المبادلات التجارية والمالية مع إهمال الجوانب الأخرى مثل حقوق الإنسان،[1] .

-إن المساعدات المالية المقدمة لدول جنوب المتوسط قد ساهمت في تفاقم ديون الدول الجنوب المتوسطية المتلقية لتلك المنح والقروض الأوربية، ما عرض أمنها الاقتصادي والسياسي للخطر، بدلا من أن تكون تلك الأموال وسيلة لبناء ذلك الأمن، حيث أصبحت دول جنوب المتوسط رهينة في أيدي المؤسسات المالية الأوربية.

ومن هنا نجد أن مرحلة التعاون الأورومتوسطي قبل 1995 قد اهتمت بالجانب التجاري أكثر من الجانب المالي، الاجتماعي والثقافي الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة النظر في العلاقات الأورومتوسطية وهذا ما تم تجسيده من خلال إعلان برشلونة.

---

[1] : Hadouche Hassan,(2011) :L'ALgerie UE :la zone de libre échange reportée à2020, quotidien national d'information : (n5580),Liberté,p14

المطلب الثاني:مرحلة التعاون بعد1995 :

نظرا لفشل السياسية الأوربية الشاملة والمتجددة ارتأى الاتحاد الأوربي إعادة النظر في العلاقات الأورومتوسطية، ولقد تجسد ذلك من خلال انعقاد مؤتمر برشلونة في1995 والذي اهتم بجميع المجالت سواء تعلق الامر بالجانب السياسي، الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي.

1-ماهية مؤتمر برشلونة : انعقد مؤتمر برشلونة في 1995 بحضور رؤساء وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد 15 وزير و 8 وزراء و8 دول عربية هي: المغرب، الجزائر، تونس، لبنان،الأردن، فلسطين، إضافة إلى دول متوسطية أخرى من بينها: تركيا، مالطا، قبرص، إسرائيل ثم تلته عدة مؤتمرات والجدول الموالي يبرز أهم الاتفاقيات الموقعة مع الدول الجنوب متوسطية، ولقد انتهى هذا المؤتمر بإصدار بيان ختامي يشمل 13 صفحة وبرنامج عمل من 15 صفحة، يوضضح الأسس والمبادئ الواجب إتباعها لتحقيق الشراكة بين الطرفين.

الجدول رقم04: أهم الاتفاقيات الأورومتوسطية المبرمة في إطار إعلان برشلونة

الدولة	نوع الاتفاق	تاريخ اختتام المفاوضات	تاريخ توقيع الاتفاق	تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ
تونس	اتفاق شراكة	جوان1995	جويلية1995	مارس1998
إسرائيل	اتفاق شراكة	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان2000
المغرب	اتفاق شراكة	نوفمبر 1995	فيفري1996	مارس2000
فلسطين	اتفاق مؤقت	ديسمبر 1996	فيفري1996	جويلية1997
الأردن	اتفاق شراكة	أفريل1997	نوفمبر 1997	2001
مصر	اتفاق شراكة	جوان1999	جوان2001	جويلية2004
الجزائر	اتفاق شراكة	أكتوبر 2001	ديسمبر 2001	سبتمبر 2005
لبنان	اتفاق شراكة	أكتوبر 2001	جانفي2002	مارس2003
سوريا	اتفاق شراكة	ديسمبر 2004	–	–

المصدر:علي بلحاج،(2005): سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت، لبنان، ص203.

ولقد ركز إعلان برشلونة على ما يلي:

أ-**الشراكة الاقتصادية**[1]: ركز مؤتمر برشلونة على تحديد مجالات التعاون اقتصاديا:

-السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية المعتمدة على الإمكانيات المحلية من خلال :

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة كافة الحواجز أمام الاستثمارات.

-إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية للدول المتوسطية.

-تحسين الأوضاع المعيشية لسكان الدول المتوسطية.

-إقامة منطقة تجارة حرة[2]: بغرض خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال تحرير المبادلات التجارية مع احترام قواعد المنظمة العالمية للتجارة خلال فترة انتقالية قد تصل إلى12 سنة فيما

---

[1]: المفوضية الأوربية، المصدر سبق ذكره، ص ص05-10 .

[2]: محمد محمود إمام، (1997):اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي، **مجلة بحوث اقتصادية**:(العدد07)، ص37 .

يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من جانب الشركاء، وكذا اعتماد إجراءات ضرورية فيما يخص قواعد المنشأ، حماية الفكرية الصناعية.

ولكن ما هو ملاحظ من خلال دراسة مضمون الاتفاقيات الموقعة في إطار الشراكة الأورومتوسطية قد تمت وفقا لقوانين المنظمة العالمية للتجارة الموثقة في المعاهدة المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة في15 أفريل1994، والدليل على ذلك ما ورد في المادة06 من اتفاق الشراكة الأوروجزائرية: "إن روح هذا الاتفاق مستمدة من قواعد وشروط المنظمة العالمية للتجارة"، هذا يعني أن الدول المتوسطية قد اعتمدت نظام تعاون تجاري يقوم على تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام السلع الأوربية، أي أن دول جنوب المتوسط مجبرة على منح نفس الامتيازات والتسهيلات التجارية لجميع دول الاتحاد دون استثناء هذا يعني احتكار الاتحاد وسيطرته على الأسواق المتوسطية وجعلها اقتصاديات قائمة الاستيراد الاستهلاكي من أوربا وبالتالي زيادة تبعية الدول جنوب المتوسط.

ب-الشراكة المالية [1]:في إطار إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية ميدا، وكذلك القروض الممنوحة من البنك الأوربي للاستثمار:

-**برنامج ميدا:** يعتبر آداة رئيسية لتنفيذ الشراكة فهو يهدف إلى تعزيز الاستقرار السياسي ودعم منطقة التجارة الحرة، ولقد تم إنشاؤه بناء على القانون رقم96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23 ، والذي يحدد كيفية تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوربية وقد تم تعديله بالقانون رقم98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07 ، ليعدل مرة أخرى في سنة2000 ، وما يميز هذه الأداة أن الغلاف المالي المخصص لها يتجاوز ما ورد في البروتوكولات المالية السابقة، ولقد قامت هذه الآلية المالية يدعم العديد من البرامج وفقا للشروط التالية[2]:

-**شروط كلاسيكية:** أن يتم تنفيذ المشاريع في الآجال المحددة واقتراح مشاريع تدخل في إطار تعزيزالشراكة الأورومتوسطية وتحقيق الأهداف المتفق عليها.

-**شروط سياسية:** احترام الديموقراطية وحقوق الإنسان.

---

[1]: فتح الله لعلو، (1997):المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، ص ص14-15.

[2]:Institut de la méditerranée, (2000) :Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen interrégionaux , p p11-15.

-**شروط قانونية**:احترام بنود ونصوص اتفاقيات الشراكة المبرمجة ما بين الاتحاد وشركائه المتوسطيين.

وفي ظل الشروط السابقة قام برنامج ميدا بدعم برنامج التعديل الهيكلي من خلال تقديم مساعدات مالية لتسهيل تطبيق هذه البرامج الاقتصادية الموضوعة من قبل الدول المتوسطية المرتبطة مع صندوق النقد الدولي وكذا التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن برنامج التعديل الهيكلي، وكذا دعم برامج الخوصصة وإصلاحات القطاع المال في الدول المتوسطية، وما هو ملاحظ أن حجم المخصصات المالية الممنوحة في إطار برنامج ميدا نجد أنها غير كافية بالنظر إلى احتياجات الدول المتوسطية فعلى سبيل المثال في سنة1996 نص قرار المجلس الأوربي على تخصيص 900 مليون أورو في حين نجد أن المبلغ الذي تم تخصيصه فعلا هو 403 مليون أورو، ولم يصرف منه إلا مبلغ 50 مليون أورو، لكن تم استدراك هذا التأخر سنتي1998-1999 فاستفادت المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة من1.8 مليار أورو منها 60 % كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد، ويعود التأخر في تحقيق الالتزامات إلى ضعف طاقات الامتصاص لدى الدول المتوسطية.

كل هذه النقائص أدت إلى اقتراح برنامج ميدا02 (2000-2006) والذي يركز على فكرة مفادها ضرورة وضع مخططات مالية تعبر عن الأولويات المحددة من طرف كل دولة متعاقدة.

ج-**الشراكة السياسية** :لقد اعتبر السلام والاستقرار في حوض المتوسط هدفا جماعيا مشتركا، تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل ومتمثلة فيما يلي :

-تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك .

-التنسيق والعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، القانون الدولي والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل طرف في اختيار وتطوير بكل حرية نظامه السياسي والسوسيو ثقافي والاقتصادي والقانوني والعمل على تطوير مبادئ الديمقراطية .

-منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خالية من أسلحة الدمار الشامل وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل .

-التسوية بالوسائل السلمية للخلافات بين الشركاء والامتناع عن التهديد باستعمال القوة [1].

د-الشراكة الثقافية والاجتماعية :من خلال مراعاة التقاليد للصنفين، من خلال بناء الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية على اعتبار أنها مكونات أساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب.

2- تقييم بيان برشلونة:إن العلاقة الحتمية بين أوروبا ودول المتوسط، وكذا القرب الجغرافي يؤثر على جميع النواحي في العلاقة: منها السياسية حيث أن أمن أوربا مرتبط بالمتوسط والناحية الاقتصادية فازدهار اقتصاد المتوسط له علاقة بازدهار أوربا والناحية الاجتماعية من خلال التبادل الثقافي والحوار يساعد على التبادل الحضاري فيما بين الطرفين، ولقد أثار مشروع الشراكة الأورومتوسطية خلافا كبيرا بين دول جنوب حوض المتوسط والاتحاد الأوروبي حيث اعترضت في البداية بعض دول جنوب الحوض على إنشاء منطقة للتبادل الحر لأنها تمثل في تصورهم فتح للأسواق المحلية والمتوسطية على المنتجات الأوربية في الوقت الذي تلاقي فيه المنتجات المتوسطية بما فيها المنتجات الفلاحية والطاقوية المزيد من إجراءات التعقيد والزيادات الضريبية، وإذا ما تم تفحص مسار برشلونة نجد ما يلي:

-الشراكة حققت النجاح من الناحية الأمنية والسياسية بينما أخفقت من الناحية الاقتصادية والثقافية، على الرغم من أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية لا يهدف إلى تحقيق الاندماج السياسي، وهو يقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول المشاركة، ولا يعارض إقامة تجمعات جهوية على اعتبارات قومية وثقافية إلا أن هذا المسار اعترضته عثرات عديدة حسب أنا بالاثيوفاليلير[2]، التي اعتبرت أن السياق الجيوبوليتيكي والاستراتيجي الذي جاء به مسار برشلونة، يختلف عن التحولات التي جاءت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حيث ترى "أنه طالما الظروف التي قادتنا نحو مسار برشلونة قد تغيرت إلى حد كبير، فإنه يتوجب علينا إعادة صياغة هذا المسار إذا أردنا له أن يمضي قدما"ومن بين التحولات التي أثرت لا محالة على مستقبل برشلونة حسب أنا بالاثيو تتمثل فيما يلي:

---

[1]:Laura bareza, (2000) : accord d'association une synthèse ,direction générale des relations extérieures, commission européenne, p20

[2]: أنابالاثيوفاليلير سوندي،(2004): مسار الشراكة بين ضفتي المتوسط"،ترجمة عادل زقاع، مجلة جورج تاون للشؤون الدولية: **(عدد خاص)**، ص32

-بروز الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة كقوة عسكرية مهيمنة، ومن الطبيعي أن تستخدم هذه القوة عقب أحداث 11 عشر من سبتمبر 2001.

-التهديدات الجديدة للأمن الدولي، كالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة...

-استمرار التهديدات التقليدية للاستقرار، نتيجة للهوة المتزايدة في الاتساع بين الشمال والجنوب، والقضايا السوسيو اقتصادية (النمو الديموغرافي ، الفقر، تدفق المهاجرين)، إضافة إلى المكونات الثقافية.

-تراجع آفاق السلام في الشرق الأوسط، والذي أدى إلى تصاعد حدة التوتر بين الشركاء المتوسطيين، أضحى الآن يشكل تحديا جديدا أمام تجسيد أهداف مسار برشلونة.

وللخروج من هذا المأزق اعتبرت أنا بالاثيو، أن على الاتحاد الأوروبي أن يملك نظرة أمنية تقوم على إستراتيجية نظمية ووقائية، وتعمل على تجديد الشراكة الأورومتوسطية، وتعميق العلاقات مع دول الجوار من منظور إدماجي، يعطي نفحة جديدة للشراكة الأورو- متوسطية من أجل بناء توافق واسع متعدد الأطراف.

-**جسدت اللاتكافؤ** وهذا من خلال[1]:

-النزعات الاحتكارية في إطار السياسة الزراعية المشتركة-PAC- وتحجيم فرص الصادرات الزراعية المتوسطية إلى السوق الأوربية إلا أن ما جاءت به معاهدة ماستريخت يحد من حرية دخول الاتحاد الأوروبي مع أطراف ثالثة، ويفرض الالتزام باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

-ضعف حجم الغلاف المالي المقدم في إطار برنامج ميدا MEDA مقارنة بضخامة الاحتياجات المتوسطية بحجة ترك مسؤولية التمويل بهدف التنمية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

-التوسع شرقا يؤدي إلى منافسة المنتجات المتوسطية خاصة في مجال الزراعة النسيج.

-التباين في السياسات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي لوجود حالات عدم التأكد أدى إلى زيادة حجم المخاطر في بيئة الأعمال.

-قلة المواصلات والاتصالات بين الضفتين لتدعيم حركة الصادرات والواردات أدى إلى الحد من إمكانية التوسع في المبادلات التجاري.

---

[1]: جاك لوب، (1998):العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة لأحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، ص203 .

–اقتصار تحرير التجارة على المنتجات الصناعية من خلال إنشاء منطقة تبادل حر تكون مكتملة سنة2010 مع تأجيل باقي القطاعات الاقتصادية حسب مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة.

وهذا ما أكد عليه ريتشارد يونغ من خلال كتابه"أوربا والشرق الأوسط" في ظل 11 سبتمبر، يرى فشل مسيرة برشلونة بعد عقد من انطلاقها ويؤكد على فشلها في الوصول إلى أي تعاون حقيقي اقتصادي حيث أن الاتحاد الأوربي في المنطقة لا تزال في أدنى مستوياتها ولا يزال المهاجرون من جنوب المتوسط يتوافدون بأعداد كبيرة نحو البلدان الأوربية [1] .

ومن هنا نصل إلى فكرة مفادها أن إعلان برشلونة لم يحقق ما هو المطلوب من الشراكة بشكل كلي، لكن هذا لا يمنع النظر في الشراكة بطريقة أكثر واقعية وتفاؤلية فالشراكة بحاجة لإعادة التنظيم عن طريق التعاون والمثابرة بين الطرفين، ويرى العديد من الباحثين والمهتمين في الشئون المتوسطية، ومنهم على سبيل المثال (كيه رامازاني)K.RAMAZANI ، أن مؤتمر برشلونة الذي أطلقت عليه تسمية المؤتمر الأوربي – المتوسطي كانت وراءه أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية تبنتها دول الاتحاد الأوربي التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر، وحقيقة الأمر هو أن مشروع برشلونة هو بناء أيديولوجي معقد صممه واضعوه ليواكب مشروعهم النيوليبيرالي، وهو يعتمد على الحوار وإقناع النخبة ومن ورائها الطبقات المتوسطة في جنوب المتوسط، ومحاولة جرهم بشكل أكبر في تنفيذ العملية حتى يضمن ألا تتوقف.

وعلى ضوء هذا التشخيص لمسار الشراكة يتبين أنه توجد عدة عوائق تعترض مسار برشلونة الامر الي جعل الاتحاد الأوربي يعمل على إعادة صياغة عدة سياسات أهمها:

أ–**سياسة الجوار الأوربية 2004**: نظرا للسلبيات التي عرفها مسار برشلونة كان لا بد من استحداث سياسة جديدة تدعم مسار برشلونة لمواجهة الاضطرابات في دول شرق ووسط أوربا غير الأعضاء في الاتحاد خاصة في ظل التوسع المستمر لهذا الاتحاد بوصول حدوده لنقاط قريبة من

(1): Lynne rienne, (2006): Europe and the middle east :in the shadows of september11 ,london,p190.

أقاليم جغرافية مضطربة سياسيا واقتصاديا وغير مستقرة اجتماعيا[1]، ومن هنا يمكن القول أن سياسة الجوار الأوربية هي سياسة يمارس من خلالها الاتحاد التأثير الهادف لتحقيق الاستقرار وهي تهدف إلى :

-فتح السوق الداخلية للاتحاد اتجاه السلع والمنتجات الصناعية والزراعة للدولة الملتزمة.

-التكامل في مجال الطاقة، النقل والاتصالات.

-زيادة المساعدات المالية لهذه الدول في إطار آلية الجوار والشراكة.

والآلية الأوربية للجوار والشراكة هي آداة تمويل جديدة حلت محل برنامج ميدا انطلقت في 2007، وهي تنقسم إلى فترتين، الفترة الاولى2007-2010، الفترة الثانية 2010-2013، ولقد قدر الغلاف المالي للمرحلتين معا ب11.181 مليار أورو، أي بزيادة تقدر بـ32 % من الغلاف المالي المقرر في إطار برنامج ميدا.

وانطلاقا مما سبق نجد أن الاتحاد الأوروبي قد وضع سياسة الجوار الأوروبية الشاملة والتي تتضمن مبادرة طموحة ترتكز على التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد وبلدان الجوار وذلك لتجنب تحول حدوده الخارجية الجديدة إلى خطوط فاصلة، ففي الوقت الذي تستهدف فيه سياسة الجوار الأوروبية العلاقات الخارجية مع بلدان الجوار في مجملها، نجد أن برامج التعاون عبر الحدود ترتكز على التعاون على قدر المساواة بين الدول عبر الحدود وعلى المستويين المحلي والإقليمي .

ب-**مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:** وهي عبارة عن منظمة دولية ذات طابع إقليمي، تجمع بين الدول الأعضاء للاتحاد، ودول شرق وجنوب المتوسط، أي الأعضاء في عملية برشلونة إضافة إلى موريتانيا، ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وهي تهدف إلى إعادة إنعاش مسار برشلونة، ولقد اهتم هذا المشروع بالمجالات التالية: تطوير الطاقات المتجددة، دعم المؤسسات الصغيرة

[1]: محمد مطاوع،(2006):أوربا والمتوسط: من برشلونة إلى سياسة الجوار، مجلة السياسات الدولية: **(العدد162)**، ص39 .

والمتوسطة عبر المساعدات الفنية، مكافحة التلوث في البحر المتوسط وإنشاء طرق برية وبحرية سريعة، ويتم تمويل هذه المشاريع من خلال القطاع الخاص، آلية الاستثمار والشراكة المتوسطية وكذا مخصصات آداة الشراكة والجوار الأوربي.

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأورومتوسطية

من خلال دراستنا للشراكة الأورومتوسطية يمكن ملاحظة أن أغلبية المزايا ستعود إلى الدول الأوروبية لاعتبارات سياسية واقتصادية أهمها :

1 – **التفاوت في مستويات التنمية** : ولتفسير ذلك سنقوم بتحليل خصائص دول الاتحاد والدول المتوسطية كل على حدى :

أ – **الاتحاد الأوربي** [1]: إن التحولات التي شهدتها أوربا في القرن 18 و19 لعبت دورا نوعيا متميزا في تشكل أسواقها الوطنية أولا ومن ثم تشكيلها للسوق الرأسمالية العالمية وتحديد أبعادها لاحقا ولم يكن بمقدور هذه السوق الموحدة دوليا أن تتشكل وبهذه السرعة والدقة من التنظيم والتشريع إلا على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي أرقى من جميع الأشكال السابقة ويمكن تحديد أهم خصائص الاتحاد كما يلي :

–إن علاقات السوق في البلاد الأوربية وبشكل خاص تلك التي شهدت الرأسمالية مبكرا تشكلت ونمت من خلال نمو الإنتاج السلعي أي بمقدار يمكن تحويله من إنتاج طبيعي إلى إنتاج سلعي .

–هي اقتصاديات مرت في سلسلة ارتقائية من خلال الشراكة الإقليمية التي تتباين داخلها درجات الحماية الاقتصادية والحرية الاقتصادية إلى عملية التوحد الاقتصادي في السوق الأوربية الموحدة ويتجلى ذلك بالمراحل الملاحظة في مسيرتها الاقتصادية : مرحلة منطقة التجارية الحرة ، اتحاد جمركي، سوق أوربية مشتركة، مرحلة السوق الأوربية الموحدة .

[1]:عبد الأمير السعد، (2004): الجدل الراهن حول الشراكة الأورومتوسطية، مجلة البحوث والدراسات العربية : (العدد42)، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص147.

ب- **الدول المتوسطية** : إن الدول المتوسطية خلال القرنين 18 و 19 لم تشهد عمليات تراكمية يمكن أن تفضي إلى نمط إنتاج رأسمالي بل مجرد رسملة داخلية في مختلف هذه البلدان مبنية على قاعدة تطور بعض أشكال التجارة والعلاقات الريعية الربوية في ظل سيادة الاقتصاد الطبيعي .

-عدم وجود سوق وطنية حتى ولو ظهرت ملامح سوق وطنية فهي مشوهة بسبب ارتكازها على حلقة التداول بينما ظلت حلقة الإنتاج غائبة رغم كونها الحلقة المحركة لقاطرة الاقتصاديات الوطنية

وانطلاقا مما سبق يمكن ملاحظة ما يلي :

- اختلاف حاجات اللحظة التاريخية في الشراكة الأورو متوسطية ففي الوقت الذي صار هناك أكثر من مبرر موضوعي للامتداد الأوربي جنوبا بالمقابل يصعب الحديث عن مفهوم اقتصادي مماثل للحاجة والمقدرة المتوسطية للامتداد أوربيا .

- إن أوربا لا تنظر لمعظم عملياتها الاقتصادية مع الدول المتوسطية على أساس تكاملي بل مجرد تسوية معاملات تبادل تجاري سواء كانت تلك السلع سلع إنتاج وسائل الإنتاج أو سلع استهلاك .

- اختلاف مفهوم الميل لتكافؤ الفرص من زاوية الاقتصاد السياسي كي تحقق الشراكة منافع مماثلة للجميع وتضحيات مماثلة من الجميع يفترض أن هناك هامشا مقبولا ذو ميل لتكافؤ الفرص بين الطرفين وهو أمر صعب الحديث إذا ما تعلق الأمر بالدول المتوسطية التي لم تحقق المرتجى في تشكل السوق الوطنية .

- إن غياب السوق الوطنية تجعل من الشراكة الأورو متوسطية بوصفها مطلبا عاجلا نوعا من المغالاة فكما هو معلوم أن هناك ارتباطا عضويا بين المستوى الذي وصلت فيه عملية تشكل السوق الوطنية من جهة ودرجة الحرية الاقتصادية أو الحماية من جهة أخرى[1].

[1]:المصدر نفسه، ص ص126-129

2-**إعاقة توطين التكنولوجيا** [1] : من خلال :

-عدم ملاءمة التكنولوجيا المحولة لواقع الدول المتوسطية .

-ارتفاع تكلفة توطين التكنولوجيا على اعتبار أنها سلعة محتكرة من طرف الدول المتقدمة .

-عدم مراعاة الاتفاقيات شكل ومضمون تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية لأن هذه الأخيرة هي في الوقت الراهن بحاجة ماسة إلى استثمارات أجنبية مباشرة منتجة أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فهي بمثابة خطر على الدول النامية لما قد ينجر عنها من أزمات كارثية .

3-**إشكالية قواعد المنشأ** [2]: تحدد قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة حجم التشغيل ونسبة المكون الأجنبي والمحلي في سلعة ما ويتوقف الحصول على الإعفاء الجمركي على أن يكون منشأ السلعة المصدرة للاتحاد هو الدولة الطرف في المشاركة أو أعيد تصنيعها بها عن طريق إضافة مكونات ذات منشأ أوربي أو من دولة أخرى عضو في منطقة التجارة الحرة .

هذا يبين أن الاتحاد يسعى إلى تقييد العلاقات التجارية لدول جنوب المتوسط مع غيرها من الدول غير الأعضاء في اتفاقية الشراكة .

4-**انتقائية سلع المشاركة** : لم يتم تناول ملف السلع الصناعية التحويلية نظرا لكونها صناعات ناشئة بدول جنوب المتوسط وهذا من شأنه أن يعجل القضاء على هذه الصناعات نظرا لكونها متطورة في دول الاتحاد، ومن هنا نلاحظ أن انفتاح أسواق الدول المتوسطية من دون حماية كافية سينتج عنه ارتفاع في الواردات من السلع المتطورة، وهذا من شأنه أن يعيق إقامة هذه الصناعات في الدول المتوسطية من جهة أخرى نجد أن الاتحاد مستمر في فرض القيود والعقبات في وجه

---

[1]:عبد المجيد قدي،(2003):الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، جامعة ورقلة، ص01 .

[2]:عبد الأمير السعد،(2007):الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، دار الأمين للنشر والتوزيع:القاهرة، مصر، ص138 .

الصادرات الزراعية لدول جنوب المتوسط حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي .

5-**مشروع التوسع الأوربي:** إن توسع الاتحاد بضمه لدول وسط وشرق أوربا قد يعيق مسار الشراكة عل اعتبار أن هذه الدول سيكون حضورها كاملا في إطار السوق الأوربية الموحدةعاجلا أو آجلا، كما أن هذه الدول لا تعاني من غياب بنية تحتية لسوق اقتصادية لعوامل الانتاج مثل هذه المهمة تم إنجازها في إطار التطور التاريخي لاقتصادياتها ومن هذا المنطلق تحديدا فإن بعض الدول مثل تشيكوسلوفاكيا، بولندا، المجر وبلغاريا، تمتلك قاعدة اقتصادية متقدمة، وتتماثل مع عدد قليل من الدول الأوربية الأخرى، وتتسم هذه الدول بكونه على الرغم من الارتفاع في إنتاجية العمل، إلا أن أجور العاملين مازالت متدنية، إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول أوربا الغربية.

ومن هنا فإن حظوظ الجانب المتوسطي العربي من المكاسب والاهتمام من الجانب الأوربي سوف تكون ضعيفة على المستوى المنظور والمتوسط على الأقل نظرا لأولويات دول وسط أوربا وشرقها في إطار مسعى أوربا الموحدة من جهة ومن جهة أخرى فإن إبقاء ملف العمالة المهاجرة دون دراسة تحليلية شاملة، قد يترتب عليه عواقب وخيمة قد تضر بالشراكة الأورومتوسطية[1].

[1] : المصدر نفسه، ص ص 164-165 .

المبحث الثالث : الشراكة الأورو جزائرية:

منذ شهر سبتمبر 2005 دخلت الجزائر بصفة رسمية في تنفيذ اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي ومن أهم ما تهدف إليه هذه الاتفاقية إقامة منطقة للتبادل الحر، ولقد جاءت كتتويج لعلاقات اقتصادية وسياسية امتدت عبر عقود زمنية طويلة بين الجزائر من جهة وبين بلدان من الاتحاد من جهة أخرى، ومن هنا ارتأينا ضرورة تحليل وتقييم آثار هذه الشراكة على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المدى القصير ولمتوسط، خاصة وأن هذه الشراكة تعتبر من أهم معالم الإستراتيجية الجديد ة للاتحاد اتجاه كل دول البحر المتوسط من بينها الجزائر.

المطلب الأول : العلاقات الأوروجزائرية :

لم توقع الجزائر اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية على غرار المغرب وتونس في سنة 1969 ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوربية تتميز بطبيعتها الخاصة الأمر الذي جعلها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات، إذ استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوربية في ذات الوقت الذي استثمرت فيه للحصول على الأفضليات والامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، وفي ديسمبر 1963 طالبت الحكومة الجزائرية بالدخول في المفاوضات لتحديد العلاقة، وفي 25-26 فيفري 1964 تم اللقاء بين الوفدين الأوربي والجزائري ثم قام الطرفين بمباحثات استطلاعية خلال الفترة 7-1964/12/18 ولكن واجهت هذه المفاوضات عدة عراقيل أهمها مشكلة الخمور ومشكلة النفط المكرر و المطالبة بحصة ملائمة في الأسواق الأوربية ، لكن بعد نهاية الستينات قررت الدول الأوربية وإيطاليا بشكل خاص، رفض متابعة منح الأفضلية للموارد الجزائرية الزراعية، الأمر الذي جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات أوربية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة .

1 - خلفية التعاون الأوروجزائري قبل1995: لقد اعتبرت الجزائر أن التعاون مع الاتحاد هو أفضل حل لمواجهة المتغيرات العالمية ويمكن تلخيص أهم العوامل التي أدت إلى التعاون في العناصرالتالية :

-يعتبر الاتحاد الأوربي قطبا اقتصاديا قويا حقق جميع خصائص الوحدة التامة سواء تعلق الأمر بتحرير التبادل التجاري بين الدول وحرية تنقل عوامل الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبة بين الدول الأعضاء، وبسبب قوة هذا القطب الاقتصادي وموقعه الجغرافي وكذا قيمة المبادلات التجارية الاوروجزائرية، ومن هنا قررت الجزائر إبرام اتفاق مع دول الاتحاد [1] .

-طبيعة العلاقات الاوروجزائرية، حيث أنه في بداية ظهور الجماعة الأوربية كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوربية العضوة خاصة ايطاليا رفض متابعة منح الأفضلية للمواد الجزائرية الزراعية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوربية قصد الوصول إلى اتفاق بين الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة وتجسدت المفاوضات في الوصول إلى اتفاق نهائي في 1976/04/26 .

-العامل الجغرافي من خلال القرب الجغرافي بين أوروبا والجزائر ساعد على توطيد العلاقات الأوربية الجزائرية.

-العوامل التاريخية باعتبار الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة ووجود جالية جزائرية كبيرة في دول أوروبا.

-العامل الاقتصادي هو كون الاتحاد شريك اقتصادي للجزائر فهو يحتل دوما صدارة الدول التي تسيطر على التجارة الخارجية ففي سنة 2001 م بلغت الواردات منها 5.79 مليار دولار في حين بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد 12.54 مليار دولار أغلبها من المحروقات وتتركز التبادلات الخارجية الجزائرية مع ثلاثة بلدان ضمن الاتحاد " ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، إذ تعتبر إيطاليا أول زبون للجزائر حيث بلغت الصادرات الجزائرية نحوها خلال 06 أشهر الأولى من سنة 2001 حوالي 2.31 مليار دولار، تليها فرنسا بـ 1.450 مليار دولار، ثم اسبانيا بـ 1.589 مليار دولار، وعلى صعيد أخر تعتبر فرنسا أول مورد لها ب 1.306 مليار دولار، إيطاليا في المرتبة الثانية بـ 510 مليون دولار و ألمانيا بـ 419 مليار دولار، اسبانيا بـ 258 مليون دولار . ولقد اقترحت المجموعة الأوربية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والسياسة المتوسطية المتجددة

[1]: ناصر دادي عدون، متناوي محمد، (2003):الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر ،ص178 .

تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية حيث يجب أن تخضع للحقوق الجمركية بنسبة 6 % من الصادرات الجزائرية غير النفطية مع رفض المجموعة دخول النفط المصفى في حدود حصة جمركية محدودة لا تزيد عن 24000 طن ومن هنا وقعت الجزائر اتفاق تعاون في 1976/07/01، ولقد اتسم التعاون خلال هذه الفترة بالطابع التجاري على مدى 20سنة دخل حيز التنفيذ في سنة 1978 مع الحصول على برتوكولات مالية تتجدد كل 05 سنوات مقارنة بقروض يمنحها البنك الأوربي للاستثمار، وهو يهدف إلى ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوربية من خلال ترقية الصادرات الوطنية من خلال تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية المشتركة [1]، وتسريع عملية نمو التجارة الخارجية، وكذا ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية .

وفي هذا الإطار استفادت الجزائر من 04 بروتوكولات مالية تتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهبات قابلة للتسديد وقروض خاصة بشروط ومعدلات فائدة ميسرة في حدود 1 % و مدة تسديد طويلة تصل إلى 40 سنة ورؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقدرت ب 784 مليون ايكو إضافة إلى 640 مليون ايكو من البنك الأوربي للاستثمار ورغم ذلك اتسمت الموارد المالية التي تم رصدها لتحديث القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج وعصرنه الزراعة بمحدوديتها [2] ، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

---

[1]:بشير مصطفى ، (1999): الشراكة الأجنبية و مبدأ حماية المنتج الوطني، **الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الأجنبية المنعقد** يومي 9-10ماي1999،الجمعية العلمية،نادي الدراسات الاقتصادية ،**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر، ص17 .

[2]:شامي رشيدة ، (1999):المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية-حالة الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، ص17 .

الجدول رقم05 : الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الاتحاد (96-78) ، الوحدة مليون إيكو .

البروتوكولات المالية		مبلغ البروتوكول	مساهمة البنك الأوربي للاستثمار	
			قروض البنك	رأس المال المخاطرة
بروتوكول	01: 78-81	95	70	19
بروتوكول	02: 82-86	139	107	16
بروتوكول	03 :87-91	224	187	04
بروتوكول	04: 92-96	284	280	18
	المجموع	742	640	57

المصدر : عبد المجيد قدي ، المصدر سبق ذكره ، ص 90 .

2-العلاقات الأوروجزائرية بعد1995 : بدأت المجموعة الاقتصادية بإبرام اتفاقيات شراكة سنة 1993 ، مع بلدان المغرب العربي لقطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تبني هذه الأخيرة لمشروع شرق أوسطي، وهذا ما تجلى في قمة الدار البيضاء 1994 ، فبعد انضمام كل من تونس والمغرب، بدأت الجزائر المفاوضات سنة 1996 من خلال تكوين 6 ورشات " الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي، التعاون المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي ولقد حاول الاتحاد إلزام الجزائر بنفس الشروط التي فرضها على تونس والمغرب لكن الجزائر رفضت لسببين :

- احتراما للمؤسسات الجزائرية لأنه يجب أن يصادق البرلمان عليها.

- كانت الجزائر تريد أن يبدأ الأوربيون بالمصادقة على الاتفاق في البرلمانات الجهوية، إذ تبنى الاتحاد أربع جولات استكشافية دامت من جوان 1994 الى فبراير 1996 وبذلك صار الاتحاد يتبنى مبدأ التفاوض من أجل إبرام الاتفاق وتم إخطار الحكومة بذلك من طرف السيد:" ما نيال مانا " نائب رئيس اللجنة الأوربية آنذاك خلال الزيارة التي قام بها إلى الجزائر يومي 2-3/ديسمبر 1996 .

ومن الناحية الجهوية تم الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر في غضون 12 سنة من ساعة التوقيع على الاتفاق وهي فترة تمكن من التفكيك الجمركي للرسوم الجمركية الخاصة بالمنتجات

الصناعية حتى يمكن تأهيل الوحدات الصناعية الجزائرية للدخول إلى السوق العالمية مراعاة للوضع الأمني والسياسي الذي عايشته الجزائر[1]، وفي هذا الإطار طالبت الجزائر بما يلي :

-رفض مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية واقتراح مبدأ المراجعة الدورية للتعريفة كل 3 أو 5 سنوات قصد حماية وتأهيل القطاع الصناعي لديها كما رفضت إلغاء مبدأ الحماية الصناعية دفعة واحدة ورأت أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية .

-طلب الحصول على مساعدات مالية لتأهيل القطاع المصرفي، توسيع مجال التعاون ليشمل الجانب الإنتاجي وليس التجاري فقط .

-المطالبة بالتحرير التدريجي، الانفتاح الاقتصاد التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري .

ومن الناحية الدولية كانت الجزائر في حالة عزلة، لذا اعتبرت الجزائر الشراكة بمثابة حل لعدة مشاكل : العزلة، ظروف التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي، الضغط الأمني، المرحلة الانتقالية التي عايشها الاقتصاد الوطني والمتمثلة في الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ثم استؤنفت المفاوضات في 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل بعد 17 جولة من المفوضات ، ولقد جاء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية في 110 نصا مقسمة إلى : 9 عناوين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، 5 اعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد، 4 إعلانات من جانب الجزائر ، وتشمل المحاور الآتية[2]:

-**المحور السياسي والأمني** : وتم الاتفاق بين الطرفين على ضرورة التمكين من حرية اختيار النظم السياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم التمييز بين الأفراد على أساس العرق أو الدين، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وهذا ما جاء في النصوص (3،4،5) .

---

[1]:عبد العزيز بلخادم،(2003): الكلمة الافتتاحية،**الملتقى الدولي الثاني حول الشراكة الأوروجزائريةالمنعقد** يومي 27-28 أفريل 2003 ،جامعة البليدة،ص ص1-2 .

[2] : الموقع الإلكتروني للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

www.caci.dz/UE/association.UE.htm :24/12/2013

-**حرية تنقل السلع** : وضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية 12 سنة لإقامة منطقة للتبادل الحر ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (النصوص 6-29)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية :

-عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات و اتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

-إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات .

-إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

-توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، الموصلات والاتصالات) .

-**إجراءات اقتصادية أخرى** : حيث تعهد الطرفان بالسماح لعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل مع الالتزام بتمكين كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشأة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاتها بشرط أن يتم إبلاغ الطرف الأخر بهذه الإجراءات وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها .

-**المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة** : ويشمل هذا البند حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق النصوص (46-38) .

-**التعـاون الاقتصـادي** : اتفـق الطرفـان علـى تقويـة التعـاون الاقتصـادي الـذي يخـدم المصـلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية ويتعلق هذا التعاون أساسا، وحسب ما جاءت بـه المـادة 48 من الاتفاقيـة بالقطاعـات التـي تعـاني مشـاكل داخليـة أو التـي تـم الاتفـاق بشـأن تحريـر مبادلاتهـا بـين الجزائـر والاتحـاد، وكـذا القطاعـات التـي تسـمح بتسـهيل التقـارب بـين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوربي ، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص التشـغيل وتطـوير المبـادلات بـين الجزائـر والاتحـاد وإعطـاء الأولويـة للقطاعـات المؤديـة إلـى تنويـع الصـادرات الجزائريـة وتـم التركيـز فـي المـواد (53-50) مـن الاتفاقيـة علـى التعـاون الجهـوي وذلك كما يلي :

-دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين .

-تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية .

-التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث

-التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين .

-تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، المعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني .

-التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63) .

-دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية .

-تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية والغذائية .

-إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-تـوفير المحـيط المشـجع للمبـادرة الخاصـة بهـدف دعـم تنويـع الإنتـاج الموجـه للأسـواق الداخليـة والتصديرية.

-وضـع الإطـار القانوني الـذي يشـجع الاسـتثمار بتوقيـع اتفاقيـات تتعلـق بتفـادي الازدواج الضـريبي (المادة 94) .

-التعاون من أجل مقاربـة القواعد المعياريـة المشتركة عن طريـق تقويـة وإعادة هيكلـة المصـالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية، الرقابة المالية (المادة 56-97)

-التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية (المادة 55)
-التعاون الاجتماعي والثقافي: يهدف إلى ترقية الحوار الثقافي والتعاون يشمل كل المجالات: تشجيع تبادل الشباب، الصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي، التكوين (النصوص 7-78).

-**التعاون المالي** : ويشمل تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت ،الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة التبادل الحر وتشريعات للمنافسة وفق النصوص (81-79) .

-**التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية** : من خلال: تقوية الدولة والقانون، محاربة الهجرة غير الشرعية، محاربة الجريمة المنظمة، محاربة تبييض الأموال، والقضاء على الإرهاب، وهذا ما جاء وفق النصوص (91-82) .

-**الإجراءات المؤسساتية العامة والنهائية** [1]: من خلال إنشاء مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة وفق النصوص (110-92) .

ومن هنا نجد أن اتفاق الشراكة الأوروجزارية قد شمل جميع المحاور حيث اتفق الطرفان الجزائري والأوربي على إقامة منطقة تجارة حرة وفي هذا الإطار استفادت الجزائر من العديد من البرامج وهذا ما سنتناوله لاحقا.

[1]:زعباط عبد الحميد ، (2004): الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، **مجلة اقتصادية شمال افريقيا:**(عدد 01) ، ص ص 54-56 .

المطلب الثاني:آليات الشراكة الاورو جزائرية :

كما سبق وأن اشرنا إلى كون أن الشراكة الأورو متوسطية قد استخدمت آليتين هما إقامة منطقة تجارة حرة، الدعم المالي، وانطلاقا من سنة 2007 جاءت آلية الجوار كسياسة جديدة لتفعيل مسار برشلونة، ومختلف الإجراءات السابقة قد شملت الجزائر .

1-إنشاء منطقة للتبادل الحر : بين الجزائر والاتحاد وذلك خلال 12 سنة، حيث يلتزم الجانبان بالتخفيض الجمركي التدريجي على السلع الصناعية، الزراعية، المنتجات الزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري، ومن المقرر إنشاء هذه المنطقة في آفاق2017 حيث تتسم بما يلي[1]:

-**مبدأ المعاملة بالمثل:** بعد ما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

-**مبدأ التدرج:** حيث يتم إقامة منطقة التجارة الحرة بصفة تدريجية خلال فترة تقدر بـ12سنة وهذا من أجل تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام في2017 .

-**مبدأ المرونة والتكيف:**أي يمكن للجزائر التغيير في رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلات فيها خلال الفترة الانتقالية، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك في أضرار على أحد القطاعات.

2-الدعم المالي :لقد استفادت الجزائر في إطار الشراكة الأورو متوسطية كغيرها من الدول الشريكة من مساعدات مالية من خلال برنامج ميدا .

---

[1]: براق ميموني، محمد سمير، (2006):الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة:دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، **الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة المنعقد** في 13-14 نوفمبر2006، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس،سطيف، ص10 .

أ –برنامج ميدا1 MEDA" 1(1996–1999) : فلقد تحصلت الجزائر على مساعدات مالية قدرت ب 164 مليون أورو كانت موجهة لـ : التعديل الهيكلي، السكن، الخوصصة، التجارة الخارجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إصلاح الخدمات البريدية، تطوير القطاع المالي، حماية البيئة، تميز هذا البرنامج بما يلي :

–مبدأ المستويات من خلال أن المبالغ المخصصة للسنة الجارية إذا لم تستهلك قبل نهايتها يتم توزيعها كليا أو جزئيا على باقي الدول المتوسطية .

–يهدف البرنامج إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية موضوع التمويل وفقا لبرنامج زمني محدد ورغم ذلك لم تكن هذه الآلية كافية لتمويل الإصلاحات لذا تم اقتراح برنامج ميدا2 .

ب –برنامج ميدا2 MEDA 2 (2000–2006) : و لقد استفادت الجزائر في هذا الإطار من مساعدات مالية قدرت ب 90.2 مليون أورو ليغطي المجالات التالية:التحكم في النمو الاقتصادي ،تحقيق الاستقلالية (اقتصاد التنويع) معالجة البطالة و الأوضاع الاجتماعية، تحقيق الأمن والاستقرار، وبلغت التسديدات المحصلة والفعلية خلال الفترة 1995–2002 مبلغ 47 مليون أورو أي ما يعادل نسبة 15.4 % من مجموع المبلغ المحدد في إطار برنامج ميدا، بحيث تم تسديد مبلغ 30.2 مليون أورو في إطار برنامج ميدا 01، ومبلغ 16.8 في إطار برنامج ميدا 02 .

وبالرغم من النسبة الضئيلة لامتصاص المبالغ المالية بالنسبة للجزائر والذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع اتفاقية الشراكة (أبريل 2002)، إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري وتأهيل المؤسسات الصناعية وتقوية البنية التحتية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني .

الجدول رقم06 : التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح الجزائر (مليون اورو)

مليون اورو	برنامج ميدا 1					برنامج ميدا 2			المجموع
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	1995-2001
المبلغ المحدد	-	-	41	95	28	30.2	60	50	304.2
المبلغ المسدد	-	-	-	30	0.2	0.4	5.4	11	47
نسبة التسديد %	-	-	-	31.5	0.7	1.3	9.0	22	15.4

Source :www.deldza.cec.eu.init/ue:12/06/2011

ج-البرنامج الإرشادي الوطني (2004-2002): وقدرت قيمته بمقدار 150 مليون أورو وجه لـ: تعزيز الحريات الفردية وحقوق الإنسان، تقوية المؤسسات الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق وتنمية الموارد البشرية خاصة.

الجدول رقم 07: البرنامج التأشيرى للفترة (2004-2002)

البرنامج	المبلغ التاشيري	سنوات الالتزام		
		2002	2003	2004
مرافقة اتفاق الشراكة	15	-	15	-
عصرنة وزارة المالية	10	-	10	-
تسيير النفايات	05	-	-	05
إنعاش المناطق المنكوبة أو المتضررة من الإرهاب	30	-	16	14
Tempus	08	-	04	04
إصلاح التربية	17	-	-	17
إصلاح العدالة	15	-	-	15
برامج التنمية المحلية والاجتماعية	50	50	-	-
المجموع	150	50	45	55

La source :Partenariat euromed.algerie , document indicatif de stratégies 2002-2004.pp42-43 .voir le site web :

http://www.europe.eu.int/comm/external-relations/algeria/csp/02-06-fr:23/12/2012

د-البرنـامج الإرشـادي2 (2006-2005) : قدرت قيمتـه ب 106 مليـون أورو وجـه لـ : دعـم الإصـلاحات الاقتصـادية وإدارة الاقتصـاد، دعـم الهياكل والمنشـآت القاعديـة ،تثمين المـوارد البشـرية .ودعم و تطوير القطاع الخاص في إطار برنامج FEMIP (2)[1] .

الجدول رقم 08 : البرنامج التأشيري 2005-2006 (مليون أورو)

المجالات	المبلغ المقترح	الالتزامات		%
		2005	2006	
النظام الاقتصادي الحكومة مؤسسات اقتصاد السوق	35			33%
ترقية الإدارة	25	20	5	
برنامج مرافقة اتفاق الشراكة	10	-	10	
مجال الحقوق، حقوق الإنسان، الهجرة	31			29.20%
الشرطة	10	10		
التنمية الريفية	11	-	11	
مجالات أخرى	10	10		
منشآت اقتصادية	40			37.80%
الماء والنقل	40	20	20	
المجموع	106	60	46	100%

source :idem.p34

هـ-البرنامج الإرشادي(2010-2007) : و يندرج هذا البرنامج في إطار سياسة الجوار، حيث تم تخصيص مبلغ 220 مليون أورو في مجالات : العدالة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، التنويع الاقتصادي، التعليم العالي، الصحة، الماء .

(1)La facilité Euromed d'investissement de partenariat

الجدول رقم09 : البرنامج التأشيري 2007-2010 (مليون اورو).

المجالات	الالتزامات				الميزانية
	2007	2008	2009	2010	%
إصلاح قطاع العدالة	17				8%
PMI/PME	40				51%
التشغيل		25	24		
تنويع الاقتصاد				24	
البرنامج المرفق					
التعليم العالي					41%
صحة		30	30		
الماء				30	
المجموع	57	55	54	54	100%

la source :idem

ولكن ما هو ملاحظ أنه رغم كثرة المشاريع التي اقترحها الاتحاد الأوربي على الجزائر في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية إلا أن واقع الحال يبرز لنا عدم تحقيق أية استفادة من هذه المشاريع ولو نسبيا بدليل أن السوق الوطنية الجزائرية لاتزال على حالها دون حدون أية تطورات إيجابية وعلى جميع المستويات وهذا ما سنوضخه لاحقا.

المطلب الثالث : آثار الشراكة الأ ورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري:

إن بنود اتفاق الشراكة الأوروجزائرية من شأنه أن يعيد إدماج الجزائر ضمن السوق الأوربية على اعتبار أن هذا الاتفاق هو بمثابة ممر متدرج وضروري لمواجهة الآثار السلبية المحتملة من اندماج الاقتصاد الوطني و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى فإن اتفاق الشراكة يجسد عدم تحقيق الاقتصاد الجزائري لتقدم على المستوى الاقتصادي والتجاري، وكذا عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استغلال مزايا الاتفاق[1] .

-وماهو ملاحظ أن **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية هو اتفاق يقتصر على السلع الصناعية التحويلية وهذا** الوضع له اعتبارات[2]:

-الحاضر من سلع الصناعات التحويلية محدود ومعدود وهناك قصور في هذه الشراكة في سلع الصناعات التحويلية وهو ما يمكن أن يعجل بالقضاء على الصناعة التحويلية في الجزائربسبب التقدم الواسع في الصناعات التحويلية في الاتحاد الأوربي، حيث تستفيد من اقتصادات الانتاج على نطاق واقع واسع بسبب ضخامة السوق.

--إن اقتصار الشراكة الأوروجزائرية على سلع الصناعات التحويلية يمكن أن يقتل حافز قيام صناعات تحويلية مستقبلية ومن هنا فإن انفتاح الاقتصاد الجزائري دون حماية سيعجل صيغة استيراد السلع المصنعة المتطورة والسلع ذات التقانة العالية، وهو عائق على مستوى بناء صناعات وطنية.

-**الغاء القيود الكمية وميزة حق النفاذ :** يمكن للجزائر أن تستفيد في إطار اتفاق الشراكة من حالة إلغاء القيود الكمية وحالة حق نفاذ سلعها للسوق الأوربية العملاقة لكن ماهو ملاحظ [3]:

---

[1] : ناصر دادي عدون ، متناوي محمد، المصدر سبق ذكره، ص179-180

[2] :عبد الأمير السعد، (2004):الجدل الراهن حول الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة البحوث والدراسات العربية: (العدد42)، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص155-156

[3] المصدر نفسه، ص ص158 .

-القيود الكمية تآكلت ولم يبق منها شيء في مجال السلع الصناعية، إلا ما يتعلق بالمستويات، فهذه القيود ستختفي من هذا القطاع بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي قررها اتفاق المنسوجات والملابس في إطار دورة الأروجواي، والتي انتهت في نهاية ديسمبر 2004 .

-الرسوم الجمركية المطبقة حاليا على واردات الاتحاد الأوربي من السلع الصناعية شديدة الانخفاض، وهذا إنما جاء ليس نتيجة الشراكة الأورومتوسطية، بل نتيجة ثمان دورات من المفاوضات منذ نشأة الجات، أما فيما يخص السلع الزراعية فإنها لا تزال مرتفعة، ولا يزال الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية الأوربية يتمتعان بدعم كبير، وما زالت تلك القيود والعقبات تواجه الصادرات الزراعية الجزائرية للسوق الأوربية على الرغم من وجود اتفاق الشراكة.

-**تركيز الشراكة** على النقاط التالية:

-**التركيز على الجانب السياسي والأمني** : إن أوربا تركز كثيرا على مسائل تخصها بالأساس مثل تداعيات تفاقم الهجرة السرية وانتشار شبكات الجريمة المنظمة في حين اتجه اهتمام الجزائر إلى بناء أشكال التنسيق والتعاون الشامل خاصة في مكافحة الإرهاب وارتباطاته التي تمتد إلى الجريمة المنظمة وفي ذلك ترى الجزائر أن أوربا لم تقدم الكثير لدول الجنوب عامة في مكافحة الإرهاب إلا بعد أن استشعرت الخطر علي أراضيها .

-**ملف حقوق الإنسان** : تواجه الجزائر ضغوطا أوربية تتعلق بملف حقوق الإنسان إذ دعت الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي إلى فتح النقاش حول ملف حقوق الإنسان في الجزائر وجاءت الدعوة في وثيقة سمتها " رسالة مفتوحة لمجلس الاتحاد الأوربي "، سجلت فيها أن خارطة الطريق التي وقعتها الجزائر مع الاتحاد في إطار اتفاق الشراكة لم تعرف طريقها إلى التنفيذ والأمر المؤكد في الجزائر أن هناك فشل في تحقيق ما رسمته الجزائر لنفسها من أهداف سواء تعلق الأمر بالجانب التجاري، المالي، والحقيقة أن الجزائر لطالما كانت تسعى لتكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب بينما شدد الجانب الأوربي على احترام مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، ولقد حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وبين إنشاء منطقة للتبادل الحر وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات

الجزائرية بينما أصرت أوربا على الإصلاحات الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار عملية الخصخصة بالجزائر وهذا يبين أننا في إطار شراكة غير متوازية .

انطلاقا مما تعرضنا إليه سابقا ومن خلال تفحص الآثار المحتملة التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني من جراء الدخول في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، تبدو لنا أن هذه الآثار ستكون سيئة إن لم تصاحب بإجراءات مناسبة لتخطيها أو التقليل منها على الأقل منها في المدى القريب، لذلك فاليوم يجب التأكيد على أن المسار الأورومتوسطي الذي يندرج في أطره اتفاق الشراكة الأورومتوسطية يمثل تحديا للاقتصاد والمجتمع الجزائري ككل، كما أنه من الممكن أن يكون شعاعا للفرص ومصدرا للتنمية مستقبلا، وفي سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر وضمان نجاح عملية الانتقال، فلا بد من وضع تصحيحات ضرورية أو سياسات مرافقة لذلك ترتكز هذه السياسات على ضرورة التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية وعلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة وأن الجزائر تسعى إلى تحقيق الاستفادة القصوى من كل ما تتيحه الشراكة لبناء اقتصاد المعرفة ، وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

خلاصة الفصل الأول:

في سياق ما تقدم من عروض مختلفة على صعيد موضوعة الشراكة الأورومتوسطية يمكن تثبيت الإشارات الرئيسية التالية:

-إن الشراكة هي مظهر من مظاهر الإقليمية الجديدة، هذه الأخيرة تعتبر كبديل للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي من خلال التفاف مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز على نحو طوعي نوعا ما، وتتسم الأطراف في حالة الإقليمية الجديدة بعدم التكافؤ الأمر الذي يولد تبعية الأطراف الضعيفة إلى الأطراف القوية، هذا يبين أن هذه الإقليمية الجديدة لا تهدف إلى تحقيق وحدة بين أعضائها وإنما تجيز التمايز الاجتماعي ، الثقافي والاقتصادي.

-الشراكة الأورومتوسطية هي تجسيد للنهج الأوربي للتعاون مع الدول التي كانت سابقا تخضع للهيمنة الأوربية والذي ظهر نتيجة ظهور مشروع شرق أوسط في ظل المنافسة الأوربية الأمريكية، وكذا مبادرة ايزنشتات والمتعلقة بالعلاقات الأمريكية المغاربية.

-تسعى الدول المتوسطية غير الأوربية الشريكة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من مشروع الشراكة الأورومتوسطية من خلال إقامة منطقة تبادل حر تضمن تحقيق الاستقرار وحماية حقوق الإنسان والديموقراطية وإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال تعزيز التعاون في المنطقة في ضوء المصالح المشتركة.

-لقد اتسمت العلاقات الأورومتوسطية قبل 1995 بالاهتمام بالجانب التجاري أكثر من الجانب المالي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة النظر في العلاقات الأورومتوسطية وهذا ما تم تجسيده من خلال إعلان برشلونة والذي اتسم بشموليته من خلال الاهتمام بالجانب الاقتصادي، السياسي، الثقافي والاجتماعي .

-لقد جسدت الشراكة الأورومتوسطية مبدأ التفاوت في مستويات التنمية فكما هو متعارف فإن الدول المتوسطية تتسم بعدم وجود سوق وطنية حتى ولو ظهرت ملامح سوق وطنية فهي مشوهة بسبب ارتكازها على حلقة التداول بينما ظلت حلقة الانتاج غائبة رغم كونها الحلقة المحركة

لقاطرة الاقتصاديات الوطنية تضعف حظوظ الجانب المتوسطي من المكاسب والاهتمام من الجانب الأوربي.

-رغم كثرة المشاريع الاقتصادية التي اقترحها الاتحاد الأوربي على الجزائر في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية إلا أن واقع الحال يبرز لنا عدم تحقيق أية استفادة من هذه المشاريع ولو نسبيا بدليل أن السوق الوطنية الجزائرية لا تزال على حالها دون حدوث أية تطورات إيجابية وعلى جميع المستويات.

-إن المسار الأورومتوسطي والذي يندرج في أطره اتفاق الشراكة الأوروجزائرية يمثل تحديا للاقتصاد والمجتمع الجزائري ككل، كما أنه من الممكن أن يكون شعاعا للفرص ومصدرا للتنمية مستقبلا، وفي سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر وضمان نجاح عملية الانتقال، فلا بد من وضع تصحيحات ضرورية أو سياسات مرافقة لذلك ترتكز على ضرورة التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية وعلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة أن الجزائر تسعى لتحقيق الاستفادة القصوى من كل ما تتيحه الشراكة ومن خبرة الاتحاد الأوربي في بناء اقتصاد المعرفة، فلقد أدركت الجزائر أن الاهتمام بالتقدم والتنمية في هذا العصر يقضي بتفعيل المعارف التي نحتاجها لبناء إمكانات جديدة ومتجددة وصولا إلى بناء اقتصاد معرفي يحقق التنمية المستدامة المنشودة بوسائل جديدة تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنفاذ.

الفصل الثاني: اقتصاد المعرفة : مفاهيم واتجاهات :

تمهيد:

إن العالم يعيش منذ عقود في مجتمع المعلوماتية الذي تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأكبر في عملية الإنتاج الحديث، والذي يتسم بأنه كثيف المعرفة، ومع تضاعف المعرفة الإنسانية تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية، والتي تحقق الجزء الأكبر من القيمة المضافة، ومفتاح هذه المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا، هذا يبين أن العالم يمر بمرحلة من التطور تعرف بتطور العلم التقني حيث لا يتم التعامل مع مجموعة من العلوم التطبيقية بالمفهوم التقليدي للعلوم إنما يتم التعامل معها في مجال التطبيق التكنولوجي الذي يتفاعل مع منجزات كل العلوم الأساسية، ويجعل الفارق الزمني ضئيلا بين المعرفة المتولدة عنها وتطبيقها.

وإن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكل تحديا لجميع الدول حتى المتقدمة منها، إضافة إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمعات، ويزداد هذا الدور أهمية مع دخول العالم عصر المعرفة الذي انتهت فيه الإيديولوجيات وبرزت فيه المعارف والتكنولوجيات .

و من هنا ارتأينا تخصيص هذا الفصل للقيام بدارسة نظرية لاقتصاد المعرفة، آلياته، مظاهره .

المبحث الأول : ماهية اقتصاد المعرفة :

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت الدول المتقدمة مرحلة جديدة من مراحل التطور العلمي والتكنولوجي وتجسد ذلك في الابتكارات الجديدة التي حققت عوائد اقتصادية ضخمة، الناتجة عن استخدام المعرفة كعامل إنتاج ومحرك للنمو الاقتصادي، أين انتقل مركز الثقل من الأصول المادية إلى الأصول غير الملموسة فأصبح هناك تركيز على إنتاج المعرفة وتوليدها ونشرها لتشكل نقلة تاريخية من خلال بروز ما يعرف باقتصاد المعرفة.

المطلب الأول : مفاهيم أولية :

إن من أهم سمات الحقبة الراهنة من تطور البشرية هو كثافة المعرفة والتسارع الانفجاري في إنتاجها بحيث أصبحت المعرفة بصورة متزايدة محركا قويا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من القدرة الإنتاجية للمجتمع وكذا التمكن من اتخاذ القرارات، وامتلاك المعرفة يختلف عن امتلاك الثروة المادية فالتقدم الكمي ارتبط بتراكم الثروات السابق إنتاجها فيما يسمى بالتراكم الرأسمالي الذي يمكن أن تتركز ملكيته في أيد قليلة وقد تنحصر في الدولة، أما التقدم النوعي فيرتبط بتطوير القاعدة المعرفية والإضافة إليها من خلال خلق المعرفة وهو ما يمكن أن ينتشر بين الإسهام فيها والانتفاع بتحصيلها .

1-**المعلومات والمعرفة (مفاهيم أولية) :** لقد أصبح استخدام مصطلحي المعرفة والمعلومة واسع الانتشار ليس في الأدبيات فحسب بل حتى في الجانب التطبيقي على اعتبار أن اقتصاد القرن الحادي والعشرين مبني على أساس المعرفة والمعلومة أو ما يطلق عليه صراع المعلومات والمعرفة الذي يستخدم فيه التفوق المعرفي وألمعلوماتي للحصول على المنافع السوقية [1]، وقبل تحديد الفرق بين المعرفة والمعلومات سيتم عرض بعض التعاريف للمصطلحات الأساسية المتعلقة بمجال اقتصاد المعرفة .

---

[1] : حسن عبد الكريم سلوم،إسماعيل ابتهاج يعقوب،(2005): المعرفة من رؤية محاسبية لتعزيز التحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، **الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة المنعقد** في 2005 ،**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة بسكرة، ص169 .

أ-البيانات : تتمثل في مجموع الحقائق الموضوعية الخام في شكل إحصائيات وأرقام حول نشاطات المنظمة ونشاط السوق الذي تعمل فيه والتي تحتاج إلى تحليل وتلخيص لتصبح معلومات يمكن الاستفادة منها عند عملية صناعة واتخاذ القرارات، كما تعرف العلاقة بين البيانات والمعلومات على أنها تلك العلاقة الموجودة ما بين المادة الخام والمنتج النهائي[1] .

ب-المعلومات : لقد تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح ومفهوم المعلومات وذلك بتعدد الزوايا التي ينظر إليها كما أن تعدد التخصصات التي تهتم بالمعلومة أسهم بدوره في إثراء هذا التعدد في التعاريف :

-**تعريف المختصين بالاتصال :** حيث ينظر المختصون بالاتصال إلى المعلومة على الأساس الوظيفي لها أي على أساس الدور الذي تقوم به المعلومة في مجال الاتصال فتعرف المعلومة على أنها " رمز تعبيري يسمح بالاتصال " [2].

-**تعريف المختصين بالمعلوماتية :** حيث يقدم المختصين بالمعلوماتية تعريفا للمعلومة يعتمد على الاهتمام بالجانب التقني لها فتعرف على أنها : " تسيير المعلومة على شاكلة إشارات والتي تخدم تحويل الأخبار "، ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن المعلومات تنقسم إلى معلومات كمية وكيفية .

-**تعريف المختصين بعلم المكتبات :** يرى المختصون أن المعلومات هي منتجات أو مخرجات العملية المعرفية التي تتمثل في شكل كيان مادي[3].

-**تعريف المختصين في علم التسيير :** لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمعلومة الأمر الذي أدى إلى صعوبة الإلمام بكل هذه التعاريف وعليه سنحاول تقديم وعرض بعض التعاريف التي نراها مهمة :

---

(1) : Davids et autres, (1985) : système d'information pour le management ,volume1,economica : Paris, p116

(2) : Bernard ,Buofares, (1995) : information pour la comptabilité de gestion , édition ESKA : Paris, p26

(3): Darbelet M, lauginie JM, (1987) : économie d'entreprise , édition Foucher :Paris,p20

التعريف الأول : المعلومة عبارة عن تلاقي مشكلة ما ومجموعة من البيانات [1].

التعريف الثاني : المعلومة هي كل ما يحمل لنا معرفة يغير نظرتنا للأشياء ويقلل حيرتنا [2].

التعريف الثالث : المعلومة هي سلعة يمكن أن تعطى، تباع، توزع، تسرق، تحول [3].

التعريف الرابع : المعلومات عبارة عن معرفة مشتقة من تنظيم وتحليل البيانات أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المنظمة [4].

وخلاصة ما سبق ذكره من تعاريف متعددة للمعلومة يمكن القول أن المعلومات هي نتاج لعمليات تنظيم وترتيب البيانات بطريقة تمكن من زيادة فهم المستفيد منها، ومن هنا يمكن إدراك الفرق مابين البيانات والمعلومات ؛ وهذا ما يوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 10 : الفرق بين البيانات والمعلومات .

البيانات	المعلومات
تمثل أرقاما أو أعدادا غير مفسرة	تمثل أرقاما أو أعدادا مفسرة
تمثل المدخلات	تمثل المخرجات
لا يمكن اتخاذ قرار بناء عليها	يتخذ القرار بالاعتماد عليها
أرقام غير تامة المعالجة	أرقام تامة المعالجة

المصدر : محمد الصيرفي، (2005): نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية: مصر، ص 128 .

ج-المعرفة :إن مفهوم المعرفة قد تناولته العديد من الأدبيات والمنظمات وهذاما تم جمعه إجمالا :

-يرى غاناكسيا GANAXIA أنه لا توجد معرفة وإنما معارف تسمح لنا بالفهم والتصرف على اعتبار أنها معلومات منظمة قابلة للاستخدام في حل مشكلة ما .

---

(1): Marciniak ,Rove, (1997) : système d'information dynamique et organisation , economica : Paris, p16

(2):Reix Robert et d'autres , 1995 : système d'information et managemant des organisations, libraire vuibert : Paris , p16.

(3) :Michel Delande, 1992 : marchés à terme :incertitude, information, équilibre , economic : Paris, p60

(4): صلاح الدين عبد المنعم مبارك، (2001): اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر:الإسكندرية، مصر، ص23 .

-يرى نانوكا وتاكيوشي NANAKA & TAKEUCHI أن المعرفة هي عبارة عن إجراءات وعمليات بشرية ديناميكية لتبرير معتقدات شخصية بهدف الوصول إلى الحقيقة [1].

-**يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002** المعرفة على أنها سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات تتكون من البيانات والمعلومات[2] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المعرفة تمثل إجمالي البيانات، المعلومات، المهارات والخبرات الشخصية والتفسيرات والتحليلات والاستنتاجات التي يضيفها الأفراد والجماعات لتلك المعلومات، ومن هنا نجد أن المعرفة تختلف عن المعلومات لأنها تستلزم وجود قدرة على التعلم فهي تشمل المعلومات ذات الطابع العام وكذا الدرايات والمهارات المترسخة لدى الأفراد والمنظمات والتي لا يمكن عزلها بسهولة عن محيطها [3].

2-أشكال المعرفة : لقد اختلف الاقتصاديون في تصنيف المعرفة نظرا لربطها بمقياس المعلومات ولخصها أغلب الاقتصاديين في صنفين :

أ-المعرفة الضمنية : حسب دافت DAFT المعرفة الضمنية هي الخبرات الشخصية والقواعد البديهية المكتسبة لأداء عمل ما والأحكام التي يتوصل إليها الإنسان ويتمرس عليها بعد مرور مدة على أدائه لها لذلك فهي ليست من النوع الذي يمكن التعبير عنه بسهولة ويصعب بذلك نقلها إلى الآخرين [4]، كما أنها مخزن للخبرات المتراكمة لتجسيد الأصول غير الملموسة مملوكة للشركة وهي من أغلى الأصول التي تمتلكها الشركة فنجاح الشركة مرتبط بنجاح الأفراد ونجاح هؤلاء الآخرين مرتبط بزخم معرفتهم الضمنية و منهنا أتى منطلق إدارة المعرفة .

وخلاصة القول هو أن المعرفة الضمنية غير رسمية صعبة التحديد القياس والنقل والتحويل إلى خدمات معرفية محددة أي أنها موجودة في العقل البشري، تتمثل في الخبرات والمواهب من خلال

---

[1]:علي السلمي، (2002): إدارة التميز :نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للطباعة والنشر :القاهرة، مصر، ص203 .

[2]: المكتب الإقليمي للدول العربية ،(2002): تقرير التنمية الإنسانية العربية ،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:نيويورك،الولايات المتحدة الأمريكية،ص6 .

[3] :Collis&Hussey,(2003) : business research :a pratical guide for under graduate &post graduate student,Basingstoke: palgrave, UK ,p258

[4] :Daft,R,L ,(2001) :organization theory and design),7ed south, western college publishing:usa ,p258

معرفة الكيفية TO KNOW how ومعرفة الآخرين من خلال معرفة من يعرف ماذا TO KNOW WHO [1].

ب-المعرفة الصريحة : وهي رسمية قياسية سهلة التحديد والقياس والتقييم والتوزيع والتعليم مثل قواعد البيانات والبرمجيات، وهي أي شيء يمكن توثيقه وأرشفته وترميزه خارج العقل البشري، وتنقسم إلى معرفة الوقائع والأحداث TO KNOW WHAT، ومعرفة الأسس العلمية المفسرة لها ومن هنا فإنه يمكن التوصل إلى فكرة أساسية مفادها أن المعرفة تعكس مدى السيطرة على الأشكال المختلفة للمعلومات ويمكن التمييز ما بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة كما يلي(أنظر الجدول رقم 11) :

الجدول رقم 11: الفرق ما بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة .

المعرفة الضمنية	المعرفة الصريحة
غير قابلة للإدراك	قابلة للإدراك
غير موثقة و لكنها موجودة	موثقة في محتوى مناسب
آمنة (لا يمكن الحصول عليها إلا بموافقة مالكها)	غير آمنة (يستطيع أي شخص الحصول عليها)
متضمنة في خبرات الأشخاص و عقولهم	سهلة الانتقال بين الأفراد
الحصول عليها يعتبر تحديا في إدارة المعرفة وكذلك تناقلها صعب إن لم تتحول لمعرفة صريحة	يسهل الحصول عليها ويسهل تناقلها داخل المنظمة
غير منتشرة ولا يمكن الحصول عليها إلا بتحويلها أو من خلال النقاش المباشر مع الشخص	منتشرة بكثرة وخصوصا من خلال الوسائل الالكترونية مثل الانترنت
التعدي (قصور النظام في محاولة توثيق المعرفة الضمنية لتحويلها إلي معرفة صريحة ومشاركتها بين الأفراد)	محاولة الحصول على أجور المعلومات وأكثر دقة وصحة بالمراجعة عوضا عن الحمل الزائد للمعلومات

المصـــدر : فيليـب ايفـانز، توماس وورسـتر،(2000): اقتصـاد المعلومـات يغيـر الاسـتراتيجيات ويفكـك الشركات،العدد189 ، الشركة العربية للإعلام العلمي: القاهرة، مصر، ص 04 .

ويمكن الانتقال من المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة [2] وتكون من خلال المصفوفة التالية:

[1]:عادل حرحوش المفرجي،أحمد علي صالح، (2003): رأس المال الفكري:طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية:مصر، ص52 .

[2]: العلواني حسن، (2001): إدارة المعرفة:المفهوم و المداخل النظرية، **المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية**،المنظمة العربية للتنمية الإدارية : القاهرة، مصر، ص309 .

-**التنشئة SOCIALIZATION :** ويقصد بها التي يتم فيها تبادل المعارف بين الأفراد وهي غالبا ما تتحول من معرفة ضمنية إلى معرفة ضمنية أخرى ويتم ذلك من خلال تبادل الآراء والمقترحات والمساهمات في حل المشاكل الفردية .

-**التجسيد EXTERNALIZATION :** أي تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة ويمثل هذا النوع من التحويل أفضل عمليات تحويل المعرفة حيث أنها تحقق شرطا أساسيا من شروط المعرفة وهي عمومية المعرفة .

-**الضم COMBINATION :** حيث يتم تحويل المعرفة الصريحة إلى معرفة أخرى صريحة من خلال عمليات الدمج والربط بين معارف مجموعات مختلفة وتؤدي هذه العملية إلى خلق نوع جديد من المعارف الصريحة الجديدة .

-**التذويب INTERNALIZATION :** و يتم فيه تحويل المعرفة الصريحة إلى معرفة ضمنية وتكون الاستفادة من هذا النوع من التحول الفردية أكثر منها استفادة جماعية .

3-مراحل تطور المعرفة[1] : قبل الحصول على المعرفة في شكلها النهائي نجد أنها قد مرت بعدة مراحل كي تصبح على ما هي كمورد اقتصادي كما يلي:

- **الجهل التام بالمعرفة :** في هذه المرحلة فإنه يوجد جهل كامل بوجود المعرفة أو بمدى ملائمة هذه المعرفة .

- **الإدراك :** هنا يتم إدراك المعرفة وهذا بالضرورة لا يعني استخدام المعرفة وغالبا ما يتم استيراد المعرفة في هذه المرحلة من المنظمات الأخرى التي بدأت في تحقيق الاستفادة الفعلية من المعرفة العلمية .

- **القياس :** هنا يتم تحديد التكلفة والعائد من وراء استخدام المعارف والتكنولوجيات الحديثة .

- **السيطرة :** إن انتهاج السلوك الايجابي يمكن المنظمة من تحديد أثر المعرفة على خدماتها بشكل عام مما يمكنها من الاستفادة من المعارف بشكل أفضل .

- **إحكام السيطرة :** نظرا لإدراك آثار المعرفة هنا تزداد قدرة المنظمة على التنبؤ بالأثر المتوقع للمعرفة على مخرجاتها .

---

[1]:عادل محمد زايد، (2003): إدارة الموارد البشرية:رؤية إستراتيجية ، كلية التجارة: القاهرة، مصر، ص250 .

– **التشخيص** : وهي مرحلة خفض التكاليف المعرفة وتغيير خصائص المخرجات الأمر الذي يسمح لها بتحسين جودة الخدمات .

– **الصياغة العلمية** : نظرا لتراكم المعرفة والخبرة يساعدها على تحقيق صياغة علمية للمعرفة .

وانطلاقا مما سبق تتشكل أربعة أشكال للمعرفة [1]:

– **معرفة المعلومات** : معرفة ماذا TO KNOW WHAT : تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية (مثل معرفة القوانين من قبل المحامي) .

– **معرفة العلة** : معرفة لماذا TO KNOW WHY : تشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة واستثمارها لخدمة الإنسان وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة، وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص .

– **معرفة الكيفية** : معرفة الكيف : TO Know HOW : تشير إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات، أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكا للشركات والمؤسسات وتحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة معقدة ومكلفة .

– **معرفة أهل الاختصاص** : معرفة من TO KNOW WHO : تزداد حاليا أهمية هذه المعرفة، معرفة من يستطيع عمل شيء ما لابد منها لتنفيذ هذا العمل بشكل سليم واقتصادي وتفعيل الاقتصاد حاليا يحتاج لهذه المعرفة حاجة كبيرة كما تسرع هذه المعرفة تنفيذ المشاريع تسريعا أكيدا وسليما .

4–خصائص المعرفة : تعتبر المعرفة سلعة اقتصادية حيث تتميز بخصائص تجعلها مميزة عن السلع التقليدية خاصة المادية و تتمتع بنوع من الازدواجية؛ من جهة نشاطات إنتاج المعارف مردود اجتماعي مرتفع جدا أي أنها آلية قوية للنمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى تطرح مشاكل من حيث تخصيص الموارد و التنسيق الاقتصادي ما يعيق نشر المعارف، ويمكن حصر هذه الخصائص على النحو الآتي:

---

[1]: محمد مراياتي،:اقتصاد المعرفة، (2008): تكنولوجيا المعلومات و التعريب ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا الإسكو: بيروت، لبنان ، ص02 .

-المعرفة سلعة يصعب التحكم فيها تكون ذات تأثيرات خارجية إيجابية، هذه الأخيرة تظهر أن المعرفة المنتجة من عنصر ما تفيد الآخرين دون أن تضمن الصفقات التجارية الطوعية شفافية التنسيق التجاري وفاعليته.

-**المعرفة سلعة غير تنافسية** وهذا مرتبط بطبيعة المعرفة التي تتسم بكونها غير قابلة للنفاذ لأنها لا تتلف عند الاستخدام، ولخاصية عدم التنافسية بعدان هما[1]:

- يمكن للعنصر البشري اللجوء إلى المعرفة مرات لامتناهية، دون أن يكلف ذلك شيئا بغية إنتاج عمل ما.

-بوسع عدد لا متناه من العناصر استخدام المعرفة ذاتها دون أن يحرم أحد منها.

إن تأثير خاصية اللاتنافسية في التكاليف والأسعار مهم فعلا، بما أن الكلفة الهامشية للاستخدام هي منعدمة لا يستطيع الاقتصاد أن يلتزم بقواعد تحديد الأسعار على قاعدة التكاليف الهامشية، بما أن استخدام المعرفة الموجودة يكون مجانا، فيصبح من الممكن التعويض ماليا عن كون المعرفة مستخدمة مرات عدة.

-**المعرفة سلعة غير منظورة** متميزة متطورة ففي مضمونها هي غير خاضعة لبعض قوانين السلع المنظورة كقانون الندرة لأن المعرفة تعتمد على العقل البشري وهي تخضع لمبدأ الإيرادات المتزايدة[2].

-المعرفة **سلعة تراكمية** فهي سلعة إنتاجية قادرة على توليد سلع جديدة تكون قابلة للاستخدام إلى ما لا نهاية.

-المعرفة **مصدر ابتكار**، فالابتكار عملية غير أفقية فلم يعد الابتكار عمل مخترعين منعزلين وإنما أصبح يجرى في المختبرات الداخلية للشركات بالترابط مع أقسام أخرى فيها ولقد حل النموذج

---

[1]: ميرال توتليان، (2005): المرأة و العلوم والتكنولوجيا:البعد الاقتصادي موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة،،منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا:القاهرة، ص05 ، متاح على الموقع الالكتروتي:
. 2011/02/11: http://2175227150/montada/upload

[2] : Kenneth Arrow, (1999) :knowledge as a factor of production , ABCDE review ,World Bank , p218.

أللأفقي محل الأفقي ليبرز التفاعلات بين مراحل الابتكار المختلفة في صميم هذه الرؤيا الجديدة التي تظهر خطوطها العريضة في الشكل الموالي:

الشكل رقم01 : النموذج الأفقي والتفاعلي للابتكار

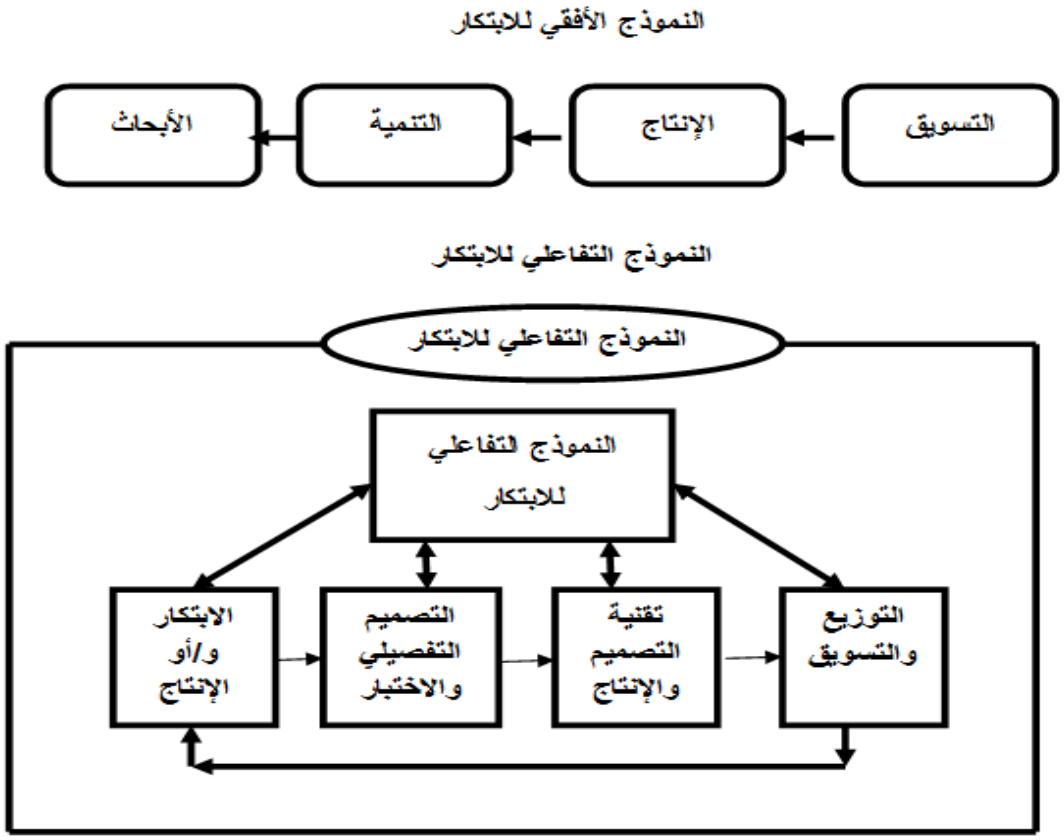

المصدر: مرال توتليان، المصدر سبق ذكره، ص07 .

إن المعرفة حجر الزاوية لتحقيق التنمية البشرية وهي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم للتغلب على الحرمان المادي ذلك باعتبار أن المعرفة هي معيار الرقي الانساني في الطور الحالي من تقدم البشرية، فالمعرفة تولد القيمة المضافة، ولعل إسهام المعرفة في التنمية هو الذي جعل الدول المتقدمة تبني اقتصادها الجديد كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم02 : أهمية المعرفة

المصدر: من إعداد الباحثة

ووفقا لهذا الشكل فإن مولدات القيمة المضافة متعددة المراحل وفي كل مرحلة يتم إيجاد وتوليد قيمة مضافة وبتتبع هذه المراحل تتراكم هذه القيمة وتزداد، ولما كانت المعرفة تتصف بأنها لانهائية ومتجددة ومتنوعة وممتدة الاتجاهات ومتعددة الجوانب بل تخلق ذاتها بشكل مستمر.

المطلب الثاني: ماهية وأهمية اقتصاد المعرفة:

يتفق الكثير من الباحثين والمفكرين المعاصرين على أن العالم اليوم يعيش مرحلة مختلفة ومتميزة عما سبقها من مراحل سميت بعصر المعلومات والمعرفة لوصف هذه المرحلة، ولقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة في الفصل الثاني عشر من كتاب " the Age of discontinuity " لبيتر دراكر.

1-تعريف اقتصاد المعرفة: ولقد تعددت التعاريف حسب اتجاهات الباحثين ويمكن عرض أهم هذه التعاريف على النحو التالي :

أ-اقتصاد المعرفة هو فرع من العلوم الاقتصادية : يرى ماشلوب fritz machlup : أن " اقتصاد المعرفة هو فرع من العلوم الأساسية يهتم بإنتاج وصناعة المعرفة، والبحث و التطوير، وعدد براءات الاختراع أي أن اقتصاد المعرفة يهتم بإنتاج المعرفة من خلال ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين المعرفة، وصناعة المعرفة : من خلال التدريب والتأهيل والمؤتمرات والبحث

والتطوير [1]، كما يرى فوراي دومينيك foray Dominique أن الاقتصاد المعرفي هو تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية [2].

ب-اقتصاد المعرفة محرك للاقتصاد : يرى نجم عبود أن: " اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة من حيث الإنشاء، التقاسم، التعليم، التطبيق، الاستخدام للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة " [3]، كما يعرفه البنك العالمي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة ".

وانطلاقا مما سبق نجد أن مصطلح اقتصاد المعرفة قد جاء كنتيجة بالوعي لدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي وادارك تام بانتقال مركز الثقل في الاقتصاد من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى المعلومات والمعرفة، هذه الأخيرة هي محرك للعملية الإنتاجية والسلعة الرئيسة فيها، فهي تعمل على خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي ولا على المواد الخام أو العمال وإنما تعتمد كليا على رأس المال الفكري ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما وكيفية تحويلها إلى معرفة ثم كيفية توظيف المعرفة للاستفادة منها لما يخدم البعد الإنتاجي.

2-اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة: وعادة ما يتم استخدام مصطلحين هما : اقتصاد المعرفة، والاقتصاد المبني على المعرفة " :

أ-اقتصاد المعرفة : هو ذلك الفرع من العلوم الاقتصادية والذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة

---

[1]: شرين بدري البارودي،(2005):دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية : دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية،**المؤتمر العلمي الخامس حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية، المنعقد في** 2005،جامعة الأردن، ص5-10 .

[2]Foray Dominique,(2000) :l'économie de la connaissance ,9éme édition, la découvert : Paris ,p07.

[3]: نجم عبود، (2005):إدارة المعرفة، ط1، الوراق للنشر والتوزيع :القاهرة، مصر،ص189 .

لتطويرها وتحديثها [1]، وهو يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة وكذا التطوير المرتكز على البحث العلمي منطويا تحت أهداف إستراتيجية[2] .

ب-الاقتصاد المبني على المعرفة : هو الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة لكن ذلك ليس بجديد فلطالما لعبت المعرفة دورا مهما في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أكثر مما سبق، وأكثر عمقا مما كان معروفا بعبارة أخرى قديما كانت المعرفة تستخدم في تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات وفي حدود ضيقة لكن هنا في مثل هذا النوع من الاقتصاد لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد بل أصبحت تخلق موارد جديدة ولا تكتفي بتحويل الموارد المتاحة، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بما يلي[3] :

-اقتصاد منفتح على العالم لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعا للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار
-إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات ولكنه أيضا مبتكر لها .
-إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية لما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في مجالات الحياة .
-لا تمثل المسافات أيا كانت أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم، ورغم هذا الاختلاف فإن الاستخدام الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة يشمل النوعين أو يقصدهما معا، ورغم اختلافهما فإنهما يشتركان في ضرورة توافر رأس المال البشري .

3-الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة : من خلال دراستنا لاقتصاد المعرفة ندرك تماما أن هناك اختلافات ما بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي:

---

[1]:محمد نجيب، محمد صادق،(2007):المفهوم الاقتصادي الجديد للمعرفة،**المؤتمر العلمي الخامس حول اقتصاد المعرفة المنعقد** في 23-25 أفريل2007،جامعة الزيتونة ،الأردن .

[2]:عبد المجيد الرفاعي،(2002):العرب أمام مفترقات الزمن و الإيديولوجية و التنمية، دار الفكر:دمشق،سوريا ، ص207 .

[3]عبد الله بن محمد الرزين،(1426):الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة،**المؤتمر الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية المنعقد** في 1426، جامعة الزيتونة،الأردن، ص ص16-17 .

-إن الاقتصاد سابقا كان يعتمد على إنتاج السلع والخدمات باستخدام عوامل إنتاج هي رأس المال والعمل في حين أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يعتمد مباشرة على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والتقنية، فنجد أن الدول المتقدمة اقتصادياتها تنتهج هذا المنهج حيث يتمثل ذلك في الاستثمارات والصناعات عالية التقنية [1] .

-تتميز الأسواق في الاقتصاد التقليدي بالاستقرار في ظل منافسة تتحكم فيها البيروقراطية السلطوية بينما يتسم اقتصاد المعرفة الجديد بوجود أسواق ديناميكية تعمل في ظروف تنافسية في نطاق شبكة دولية ذات إمكانيات عالية لنقل مجال الأعمال في أي بقعة من العالم[2].

-ينظر إلى العصر الحالي على أنه عصر ما بعد الصناعة وقد ساهمت الاتصالات في تغيير النظرة لعوامل الإنتاج الرئيسية في الصناعة وأصبحت المعرفة والابتكار وسيلة لتنظيم إنتاج مرن بديلا لرأس المال، العمل الذي يعتمد على الإنتاج الكثيف ومن ثم أصبحت الأساليب الرقمية هي المحرك التقني الأساسي للصناعة.

-يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل بينما يهدف اقتصاد المعرفة إلى وضع قيمة حقيقة للأجور والتوسيع في استخدام القوى العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر حيث يتميز العمال في ظل اقتصاد المعرفة بالمواصفات التالية :

---

[1]:إبراهيم يوسف حمد،(2004):تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، ص ص99-127

[2]: Pierre Alain muet, (2006) : impacts économiques de la révolution numérique ,**revue economique** :(vol57) , pp347-375.

الجدول رقم 12 : مهارات عمال المعرفة .

مجموعة المهارات	عناصر مهارات عمال المعرفة
مهارات العمل الأساسية	مهارات العمل التطبيقية والأدائية والمعارف والمعلومات والاتجاهات السليمة واستخدام التقنيات الحديثة والتخطيط والتنظيم والإدارة والانضباطية والصحة والسلامة المهنية
مهارات التعامل	الاتصال والتعامل مع الرؤساء والتعامل مع المرؤوسين والتعامل مع الزملاء والتعامل مع العملاء والزبائن والعمل كعضو في الفريق وتفهم بيئة العمل الثقافية ومراعاتها
المهارات العقلية	التعلم الذاتي والتفكير النظامي والتفكير الناقد وحل المشكلة والتحليل والتركيب والنهج التطبيقي والقابلية للتكيف
مهارات التطوير	الإبداع والمبادرة والمجازفة والريادة والتفكير الخلاق والتنبؤ والتصرف باستقلالية

المصدر:علي نور الدين إسماعيل، (2004): **اقتصاد المعرفة في الدول العربية : منظور رياضي، المجلة الاقتصادية السعودية:** (عدد 17)، ص 42 .

و يمكن تلخيص الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القديم في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13 : اقتصاد المعرفة والاقتصاد القديم .

العوامل	الاقتصاد القديم	اقتصاد المعرفة
الأسواق	ثابتة	حركية ديناميكية
مدي المنافسة	وطني	عالمي متجدد
التشابك الإداري	طبقي	متشابك
نظام الإنتاج	الإنتاج الكثيف	الإنتاج المرن
عوامل الإنتاج الأساسية	رأسمال / العمل	الإبداع / الأفكار
العوامل التقنية الأساسية	المكنة	الرقمية
الميزة التنافسية	اقتصاديات الحجم الكبير	الإبداع و الجودة
العلاقات بين المؤسسات	فردية	تعاونية
المهارات	محدودة بالعمل ووظيفة	عامة ومتغيرة ومتعددة
العاملة	محدودة و مقننة	عامة وشائعة ومرنة
طبيعة التوظيف	مضمون	مخاطرة
مقياس النجاح	الربح	رأسمالية السوق الثمن السوقي للمؤسسة كلها
المصادر المفتاحية للابتكار	البحث	التطوير الابتكار المستمر إدارة المعرفة
متطلبات التعليم	مهارات أو درجة علمية	التعلم المستمر
نظرة العاملين	تكاليف	استثمار
التنمية الاقتصادية	مستمر، خطي يمكن التنبؤ بها	متقلب سريع التغيير تحولات مفاجئة

المصدر : محمد بن إبراهيم التويجري، (2008): اقتصاد المعرفة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، 2008 ، ص 01 .

4-أهمية الاقتصاد المعرفي [1]: تأتي أهمية الاقتصاد المعرفي من ارتفاع نسبة مساهمة عناصره في تحقيق القيمة المضافة للمشاريع ويمكن عرض أهمية اقتصاد المعرفة كما يلي :

-القدرة على تحقيق النمو المتسارع في الاقتصاد من خلال الدور الكبير للصناعات المولدة للثروة وتكثيف استخدام المعرفة وتفعيل المعرفة المتولدة مقارنة بالصناعات التقليدية .

-ارتفاع قيمة الأصول غير الملموسة إذ تزداد أهمية الأفكار، العلامة التجارية كمدخلات وأهمية الخدمات كمخرجات .

[1]:عدنان نايفة، (2001): العلوم والتكنولوجيا في العالم المعاصر، **ندوة العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح المنعقد** يومي 20 و 21 2001 ، مؤسسة عبد الحميد شومان، سوريا ، ص 09 .

-تكوين أسواق مالية تتاجر في الأصول المعرفية كالأصول غير الملموسة أو خلق منتجات معرفية مشتقة تكونت من الإبداع الإنساني كالمشتقات المالية .

-إن إعادة استخدام المعرفة المتولدة والمتجددة يقلل من الكلفة ويسرع من طرح المنتجات في الأسواق بشكل مبكر ويحقق العوائد ثم يؤدي إلى الاختراق المبكر للسوق وهذا يحقق ميزة تنافسية لمدة أطول للمشروع .

-إن سعر كل شيء يميل الانخفاض، فبدلا من تزايد الأسعار فإن نمو الاقتصاد المعرفي يدفع باتجاه تخفيض الأسعار .

-إن قاعدة الثروة في اقتصاد المعرفة هي المعرفة والفكر الخلاق المبدع المبتكر .

-إن عملية اتخاذ القرار يعتمد على حساب القيمة المتوقعة للمعلومات الكاملة والقيمة لمعلومات العينة .

ومن هنا يمكن القول أن المعرفة والمعلومات والمهارات المرتبطة بها أصبحت مصدرا للإنتاجية التنافسية وبات النمو في الأعمال والصناعة يعتمد بصورة كبيرة على التكنولوجيا الحديثة والتراكم المعرفي الإنساني، ولقد ساهمت ثورة المعلومات والإتصالات في تحقيق هذا التطور المعرفي الهائل.

المطلب الثالث : عوامل بروز اقتصاد المعرفة :

لم ينشأ اقتصاد المعرفة من العدم وإنما ساهمت جملة من التحولات المعاصرة في ظهوره والتي يمكن إيجازها في الابتكارات والاكتشافات العلمية المتزايدة بشكل مطرد، الانتقال من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي، حيث أصبحت المعارف والمعلومات هي المصادر الأساسية لهذا المجتمع، إضافة إلى التطور الهائل في التقنيات المستخدمة، وكذا تنامي ظاهرة العولمة، هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا قويا بالتطور التقني، لكن هذا الارتباط ليس تاريخيا، نظرا للتباين بينهما، فالعولمة كقطب تمثل مصالح رأس المال، بينما التطور العلمي والتكنولوجي لا يعدو عن كونه ضرورة لتغيير معرفي وتقني مجرد يمكن تطويعه باتجاه مصالح هذا القطب[1].

1- العولمة : لقد شهد الاقتصاد العالمي تطورات وتحولات كبيرة اتسمت بدرجة كبيرة من التعقيد والسرعة، ولعل ما يميزه هو ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة متعددة التأثيرات إلى جانب الثورة المعلوماتية التي جعلت الكون قرية صغيرة وسهلت المعاملات الاقتصادية في ظل انكماش البعدين ألزماني والمكاني، بدأت العولمة كظاهرة من خلال ترويج مبادئ التجارة الحرة والأسواق المفتوحة وتحولت سريعا إلى نظام دولي يشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، ولقد حظيت بمساحات واسعة منالتحليل و النقد، إلا أنها في حقيقة الأمر لم تعد مجرد نظام مطروح للمناقشات وإمكانيات الرفض أو القبول جزءا واقعيا من النظام العالمي الراهن[2].

1-1-تعريف العولمة : للعولمة تعاريف مختلفة توازي في تنوعها تنوع المجالات الفكرية والمصالح المادية والمعنوية لواضعي هذه التعريفات والدول التي ينتمون إليها، وإجمالا يمكن تلخيص أهم التعاريف على النحو الأتي :

أ-العولمة مرحلة تاريخية : يعتبرها البعض مرحلة محددة من التاريخ أكثر من ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا وهي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ نهاية الحرب الباردة.

---

[1]:عبد الأمير السعد، (2003): العولمة ...مقاربة في التفكير الاقتصادي، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**:(عدد02)، ص127 .

[2]: مقدم عبيرات،عبد المجيد قدي،(2002):العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، **مجلة الباحث**:(عدد01) ، ص37 .

والبعض الأخر يرى أن ملامح العولمة بدأت بعد انهيار المعسكر الشرقي وظهور ما يعرف بسياسة الأمركة، ولكن الرأي الغالب هو أن ملامح العولمة بدأت تبرز بعد الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة بعد إنشاء مؤسستي بروتون وودز (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) واتفاقية الغات.

ويرى سمير أمين أنه لفهم ظاهرة العولمة لا بد من التطرق إلى تطور النظام الرأسمالي والذي مر بأربعة مراحل [1]: الرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية التنافسية، ثم الرأسمالية اللبيرالية ثم العولمة، وما هو متعارف عليه هو أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن 16 ومن ثم في سياق تطورها اللاحق، لم تكن محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن، فالإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن 15 التي استطاعت تحطيم إطارات ومالكي النظام الإقطاعي القديم في أوربا، وتوحيدها في أطر قومية حديثة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة سوى محطة لتمركز الإنتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق للانطلاق نحو التوسع العالمي اللامحدود، لكن أزمات البروليتارية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي والأوربي في العقدين الثاني والثالث من القرن 20 من جهة، وبروز الثنائية القطبية أدت إلى تطبيق هذه الدول للأسس الاقتصادية التي وضعها المفكر الاقتصادي " جون ماينارد كينز " حول دور الدولة، واستمرت دول النظام الرأسمالي وحلفاؤها في الأطراف في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية الكينزية طوال الفترة الممتدة منذ ثلاثينات القرن 20 حتى نهاية العقد الثامن منه، حيث بدأت ملامح انهيار منظومة البلدان الاشتراكية وبروز الأحادية القطبية، الأمريكية وإيديولوجية الليبرالية الجديدة، على أن هذه الأحادية القطبية التي تحكم العالم منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، لم يكن مقدرا لها أن تكون بدون شكلين متناقضين من التراكم :

الأول: التراكم السالب في بنية المنظومة الاشتراكية أدى في ذروته إلى انهيار الاتحاد السوفيتي .
الثاني : تراكم في بنية النظام الرأسمالي والذي حقق تطورا ملموسا في تطور المجتمعات الرأسمالية قياسا بتطور مجتمعات بلدان المعسكر الشيوعي، وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات، إعادة النظر في دور الدولة الكينزية.

---

[1]: مبارك بوعشة، (1999): العولمة:مقاربات اقتصادية، **الملتقى الدولي:،الجزائر والعولمة**، المنعقد في 1999 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص359 .

ولقد دعم الايدولوجيا الليبرالية الجديدة كل من الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية من خلال الترويج لها والضغط على كافة دول العالم عموما ودول العالم الثالث خصوصا، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف التي تمثل كما يقول رمزي زكي أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة [1].

ب-العولمة تكثيف للتفاعلات الدولية : العولمة هي زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وزيادة التفاعلات بين الدول في العديد من المجالات تشمل :

عولمة الإنتاج : وهي تشير إلى كون السلعة الواحدة لا يتم إنتاجها في مكان واحد أو دولة واحدة وإنما تنتج أجزاء منها في دول مختلفة، وهذا ما عبر عنه صادق جلال العظم العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل إلى عالمية الإنتاج من خلال الرسملة على مستوى العمق بعد أن كانت الرسملة على مستوى السطح.[2]

عولمة الاستهلاك : وهي تشير إلى توحد أنماط الاستهلاك في جميع دول العالم، ولقد عرفها أنتوني ANTHONY GIDDENS كما يلي: " العولمة هي عملية تكثيف للعلاقات الاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد أميال عديد[3] ، وهذا ما أكد عليه صندوق النقد الدولي 1997: " العولمة هي تزايد الاعتماد المتبادل بين العالم بوسائل منها : زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وذلك من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا[4] " .

---

[1]: ممدوح محمود منصور،(2003):العولمة:دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر:الإسكندرية، مصر ، ص 11 .

[2]: صادق جلال العظم، (1991):ما هي العولمة، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس،ص52 .

[3]: عمر صقر،(2000): العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطبع و النشر: القاهرة، مصر،ص05 .

[4]: هحمد نبيل جامع،(2000): اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة و تعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص09 .

ج-العولمة بمعنى التحرير : يعرفها ALONSO: " هي الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2001 م فإن العولمة هي زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي [1].

د-العولمة تراجع للأثر الجغرافي والإقليمية : حيث يعرفها M.WATERS " العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على الترتيبات الاجتماعية والثقافية وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع "[2]، ويعرفها روبرتسون ROBERTSON : " العولمة هي انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم وتكيف الوعي بالعالم ككل مترابط " [3].

وإجمالا يمكن القول أن العولمة هي الآلة العجيبة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتجارة العالمية وهي قادرة على الحصاد والتدمير، وأنها تنطلق متجاهلة الحدود الجغرافية الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة فهي مخيفة، لا يمكن التحكم فيها ولا في اتجاهاتها[4].

2-1-سمات العولمة : تتسم العولمة بما يلي :

أ-الاعتماد المتبادل[5]: لا يمكن اعتبار الاعتماد الدولي المتبادل ظاهرة حديثة بل هي ظاهرة لها جذورها التاريخية لكن ازداد الاهتمام به في الفترة الأخيرة في ظل العولمة كسمة من سماتها الأساسية،ويقوم الاعتماد المتبادل على حتمية ترابط واندماج مختلف الاقتصاديات في نظام اقتصاد عالمي موحد مما يؤدي إلى إلغاء كافة الحواجز والمسافات ما بين الدول والقارات مع تزايد درجة التأثير والتأثر أي أن اقتصاديات الدول لا يمكنها أن تتطور دون التعامل والاستفادة من مزايا دول أخرى، سواء على الصعيد المالي أو التجاري :

---

[1]: عمر صقر، المصدر سبق ذكره، ص07 .

[2]: ممدوح محمود منصور، المصدر سبق ذكره، ص13

[3]: عمر صقر، المصدر سبق ذكره، ص06

[4']: ممدوح محمود منصور،المصدر سبق ذكره، ص130 .

[5]:عبد المطلب عبد الحميد، (2003): النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1 ، مجموعة النيل العربية:القاهرة، ، مصر، ص43

علـى الصـعيد التجـاري : مـن خـلال الانـدماج التجـاري مـا بـين الـدول والـذي يتجسـد فـي زيـادة المعاملات التجارية ما بين الدول خاصة في ظل تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي يؤدي إلى احتمال التعرض للصدمات الخارجية لكن يأتي عامل التخصص ليخفض هذه المخاطر، فكلما كان الميزان التجاري يعتمد على التنويع كلما أدى ذلك إلى التخفيف من حدة الأزمة مثال ذلك الدول المتقدمة، أما الدول النامية فهي تعتمد على إنتاج وتصدير منتج واحد الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية .

على الصعيد المالي : إن تسارع العمليات التجارية كان مصحوبا بزيادة التدفقات المالية خاصة من خلال زيادة الاستثمارات العالمية الأمر الذي أدى إلى تفعيل دور نقل التكنولوجيا، زيادة الوسائل المالية واتساع الأسواق المالية العالمية الأمر الذي ساهم في بروز الأزمات المالية[1].

ب-التقسيم الجديد للعمل الدولي[2]: اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلدان في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية وتخصص بلدان أخرى في المنتجات الصناعية وكان الافتراض أن البلدان النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلدان المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية ، ولقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول النسبة في السلع الصناعية إلى بعض البلدان النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو ..... الخ، وإنما هناك أنواع متعددة، وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الأمر ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات بل INTRA-INDUSTRIES لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم السلعة داخل الصناعة الواحدة أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلدان

---

[1]:سعيد النجار،(1991):الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، ط1، دار الشروق :القاهرة، مصر، ص53 .

[2] Amina lahreche, (2002) : l'économie mondiale :dossiers stratégique " ,édition la découverte ,collection :paris, France ,p53.

بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة واحدة وأصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلدان الصناعية وبعضها البعض وكذلك في حالات متزايدة بين البلدان الصناعية والنامية(، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق أسيا خير شاهد على ذلك .

ج-الانتقال من الاقتصاديات القومية إلى التكتلات الإقليمية: لقد تخطى الاقتصاد الرأسمالي ومنذ وقت غير قصير الحدود التي ترسمها السياسات الاقتصادية للدول القومية في القرن العشرين وكانت تجربة السوق الأوربية المشتركة نموذجا مبكرا للتكتلات الإقليمية، وجاءت سياسات تحرير أسواق المال والتجارة لتفرض على الدول المتجاورة والانتقال إلى مرحلة الاندماج في أسواق تجارة حرة مشتركة ولا سيما بعد الانتقال من الصيغ الثنائية إلى العلاقات المتعددة الأطراف في التجارة[1]

د-**حدوث تحول في هيكل الاستثمار لصالح المعلوماتية والاتصال** : والذي يؤدي إلى تغير جوهري في التركيب العضوي لرأس المال، إذ سوف يقاس التركيب العضوي لرأس المال الحديث من الآن وصاعدا بالعلاقة بين نسبة الاستثمارات في البرمجيات والاستثمارات في رأس المال المادي.

هـ-تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات : ظهرت في أواخر القرن 19 حيث تزايد عددها وفروعها خلال نهاية 1999 ليصل إلى 60 ألف شركة أم، 500 ألف مؤسسة فرعية نشطت في مجال الالكترونيات والتجهيزات الكهربائية ....الخ وهي تسيطر على 3/1 من الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال (1990 – 1996)، وتحتل الصدارة الشركات الأمريكية وفيما يلي جدول يوضح توزيع الشركات الأجنبية بين 09 دول لسنة 2000 .

[1]: سعيد النجار، المصدر سبق ذكره، ص ص15-19 .

الجدول رقم14: توزيع الشركات الأجنبية بين تسعة دول لسنة 2000

الترتيب	البلد	عدد الشركات	الترتيب	البلد	عدد الشركات
01	اليابان	62	06	سويسرا	08
02	الولايات المتحدة الأمريكية	53	07	ايطاليا	05
03	ألمانيا	23	08	كوريا الجنوبية	04
04	فرنسا	19	09	هولندا	04
05	بريطانيا	11			

المصدر: حمدي رضوان، (2002): العولمة والاستثمار الأجنبي في مصر"، **مجلة العلوم الإنسانية:** (عدد17) ، ص204 .

وخلاصة القول هو أن العولمة قد غزت مختلف مجالات التفاعل البشري السياسية والأكاديمية والاقتصادية والإعلامية وتحولت إلى أكثر التعابير شيوعا وأصبحت أداة التفسير الرئيسية للأحداث والتحولات الجارية على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية واكتسبت أنصارا يرون فيها الدواء والعلاج لكل المشاكل المعرقلة لتطور الأمم والبشرية، لكنه من الجهة الأخرى خلقت أيضا من المناهضين ما يزيد عددا عن أنصارها ممن يرون فيها السبب الرئيسي المعاصر للمشاكل التي لا تشكل مجرد عوائق لتطور البلدان ومصدرا لمشاكلها فحسب وإنما أيضا خطرا حقيقيا على البشرية وبذلك تحولت العولمة إلى موضوع رئيسي لحوارات ونقاشات المؤسسات العلمية والسياسية وهي ستستمر كذلك إلى أمد طويل حتى تتبلور الإجابات حول نشأة هذه الظاهرة وقواها المحركة والآثار السلبية والايجابية التي يمكن أن تتمخض عنها وتحديد المستفيدين والمتضررين منها ، وإجمالا يمكن ملاحظة أن العملية التاريخية الجارية للعولمة تتم من خلال ثلاث آليات أساسية هي آلية ثورة المعلومات والاتصالات، نمو وتوسع نشاط الشركات الدولية، آلية تحرير حركة رأس المال.

2- الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية :خلال النصف الثاني من القرن 20 م شهد العالم ثورة علمية و تكنولوجية شملت جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ...الخ، لتجسد نقلة نوعية كبيرة يعيشها المجتمع البشري [1]، وهي لم تنشأ من فراغ فمنذ أكثر من قرنين قامت الثورة

[1]:طارق محمود عباس، (2003):مجتمع المعلومات الرقمي، المركز الأصيل للطبع و النشر و التوزيع:القاهرة، مصر ،ص20 .

الصناعية بتغييرات على مستوى رأس المال الثابت والمتغير لتجسيد الانتقال التاريخي من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية بالاعتماد على الآلات[1]، والثورة العلمية هي مزيج لنتائج ثلاث ثورات:

– **ثورة المعلومات** : هي ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال وتخصصات ولغات عديدة والذي أمكننا السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات .

– **ثورة وسائل الاتصال** : والمتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتليفون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية .

– **ثورة الحاسبات الالكترونية** : والتي شملت جميع جوانب الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها، وإجمالا فإن ما يميز هذه الثورة المعلوماتية والعلمية هو الانتقال من المفاهيم المادية إلى المفاهيم غير المادية ، وهذا ما يبينه الشكل الموالي :

[2]: حازم الببلاوي، (2000):النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة: عدد 257 ، الكويت، ص120

الشكل رقم03 : خصائص الثورة المعلوماتية

المفاهيم المادية	الثـــــــــــــورة المعلوماتـــــــية	المفاهيم غير المادية
السلع التقليدية		السلع المعلوماتية
الفائض النقدي		الفائض ألمعلوماتي
العملة الورقية		العملة الإلكترونية
الأصول المادية		الأصول المعلوماتية
العائد المادي		العائد ألمعلوماتي
التجارة التقليدية		التجارة الإلكترونية
المكونات الصلبة		المكونات اللينة
صيانة الآلات		صيانة البرامج
المهندس المعماري		مهندس المعرفة
الطرق السريعة		الطرق السريعة للمعلومات

المصدر : محمد لعقاب،(1999): الانترنت و عصر ثورة المعلومات ، دار هومة للنشر، الجزائر، ص 17 .

ولقد أدت الثورة التكنولوجية إلى حدوث تحولات جذرية في هياكل الاقتصاديات القومية كما شهد الاقتصاد الدولي بدوره تحولات اقتصادية في هيكله هو الأخر، نورد أبرزها في الآتي [1]:

أ- **إعادة هيكلة الاقتصاد القومي :** اتسمت هذه التغييرات بكونها نابعة بصفة خاصة من جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية من خلال :

-**تغيير الهيكل الصناعي :** فلقد نشأت فروع لإنتاج أنواع جديدة من المعدات والمواد والعمليات التكنولوجية وإذا كان تاريخ الرأسمالية كله يدل على أنه مع نمو القوى المنتجة فإن مجال الخدمات يتسع ويصبح أكثر فأكثر أهمية في عملية إعادة الإنتاج، وإن الخدمات الآن تلعب دورا لم تلعبه من قبل فهيكل كل القطاعات يتبدل، فصناعة المعلومات دفعت بالقطاع الثالث إلى المقدمة، وأصبح نمو قطاع الخدمات يتجاوز معدلات نمو قطاعي الزراعة والصناعة وتتجه الخدمات لتحل محل

[1]: Oecd, (1992):technology and the economy, paris, p11.

المنتجات بوصفها القطاع القائد للنمو والعمالة وتصبح التجارة في المعلومات أكبر من التجارة في المنتجات فإن مفهوم السلعة يتغير ليصبح يتجسد في العقل البشري أي الطابع غير المادي [1].

– الزيادة في نصيب قوة العمل المستخدمة في القطاع الخدمات والتأثير الأعمق والأشمل للخدمات في عملية إعادة الإنتاج وعلى إنتاجية العمل أساسا .

-**تغيير هيكل قوة العمل :** فلقد أدخلت الثورة العلمية والتكنولوجية تغييرا كيفيا شاملا على العمل البشري فمثلما قامت الثورة الصناعية باستبدال الجهد العضلي للإنسان بالآلات، قامت الثورة التكنولوجية بإحلال أجهزة تحل محل العمل العضلي تلقائيا وذاتيا وأتوماتيكيا وتقوم بوظائف العقل البشري ومن تم تطورت أدوات العمل من أدوات بسيطة إلى أدوات آلية إلى آلات اوتوميايتكية .

ولقد كانت السمة المميزة للثورة الصناعية هي محاكاة وتطوير أعمال الإنسان الميكانيكية ذات الطبيعة الرتيبة والمتكررة البسيطة التي لا تتطلب سوى قدر أدنى من التفكير بينما تترك لرجال الإدارة وأصحاب رأس المال التفكير والتدبير والتصميم والتخطيط ، كان ذلك تقسيما للعمل داخل المصنع وكان يمثل تقدما جبارا بالنسبة للعمل الحرفي الذي كان يجمع بين التفكير والعمل لكن بلا تقسيم العمل، أما في الثورة التكنولوجية فقد أصبح التفكير مقتصرا على تقدير الموقف وإصدار الحكم واتخاذ القرار بينما ترتكز العمالة في مجالي تصميم الآلات وصنعها وصيانتها بعد أن كان التركيز أساسا في تشغيلها .

-**تغيير هيكل الموارد** [2]: بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية تدخل الرأسمالية في عالم جديد تتمثل في الدور الذي تلعبه المعرفة لتصبح المورد الرئيسي لثروة المجتمع وتصبح المعلومات هي المورد الرئيسي لثروة المجتمع وتصبح القوى المنتجة للمعرفة هي مفتاح تحديد وتجديد القوى المنتجة للمجتمع بل تصبح المعلومات هي الشكل الرئيسي لرأس المال .

ب- إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي :حيث حدث تغيير وتحويل جهاز الإنتاج بالاتجاه إلى تكنولوجيات موفرة في الموارد والطاقة، ولقد بدأت الثورة العلمية والتكنولوجية تنمو لتصبح ثورة العلم والإنتاج وباندماج العلم والإنتاج يغزو التقدم التكنولوجي المجال غير الإنتاجي كما أن تقسيم العمل

---

[1]: حازم الببلاوي، المصدر سبق ذكره، ص ص53-60

[2]: طارق محمود عباس، المصدر سبق ذكره، ص60

الدولي أصبح يتخذ أشكالا جديدة هي أشكال التبادل العلمي والتكنولوجي والصناعي، وهذه الأشكال تفترض التعاون الدولي حولها الذي أصبح يتسم بنوع من التبادل الذهني مقابل التبادل السلعي[1].

ج- بروز مجتمع ما بعد الصناعة :إن التطورات التكنولوجية تؤثر على القيم الإنسانية التي تتعلق بهوية الإنسان ذاته وعلاقته بالجماعة وقوى الإنتاج ويمكن النظر إلى هذه القضايا من خلال ثلاث أبعاد رئيسية هي :

-التطور الضخم في تكنولوجيا الإنتاج خاصة مع الاستخدام المتزايد للحاسب الالكتروني والإنسان الآلي.

-تكنولوجيا الإعلام والاتصال جعلت انتقال القيم من مجتمع لأخر أمرا سهلا بحيث يمكن الحديث عن مجتمع عالمي تتشكل فيه قيم عالية هذه القيم تصبح متاحة لجميع المجتمعات عبر وسائل الاتصال السهلة وإنما تعبر في الواقع عن المجتمعات التي تحتكر تلك الصناعة وهي بالضرورة المجتمعات الصناعية المتقدمة إلا أن انتشارها سوف يكون في مجتمعات يختلف تركيبها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كلية.

-بروز عالم المعلومات الذي غير مفهوم الوظائف والأعمال ويركز على أهمية تنمية الموارد البشرية ، وانطلاقا مما سبق نجد أن تأثيرات الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة على الإنسان، وعلى المجتمعات الإنسانية أصبحت هي المصدر الأكبر والأعظم للتغييرات المعاصرة التي نشاهدها في الآونة الراهنة فهي لن تمر دون تأثير على القيم الإنسانية التي تتعلق بهوية الإنسان ذاته وعلاقاته بالجماعة أو بالجماعات البشرية و موقفه وعلاقاته بقوى الإنتاج والموارد البشرية والتوظيف وسبل وسياسيات تنمية[2].

3-ظهور الحاسبات الالكترونية:تعتبر الحاسبات الإلكترونية من أهم العوامل المساهمة في بروز عصر المعلومات ولقد أصبحت متواجدة بصورة أو بأخرى في جميع مجالات الحياة اليومية فبينما استخدمت في بداية ظهورها لحل العمليات الحسابية المعقدة أو الطويلة فقط أصبحت الآن شائعة بكثرة في جميع المجالات سواء كانت عسكرية علمية أو اقتصادية ، والحاسب الإلكتروني هو عبارة عن آلة الكترونية لمعالجة المعلومات بمختلف أنواعها و يستطيع أيضا حفظها و استرجاعها كليا أو جزئيا عند الطلب .

---

[1]: كامل حنا،(1991):المعلوماتية والعالم النامي، **مجلة التمويل والتنمية:**(عدد9)، ص46 .

[2] : حسن حنفي، (1996): ثورة المعلومات بين الواقع و الأسطورة، مجلة السياسة الدولية:**(عدد123)** ، ص ص72-78

4- ظهور الشبكة العالمية (الانترنت) : بعد التطور السريع للحاسب الآلي بدأ التفكير في زيادة قدراته بربطه مع حواسيب أخرى لتكون شبكة تمكن من تبادل الملفات، التقارير، البرامج، التطبيقات، البيانات والمعلومات[1]، بدأت نشأة الانترنت عندما سارع مركز البحث القومي الأمريكي التابع لوزارة الدفاع الأمريكية لإنشاء شبكة كمبيوتر كبيرة للاتصال ترتكز على نظام لامركزي بداية سنة 1969، واستفادت منها الحكومة الأمريكية في تبادل المعلومات العسكرية في حالة حدوث حرب، هدفها ربط مختلف مراكز البحث العسكري، ثم التحقت بعض الهيئات الجامعية الأمريكية للاستفادة منها في الشؤون المدنية، وبعد سنة 1972 اتسعت لتشمل جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسة والثقافية ومن هنا جاءت الانترنيت لتجسيد تلك القدرات الهائلة على توفير المعلومات والمعارف في مجال الاتصال، التجارة، الإعلان .....الخ.

ومن هنا يمكن القول أن اقتصاد المعرفة ينتج عن الإدراك التام لدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي فهو يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعلومات والمعرفة التي تتأثر وتؤثر على التغييرات التكنولوجية والتنمية الاقتصادية المستدامة، وإن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي يتحقق من خلال تفاعل ثلاث قوى هي: التغير التكنولوجي من خلال تبني تكنولوجيا الاعلام والاتصال، تحرير التجارة وتدويل أنظمة رأس المال الإنتاجي، وتطوير منظومة الابتكار.

[1]: حسني محمد نصر، (2003): الإنترنيت والإعلام والصحافة الإلكترونية، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص ص19-20 .

المبحث الثاني : خصائص ومرتكزات اقتصاد المعرفة :

لقد أصبحت المعلومات العصب الحيوي في حركة الأمم وتطورها باعتبارها منطلق الحاجة المعرفية، ذلك أن الحاجة للمعرفة تبقى المحور الرئيسي في مصير الأمم، وبدأ العالم يأخذ منحا تطوريا جديدا أساسه العلم والمعرفة حتى القرن 21الذي يشهد ثورة معرفية كبيرة أساسها وعمادهاهو المعلومات حيث أصبحت السلاح الذي يوفر لمن يمتلكه قوام القدرة والسيطرة على العالم باعتبار أن هذا القرن الجديد هو خلاصة مركزة للتطور والتراكم العلمي وألمعلوماتي للتاريخ البشري .

المطلب الأول : خصائص اقتصاد المعرفة :

إن بنية اقتصاد المعرفة ما تزال في طور التشكيل والنمو بصورة وأوزان مختلفة بين قارات العالم والدول وإمكاناته المتوقعة مفتوحة لا تحدها حدود فيمكن رصد أبرز الخصائص الأولية العامة التي تميزه :

–تحولت المعرفة إلى مورد اقتصادي جديد يفوق في أهميته الأرض أو الموارد الاقتصادية الطبيعية والآلة، حتى أن القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التقنية كثيفة المعرفة تفوق بعشرات وربما مئات المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في الزراعة أو الصناعة التقليدية لأن أصوله الإنتاجية لامادية وهي لذلك تتجدد بتجدد القوى العقلية والمعارف المهارات الجديدة، وبالتالي أصبحت المعرفة العامل الحاسم والأعمق تأثيرا في تكوين القاعدة الاقتصادية الجديدة لإيجاد الثروة والقوة .

–قضى اقتصاد المعرفة على الندرة التي سادت الاقتصاد التقليدي وقام على أساسها علم الاقتصاد، بتحوله إلى اقتصاد الوفرة وذلك باعتماده على أصول إنتاجية (معرفية) لا تستهلك بالاستخدام ولا تخضع للمبادلة كما في الاقتصاد التقليدي وإنما تزداد أهمية وقيمة كلما تزايد استخدمها وتنوع من يستخدمها ثم أن المعرفة لا تفقد ملكيتها عندما تباع كما يحدث في الاقتصاد التقليدي بل العكس تتولد إلى معلومات ومعرفة جديدة بفضل التقنية الرقمية .

–يقوم اقتصاد المعرفة على الاستخدام الواسع والمكتف للتقنية الحديثة وأنظمة المعلومات الرقمية عبر الشبكات السريعة والانترنت والأقمار الصناعية والبرمجيات وما ينجم عن ذلك من تبادل المعلومات والمعرفة والتفاعل بين المستخدمين عبر الشبكات ويسمح بتطبيقات جديدة تعزز النمو الاقتصادي .

-يتصف اقتصاد المعرفة المقترن بالتقنية الرقمية بقدرته الفائقة على الانتشار في كل دول العالم وتخطيه الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية إلى جميع أسواق العالم، وهذا ما تتصف به اقتصاديات الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية الدولية التي تتنافس فيما بينها للوصول إلى المستهلكين ووسيلتها في ذلك الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني، وما يترتب على ذلك من تغير في حدود الزمان والمكان وفي ارتفاع العمل وساعاته حتى تتمكن الشركات الكبرى من البقاء في المنافسة .

-تزداد عوائد اقتصاد المعرفة نتيجة لأن أصوله الإنتاجية (المعرفة)، ولا تتناقص كلما تزايد استخدامها عبر الشبكات السريعة وغيره وإنما العكس تتضاعف كلما تزايد مستخدميها، حيث يمكن إرسال السلع المعرفية أو المنتج الرقمي إلى زبائن كثر وكلما اتسع مستخدمي المعرفة زادت الإنتاجية بسرعة وبتكلفة حدية تصل إلى الصفر .

-تتسع عوائد المعرفة في اقتصاديات المعرفة لتشمل عوائد الاستثمارات الناتجة عن مبادرات ومشروعات المعرفة التي توجد باستمرار فرص لأعمال وأنشطة جديدة، مولدة للربح وتشمل أيضا أرباح من يكتسب خبرة معرفة مهنية تعود عليه وكذا ريع المعرفة المتمثل فيما تجنيه الشركات من أرباح ناتجة مما يقوم به العاملون بها من جهد ذهني وإبداع تقني .

-تحول اقتصاد المعرفة من سوق الطلب الذي ينشئ العرض إلى سوق العرض الذي ينشئ الطلب إلى حد كبير، حيث غيرت الميزة التنافسية في اقتصاد المعرفة من مفاهيم الإنتاج المكثف والتسويق إلى إنتاج سلع جيدة تلبي رغبات خاصة للمستهلكين على أساس أن المعرفة تنشئ طلبا خاصا على أنواع من المنتجات المعرفية التي تمكن تدوير ما تحمله من أفكار ومفاهيم و معلومات جديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات وأساليب جديدة أكفأ وأسرع .

-يتصف اقتصاد المعرفة بأسواق عمالة بلا حدود نتيجة لحدوث تحول نوعي في سوق العمل أساسه الميل المتزايد للطلب على المهارات التقنية الاختصاصية والقدرات العلمية والإبداعية المتميزة التي تحقق دخولا عالية، و يكتسبون أهميتهم من حجم مساهمتهم في الاقتصاد من خلال شركائهم، مقابل ذلك انخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة والعديد من المهن والكوادر في قطاعات اقتصادية عديدة ما يدفع العمالة إلى التحرك السريع عبر الحدود إلى أسواق عديدة في العالم بالاستفادة مما توفره الشبكات الالكترونية من معلومات وما يؤديه ذلك من هجرة الأدمغة .

-تغير خصائص القوى العاملة في اقتصاد المعرفة المتمثلة في تمتع القوى العاملة بمهارات وقدرات متميزة منها : القدرة على الحصول على المعرفة وتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام وإتقان التعامل مع تقنية المعلومات وامتلاك مهارات إضافية لأداء المهام والقدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة والقدرة على التعاون والعمل ضمن الفريق وما يتطلبه ذلك من مهارات الاتصال اللفظية و الكتابية واتقانا كثر من لغة[1] .

-في ظل اتصاد المعرفة هناك ميل لاحلال التوازن ما بين رأس المال والعمل، وإذا كان هناك ميل لاحداث التوازن فإن واقع الحال يفرض تقليصساعات العمل وتحسين اتجاهاته دون خلق بطالة [2].

-يتميز اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد افتراضي من حيث أن تقنية المعلومات والاتصالات والإعلام سمحت بتجاوز الأبعاد البيئية المكانية والزمنية والبني التنظيمية الرسمية والتفاعل السريع بين المنتجين والمستهلكين مما يؤدي إلى تنامي العمليات الافتراضية سواء في عقد الصفقات أو تبادل النقود الاسمية ، ومرد ذلك كون عولمة اقتصاد المعرفة أدت إلى حدوث انفصال ما بين دائرة الانتاج والتداول الأمر الذي يؤدي إلى بروز العمليات الافتراضية .

وانطلاقا مما سبق نصل إلى فكرة مفادها أن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة والذي ينتج ويستهلك ويوظف المعلومات لمعرفة خلفيات وخفايا وأبعاد الأمور، بمختلف جوانبها وأنواعها وهو اليوم أساس التنمية البشرية إذا وفر اشتراطات ثورة المعلوماتية بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وخصائصه التكنولوجيا الأحسن والأحدث أداء والأرخص سعرا، والأصغر حجما والأخف وزنا، والأكثر تعقيدا من سابقتها كما أن المعرفة فيه والمعلومات اللازمة لإنتاجها أكثر كثافة وتتطلب ارتفاعا متزايد للقدرات البشرية من علماء ومطورين وتقنيين وقد أصبح التنافس من خصائص هذا المجتمع و لكن في مجالي الوقت والعمل في الزمن الحقيقي في كل مواقع العمل والخدمات التي تعمل بلا توقف لتلبية احتياجات المستهلكين في جميع أنحاء العالم وتلك هي السمة الأبرز للإنتاج العام [3].

كما تغيرت طبيعة وخصائص الوظيفة والعمل عما كان عليها الحال في عصر الصناعة السابق فالجامعة الافتراضية والعيادة الافتراضية التي تقدم الاستشارات والعلاج عن بعد والتجارة الالكترونية

---

[1]: نبيل علي، (1994): العرب و عصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص122 .

[2]:أحمد بدر، (2000): تكنولوجيا المعلومات ، **مجلة المكتبات و المعلومات العربية:** (العدد02)، ص25

[3]: سعيد الصيفي،(2006):الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، **مجلة المستقبل العربي:**(العدد332)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص120 .

والعمل في المنزل غيرت المفهوم التقليدي للعمل والوظيفة لنصبح في إطار ما يعرف باقتصاد المعرفة .

المطلب الثاني: مرتكزات اقتصاد المعرفة :

إن تعاظم دور المعرفة في الاقتصاد وازدياد اعتماد النمو على المستوى التقني يستدعي ضرورة الاستجابة لمتطلبات بناء اقتصاد المعرفة من خلال مراعاة أهم الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة سواء تعلق الأمر بالاهتمام بتنمية رأس المال البشري وتفعيل وظيفة البحث والتطوير والعمل على تسيير مشاريع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

1-رأس المال الفكري :يعتبر رأس المال الفكري من أكثر الموجودات قيمة في ظل اقتصاد المعرفة لأنه يمثل قوة علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء، ولقد تم استخدام مفهوم رأس المال الفكري في المجال الاقتصادي لأول مرة من طرف غالبريث J.K GALLBERAITH [1] خلال سنة 1969 وتم توسيع المفهوم من طرف بيتر دراكر في التسعينات خاصة عندما أطلق غالف ستاير RALPH STAYER مدير شركة جونسون فيلي للأطعمة عبارة رأس المال الفكري حيث قال : " في السابق كانت المصادر الطبيعة أهم مكونات الثروة الوطنية وأهم موجودات الشركات بعد ذلك أصبح رأس المال متمثلا في النقد والموجودات الثابتة هما أهم مكونات الشركات والمجتمع أما الآن فقد حل محل المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال الفكري، الذي يعد أهم مكونات الثروة الوطنية " [2]، هذا يعني أن رأس المال الفكري مرتبط بالقدرات الإبداعية التي يمتلكها العاملون في الشركة ما والتي يمكن وضعها موضوع التطبيق، وهذا ما يجعله مميزا عن رأس المال المادي على اعتبار أنه غير مادي وغير ملموس فهو مخزن في العقل البشري ويتجسد من خلال الابتكارات ونشر المعارف وهو ذو طابع تراكمي عكس رأس المال الذي يتسم بكونه مادي ملموس يشمل الآلات، المعدات والمباني ومحدد بفترة زمنية معينة لأن أغلبه يهتلك ، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي :

---

[1]:عبد اللطيف بلغربي،جمال أبو راشدسنوي،(2005): شروط الأمثلية لمعدل الانفاق على أصول المعرفة لمنشأة الأعمال، **المؤتمر العلمي الدولي الخامس:اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية المنعقد** يومي27-28 نيسان2005 ، جامعة الزيتونة، الأردن، ص20 .

[2]:عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح،(2003): رأس المال الفكري:طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،ص14.

الجدول رقم15 : الفرق بين رأس المال المادي والفكري

البيان	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير مادي غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة	في عقول الأفراد العاملين في الشركة
التمثيل النموذجي	الآلات, المعدات, المباني	الأفراد ذوي المعارف و الخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالابتكار
نمط خلق الثروة	الاستخدام المادي	بالتركيز والانتباه والخيال الواسع
المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشاكل	لا يتوقف عند حدوث المشاكل
الزمن	له عمر إنتاجي وتناقص بالطاقة يرتكز علي الماضي	ليس له عمر مع تزايد في القدرات الإبداعية + التركيز على المستقبل

المصدر : عبد الستار حسين يوسف ،(2005): دراسة و تقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال ،**الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية** المنعقد يومي 27 و 28 نيسان 2005 ، جامعة الزيتونة، الأردن، ص08 .

أ-أهمية رأس المال الفكري :يرى الباحثون أن هناك عاملا هاما يعطي المنظمة القدرة على الاستمرارية في امتلاك القدرة التنافسية لذلك يسعون بشكل دائم إلى معرفة كيفية الوصول إلي هذا الهدف من خلال امتلاك المعرفة والتي تعتبر مصدرا أساسيا للميزة التنافسية لذلك يجب على المنظمات امتلاكها ومعرفة كيفية إدارتها وما ينتج عن ذلك هو ما يعرف برأس المال الفكري ويجب على المنظمة معرفة كيفية امتلاك وإدارة وقياس رأس المال الفكري لذلك هناك مكاتب إحصائية تستطيع تزويد المنظمات باستراتيجيات جديدة للإدارات في المنظمات لقياس وإدارة رأس المال الفكري لذلك هناك مكاتب إحصائية تستطيع تزويد المنظمات باستراتيجيات جديدة للإدارات في المنظمات لقياس وإدارة رأس المال الفكري وتحديد المعايير الأساسية في إبراز الكفاءات الفكرية [1].

وتتضح أهمية رأس المال الفكري من أهمية تنظيم قياسه والتي أصبحت من أهم المؤشرات التي تعكس تطور الفكر الإداري[2] .

---

[1]: Chen,j,zhaoui, (2004):measuring intellectual capital a new model and empirical study of intellectual capital, **journal of intellectual capital**: (n1), 2004, p p199-200.

[1]:عبد العزيز الشربيني،(1998):قدرة المنشأة على البقاء،عدد23 ،المنظمة العربية للعلوم الإدارية:(عدد23)،القاهرة، ص03 .

ب-مكونات رأس المال الفكري : يتكون رأس المال الفكري من رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي ، رأس المال ألزبوني .

***رأس المال الهيكلي :** وهو الذي يصنع الوجود المادي للشركة وقيمتها الدفترية بموجب الإجراءات والقيود المحاسبية فإن رأس المال الفكري بالمقابل هو الذي يصنع قيمة الشركة السوقية ويصنع مكانتها وسمعتها .

***رأس المال البشري :** وهو المعرفة التي يمتلكها ويولدها العاملون مثل المهارات والخبرات والابتكارات وعمليات التحسين والتطوير .

***رأس المال ألزبوني :** هو القيمة التي يفرزها مستوى رضا الزبائن وولائهم والموردين والجهات الخارجية الأخرى وما استطاعت الشركة من بنائه من علاقات متميزة مع هذه الأطراف [1].

2-رأس المال البشري :إن الاهتمام بمفهوم رأس المال البشري وتراكمه في نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة لتنمية الموارد البشرية كما وكيفا وعمقا، وفي ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية ويخلق في مقابل ذلك وظائف جيدة ترتكز على المعرفة وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج يتطلب ذلك تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف نظرا لتحديات عصر المعرفة وبمراجعة الأدب النظري لموضوع رأس المال البشري يلاحظ أن هناك الكثير من المفاهيم والتعريفات لهذا المصطلح ."[2]، **وأهم التعاريف هي :**

-رأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والإمكانات و القدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي، كما أن رأس المال البشري لا يركز فقط على ما يملكه الأفراد من معرفة ومهارات وما يمتلكونه من قدرات وصفات وخصائص إنما يشير هذا المفهوم إلى المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلموه وما يمتلكونه استخداما منتجا مرتبطا بالنشاط الاقتصادي.

---

[2] :David Bartholomew, (2008): building on knowledge developing escpertisc creativity and intellectual capital in the construction ,wiley black well, p79 .

[3]:حامد عمار،(1998): من السلم التعليمي إلى الشجرة التعليمية"،المجلة الاجتماعية القومية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية: القاهرة،مصر، ص06 .

-رأس المال البشري هو أصل غير ملموس يعزز ويدعم الإنتاجية وعمليات الإبداع والابتكار وعمليات تشغيل العاملين التشغيل الأفضل وهو يتفاوت بين منظمة وأخرى فهو قد يكون وافرا وغزيرا في منظمة ما وقد يشهد حالة من الضعف والتراجع في منظمة أخرى.

-يرى(غاري بيكر) أن رأس المال البشري هو مجموع الأصول التي يجلبها الفرد معه إلى المنظمة مثل التعليم والتدريب والوظائف السابقة والعمر والخبرة المهنية وغيرها وهي في مجموعها وتراكمها يطلق عليها رأس المال البشري[1] .

-يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه " كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبها من خلال العلم والخبرة ورأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من خلال أنه غير مادي وغير قابل للقياس[2] .

3- تكنولوجيا الإعلام و الاتصال : لقد أدى التطور التكنولوجي إلى بروز وسيلة اتصالية جديدة أطلق عليها البعض اسم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال هذه الأخيرة هي حقيقة مؤكدة في هذا العصر و هي من مستلزمات صناعة و انتشار المعلومات و هي حكر على الدول المتقدمة بدليل أن 60 % من مستخدمي الانترنت يقيمون بشمال أمريكا[3] .

أ-ماهية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال[4] : يعد مصطلح الإعلام والاتصال أشمل وأدق من الترجمة المتداولة " تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " والتي ينقصها الشمولية أي اعتماد ميدانين : " الإعلام information والاتصال communication والجمع اتصالات يفيد معنى مغاير للمعنى المعتمد في الكلمة اللاتينية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفارق واضح بين مصطلح الإعلام والمعلومة المادة الخام للإعلام، والإعلام عملية تنطوي على مجموعة من أوجه النشاط من بينها نقل المعلومات وتداولها فهو يشمل المعلومات لكن المعلومات لا تحتوي على كل موضوعات الإعلام وتشمل تكنولوجيا الإعلام والاتصال فرعين أساسيين :

---

[1]:عادل حرحوش علي، (2003): رأس المال الفكري،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر، ص09 ,

[2]:برنامج الامم المتحدة الإنمائي، (2003): تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص90

[3]:نبيل دجاني،(1997): البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد، مجلة المستقبل العربي:(24)،بيروت، ص59 .

[4]:الطائي محمد حسين أل فرج، (2005): المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل، الأردن،ص152 .

تشغيل المعلومات : ويشمل هذا الفرع الوظائف التي تتناول المعالجة والتوزيع الآلي للمعلومات والتي تعتبر الأساس في انجاز عمليات التشغيل في المنظمات وتدعيم قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات ويتمثل المحور المركزي لهذا الفرع في تطبيقات الإعلام الآلي بأشكاله المختلفة [1].

نقل وإيصال المعلومات : يمثل هذا الفرع عملية نقل وإيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب أو بين الحواسيب ووحداتها الطرفية البعيدة وذلك باستخدام تسهيلات الاتصالات عن بعد .

ومن هنا يمكن القول أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي ذلك الجانب التكنولوجي من نظام المعلومات[2] الذي يشمل الأدوات التي تساعدنا في استقبال المعلومات ومعالجتها وتخزينها و استرجاعها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواء أكانت بشكل نص أو صوت أو صورة أو فيديو وذلك باستخدام الحاسوب[3] ، وهي تتميز بعدة خصائص من شأنها أن تزيد في أهميتها سواء على مستوى الفرد أو الدولة ويمكن حصر هذه الخصائص في النقاط التالية :

-**التفاعلية :** حيث هذه التكنولوجيا سمحت بخلق نوع جديد من التفاعل الذي كان مفقودا في السابق وهذا بين المؤسسة ومختلف أطراف محيطا الداخلي والخارجي .

-**اللامركزية** :ونجد هذه الخاصية في الانترنت ،هذه الشبكة التي تجمع العديد من أجهزة الحاسوب عبر مختلف أنحاء العالم بشكل يجعل تعطل أحدها لا يؤثر على الإطلاق على الاتصال بالانترنت.

-**قابلية الربط :** حيث يتم الربط بين مختلف الأجهزة الاتصالية دون إعطاء أدنى اعتبار للبلد الذي تم فيه الصنع .

-**الحركية الدائمة :** وذلك عن طريق الأجهزة المحمولة .

-**قابلية التحويل :** حيث كل ما هو الكتروني يتم تحويله بصورة أبسط إلى مطبوع أو مقروء

---

[1]: Turban ,E Mclean,Wetherbe J, (1999): information technology management, INC ,p19

[2]:نظام المعلومات هو نظام يقوم على جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها وتحليلها ونشرها من أجل تحقيق هدف معين، ويتكون من المدخلات التي تتكون بشكل أساسي من البيانات والتعليمات التي يتم معالجتها من خلال أفراد أو حواسيب وتحويلها إلى مخرجات للنظام كنتائج تقدم إلى المستخدم على شكل تقارير ورسوم.

[3]:بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب،(2010):أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، **مجلة الباحث**:(عدد09)،ص246 .

-**مرونتها** : وإمكانية شيوعها وانتشارها بصورة سريعة جدا

-**عالميتها** : حيث أدت إلى خلق اقتصاد رقمي لا مركزي يتحكم في مختلف الأسواق الدولية ويجعل كل التدفقات سواء السلعية أو النقدية تتم أولا الكترونيا .

ب-**مجالات تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال** [1]: إن لأي تكنولوجيا طبيعة اقتحامية بمعنى أنها تقتحم المجتمعات سواء كانت مطلوبة أو غير مطلوبة مرغوبة أو غير مرغوب فيها وذلك لما تقدمه من سلع جديدة أو لما تولده من حاجة إلى السلع الجديدة أو الخدمات هذا الاقتحام يعود عادة لأن التكنولوجيا تساعد أفراد المجتمع في ممارسة أعمالهم اليومية البسيطة منها والمعقدة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الآونة الأخيرة لم تترك أي مجتمع واقتحمت جميع أنشطته سواء السياسية منها أو المدنية، العسكرية، التجارية، التعليمية ...الخ.

ولا شك أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أحدثت واقعا جديدا من خلال تغيير الأسس والقواعد الاقتصادية القديمة، وكذا أدوات التحليل الاقتصادية نظرا لانتقال الاقتصاد من الطابع المادي إلى الطابع غبر المادي أين أصبح الاقتصاد يرتكز على المحتوى ألمعلوماتي يهدف إلى خلق الثروة غير المادية الأمر الذي سيساعد على تحقيق اقتصاد في التكاليف وتحقيق إدارة فعالة للوقت وزيادة في الإنتاجية والمر دودية [2]:

- **إنتاجية المؤسسة** : لقد أكدت العديد من الدارسات والتقارير مؤخرا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤثر تأثيرا كبيرا على نمو المؤسسات خاصة عندما يرافق إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمؤسسات لإدخال تغيرات تنظيمية وإدارية مرافقة، فقد بينت عدة دراسات أن معدل الإنتاجية كان أعلى لدى المنظمات التي استثمرت في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وفي توزيع الإدارة والتنظيم إلا أن هذه الدراسات أكدت على أن الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصال دون أن يرافق ذلك إعادة في توزيع وتحسين في الإدارة و التنظيم لم يؤد إلى زيادة ملموسة في نمو

---

[1]:كمال عبد الحميد زيون،(2002): تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة:القاهرة، مصر،،ص ص 159-161 .

[2]: محمد شطاح،(2006): قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والأيديولوجيا، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: عين مليلة، الجزائر، ص5.

المنظمة وعليه فان الاستفادة القصوى من تكنولوجيات المعلومات والاتصال تحقق عندما يرافقها استثمار في : استراتيجيات جديدة، هيكليات جديدة، أعمال استراتيجية[1].

- **الإنتاجية القطاعية** : إن الأثر الذي يتركه الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى المنظمة قد يكون أكثر بكثير إذا كان هذا الاستثمار على مستوى قطاعي أعلى حيث يظهر الاستثمار في هذه التكنولوجيات على مستوى القطاع نموا أعلى في الإنتاجية لهذا القطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى وتدل الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على أن قطاعات إنتاج السلع كثيفة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأظهرت نموا أعلى من قطاعات أخرى كما يعتبر إنتاجية قطاع صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال عالية جدا .

-**العمالة** : حيث ازدهرت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع أوائل التسعينات فازدادت فرص العمل في المهن التي ولدتها هذه التكنولوجيا كما أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال لها تأثير أخر ألا وهو إدخال متطلبات جديدة حول القوى العاملة والمتمثلة في الفئة ذات المستوى العالي من الخبرة و قادرة على استخدام التجهيزات والبرمجيات .

-**مجالات البحث والتطوير** : لقد غدت عمليات البحث والتطوير في وقتنا الحاضر تعتمد أساسا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال وهذا لما توفره هذه التكنولوجيات من تجهيزات معلوماتية وبرمجيات حاسوبية تمكن من تفعيل عمليات البحث والتطوير، كما أن الانترنت قد ساعدت في نشر معلومات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي فهي متاحة للجميع .

ج-أهمية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في ظل اقتصاد المعرفة : أظهرت الإحصائيات أن النشاطات الاستعلامية عرفت معدل نمو أكثر ارتفاعا عن نشاطات الإنتاج وأصبحت مهيمنة في بداية الثمانيات في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإحصاءات ذاتها تظهر كذلك أن الوظائف الاستعلامية تتعلق أساسا بمهام التنسيق فيما بين مهام توليد المعارف (الأبحاث والتنمية، التعليق) والتي تمثل أقل من 20 % من الوظائف المعلوماتية، فالموجة الأولى للمعلوماتية (معلوماتية مركزية) تتعلق بالتنسيق الداخلي للشركات وبعد ذلك تسمح التطورات التقنية بتطوير أشكال جديدة للتنسيق التجاري بفضل إنشاء شبكة للمنظمات فيما بينهما وبالتالي يمكن تفسير

---

[1] : معن النقري، (1999): تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ج2، دار الرضا للنشر: بدون مكان وبلد النشر، ص ص35- 39

التطور الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إلى حد كبير بالبحث عن أرباح الإنتاجية في نشاطات التنسيق بما أنها تشهد معدل نمو أكثر ارتفاعا من نشاطات الإنتاج[1] .

يرتكز نشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال فقط على التطورات المنجزة في المجال العلمي والتقني بل كذلك على تطور حاجات تنسيق المنظمات وتعزز توليد المعارف واستغلالها ونشرها بتجديد أشكال التنسيق الاقتصادي، كما أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تساعد على إنتاج المعارف ونشرها حيث تسمح بتوليد أرباح إنتاجية مهمة في مجال معالجة المعارف المرمزة وتخزينها وتبادلها كما تعزز إنشاء نشاطات جديدة كوسائل الإعلام المتعددة والتجارة الالكترونية .

وانطلاقا مما سبق نجد أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت إحدى أعظم القوى الكامنة التي تساهم في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين وينعكس تأثيرها الثوري على طريقة حياة الناس وتعليمهم وعملهم وعلى طريقة تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني وبسرعة تغدو تكنولوجيا الإعلام والاتصال محركا حيويا للنمو في الاقتصاد العالمي[2]، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي فرصة ضخمة لنشوء وتطوير اقتصاد البلدان التي تنجح في إطلاق طاقاتها الكامنة فهي تستطيع أن تنظر إلى الأمام للقفز فوق العقبات التقليدية لتطوير البني التحتية وللوصول إلى أهدافها الحيوية للتطوير الفعال مثل تخفيض الفقر، والرعاية الصحية والتعليم والاستفادة من النمو العالمي السريع للتجارة الالكترونية وقد حققت بعض البلدان النامية تقدما هاما في هذا المجال .

4-إدارة المعرفة : تعتبر إدارة المعرفة ظاهرة جديدة ومعقدة بدأ الاهتمام بها في أواسط التسعينات من القرن الماضي لأنها عملية تنظيمية متكاملة تعمل على توجيه نشاطات البشر للحصول على معرفة مخزنة والعمل على تطويرها من قبل الأفراد والجماعات تعرفها جامعة تكساس : " على أنها عملية منظمة للبحث عن المعلومات واختيارها وتنظيمها وتصنيفها بطريقة تزيد من مستوى استيعاب العاملين بها وتخزينها بشكل يحسن مستوى نشاط المنظمة [3].

---

[1]: أسماء حسين حافظ، (2005): تكنولوجيا الاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي الرقمي، الدار العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص ص 11-12

[2]:مرال توتليان،(2005): المرأة و العلوم و التكنولوجيا:البعد الاقتصادي ،موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة، منتدى المرأة العربية و العلوم والتكنولوجيا:القاهرة،مصر،ص ص10-11 .

[1]:عادل الصباغ، إدارة المعرفة و دورها في إرساء مجتمع المعلومات، متاح على الموقع الالكتروني:

. 2011/03/10 : http :www.arabcian.net/arabic/5ndweh/privot.3/knowledge_managemen

كما يمكن القول أن إدارة المعرفة هي ذلك التجميع المنظم للمعلومات من مصادر داخل المنظمة وخارجها وتحليلها وتفسيرها واستنتاج مؤشرات ودلالات تستخدم في توجيه وإثراء العمليات في المنظمة وتحسين الأداء والارتقاء إلى مستويات أعلى من الانجاز، وعادة ما يقع الخلط ما بين إدارة المعرفة وإدارة المعلومات فإدارة المعرفة ليست مجرد تجميع البيانات وتوفير التقنيات المتطورة وسرعة الاتصالات كما هو الحال بالنسبة لإدارة المعلومات وإنما ترتكز بالدرجة الأولى على قيمة القدرات الفكرية للأفراد وقدرتهم على الاستيعاب والاستعمال الأمثل لهذه التقنيات والمعلومات مع العمل على تطويرها وتوجيهها نحو تحقيق التنمية، وانطلاقا مما سبق يمكن أن نميز ما بين إدارة المعرفة والإدارة العامة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم16: الفرق ما بين إدارة المعرفة والإدارة العامة

الإدارة العامة	إدارة المعرفة
الرؤية الشخصية للمدراء هي أساس اتخاذ القرارات	المنهج العلمي هو أساس اتخاذ القرارات
اعتماد مبدأ التجربة والخطأ	اعتماد وظيفة البحث والتطوير
تستخدم رأس المال والعمل	ترتكز على رأس مال الفكري
الاستثمار في بناء القدرات المادية(الأصول الملموسة)	الاستثمار في بناء وتنمية القدرات الفكرية (أصول غير ملموسة)
اعتماد المهارات و القدرات العلمية	تطوير الفرد من خلال المعرفة
تراكم رأس المال المادي هو معيار نجاح المؤسسة	التراكم المعرفي هو معيار النجاح
الأنشطة التجارية تولد القيمة المضافة	الأنشطة المعرفة مصدر للقيمة المضافة

المصدر : المصدر نفسه، ص343.

وتعمل إدارة المعرفة على إيجاد أفضل الطرق لانشاء المعارف وتحسين مستواها من خلال العمليات التالية:

– **تشخيص المعرفة :** ويقصد بها تحديد المعرفة الحرجة بالنسبة للمنظمة أي تحديد المعارف التي تحمل الأهمية الأعلى لدى المنظمة، وكذلك تحديد العناصر البشرية التي تمتلك الإحاطة المعرفية بها ويستعان بخريطة المعرفة .

– **تحديد أهداف المعرفة :** أي التحديد الواضح للأهداف المطلوبة من إدارة المعرفة التي تم تشخيصها والعمل على ربطها بأعمال وأهداف المنظمة .

– **توليد المعرفة** : وذلك من خلال التعلم والاكتساب من المعرفة الخارجية ومن البيئة الداخلية وتوفير وسائل وتقنيات جلب المعرفة واستقطاب أهل المعرفة [1].

– **تخزين المعرفة** : سواء في صورة قواعد بيانات أو تقارير أو في عقول العاملين .

–**توزيع المعرفة** : وذلك من خلال فرص العمل وتوفير الوسائل والتقنيات التي تساعد على نشر المعرفة أو تحقيق التبادل المعرفي خاصة فيما يخص تبادل المعرفة الكامنة لدى الموارد البشرية المتاحة .

–**تطبيق المعرفة** : لكي يحدث التغيير المطلوب كما ذكرنا فلا بد من أن تتحول المعرفة إلى واقع ملموس مطبق على الأرض وهذه المسالة يقوم بها عمال المعرفة الذين يتميزون بصفات قيادية التالية[2] وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 04 : عمليات إدارة المعرفة .

[1]:ربحي مصطفى عليان، (2008): إدارة المعرفة، دار صفاء: عمان، الأردن، ص 47 .

[2]: ريتشارد جوي،(2004):تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة،ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص165–166 .

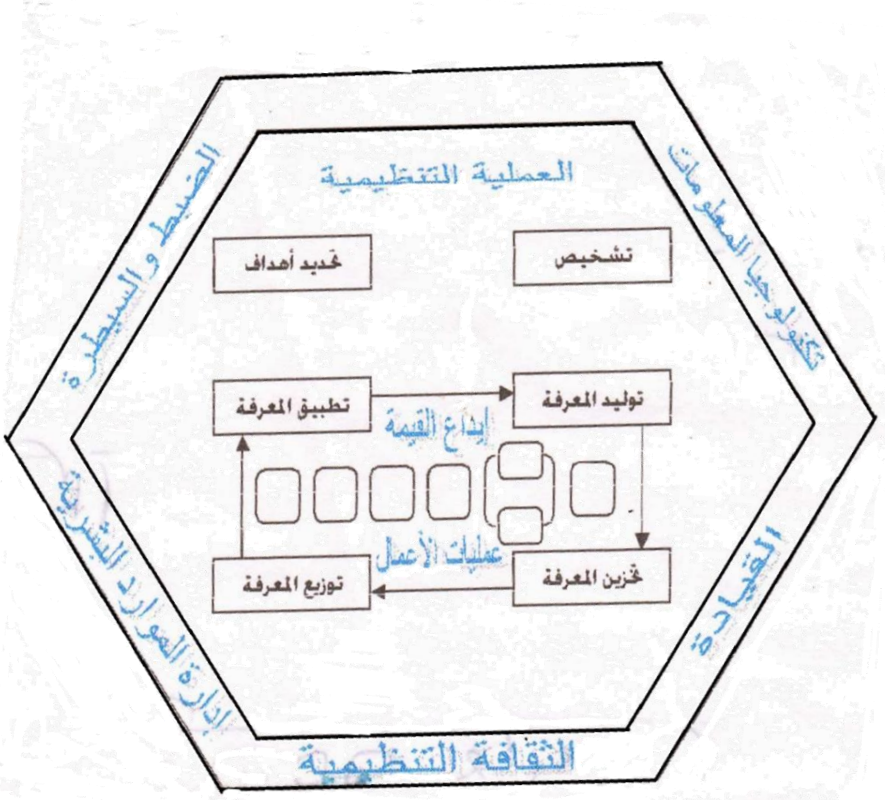

المصدر : كريس أشتون ،(2002): تقييم الأداء الاستراتيجي : المعرفة والأصول الفكرية ، ترجمة علا احمد ، سلسلة إصدارات ليجبيت: القاهرة ، مصر، ص 20 .

5-البحث والتطوير : يعد البحث والتطوير المغذي الرئيسي للإبداعات التكنولوجية وهو النشاط الإبداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية بهدف زيادة مخزون المعرفة واستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي وتحقيق عائد مجزي، وتميز الدراسات ما بين : البحث، التطوير :

أ- **البحث** : هو الفحص المتعمق الهادف إلى اكتشاف معرفة جديدة يأمل أن تكون تلك المعرفة مفيدة في تطوير منتج جديد أو عملية جديدة أو في اكتشاف تحسين جوهري للموجود من أي منها ، وهو يتضمن ما يلي :

-**البحث الأساسي** : يتمثل في الأعمال التجريبية أو النظرية الموجهة أساسا إلى الحيازة على معارف تتعلق بظواهر و إحداث تم ملاحظتها دون أية نية في تطبيقها أو استعمالها استعمالا خاصا .

– **البحث التطبيقي :** يتمثل في الأعمال الأصلية المنجزة لحصر التطبيقات الممكنة الناجمة عن البحث الأساسي أو من أجل إيجاد حلول تسمح بالوصول إلى هدف محدد سالفا ويتطلب البحث التطبيقي الأخذ بعين الاعتبار المعارف الموجودة وتوسعها لحل مشاكل معينة[1]).

ب– التطوير : هو تحويل نتائج البحث أو المعارف الأخرى إلى خطة أو تصميم لمنتج جديد أو خدمة جديدة أو أسلوب تقني جديد أو تحسين الجوهري لمنتج أو خدمة أو أسلوب تقني سواء كان ذلك بغرض البيع أو الاستخدام والتطوير يتعلق بالاستثمارات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة(في طرق الإنتاج أو في المنتج) بالاستناد إلى الأعمال التالية[2]):

–التجارب والنماذج المنجزة من قبل الباحثين .

–فحص فرضيات وجمع المعطيات التقنية لإعادة صياغة الفرضيات

–الصيغ، مواصفات المنتجات، مخططات كل من التجهيزات الهياكل وطرق التصنيع .

ويعد التطوير نتاجا لأعمال البحث والتطوير حيث تكون المنتجات محمية في شكل إبداعات مبرأة مهما تكن الأهمية الاستعمال أو الشكل، ويمكن قياس أثر البحث والتطوير على الإبداع التكنولوجي بالاستناد إلى درجة الإبداع المحققة ومنه فإن وظيفة البحث والتطوير تمثل كل المجهودات المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول قيمة في صور أساليب أو طور إنتاج ومنتجات مادية، استهلاكية أو استثمارية، تباشر هذه النشاطات إما في مخابر الجامعات أو في مراكز البحث التطبيقي أو في المؤسسات الصناعية دون اعتبار خاص لحجمها [3].

وتنبع أهمية البحث العلمي من كونه المصدر الأساسي للمعرفة التقنية المرتبطة بشكل مباشر لعملية الإنتاج، هذه المعرفة التقنية تعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي كما هو معروف في أدبيات علم الاقتصاد فالنشاط البحثي يعد من أدوات التمكن وهو من أهم أدوات الهيمنة العلمية والتقانية وهو بهذا يشكل آلية من آليات فك الاحتكار العلمي والحصار التقاني وهو يعتمد أساسا على الابتكار ونسقه فرفع تنافسية دولة ما يقتضي منها الاهتمام أكثر بنسق الابتكار

---

[1]: محمد سعد أوكيل ،(1994):اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص49 .

[2]:ابراهيم المليفي،(2002):اقتصاد المعرفة وثورة الميديا و المعلوماتية،عدد524،مجلة العربي(عدد524) ،الكويت، ص15 .

[3]: محمد سعد أوكيل، المصدر سبق ذكره، ص49 .

الذي يسهم بطريقة كفاءة على إدارة التقانة، استيعابها وتنشيط إنتاج المعرفة بطريقة أو أسلوب خلاق من خلال تطوير المعارف بما يتوفر من معلومات ومعالجتها .

المطلب الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة :

وهي مجموعة من المقاييس تساعد على إدراك مدى إمكانية الدول من الاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال قياس مساهمات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تفحص أداء أنظمة العلم والتكنولوجيا وتقييم حصيلة النشاط العلمي و التكنولوجي .

لذا صنفت هذه المؤشرات إلى :

1-مؤشرات البحث والتطوير[1] : وهي تلك المقاييس التي توفر المعلومات عن دعم بلد معين للبحث والتطوير وعن الأداء في هذا المجال، وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة، وكثيرا ما تشير إلى:

-تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي.

-عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير.

-إجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة من السكان.

-إجمالي الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي.

-المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراعات الممنوحة.

-ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الأعمال للفرد.

2-مؤشرات التعليم والتدريب: ويعد المدخل الرئيسي للاقتصاد المعرفي وهو يركز على الموارد البشرية وهو يشمل مايلي:

-إجمالي الانفاق على التعليم لكل فرد.

---

[1]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2003): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة: نيويورك، ص12.

-معدل معرفة القراءة والكتابة.

-إجمالي التعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية.

3-مؤشرات البنية المعلوماتية[1]): وهو عنصر يشمل كل ما يتعلق بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والاعلام وهي تشمل:

-مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات.

-الهواتف المستخدمة لكل ألف من السكان.

-اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان.

-التلفزيون والراديو لكل ألف من السكان.

-تكلفة المكالمة الدولية.

-الدوريات والصحف اليومية لكل ألف من السكان.

4-مؤشرات البنية الأساسية [2]: وتعكس هذه المؤشرات مدى توافر الحاسوب باعتباره آداة اتقويم القاعدة المعلوماتية وهي تشمل:

-نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب.

-عدد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان.

-نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية.

---

[1]:هيئة الأمم المتحدة، (2003): مؤشرات العلم و التكنولوجيا و الابتكارفي المجتمع المبني على المعرفة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، ص35 .

[2]: علي نور الدين إسماعيل،(2004): اقتصاد المعرفة في الدول العربية، **المجلة الاقتصادية السعودية:**(عدد17)، ص 43

-طاقة الحاسوب لكل فرد.

-أعداد مستخدمي الانترنيت لكل الف نسمة من السكان.

-مواقع الانترنيت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان.

وانطلاقا مما يبق نتوصل إلى فكرة مفادها أن إقامة اقتصاد المعرفة يتطلب توافر البنية التحتية المعلوماتية الأساسية، لضمان الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، وهذا يتطلب استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج وكذا التوسع في الاستثمار في مجال البحث و التطوير، والعمل على تنمية رأس المال الفكري وإتباع سياسة معلوماتية تضمن حسن استغلال وتسيير المعلومات والمعارف، كم الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصد الجديد من شأنه تطوير المعاملات التجارية والحكومية من خلال التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.

المبحث الثالث : مظاهر اقتصاد المعرفة :

لقد أصبحت المعرفة في هذا الاقتصاد الصاعد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية والنجاح ، حيث أضافت قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات

الجديدة والأفكار أتي على شكل اختراعات جديدة وأيا من خلال طلب جديد على المعرفة الموجودة لتنعكس هذه المعرفة على مختلف ميادين الحياة من خلال بروز ما يعرف بالإدارة الالكترونية التعليم الالكتروني....الخ.

المطلب الأول : التعليم الالكتروني : إن تطوير التعليم سيساهم في إقامة منظومة معرفية متماسكة وهذا مرتبط بمدى جودة نوعية التعليم المتاح لأن التعليم الرديء يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني، من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة.

والتعليم الإلكتروني هو التعليم باستخدام التقنيات الحديثة بجميع أنواعها لإيصال المعلومات للمتعلم بأقل جهود ووقت وأكبر فائدة ويعرف كل من NABER & KOHLE التعليم الالكتروني من منحى الشبكة العنقودية هو تلك الشبكة التي غزت حياة الأفراد في كل مجالاتها وسهلت عملية الاتصال و التعليم، وهو في الوقت ذاته عملية معقدة في تركيبتها وشبكاتها العنقودية وبرامجها وبرمجتها[1] ، ويوجد نوعان من التعليم الإلكتروني:

-**التعليم الالكتروني المتزامن[2]:** وهو أسلوب تعليم يعتمد على الشبكة العالمية للمعلومات " الإنترنيت " لتوصيل وتبادل المعلومات بين المتعلم والمعلم في نفس الوقت عبر المحاضرات ومواضيع الأبحاث، غرف المحادثة الفورية أو الفصول الافتراضية، ويهدف هذا النوع من التعليم إلى تقليل التكليف والجهد والوقت.

-**التعليم الإلكتروني غير المتزامن :** وهو التعليم غير المباشر حيث يحصل المتعلم على دورات أو حصص وفق برنامج معين من خلال استخدام أساليب وأدوات البريد الالكتروني، الأقراص المدمجة .... الخ ، من مزاياه أنه يتماشى واحتياجات المتعلم فهذا الأخير يختار الوقت والزمن.

---

[1]:إحسان بن محمد سارة،(2008): مصادر وتقنيات التعليم الإلكتروني، **المؤتمر العلمي الحادي عشر للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعلم الإلكتروني و تحديات التطوير التربوي في الوطن العربي المنعقد** في 2008 ، جامعة عين الشمس،مصر، ص03 .

[2]:إبراهيم محمد عبد المنعم،(2003): التعليم الإلكتروني في الدول النامية :الآمال والتحديات،**الندوة الإقليمية حول تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم**، الإتحاد الدولي للاتصالات، ص54 .

ويتميز التعليم الالكتروني بميزات تميزه عن التعليم التقليدي بكون المادة العلمية المقدمة تكون مشوقة مرنة تتماشى و الواقع و بتكلفة نسبية منخفضة مما يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الابتكار وتحقيق الرضا الناجم عن الاحتفاظ بالمعلومات وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 17 : مقارنة بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي .

العنصر	التعليم الالكتروني	التعليم التقليدي
المادة العلمية من حيث المحتوى والتصميم	متقنة، مشوقة، ودسمة	تقليدية محدودة ونمطية
الوصول	على مدار الساعة وفي الوقت الحقيقي	محدود
الجودة	ثابتة	متفاوتة
قياس النتائج	تلقائي	صعب
الاحتفاظ بالمعلومات	عال	متفاوت
التكلفة النسبية	منخفضة	عالية
الرضا	عال في غالب	متفاوت
الملائمة	عالية جدا	متفاوتة
المرونة	عالية جدا	مقيدة
الاعتماد علي النفس	عال جدا	محدود
نطاق الحوار	كوني	محلي / إقليمي
فرص الابتكار	عالية	متفاوتة

المصدر: بشير عباس العلاق،(2003): دور القوة التحويلية لتقنيات المعلومات والاتصالات في انتشار و تفعيل التعليم الإلكتروني"، الملتقى العربي خول التسويق في الوطن العربي المنعقد في 2003، قطر، ص08 .

والتعليم الإلكتروني يتطلب توفير مايلي:

-إعادة هندسة العمليات والأنشطة التعليمية والإدارية لكي يتم التعامل بكفاءة وفاعلية مع نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام ومع تقنيات الاتصالات الرقمية وتقنيات الخدمة التعليمية الذاتية بصفة خاصة .

-إعادة النظر ببرامج ومقررات ومناهج التعليم وتحديث برامج التعليم العالي لتشمل إدخال مساقات تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة ونظم المعلومات وهندسة البرمجيات وبرامج الشبكات والتجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والذكاء الصناعي .

-إنشاء قواعد بيانات خاصة بالمساحات التعليمية على اختلاف أنواعها وبالقائمين عليها أيضا فقواعد بيانات المعرفة مثلا تعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعليم الالكتروني وتوجد هذه القواعد على مواقع البرمجيات حيث تعرض الشروح المفهرسة والتوجيه للاستفسار عنها مع الإرشادات والتعليمات التدريجية لأداء مهام معينة وبذلك يتم عرض المعلومات بشكل فعال حيث يمكن للمستخدم اختيار كلمة رئيسية أو عبارة لبحث قاعدة البيانات.

-ضرورة توفر مواقع شبكية مبتكرة ومحتوى شبكي متكامل ومتجدد على الدوام فالمواقع الشبكة التعليمية تحتاج إلى لمسات خبراء في تكنولوجيا المعلومات والتسويق والإدارة بالإضافة إلى خدمات معلمين محترفين ومدرسين من الطراز الخاص وعليه فان الموقع الشبكي التعليمي هو حصيلة هذه المهارات مجتمعة يضاف إليها مهارات وخبرات علماء النفس والاجتماع والتربية [1].

المطلب الثاني : التجارة الإلكترونية

[1]: سعيد عيمر، (2005): التكوين الإلكتروني وإسهامه في تنمية الكفاءات داخل الاقتصاديات المبنية على الدرايات، **الملتقى الدولي الثالث حول اقتصاد المعرفة المنعقد** في نوفمبر2005 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، ص ص 16-17 .

في هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الانترنت انتشارا هائلا شاع مفهوم التجارة الالكترونية التي تتيح العديد من المزايا إذ لا تقتصر على عمليات بيع وشراء السلع والخدمات عبر الانترنت، ففي بادئ الأمر كانت منحصرة في معالجة حركة البيع والشراء وإرسال التحويلات المالية عبر شبكة الانترنيت لتتوسع نشاطاتها إلى عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها إلى جانب السلع والخدمات على اعتبار أنها مورد استراتيجي للاقتصاد والمنظمات .

1-تعريف التجارة الالكترونية:يعتبر مصطلح التجارة الالكترونية من المصطلحات الحديثة والمتداولة لتعبر عن كثير من الأنشطة الإنسانية المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن هنا تعددت التعاريف فيما يخص التجارة الالكترونية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

تعريف منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية [1]: التجارة الالكترونية هي تنفيذ جميع عمليات البيع والشراء عن طريق الانترنيت وهي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات التي تتم بين مؤسسة أعمال ومؤسسة أعمال أخرى أو بين مؤسسة أعمال ومستهلك .

تعريف اللجنة الأوربية[2]: التجارة الالكترونية هي أداء الأعمال إلكترونيا حيث تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات بدلا من التبادل التقليدي .

تعريف منظمة التجارة العالمية : التجارة الالكترونية هي إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع السلع والخدمات أو تسليمها عن طريق الوسائل الالكترونية عبر ثلاث مراحل[3]: مرحلة الدعاية والبحث ، مرحلة الطلب والسداد، مرحلة التسليم، وهي عمليات الإعلان والتعريف للبضائع والخدمات ثم تنفيذ الصفقة بإبرام العقود وسداد القيمة الشرائية عبر الانترنت أو غيرها من شبكات الاتصال الأخرى التي تربط المشتري والبائع .

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن التجارة الالكترونية هي مرحلة متطورة من التجارة تعمل على تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عملية تبادل وتوزيع السلع والخدمات على المستوى العالمي بصنفيها المادي وغير المادي وهي تشمل ثلاث أنواع من الأنشطة :

---

[1]: رأفت رضوان،(1999):عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية:القاهرة، مصر،ص13 .

[2]: إبراهيم أحمد عبد الخالق الداوي،(2010):التجارة الإلكترونية :دراسة تطبيقية على المكتبات، عدد76، مطبوعات الملك فهد الوطنية، ،ص70 .

[3]: رأفت عبد العزيز غنيم،(2002): دور جامعة الدول العربية في تنمية و تسيير التجارة الالكترونية بين الدول العربية،إدارة قطاعات الخدمات الأساسية،جامعة الدول العربية، ص04 .

-خدمات ربط أو دخول الانترنت وما تتضمنه خدمات الربط من خدمات ذات محتوى تقني ومثالها الواضح الخدمات المقدمة من مزودي خدمات الانترنت .

-التسليم الالكتروني للخدمات .

-استعمال الانترنت كواسطة أو وسيلة لتوزيع الخدمات وتوزيع البضائع والخدمات .

2-أنماط التجارة الالكترونية : للتجارة الالكترونية مجموعة من الأنماط التي تدور حولها :

- **مؤسسة الأعمال (business to business)** : وهنا تتم ما بين مؤسسات الأعمال من خلال شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك لتقديم طلبات الشراء للموردين والعارضين وتسليم الفواتير ولتمام عمليات الدفع وهذا النمط من التجارة الالكترونية موجود منذ سنوات عديدة خاصة في تبادل البيانات الالكترونية من خلال الشبكات الخاصة .

-**مؤسسة مستهلك (business to consumer)** : هذا النمط من التجارة الإلكترونية يمثل البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي، وهذا النوع قد توسع بشكل كبير مع ظهور شبكة الانترنيت فهناك الآن ما يسمى بالمراكز التجارية للتسوق تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات لصالح المؤسسات وتقوم بتنفيذ الصفقات التجارية من حيث عمليات الشراء والبيع من خلال شبكات الانترنت ويتم الدفع بطرق مختلفة أكثرها شيوعا بطاقات الائتمان أو الشبكات الالكترونية أو نقدا عند التسليم.

- **مؤسسة أعمال إدارة حكومية (business to administration)** :هذا النمط يغطي كل المعاملات بين الشركات والهيئات الحكومية فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية تعلن عن المشتريات الحكومية من خلال شبكة الانترنت ويمكن للشركات أن تتبادل الردود معها الكترونيا وحاليا يعتبر هذا النمط في مرحلة البداية ولكنه سيتوسع بسرعة كبيرة إذا قامت الحكومات باستخدام عملياتها بأسلوب التجارة الالكترونية .

- **مستهلك- إدارة حكومية(consumer to administration)**: هذا النمط لم ينتشر بعد ربما مع زيادة التعامل الالكتروني قد ينتشر.

3-مزايا التجارة الالكترونية : لقد وفرت التجارة الالكترونية العديد من المزايا لكل من منظمات الأعمال والزبائن والاقتصاد بشكل عام لتتمثل فيما يلي :

أ : أهميتها بالنسبة للمجتمع [1]: التجارة الالكترونية أداة لزيادة القدرة التنافسية حيث تساعد التجارة على ترقية القدرات التنافسية للمنتجات مما يساعد على تحقيق زيادة الصادرات من خلال :

-سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية .

-إمكانية التسويق للسلع والخدمات على المستوى العالمي وبتكلفة محدودة .

-القدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات .

-تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل المشاركة في حركة السوق العالمية بسهولة من خلال الانترنت، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف التسويق والإشهار .

-التجارة الالكترونية أداة لتوفير فرص العمل عن بعد، كما تساعد على الانتشار السريع للمنتجات على كافة المستويات في أنحاء العالم دون أي عقبات جغرافية وكذا إتاحة الفرصة لقيام مشاريع تجارية صغيرة أو متوسطة وبأقل تكاليف استثمارية وكذا تقديم الخدمات والمنتجات دون الحاجة إلى الانتقال (العمل عن بعد).

-تحسين الخدمات العامة للمواطنين كالرعاية الصحية والتعليم وتوزيع الخدمات الاجتماعية الحكومية حيث يمكن تقديم هذه الخدمات للمواطنين وبأقل تكاليف ممكنة وتحسين نوعية هذه الخدمات من خلال تطبيقات التجارة الالكترونية .

ب : مزاياها بنسبة للزبائن[2]: توفر المنتجات والخدمات في جميع الأمكنة وكل الأوقات، فهي تتيح للزبائن إمكانية التسوق أو أداء الأنشطة التجارية المختلفة على مدار الساعة ومن أي مكان .

-وجود منتجات وخدمات أكثر تنوعا وبأسعار أقل : توفر التجارة الالكترونية للمستهلكين خيارات أكثر لشراء المنتجات والخدمات من بين أنواع كثيرة ولموردين كثر كما تساعد المستهلكين على إيجاد المنتجات والخدمات التي يحتاجونها وبأقل الأسعار من خلال ما توفره من إمكانات بحث ومقارنة بين الأسعار .

-التوريد الفوري : يمكن توريد المنتجات و الخدمات الرقمية بشكل فوري إلى المستهلك

-توفير المعلومات : يمكن للمستهلك خلال ثوان إيجاد معلومات تفصيلية عن المنتجات والخدمات المراد شراؤها عبر تقنيات الوسائط المتعددة .

---

[1]: إبراهيم أحمد عبد الخالق الداوي، المصدر سبق ذكره، ص ص39-49 .

[2]: قديل وآخرون،(2005): الوصول إلى الحكومة الإلكترونية:التحديات التي يواجهها المواطنون والمنظمات، **المجلة الدولية للعلوم الإدارية** :(العدد 01)، ص165-166 .

-المشاركة في المزادات : الأمر الذي يسرع عمل الطرفين البائع الذي يرغب في بيع منتج ما والمشتري الذي يقوم بالبحث عن المنتجات التي يرغب فيها ويتفاوض مع البائع حول شرائها .

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول الموالي :

الجدول رقم18: أهمية التجارة الالكترونية .

فرص الموردين	فرص المستهلكين
مساحة أكبر في الأسواق	مساحة أكبر للإختيار
تحسين درجة التنافسية	تحسين جودة المنتجة
التصنيع الضخم	منتجات حسب طلب المستهلك
اختصار الدورة التجارية	تلبية سريعة للاحتياجات
خفض التكاليف	تخفيض السعر
إيجاد فرص عمل جديدة	خدمات ومنتجات جديدة

المصدر: رأفت رضوان ، المصدر سبق ذكره ، ص 40 .

جـ : مزاياها بالنسبة لمنظمات الأعمال : تساهم التجارة الالكترونية في زيادة حجم المنظمات في السوق و بالتالي زيادة مزاياها التنافسية وذلك من خلال :

-**تغيير نمط إستراتيجية المؤسسة :** إن استخدام التجارة الالكترونية يؤدي إلى تغيير كبير في نموذج إستراتيجية المؤسسة وكذا الهيكل التنظيمي من خلال ظهور التاجر الالكتروني والمنظمات الافتراضية مثل شركة أمازون دوت كوم AMAZON.COM الأمر الذي أدى إلى إنجاز مهام الشركات بصورة أكثر كفاءة مما شجع على الابتكار[1].

-تغيير في تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة والمتمثلة في :

-**انخفاض تكلفة الإعلان والتسويق :** على اعتبار أن المنتج يتم عرضه عبر شبكة الانترنت كما تعمل الشركات ومؤسسات الأعمال على إرسال عروض البيع إلى الفئة المستهدفة من المستهلكين عن طريق البريد الالكتروني مما يساعد على خفض تكاليف التسويق بالمقارنة مع الوسائل التقليدية للإعلان و التسويق .

[1]: محمد البنات، (2009): العقود الإلكترونية، **ندوة عقود التجارة الألكترونيةومنازعاتها المنعقد** يومي 16 و 17 أفريل 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص 16-17.

-**انخفاض تكلفة الوجود المادي للمنظمات** : وهذا من خلال بروز ما يعرف بالمنظمات الافتراضية التي تنشط عبر الواب .

-**انخفاض تكلفة العمالة والتخزين** :ساعدت التجارة الالكترونية على تخفيض عدد العمال من خلال قيام الانترنت بوظائف كثيرة نيابة عن العمال مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الأجور بصورة كبيرة، وانخفاض تكاليف إنشاء ومعالجة وتوزيع وتخزين المعلومات الموجودة في وثائق ورقية

المطلب الثالث:الحكومة الإلكترونية

بدأت تطبيقات الحكومة الالكترونية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن السابق بأشكال وأساليب مختلفة وكانت محصورة في استخدام بعض البرامج الحاسوبية التي تستخدم لأغراض الإحصاء وبعضها الأخر يساعد في إظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدول وطريقة توزيع بنودها وكان هذا أول استخدام للتقنية في أنشطة الحكومات .

1-تعريفها : وهي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الأداء والفعالية والشفافية والمحاسبة في الحكومة وهي تشير كذلك إلى مدى قدرة القطاعات الحكومية على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين وانجاز المعاملات عبر شبكة الانترنت مما يساعد على بناء علاقة أفضل بين الحكومة والجمهور من خلال التفاعل مع المواطنين أكثر سلاسة وسهولة وأكثر كفاءة .

2-فوائد الحكومة الالكترونية : تستهدف الحكومة الالكترونية تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين بطريقة أفضل وتحسين التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة وتمكين المواطن من خلال وصوله إلى المعلومات وزيادة فعالية الإدارة الحكومية ونتيجة لذلك يمكن أن يتجلى التأثير المباشر الذي تحدثه الحكومة الالكترونية في الاقتصاد والمجتمع تحسنا في الشفافية والإيرادات والراحة وتراجعا في الفساد وتدنيا في التكاليف ، وفيما يلي أهم فوائد تطبيقات الحكومة الالكترونية :

-تقديم الخدمات والمعلومات إلى الشركات والمواطنين بطريقة أفضل .

-شفافية الحكومة .

-**إصلاح القطاع العام ومحاربة الفساد** من خلال :

-جعل القواعد والإجراءات متاحة على مواقع الواب .

-تحديد المسئول عن كل خدمة .

-متابعة العمليات وتحديد المسئول عن الأعمال الخاطئة .

-التمكين من خلال الوصول إلى المعلومات .

-تحسين الآداء في تنفيذ المهام الحكومية.

3-أصنافها : تتعدد أشكالها حسب تعدد الخدمات الحكومية وهي على النحو التالي[1] :

أ-حكومة إلى حكومة : تستهدف التفاعل ما بين المؤسسات الحكومية ضمن دولة معينة وبين الدول ففي بعض الأحيان يفضل أن تطور الحكومة نظامها الداخلي وإجراءاتها قبل الانتقال إلى التفاعل الالكتروني مع المواطنين والشركات ويشمل عمليات تسديد المدفوعات ما بين المؤسسات والتزويد وتوحيد الاستثمارات.

ب- حكومة إلى شركة : تستهدف تقديم الخدمات إلى قطاع الأعمال وهو واسع الانتشار لأن له تأثيرا مباشرا على القطاع الخاص ويقلل كلفة إجراء المعاملات الحكومية .

ج- حكومة إلى مواطن : تستهدف تقديم الخدمات إلى المواطن فهي تسهل تفاعل المواطن مع الحكومة بتيسير وصوله إلى المعلومات العامة واختصار زمن وتكلفة إجراء المعاملات .

د-حكومة إلى موظف : تعتمد على استخدام الانترنت أو الإنترانيت وهو يسود خاصة نظام إدارة الموارد البشرية.

4-مراحل تطور الحكومة الالكترونية [2] :يمكن تصنف مراحل تنفيذ الحكومة الالكترونية إلى أربع مراحل هي : الوجود، التفاعل، المعاملات، والتحول كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 05 : مراحل تطور الحكومة الالكترونية .

---

[1]:سعد غالب ياسين، (2006): الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، دار المناهج، الأردن، ص196 .

[1] : سعد غالب ياسين، المصدر سبق ذكره، ص203 .

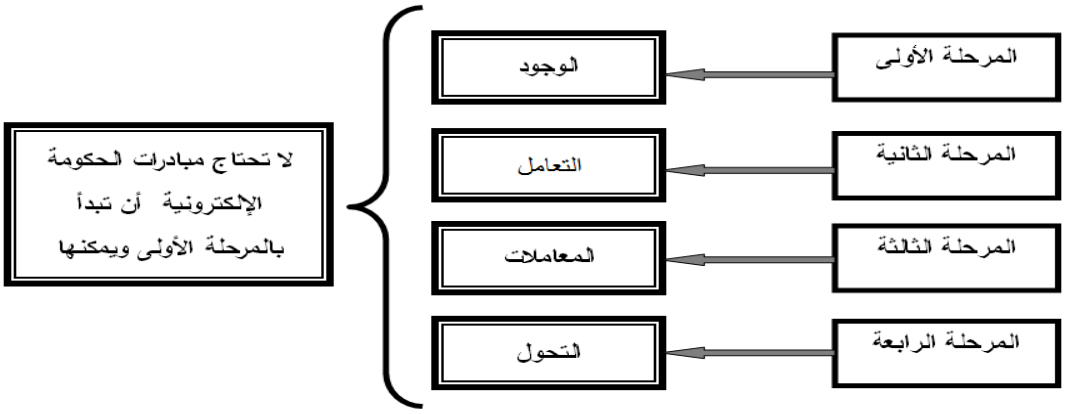

المصدر: من إعداد الباحثة

أ-الوجود : تعتبرا سهل المراحل وأقلها كلفة وهي تقع في المستوى الأساسي للانتقال إلى الحكومة الالكترونية والمثال المعروف لهذه المرحلة هو إنشاء مواقع على الانترنت يتضمن معلومات عن المؤسسة الحكومة ولا سيما عن ساعات العمل والعنوان وأرقام الهاتف ووسائل الاتصال وتفاصيل عن الإجراءات التي ينبغي إتباعها ولا يتضمن هذا المستوى أي إمكانية للتفاعل لكنه يمهد الطريق للمراحل الثلاث الأخرى .

ب-التفاعل : تجنب هذه المرحلة المواطن عناء الانتقال إلى مقر المؤسسة الحكومية أو إجراء مكالمة هاتفية للحصول على المعلومات وإنما يقوم بتقديم استمارات الكترونية .

جـ-المعاملات : هذه المرحلة هي أكثر المراحل تعقيدا وكلفة وهي تستهدف أتمتة الوظائف الحكومية وتقديم إمكانات أكثر تنظيما وتشبه عملية خدمة ذاتية يستطيع المواطن من خلالها إجراء معاملات مثل ملء استمارات الكترونية لتجديد رخصة أو لدفع ضريبة .

د-التحول : تنطوي هذه المرحلة على قيود مالية وإدارية وفنية تزيد التنفيذ صعوبة ففيها يتم استخدام أنظمة متابعة الأعمال والأدوات التعاونية لتنظيم المعلومات المتبادلة في الاتجاهين بين المؤسسات الحكومية والمواطنين .

5-مقومات الحكومة الالكترونية الناجحة : توجد عدة مقومات نجاح الحكومة الالكترونية من وجهة نظر حكومية تكمن في الإطار القانوني الفعال وإستراتجية اتصال مترابطة تؤدي مهامها بكفاءة واقتدار، أما فيما يخص وجهة نظر المواطنين فالحكومة الالكترونية الناجحة هي التي تعمل على تقديم جميع الخدمات العامة إلكترونيا وبأسلوب راق ومتميز وأهم عوامل نجاح الحكومة الالكترونية كما يلي :

– **إتاحة الوصول :** أي توفير الوصول إلى الشبكة للمواطنين وهذا يتطلب تبني برامج لإيصال خدمات الشبكة لجميع المواطنين .

– **الخدمة :** وهنا لا بد من إطلاق حملات توعية في هذا المجال والتنويه بأهمية الخدمات الالكترونية .

– **القيمة :** قد يرفض المواطنون الحكومة الالكترونية إذا كانت تكاليفها أكثر من الحكومة التقليدية لأن أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الالكترونية هو الاقتصاد في التكاليف وتوفير المال والجهد على كل من الحكومة والمواطن.

– **الثقة :** إن الثقة مبنية على عوامل مثل القدرة على الاستجابة والموثوقية والسرية .

– **السرية :** وهذا يتطلب تنفيذ سياسة يكون بموجبها المستوى المطلوب كشفه من البيانات هو الحد الأدنى من المعلومات لإكمال معاملة ما في أضيق الحدود [1].

–**الكشف بطريقة متوازية :** لا بد من الشفافية في الكشف عن المعلومات من الطرفين " المواطن والحكومة " مما يسمح بتوسيع درجة المشاركة والنجاح .

– **تصرف العميل :** يجب أن يكون هناك دراسة لحالات العملاء وكيفية تصرفهم أثناء استخدام الخدمات الالكترونية حتى يمكن التنبؤ بما يريدونه من الخدمات الالكترونية وما يمكن إضافته أو تغييره لهذه الخدمات الالكترونية والجدير بالذكر أن الإدارة الناجحة هي مفتاح النجاح في تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية .

ومما سبق يمكن القول أن تبني الحكومة الالكترونية وتحديث الإدارة العامة سوف يكون له مغزى مهم جدا وتطبيق تقنية المعلومات واستخدام إمكانياتها سوف يغير بدرجة كبيرة مفهوم المجتمع حول الإدارة وطرق التحكم ووسائله وطرق إعداد التقارير الخاصة بالنتائج والتقييم فيما يتعلق بكفاءة الأفراد العاملين [2].

---

[1]:إيمان زكي عبد المحسن، (2009): الحكومة اللكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية ، مصر، ص72 .

[1]:فهد بن ناصر العبود،(2005): الحكومة الإلكترونية، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية:الرياض،السعودية، ص235 ,

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن هناك تغييرات واضحة في التجارة والاتصالات والتمويل والتعليم والإدارة من خلال بروز التجارة الالكترونية، التعليم الالكتروني وهنا لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا هاما في تطوير هذه المجالات وهذا من شأنه أن يساعد على رفع معدلات النمو من خلال المزايا التي تحققها كل من الانترنيت والتجارة الالكترونية، الإدارة الفعالة للزمن وكذا إطلاق سراح الإبداع البشري ونشر المعارف، ومن هنا نجد أن غالبية دول العالم تسعى لمواكبة هذه التطورات من خلال العمل على تبني كل ماسبق.

خلاصة الفصل الثاني:

في سياق ما تقدم من عروض مختلفة على مستوى موضوعة اقتصاد المعرفة يمكن صياغة الأفكار الرئيسية التالية:

-تعتبر المعرفة موردا هاما من الموارجد الاقتصادية له خصوصيته، بل أصبحت المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية وتبرز معالم الأهمية القصوى لهذا المورد من حقيقتين رئيسيتين هما أن التراكم الإنساني قد أسفر عن تحقيق التنمية المستدامة، كما أن التطور الهائل والسريع في تقنيات المعلومات ونظم الاتصالات وتطبيقاتها وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع قد فتحت المجال أمام انتشار المعرفة وبالتالي استخدامها كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

-إن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه ويقوم على تنمية الموارد البشرية(عمال المعرفة) علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي.

-اقتصاد المعرفة لم يأت من العدم وإنما ساهمت جملة من التحولات المعاصرة في ظهوره والتي يمكن إيجازها في الابتكارات والاكتشافات العلمية، والانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعرفي حيث أصبحت المعارف والمعلومات هي المصادر الأساسية لهذا المجتمع، إضافة إلى التطور الهائل في التقنيات المستخدمة، وكذا تنامي ظاهرة العولمة والتي اتسمت بتزايد درجة الاعتماد المتبادل والانتقال من الاقتصاديات القومية إلى التكتلات الإقليمية إضافة إلى حدوث تحول في هيكل الاستثمار لصالح المعلوماتية والاتصال.

-يكتسب اقتصاد المعرفة أهمية غير مسبوقة من خلال:

*التراكم المعرفي الإنساني والمهارات والإمكانات التي نتجت عن هذا التراكم وساهمت في تحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي استطاعت تطويع المعارف واستخدامها لزيادة إنتاجها المادي ومداخيلها وبالتالي اكتساب لقب الأمم المتقدمة.

*إن تطور تقنيات الإعلام والاتصال على نطاق واسع قد ساهم في انتشار المعرفة وبالتاي مكنت الكثير من الدول الطامحة إلى التقدم من العمل على تقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة ومن تطوير أمكانياتها الأنتاجية ومكانتها.

-إن التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد لامادي يقوم على ضرورة تبني استراتيجية ذات جانبين يكمل كل منهما الآخر؛ الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف في المدى الطويل، البحث والتطوير وتنمية رأس المال الفكري والبشري من جهة، ومن جهة أخرى إقامة بنية تحتية أساسها استخدام تقنيات الإعلام والاتصال وإدارة المعرفة.

من هنا يتبين لنا أن إقامة اقتصاد المعرفة يتطلب إعادة النظر في السياسات والاجراءات المتبعة، وهذا ما عملت الجزائر على تحقيقه من خلال اتباع استراتيجية الجزائر الإلكترونية، فإلى أي مدى يمكن أن تساهم هذه الاستراتيجية في بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

الفصل الثالث: حقيقة الاقتصاد الجزائري بين فرص وتحديات الاقتصاد المعرفي

تمهيد:

مع دخول العالم الألفية الثالثة وتكاثف الضغوط على الدول ومنظمات الأعمال فيها تزايد اهتمام الاقتصاديين وأصحاب الأعمال وخبراء تكنولوجيا المعلومات بدراسة كيفية تحقيق الانتقال بالمجتمعات والاقتصاديات من الأشكال التقليدية إلى مجتمعات تشكل المعرفة فيها أساسا للتقدم والإنجاز الاقتصادي، ومع هذا التوجه أضيفت ضغوط جديدة على منظمات الأعمال الحديثة تمثلت في الحاجة إلى توافر أساليب قيادية جديدة تعمل باتجاه التغيير والتحول نحو مشاركة العاملين وحفزهم على توليد إبداعاتهم وخلق أفكارهم الجديدة من أجل تحقيق الميزة اللازمة لمواجهة المنافسة من المنظمات الأخرى، ومن هنا عملت الجزائر على بناء مجتمع المعرفة حيث تجسد ذلك من خلال استراتيجية الجزائر الالكترونية .

المبحث الأول: لمحة عامة حول الاقتصاد الجزائري :

عرف الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينات تحولا جذريا شمل توجهات كبرى بعدما تبين هشاشة الاقتصاد الوطني من حيث ضعف الهيكل الإنتاجي وقصوره في استيعاب المداخيل المالية الكبيرة التي جنتها الزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية بعد حرب أكتوبر 1973 .

حيث انتقلت الجزائر بقوة من اقتصاد اعتمد في بداياته الأولى على الريع الزراعي في الستينات، مرورا بإقامة نسيج صناعي هش في السبعينات إلى بلد مأخوذ بضخامة الريع النفطي في الثمانينات، إلا أنه ومع البدايات الأولى لأزمة النفط العالمية ظهرت انعكاسات السياسة الاقتصادية بصورة سلبية وقاسية على الدولة والشعب، فارتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي وعجزت الدولة عن وضع حد لانهيار اقتصادي متسلسل وأعلنت عدم قدرتها على الوفاء بديونها الدولية، واضطرت إلى جدولة ديونها الخارجية مرتين، حينها بدأت عملية إرساء أسس نظام اقتصادي مفتوح قائم على الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومواكبة كافة المتغيرات الراهنة .

المطلب الأول : مسار التنمية في الجزائر :

منذ نهاية الستينات قامت الجزائر بانتهاج إستراتيجية قائمة على الصناعة الثقيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإنهاء التبعية للخارج (فرنسا)، وإيجاد تكامل بين القطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية مستقلة قائمة على صناعات متنوعة منها : صناعة الحديد والصلب، الميكانيكا، الإلكترونيك، المحروقات وغيرها.

1- إستراتيجية الصناعات المصنعة : لقد اتبعت الجزائر هذه الإستراتيجية بغرض التخلص من الموروث التاريخي الاقتصادي والاجتماعي(التبعية للاقتصاد الفرنسي)، وكذا إدخال الطاقة الاقتصادية المؤممة في إطار اقتصاد وطني شامل و مستقل، ولقد أعطت هذه السياسة الأسبقية لبناء مؤسسات ترسي قواعد البناء الصناعي الوطني، وفي الوقت ذاته تعمل على تقليص نسبة البطالة ولقد تشكلت في الجزائر ثلاث أقطاب صناعية [1]هي : " قطب الحديد والصلب بعنابه، قطب البتر وكيمياء بأرزيو، قطب الميكانيكا بقسنطينة " ولتحقيق هذه الإستراتيجية تم اعتماد مجموعة من المخططات هي: [2]

-المخطط الثلاثي (1967 – 1969) حيث بلغت الاستثمارات 9.4 مليار دج .
-المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) حيث بلغت الاستثمارات 33 مليار دج .
-المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) حيث بلغت الاستثمارات 110 مليار دج .

ورغم ذلك فإن هذه الإستراتيجية ساهمت في زيادة علاقات التبعية للسوق الدولية الرأسمالية، فلقد تعمقت أكثر مما كانت تبدو عليه، واتضح ذلك لاحقا عندما سمح للمؤسسات الوطنية بالتعامل مع الخارج من أجل التموين للمستلزمات التنموية حيث وجدت نفسها مطالبة باحترام القوانين والمواصفات التي تعتمدها الشركات العالمية ودولها، مما أدى إلى طلب المساعدة الفنية والخبرة اللازمة من الخارج واضطرارها في النهاية إلى الدخول في عقود شراكة كما هو حال سونا طراك مع المجموعات الأوربية والأمريكية، ولقد تم تمويل هذه الإستراتيجية من خلال :

---

[1]:القطب الصناعي هو مجموعة مركبة من الوحدات تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

[2]:عبد العالي دبلة، (2004): الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد، المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص78-80 .

-**الجباية البترولية** : على اعتبار أنها تحقق القسم الأعظم من المدخرات المحلية اللازمة لتمويل مخططات التنمية والتي أخذت في التراكم من نهاية الستينات وبداية السبعينات .

-**الاستدانة الخارجية** : بما أن الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية كانت طموحة إلى حد كبير فقد تم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وهي الوسيلة المتبقية لتوفير التمويل اللازم لتغطية الاستثمارات المخططة وذلك بسبب عدم كفاية المدخرات المالية وفوائض التجارة الخارجية من جهة وضرورة المرور عبر البنوك التجارية العالمية التي تشترطها المؤسسات الدولية لضمان تمويل شراء تجهيزاتها من جهة ثانية، ولكن رغم الجهود المبذولة في إطار هذه الإستراتيجية إلا أنها ساهمت في ارتفاع الواردات الغذائية بشكل ملحوظ بسبب ركود القطاع الزراعي، فلقد أدت إلى تطور الديون الخارجية بسبب ضخامة الاستثمارات في المخططات الاقتصادية .

-**إعادة توجيه الاستثمارات** : بالرغم من كون قطاع المحروقات هو العمود الفقري الذي تعتمد عليه الجزائر في تمويل مخططاتها التنموية، فقد جاء المخطط الخماسي الأول(1980 – 1984) لإعادة التوازن بين القطاعات وبالأخص إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاع الفلاحة والري والبنية التحتية والنفقات الاجتماعية وفي القطاع الصناعي نفسه، حيث أعطيت أفضلية للصناعة الخفيفة وترقيتها على حساب الصناعة القاعدية، فلقد ارتفع نصيب الفلاحة والري من 7.4 % للفترة 1969 – 1973 إلى 13.7 % للفترة 1980 -1984 وذلك من أجل تدعيم الفلاحة وتقليل التبعية الغذائية كما انخفض نصيب الاستثمارات الصناعية التي كانت 56 % سنة 1980 إلى 24 % سنة 1984 ، مع التركيز على القاعدة التحتية الاقتصادية التي ارتفع نصيبها من 7% سنة 1980 إلى 15% سنة 1984 والقاعدة التحتية الاجتماعية من 19 % سنة 1980 إلى 31% سنة 1984 وذلك من أجل معالجة المشاكل الاجتماعية و تخفيف أثارها[1]).

2- تنظيم الاقتصاد واعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية :

أ-الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر[2] : سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إتباع سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي مست العديد من الميادين

---

[1]:عبد اللطيف بن أشنهو،(1982): التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ص ص155 -156 .

[2]:ناصر دادي عدون، متناوي محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص113-119 .

الاقتصادية ولقد انطلقت هذه الإصلاحات مع بداية الثمانينات وكانت كتمهيد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

-**إعادة الهيكلة**[1]: نظرا للاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال فترة الثمانينات على مستوى الاستثمار، الاستغلال، التنظيم والتي أدت إلى عدم فعالية وكفاءة القطاع العمومي، هنا كان لا بد من القيام بعدة إصلاحات لتصحيح هذه الاختلالات والمتمثلة في :

-اختلال على مستوى الميزانية من خلال ارتفاع الأعباء ومصاريف العمل وما نجم عنه من ارتفاع تكلفة الإنتاج وكذا التكاليف الإضافية للاستثمارات الناتجة عن التأخر في الانجاز .
-ضخامة حجم المجمعات الصناعية أدى إلى تفشي البيروقراطية وزيادة الطلب على القروض الخارجية .
-الاهتمام بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما زاد من تبعية الجزائر الغذائية .
-مركزية القرار داخل المؤسسات أدى إلى صعوبة الاتصال ووصول المعلومات من مركز لأخر وكذا سوء الربط بين الهيئات المركزية وإدارة المؤسسات العمومية .
-ازدواجية مهام المؤسسة فنجد مهام اقتصادية واجتماعية وظهورها في كيان واحد فأصبحت المؤسسة تعاني من عدة تدخلات خارجية في حقل نشاطها، مما أدى إلى ضعف مرد ودية المؤسسات الشيء الذي أدى إلى التفكير في إعادة هيكلتها وجعلها مؤسسات صغيرة الحجم من خلال **إعادة الهيكلة العضوية** : والتي هي تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية، ولتحقيق ذلك تم تكليف لجنة وطنية لإعادة الهيكلة بتنفيذ أربعة خيارات عملية لإعادة تقسيم المؤسسات وهي :
-الفصل بين المهام .
- الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع لامركزية المهام على مستوى وحداتها .
- التفكيك حسب الاختصاص لمؤسسات مرتبطة بإدارات اقتصادية متخصصة .
-إنشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة ، وتهدف هذه العملية إلى:

---

[1]: قدي عبد المجيد،(2002): الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :محاولة تقويمية،**مجلة الكريياد**:(رقم61)،الجزائر، ص65 .

-زيادة استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي وإزالة كافة العوائق التي واجهته .

-الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة .

-تحديد مهام كل مؤسسة والفصل ما بين الوظائف .

ونظرا للخلل والعجز المالي الذي يعرفه الجهاز الإنتاجي ونظرا لعدم كفاية إعادة الهيكلة العضوية مما كان لا بد من القيام بإعادة هيكلة مالية تهدف إلى :

-القيام بإصلاحات تنظيمية وإصلاحات التسيير للتحكم في الأعباء .

-إجراء تحسينات على مستوى إنتاجية العمل من خلال إعطاء الأولوية للمناصب المرتبطة بالإنتاج المباشر .

-القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات وتغيير أشكال تمويل الاستثمارات [1].

ونظرا لعدم نجاح إعادة الهيكلة تم الشروع في تحويل عدد من المؤسسات العمومية إلى مؤسسات اقتصادية مستقلة للفصل بين وظائف المؤسسات والدولة بغرض تحقيق الأهداف التالية :

-تحسين فعالية وكفاءة المؤسسة العمومية الاقتصادية من خلال التسيير الفعال للموارد البشرية .

-وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني بحيث تؤدي الاستقلالية إلى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسسات وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني من خلال مخططات قصيرة المدى .

-**التطهير المالي** : إن تطبيق استقلالية المؤسسات يتطلب القيام بعملية التطهير المالي لتفادي حالة العجز المالي [2]، علما أن عملية التطهير هي تشمل القضاء على المديونية أو التقليل منها والقضاء على العجز المالي حتى تصبح المؤسسة ذات هيكل مالي متوازن تهدف هذه العملية إلى:

-توفير الشروط اللازمة لتحقيق استقلالية المؤسسات العمومية .

-الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والحفاظ على القطاع العمومي الذي يعاني من مشاكل خانقة .

---

[1]: بلوناس عبد الله، (2004): الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، ص 91 .

[2]: بوخدوني وهيبة، (2002): التطهير المالي وخصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المنعقد** يومي 8و9 أفريل2002 ،جامعة الأغواط، الجزائر، ص 34 .

-تحسين الهيكل المالي للمؤسسة وذلك بتقليل اعتمادها على القروض المصرفية .

-القيام بإجراءات تنظيمية بغرض استغلال الطاقات البشرية والمالية بشكل ملائم لتحقيق مستوى إنتاج أمثل و توزيع السلع والخدمات في السوق في إطار المنافسة والتوازن المالي .

3-الإصلاحات الاقتصادية : نظرا للاختلالات في الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات من القرن الماضي والتي تجسدت من خلال ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وارتفاع المديونية مما جعل الجزائر تلجأ إلى صندوق النقد الدولي فقبلت بشروط هذا الأخير للقيام ببرنامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية المرافقة فقامت السلطات باتخاذ تدابير عاجلة لتسهيل عملية الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق وتمثلت هذه الإصلاحات فيما يلي :

- **إعادة التوازن في المالية العامة :** من خلال رفع الموارد العمومية وزيادة نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال خلق أنواع أخرى من الرسوم على الثروة، تخفيض النفقات العمومية عن طريق التخفيض من برنامج الاستثمار العمومي ونفقات التسييرو رفع فعالية وكفاءة الإنفاق العمومي وتحسين الخدمات .

- **تعديل القطاع العمومي والخوصصة** بمختلف أنواعها والقضاء على حالات الاحتكار وتوسيع القطاع الخاص والتنافس .

- مراجعة سياسة الصرف من خلال إعادة تقييم العملة الوطنية بتخفيضها من أجل تقييم جيد للأسعار على أساس الأسعار الدولية .

-مراقبة الكتلة النقدية عن طريق إعادة تقييم سعر إعادة الخصم وجعل معدلات الفائدة موجبة بهدف خفض القروض وتحفيز الادخار .

- تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الحقوق الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية.

ولقد مر برنامج الاصلاحات بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى : ابريل 94- مارس 1995 : تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي :

-التخفيف من عجز الميزانية العمومية والعمل على التقليص من الكتلة النقدية .

-إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية .

-الاستمرار في عملية تحرير الاقتصادي[1] .

ولقد حقق هذا البرنامج مجموعة من النتائج هي :

-إيقاف تراجع النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي (-0.2 %) في سنة1993، بينما كان في سنة 1993 (-2 %) كما أن معدل التضخم لم يتجاوز 29 % عوض 40 % المتوقعة حسب البرنامج، أما عن عجز الميزانية العمومية فقد انخفض من 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4 % في 1994 .

-تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار في عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار في عام 1993 .

-استقلالية خمس مؤسسات عمومية وطنية من بين 23مؤسسة .

-عرض 05 فنادق عمومية للبيع في إطار برنامج الخوصصة .

-حل 88 مؤسسة عمومية محلية .

-تحرير أسعار المدخلات الزراعية و مواد البناء ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة .

-إنشاء صندوق الضمان من البطالة .

المرحلة الثانية : ابريل 1995 مارس 1998: فخلال هذه المرحلة تم إتباع مجموعة من الإجراءات هي :

- **سياسة الأسعار** : بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار والقضاء على ندرة السلع والخدمات هذه العملية تتطلب الإجراءات التالية :

-إلغاء الدعم عن الأسعار ذات الاستهلاك الواسع ذلك أن المهربين يستغلون انخفاض أسعار المواد المدعمة لتهريبها عبر الحدود إلى البلدان المجاورة ولتخفيض العبء الذي تتحمله الميزانية العمومية للدولة .

-إتباع إجراءات مضادة للاحتكار لترقية سوق المنافسة وهذا يتطلب تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية بإلغاء جميع العراقيل مثلا من خلال نظام التحفيز .

---

[1]: راتول محمد، (2001): تحولات الاقتصاد الجزائري سياسة التعديل الهيكلي ومدى انعكاسها على المعاملات الخارجية، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية:** (العدد23)، مصر، ص49 .

-**السياسة المالية** : من خلال :

-تخفيض عجز الميزانية والوصول إلى فائض ابتداء من سنة 1996 عن طريق رفع الادخار المحلي وتخفيض النفقات الجارية .

-إدخال تحسينات على النظام الجبائي لرفع مردود يته ليصل إلى 1.6 % من الناتج المحلي الخام من خلال إلغاء الإعفاءات الضريبية على القيمة المضافة وتوسيع الوعاء الضريبي .

-إلغاء الالتزام القائم بين الجهاز المصرفي والخزينة العمومية فيما يخص تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية .

-التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات من هذه الرسوم .

-**تحرير التجارة** : من خلال التقليص من دور الدولة في حماية الاقتصاد الوطني من خلال استبعاد وسائل التنظيم والرقابة التي تستخدمها وتشجيع قطاع الصادرات للسيطرة على الأسواق وتوجيه نشاط الاقتصاد الوطني .

-**السياسة النقدية** : هنا تعمل على إصلاح المنظومة المصرفية من خلال الوصول إلى تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب، إنشاء سوق للعملة الصعبة بين البنوك وفتح مكاتب الصرف، وتخفيض قيمة العملة الوطنية ليكون في مستوى مقارب لسعر الصرف في السوق الموازية وتخفيض التضخم لرفع طاقات التمويل الذاتي للاقتصاد .

-**الإصلاحات الهيكلية** : من خلال مواصلة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية لتحقيق استقلاليته، تصفية 88 مؤسسة اقتصادية محلية مفلسة واستكمال برنامج إعادة تأهيل وهيكلة 23 مؤسسة اقتصادية، مع المصادقة على قانون الخوصصة والعمل على تجسيده ميدانيا ووضع نظام أسعار مرجعية للمنتجات الزراعية بالاعتماد على الأسعار العالمية من أجل القضاء على دعم الدولة للأسعار الفلاحية [1].

ولقد نجم عنه:

-تخفيض عجز الحساب الجاري من 6.9 % من الناتج المحلي الخام سنة 1995 إلى 2.2 % في سنة 1997 / 1998 .

[1]:المصدر نفسه، ص49 .

-ارتفاع في احتياطيات الصرف بـ4.7 مليار دولار خلال 96 و 6 مليار دولار عام 1998 ولقد حقق هذا البرنامج مجموعة من النتائج :

-زيادة القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة 21 % أدى إلى تحقيق النمو الاقتصادي فلقد بلغ الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3 % .

-تراجع القيمة المضافة للقطاع الصناعي (-2.4 %) حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4.5 % .

-تحقيق تمويلات استثنائية بلغت 16 مليار دولار مضاف إليها قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2.6 مليار دولار لفترة 94 – 98 .

-انخفاض فوائد الديون الخارجية في عام 1995 إلى 42 % و إلى 29.2 % في عام 1996 و 29.8 % في عام 1997 بعدما كانت 100 % في بداية 94 .

-بلغت احتياطيات الصرف 8 مليار دولار عام 1997 و 8.9 مليار دولار في مايو 1998 مقابل 1 مليار دولار في نهاية 1993 .

-تحقيق فائض للميزانية الإجمالي للخزينة العمومية بلغ 3 % من الناتج المحلي الخام سنة 1996 مقابل عجز – 9.1 % في سنة 1993 .

-انخفاض معدل التضخم من 29 % في سنة 1994 إلى 5.7 % في 1997 و 5 % في نهاية ديسمبر 1998 .

4-الخوصصة : تندرج ضمن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خاصة من خلال برنامج التعديل الهيكلي على اعتبار أنها قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهي نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين كما أنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية .

وبهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية باشرت السلطات الجزائرية في تطبيق عمليات الخوصصة بغرض زيادة الفعالية الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة، ولقد كانت البداية الفعلية

لتنفيذ برنامج الخوصصة في الجزائر في أفريل1996، وذلك بمساندة البنك الدولي حيث استهدفت في مرحلة أولى خوصصة 200 مؤسسة من المؤسسات العمومية الصغيرة، والتي تنشط معظمها في قطاع الخدمات، وبحلول عام1997 أعدت الحكومة تقريرا يتعلق بخوصصة 100 مؤسسة عمومية بعد ما كانت قد عاينت 250 مؤسسة عمومية واعتبرتها جميعا مؤسسات ميئوس من إصلاحها إلا عبر تصفيتها وبيع أصولها جزئيا أو كليا، وابتداء من شهر نوفمبر1996، شرعت الدولة في حل المؤسسات العمومية التي لا يمكن إنعاشها بوتيرة متسارعة، فلقد تم حل أزيد من815مؤسسة، وما هو ملاحظ أن عملية الخوصصة اتسمت في البداية بالبطء إلا بعد انشاء 11 شركة قابضة جهوية والتي قامت ببيع464 مؤسسة للعاملين فيها[1]، والتي نجم عنها608 شركة جديدة ثم أدمجت هذه الشركات القابضة في 05 شركات كبرى سنة2000 ، ليتم حلها في سنة 2001، وبالرغم من أن الخوصصة أصبحت اليوم واقعا مسلما به عالميا، إلا أنها لا زالت في الجزائر تشهد تذبذبا وتراجعا في عملياتها، فمن أصل180 شركة عمومية تقرر خوصصتها، تم عرض 60 مؤسسة فقط للبيع في مناقصة عامة خلال 2001، كما تم حل238 مؤسسة ما بين جوان2003 وأواخر 2005 تنتمي إلى15قطاع.

5-برنامج الإنعاش ودعم النمو [2]: في 2001 شرعت الجزائر في إتباع سياسة مالية توسعية للتغطية عن الفشل الذي عرفته المشاريع السابقة ، وذلك من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها خلال الفترة 2001 – 2010 ، وهذا البرنامج هو عبارة عن إستراتيجية تعاون ما بين الجزائر والبنك الدولي يهدف إلى تحقيق أداء أحسن للاقتصاد ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار والقطاع الخاص، تحسين استفادة السكان من الخدمات ، وتحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال اتخاذ تدابير جديدة لعائدات النفط، ويشمل هذا البرنامج ما يلي :

---

[1]: خوني رابح، رقية حساني، (2006): الخوصصة كآلية تحول إلى اقتصاد السوق، **الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة المنعقد** يومي03-04 أكتوبر، ص150.

[2]: داودي الطيب،(2004): الإصلاح الهيكلي: محاولات الإصلاح الاقتصادي المتبع منذ1988:آلياته:الخوصصة،اقتصاد السوق، الانفتاح، **الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر المنعقد** في 2004 ،المركز الجامعي، بشار،2004 ، ص 56 .

أ-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE: وهو برنامج نمو يغطي الفترة 2001 – 2004 يهدف إلى إعادة تأهيل المنشآت القاعدية ودعم الفلاحة والتنمية الريفية وتحقيق التنمية الاجتماعية وتقليص عدم التوازن الداخلي ولقد استخدم هذا البرنامج عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال دعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولقد خصصت الدولة غلافا ماليا يقدر بـ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار و لقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة القيم المضافة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وزيادة الناتج الداخلي الخام بزيادة من 2.7 % في 2001 إلى 4.7 % في 2002 تم 6.9 % في 2003 ليصل إلى 5.2 % سنة 2004 .

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) : وهو برنامج يهدف إلى مواصلة تطوير المنشآت القاعدية والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية وبلغت المخصصات المالية لهذا البرنامج 240 مليار دولار ويهدف كذلك إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن هنا عملت الجزائر على إحداث جملة من الإصلاحات هي :

-**تحسين المنظومة الخاصة بالاستثمار** : إن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي باشرتها المؤسسات العمومية والمخصصة لتكييف الاقتصاد الجزائري مع فتح السوق تسعى إلى منح المؤسسة الجزائرية محيطا مواتيا لنموها بطريقة مفيدة، ولا تفتأ السلطات العمومية تعدل وتغير المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار قصد تحسين محيط ومناخ الأعمال بالجزائر وتستهدف بذلك تخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بها وفي هذا الخضم فإن تعديلات قد طالت الأمر 03-01 الصادر في 2001/08/20 من خلال الأمر رقم 08-06 الصادر في 07/15 2009 و مست أيضا النصوص القانونية المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وترمي هذه التغييرات إلى إدماج أفضل الممارسات الدولية لغرض تحسين مناخ الأعمال، من هنا دعم الدور الاستراتيجي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي أعيد انتشارها وتركيز مهامها بغرض الاضطلاع لمتابعة أفضل للاستثمارات مما أدى إلى :

-تضاعف عدد مشاريع الاستثمار المعلنة خلال سنة 2007 لتصل إلى 11497 مشروعا .

-تزايد المبلغ الإجمالي للاستثمارات الذي ارتفع من 932 مليار دج أي حقق زيادة بمقدار 224 مليار دج مقارنة بسنة 2006 .

-خلق مناصب عمل حيث انتقلت التقديرات من 157295 إلى 196754 منصبا منتظرا .
-وصل عدد المشاريع التي يكون الأجانب طرفا فيها إلى 134 لكل 100 نسمة سنة 2006

ج-برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010 – 2014) PCCE [1]: ولقد بلغ الغلاف المالي لهذا البرنامج ما مقداره 154 مليار دولار .

وماهو ملاحظ أن هذه المشاريع لم تحقق الأهداف المرجوة ، فلقد عرفت بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري الكلية تحسنا مقبولا إلا أنه لا يرتقي إلى طموحات الاقتصاد الوطني والساعية إلى بناء مجتمع معرفة جزائري يواكب التطورات الراهنة المتسمة بالاستخدام المكثف للتكنولوجيات والمعارف.

المطلب الثاني : مؤشرات الاقتصاد الكلي :

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة في الفترة الراهنة خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات أهمها الأزمة المالية الراهنة ، ومن خلا ل هذا العنصر سندرس أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية:

1-التضخم : شهد معدل التضخم في أواخر ماي2015 ارتفاعا حيث بلغ5.48 % بعد أن كان 1.92 % سنة2014 ، وتوجد عدة عوامل تضافرت لدفع الأسعار للارتفاع منها الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، وارتفاع أسعار المنتوجات المستوردة نظرا للزيادة الحادة في الأسعار العالمية بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط والتي دفعت الجزائر إلى إتباع سياسة تقشف نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية

الجدول رقم19:معدل التضخم في نهاية ماي2015 (%)

[1]: محمد مسعي،(2012): سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، **،مجلة الباحث:** (عدد10)،جامعة ورقلة، ص147 .

السنة	2012	2013	2014	نهاية ماي2015
معدل التضخم	8.89	3.25	1.92	5.48

المصدر: وزارة المالية:

www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-les-chiffres-/154/taux d'inflation.html

(تم الاطلاع عليه في2015/07/19)

ولقد أثرت السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة على توجهات السياسة النقدية إذ ساهم الإنفاق الحكومي المتزايد نحو القطاعات الاجتماعية وعلى البنى التحتية في حدوث وضع نقدي متأزم، تجسد في ارتفاع معدلات التضخم لأعلى مستوياته نتيجة ارتباط الموارد المالية المنفقة بإصدار نقدي دون مقابلات سلعية منتجة، فقد شهدت سنة2012 ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم ليصل إلى 8.89% ، ثم ساهمت جملة من الإجراءات الحكومية في تخفيضه من خلال سياسة إدارة السيولة.

2-الإنفاق العام: لقد اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال إصلاحات الجيل الثاني 2001-2014 بغلاف مالي قيمته 442.9 مليار دولار، إلا أنها لم تحقق معدلات نمو معتبرة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم20 : معدلات النمو(%) خلال الفترة2001-2014

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معـــدلات النمو	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.7	3.6	2.6	3.3	2.8	3

المصدر:حليمي حكيمة، زغيب شهرزاد،(2015):القطاع الصناعي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر: بحث في حلول مشاكله وآليات تنميته، **المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية المنعقد** في 7-8 أفريل2015، سطيف، ص ص 16-17 .

3-سعر الصرف : أمام التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية في أسواق العملات الدولية استمرت الجزائر عام 2007 في سياسة سعر الصرف الموجه بهدف ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي للدينار وقد انتقل متوسط سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار من 87.90 في 2014 ليصل إلى 99.57 في نهاية ماي2015 .

الجدول رقم21:أسعار الصرف في نهاية2015

سعر الصرف(دج/العملة)	2012	2013	2014	ماي2015
سعرالصرف المتوسط(دج/دولار)	77.55	79.38	80.56	95.25
سعر الصرف نهاية الفترة	78.10	78.15	87.90	99.57

المصدر:وزارة المالية، مصدر سبق ذكره.

4-واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر : حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014 قد عرفت تطورا ملحوظا، فبعد أن كان عدد المشاريع 5564 مشروع سنة2010، أصبح 9904 مشروع في 2014 (أنظر الجدول الموالي):

الجدول رقم22 : تطور المشاريع في الجزائر(القيمة مليار دينار جزائري):

السنة	عدد المشاريع	النسبة	القيمة	النسبة
2010	**5564**	**9.45**	**379834**	**3.6**
2011	**5688**	**9.66**	**1331711**	**12.84**
2012	**6077**	**10.32**	**754025**	**7.27**
2013	**7991**	**13.57**	**1861048**	**17.94**
2014	**9904**	**16.82**	**2192530**	**21.14**

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d'investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013

(تم الاطلاع عليه في 2015/02/14)

ولكن ما هو ملاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الأجنبية لا تزال دون المستوى المنتظر فلقد بلغت خلال الفترة 2002-2013 حوالي 468 مشروع ، إلا أنها ساهمت في توفير 94043 منصب شغل موجهة نحو قطاعات الخدمات، البناء والنقل (أنظر الجدول الموالي):

الجدول رقم23: حجم الاستثمارات ودوره في خلق مناصب الشغل

الاستثمارات	العدد	النسبة	المبلغ (مليون دج)	مناصب الشغل	النسبة
المحلية	52739	99.1	6050318	759366	89
الأجنبية	468	0.9	2022164	94043	11
المجموع	53207	100	8072482	853409	100

La source :agence nationale de developpement de l'investissement , bilan des declarations,op.cit

أما فيما يخص الاستثمارات الخاصة، فلقد ساهم الأمر رقم01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار الذي ألغى المرسوم التشريعي رقم12-93 الصادر في 05 أكتوبر 1993 في تطور المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2013 ، إذ تستحوذ هذه الأخيرة على 57.77 بالمئة وتشارك في 11.68 من إجمالي المشاريع وهي توفر85.31 من مناصب الشغل.

الجدول رقم24:الحجم الإجمالي للاستثمارات الخاصة والعمومية والمختلطة(2002-2013)

الاستثمارات	العدد	النسبة	مناصب الشغل	النسبة المئوية
خاصة	52381	98.45	728035	85.31
عمومية	757	1.42	100085	11.73
مختلطة	69	0.13	25289	2.96
المجموع	53207	100	853409	100

المصدر: المصدر نفسه.

ومن خلال ما سبق يمكن ضبط النقاط التالية:

-جمود القوانين والتنظيمات الخاصة بالاستثمار.

-انتشار الفساد الاقتصادي والمالي والذي يعرقل عملية الاستثمار ويقف عائقا أمام تبني اقتصاد المعرفة.

-ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري فحسب تقرير التنافسية2014/2013 احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين148 دولة وبمؤشر عام 3.79 محققة تحسنا عما كانت عليه في سنة2012 المرتبة110 وبمؤشر عام3.7[1].

5-التجارة الخارجية في الجزائر:لقد عملت الجزائر بعد الاستقلال على فرض الرقابة على التجارة الخارجية وفي 1971 احتكرت الجزائر ها القطاع إداريا و تنظيميا ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر منذ 1986 ولجوئها إلى الاستدانة الأمر الذي اضطرها للقيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية مست جميع القطاعات منها قطاع التجارة الخارجية، هذا الأخير عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

الجدول رقم25: حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال2011-2014. (القيمة بمليون دولار امريكي)

السنوات	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	2062	2062	2165	8102
صادرات المحروقات	71427	69804	63752	14660
إجمالي الصادرات	73489	71866	65917	95662
الواردات	47247	47490	54852	33058
الميزان التجاري	26242	24376	11065	6264

المصدر: المصدر نفسه.

حققت الجزائر خلال سنة 2014 ، فائضا تجاريا قدره **4,63** مليار دولار، وقد بلغت قيمة الصادرات **62.95** ملياردولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة **4,47**٪، أما الواردات، فقد بلغت قيمتها **58.33** دولار، أي بزيادة قدرها 6 ٪ مقارنة بعام 2013، ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه،

[1]: حليمي حكيمة، ساسان نبيلة،(2014):الاستثمار في الجزائر: تقييم لمناخه وقراءة ملامحه،**الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمارات في الجزائر** يومي09-2014/12/10، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة قالمة، ص06

وعلاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى 108% سنة 2014 مقابل 118 سجلت سنة 2013.

المطلب الثالث : التنمية البشرية

وفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2013 فقد احتلت الجزائر المرتبة 93 من بين 187 دولة بمؤشر عام 0,713 نقطة ما يجعلها ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة منذ سنة 2005 ،وفي سنة 2010 حققت الجزائر تقدماكبيرا في مجال التنمية البشرية حيث عرفت تطورا بنسبة 53 % خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، فلقد انتقل مؤشر التنمية البشرية من 0,537 في 1990 ليصل إلى 0,677 سنة 2010 ويعود هذا التحسن إلى الجهود المبذولة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو والسكن وغيره من القطاعات ، ووعيا من الجزائر بمدى أهمية تحقيق التنمية البشرية فلقد عملت الجزائر وفي إطار برنامج الاستثمارات العمومية لفترة 2010-2014 على بذل جهود بغرض الارتقاء بالعنصر البشري ، حيث خصص البرنامج ميزانية معتبرة تقدر ب9386,6 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 44,24% من مجموع الاستثمارات التي تقدر ب 286 مليار دولار ومن هنا اعتمدت الجزائر الاجراءات التالية [1]:

-العمل على تطوير قطاع التربية من خلال تخصيص مبلغ مالي قدره 852 مليار دينار جزائري في إطار البرنامج الخماسي لانجاز هياكل تربوية، فلقد تم انجاز 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي850 ثانوية.

-تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار جينار للتعليم العالي لا سيما من أجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي و400000 سرير و44 مطعم جامعي وغلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار جزائري للتكوين والتعليم المهنيين موجهة لانجاز 220 معهد و8 مراكز تكوين.

[1] : قوريش نصيرة، (2011): التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية2010-2014 ، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية:**(عدد6)، ص ص 38-39 .

-توفير الخدمات الصحية من خلال تخصيص 619 مليار ينارجزائريموجه لانجاز 172 مستشفى و45 مركب صحي متخصص و377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

1-واقع الجامعة الجزائرية في ظل العولمة : إن التعليم العالي يؤثر تأثيرا مباشرا على الناتج الوطني التي تحدد مستويات المعيشة على نطاق واسع كما تحدد قدرة البلد على التنافس ضمن الاقتصاد العالمي، وتدعم استراتيجيات نمو اقتصاد المعرفة وخفض مستوى الفقر الأمر الذي يتطلب ما يلي :

-تحقيق تنمية بعيدة المدى لنظام تعليم عالي شامل ومتنوع، وذلك من خلال تطوير أنظمة تعليم مفتوحة تعترف بالخبرات والتجارب السابقة، وتوفر معادلات للشهادات ونقل الأرصدة الأكاديمية ومخططات تبادل الأقساط الدراسية والوصول إلى المنح على المستوى الوطني .

-تهيئة بيئة قانونية مشجعة للابتكار في المؤسسات العمومية والمبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص وذلك بغية الوصول إلى تعليم عالي ذي نوعية جيدة [1].

ولكن ما هو ملاحظ أن الجزائر قد وقعت تحت اعتقاد بأن التوسع الكمي في التعليم العالي هو الطريق السالك لتحقيق التنمية المنشودة وهذا على حساب التكوين النوعي الصحيح والوظيفي، الذي يستجيب لمتطلبات التطور التكنولوجي، والواقع يبين أن الجامعة الجزائرية تواجه التطور التكنولوجي بإمكانيات ضعيفة خاصة وأن العالم يشهد ثورة معلوماتية تتطلب إعادة النظر في المنظومة التعليمية وكذا الميزانية المخصصة للبحث والمقدرة بـ 1 % من الناتج الإجمالي [2] .وما هو متعارف عليه أن الجامعة تعمل من خلال مخابرها العلمية على دفع عجلة التنمية من خلال البحث في المجالات الحيوية التي يرتكز عليها الاقتصاد على اعتبار أن المخابر العلمية هي أمكنة لإنتاج المعرفة بمختلف أشكالها خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت هذه المعرفة تقنية تشمل العلوم الطبيعية والدقيقة لتنتج اختراعات وحلول لمشاكل تقنية، أو معارف اجتماعية ناجمة عن

)1(The world bank, (2002):constructiong knowledge societies :new challenge for tertiary education , washington:(doc20433), usa ,p p3-5.

[2]:إسماعيل بوحاوة،فوزي عبد الرزاق،(2001): أفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة،**الملتقى الدولي:إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي المنعقد** في 2001 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص127 .

دراسة ظواهر اجتماعية لإيجاد حلول لمشاكل معينة أو ابتكار أساليب جديدة أو تطوير أساليب تقليدية، من هنا تقوم الجامعة بإبرام شراكات مع جامعات أخرى، وكذا إبرام اتفاقيات تعاون بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية قصد تفعيل الثنائية " مؤسسة –جامعة "، وهذا ما يمكن أن نجسده من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم06 : العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية .

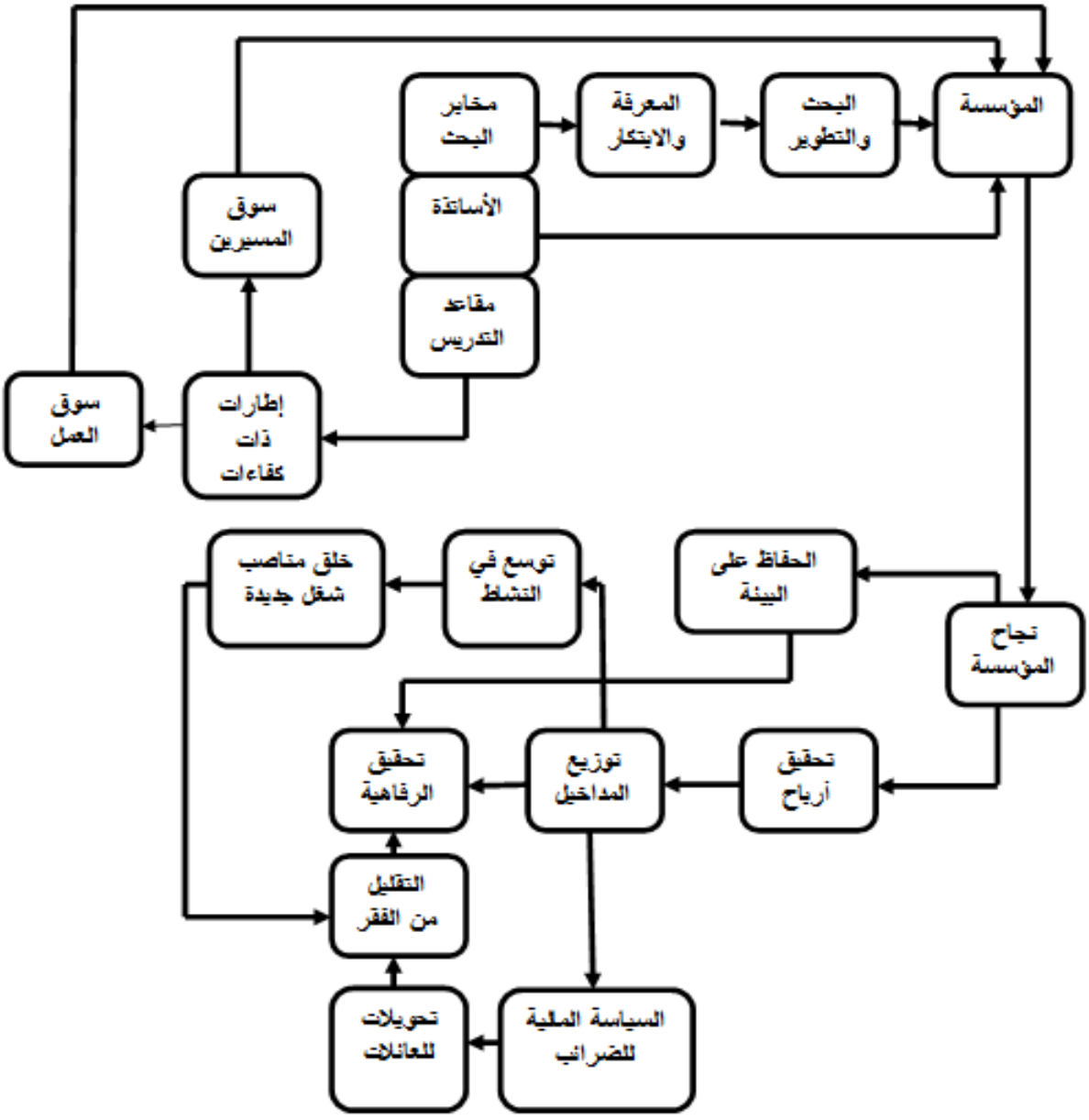

المصدر: أحمد سعيد ناصر،(2001): التعليم العالي:الاتجاهات الحديثة، دار الكتاب:القاهرة، مصر، ص54 .

على اعتبار أن المؤسسة الاقتصادية تستفيد من المعرفة المنتجة لكلا النوعين سواء التقنية أو الاجتماعية، تستفيد من المعرفة التقنية في إطار الآلات والمعدات، أما من المعرفة الاجتماعية فتستفيد في إطار ابتكار طرق تسيير جديدة، وهذا من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .

2-قطاع التعليم العالي[1] : في الجزائر شبكة من 61 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي تغطي 41 ولاية من مجموع 48 وتشمل 34 جامعة ومنها جامعات التكوين المتواصل و 13 مركزا جامعيا و 11 مدرسة ومعاهد وطنية متخصصة و 04 مدارس عليا للأساتذة ويشمل القطاع كذلك على 19 مؤسسة بحث و 655 مختبر للبحث داخل الجامعات، ومواكبة للمتغيرات الراهنة عملت الجزائر على اعتماد إجراءات ضمان الجودة تهدف لتحقيق فعالية وكفاءة التعليم العالي من خلال :

-تطبيق خطة عمل خلال الفترة " من 2008 إلى 2010 والتي تم تحضيرها بمساعدة خبراء دوليين :الإدماج الأفضل للتعليم العالي في بيئته الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعميم الروابط" جامعة – مؤسسات صناعية "، وفي هذا الإطار فقد تم تخصيص هياكل معينة بالجامعات مكلفة بتنظيم ودفع علاقات الجامعة مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية علما أنه بالاشتراك مع الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الشروع في برنامج عريض يرمي إلى وضع حضانات بالجامعات .

-العمل على تعزيز الكفاءات الوطنية التأطيرية من مدرسين للدكتوراه، وتأتي هذه العمليات متسلسلة من خلال :

*البرنامج الوطني الاستثنائي (PNE) الذي يخصص 2600 منحة دراسية خلال 5 سنوات لفائدة الأساتذة المساعدين في طور اختتام الأطروحات والذي تجسد من خلال إرسال 2080 أستاذ مساعد .

*انخفاض معتبر في إرسال الطلبة بغية الحد من هجرة الأدمغة .

*مضاعفة العملية لفائدة الهيئة التدريسية من أجل التخفيف من النقص المسجل .

[1]):الجريدة الرسمية ، عدد27،10 فبراير2008، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ص29 .

*تكريس 340 اتفاق جامعي دولي مشترك لصالح الحركة البشرية عالية المستوى (الدعم بالأساتذة الأجانب الزوار، رتبة بروفيسور) .

*وضع برنامج تكويني استثنائي بـ 2600 منحة دراسية على مدى خمس سنوات موجه إلى الأساتذة المساعدين والأساتذة المكلفين بالدروس الذين هم قيد إنهاء رسالة الدكتوراه ويتضمن هذا البرنامج 100 منحة دراسية وطنية و 120 منحة دراسية للتعاون سنويا و 600 منحة دراسية للتعاون للطلبة الأوائل في دفعاتهم على مدى 5 سنوات .

*منح عطل علمية للأساتذة رتبة بروفيسور والأساتذة المحاضرين لفترة قد تمتد إلى غاية سنة لدى جامعة جزائرية أو أجنبية كبيرة ليتسنى لهم اكتساب كفاءات جديدة وقد حظي 151 بروفيسور وأستاذ محاضر من هذا البرنامج الذي تم إطلاقه في جانفي 2007 .

*شهدت زيادة القروض الممنوحة لمصاريف التكوين ذات المدى القصير بالخارج ارتفاعا بنسبة 560 % بين سنتي 1999 و 2007 مع العلم أن القروض الممنوحة لسنة 2008 ترتفع إلى 03 مليار دج .

وانطلاقا مما سبق نجد أن اهتمام الجزائر بمجال التعليم قد اقتصر على الجانب الكمي رغم البرامج المعتمدة إلا أنه لا بد من إعادة النظر في طبيعة الجامعات الجزائرية من حيث المنظومة التعليمية، هجرة الأدمغة، والبحث العلمي لذا يجب :

أ : تفعيل العلاقة " مؤسسة – جامعة " بغرض تحقيق التوافق ما بين متطلبات سوق العمال وطرق التكوين وذلك من خلال تأسيس ما يعرف بالتعليم العالي التعاوني من خلال المزج بين الدراسة والعمل والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج .

ب : إعادة النظر في المنظومة التعليمية الجامعية من خلال الارتقاء بنوعية التعليم وجودته وهذا حسب مقتضيات البيئة الخارجية والتي تتكون من متغيرات اجتماعية، دولية حالية ومستقبلية [1].

[1]:عمار عماري، ليلى قطاف،(2001): الجامعة الجزائرية:الواقع و الأفاق، **"الملتقى الدولي حول إشكالية التكوين و التعليم في إفريقيا و العالم العربي المنعقد** في 2001،سطيف، ص128 .

3-وظيفة البحث والتطوير : خلال الفترة التي سبقت 1998 م اتسمت وظيفة البحث والتطوير بعدم الاستقرار فلم تخصص له سوى 0.28 % من الناتج الوطني الخام الأمر الذي أدى إلى العديد من السلبيات :

-قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية .

-قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية .

-ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير.

-ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج .

ومن أجل تطوير البحث والتطوير فلقد حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال القانون 98-11 والذي يهدف إلى ترقية البحث والتطوير، دعم القدرات البشرية، تحسين و توفير الوسائل الضرورية للبحث و التطوير، وتحسين جدوى برامج البحث والتطوير، ودعم تمويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير .

ولقد أكدت المادة الثالثة من القانون أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق وضع 25 برنامجا للبحث والتطوير مصنف كما يلي :

-**برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات** : وتشمل الزراعة والتغذية، الموارد المائية، البيئة، التنقيب، تقويم الصناعة، البناء والتعمير والتهيئة العمرانية ، الصحة والنقل، التربية والتكوين، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد، التاريخ، القانون والعدالة، المجتمع والسكن .

-**برامج وطنية للبحث المتخصص** : ويشمل الطاقة، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية، التكنولوجيات الفضائية وتطبيقاتها، المواصلات اللاسلكية، المحروقات، التكنولوجيا الحيوية .

وفي إطار تطوير وظيفتي البحث والتطوير عملت الجزائر على ترقية هذا القطاع من خلال :

أ-**خلق بيئة تشريعية مناسبة** [1]: ولقد تجسد هذا المسعى من خلال إصدار مراسيم تنفيذية أهمها:

-المرسوم التنفيذي رقم 137/98 المؤرخ في 3 مايو 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها .

-المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها .

-المرسوم التنفيذي رقم 257/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 و المتضمن لكيفيات إنشاء وتنظيم وسير وحدات البحث .

-المرسوم التنفيذي رقم 258/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 و المتضمن كيفيات ممارسة المراقبة البعدية على المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وهيئات البحث الأخرى .

-المرسوم التنفيذي رقم 258/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء وتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي .

ب-خلق بيئة مؤسساتية مشجعة : لقد شكلت السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني محورا للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للمرة الأولى سنة 1998 م مما ساعد على :

-إعداد وتطبيق 27 برنامج بحث وطني من بين 30 برنامج مسطر ويترجم تجسيد هذه البرامج الوطنية للبحث تنفيذ 5226 مشروعا منها 1150 مشروع تم اختيارها عن طريق المناقصة الوطنية، بعروض مشاريع البحث و 625 مشروعا تندرج في إطار مشاريع البحث الخاصة بكيانات البحث طبقا لمهامهم و 120 مشروعا في إطار التعاون الدولي.

-تنصيب 21 لجنة قطاعية من بين 27 دائرة وزارية .

-اعتماد 640 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي يضم 14000 أستاذ باحث .

-إنشاء 16 مركز بحث في إطار المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي .

-تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث .

---

[1]:الجريدة الرسمية، المصدر سبق ذكره ، ص30 .

-تنصيب مجالس العلمية ومجالس الإدارة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي .

-إقامة مجلس وطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يكون تحت إشراف الوزير المكلف بالبحث العلمي يكلف هذا المجلس بالتقييم الاستراتيجي للسياسة الوطنية للبحث وخياراتها ونتائجها وكذا بإعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها .

-تنفيذ 794 مشروع توجهه الوكالتان الوطنيان لتطوير البحث الجامعي والبحث في مجال الصحة (ANDRU و ANDIS) وكذا قرابة 4000 مشروع توجهه اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث العلمي .

-إضفاء الصفة التعاقدية على علاقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مؤسسات التعليم العالي بناءا على دفتر شروط يحدد واجبات مؤسسات التعليم العالي كما وكيفا في مجال التكوين في الدكتوراه

-تحضير عقود بحث بين المؤسسات والمخابر خاصة مشاريع البحث والتكوين التي تنجز في مخابر البحث، ومن أجل هذا ينبغي تدعيم الميزانية المخصصة للبحث التكويني لدى المؤسسات الجامعية .

-تحديد وضعية مشاريع البحث والتكوين التي اختارتها المجالس العلمية للمؤسسات، لاسيما موضوعاتها التي يجب أن تتلاءم مع البرامج الوطنية للبحث وكذا طرق تمويلها وتقديمها .

-الحفاظ على حركية النمو التي أنشأها القانون بتدعيم محيط مخابر البحث الجامعي وذلك بوضع الهياكل القاعدية اللازمة والتجهيزات العلمية تحت تصرفهم .

ج-تعزيز الموارد البشرية : في إطار تطوير سياسة البحث والتطوير عملت الجزائر على خلق كل الظروف القانونية والمادية التي تساعد على إنتاج المعرفة بغرض ترقية رأس المال البشري لذا اتخذت تدابير تجسدت في :

-توفير المناخ القانوني والمادي المناسبين بصورة تسمح بالمشاركة القصوى للأساتذة المستخدمين في نشاطات البحث لا سيما عن طريق تشجيع الرسكلة وتحسين مستوى الأساتذة الباحثين من

خلال العطل العلمية طويلة المدى وفقا لمردودهم العلمي وكذا تشجيع تكوينهم المتواصل في أحسن الظروف[1] .

-في إطار المخطط الخماسي 2008-2012 فإنه يتم إشراك 28000 أستاذ باحث مع حلول سنة 2012 وهذا ما يمثل تقريبا 60 % من العدد المسطر من الأساتذة و لبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي سيتم القيام بعدة أعمال لاسيما إضفاء الصفة التعاقدية على علاقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمؤسسات وكذا علاقة المؤسسات بالمخابر من حيث التكوين في الدكتوراه والحفاظ على حركية النمو ومن هنا تم اتخاذ التدابير التالية :

-إصدار قوانين أساسية مثمنة ومحفزة خاصة بالباحثين الدائمين والأساتذة الباحثين تكرس مهنة الباحث والأستاذ الباحث وتحدد كل منها واجبات الباحثين من الفئتين، كما يتم التركيز على تكاملهم مما يشجع التبادل بين مراكز البحث والجامعات .

-تحسين المحيط المهني للباحثين والأستاذ الباحث بتوفير أكبر للوسائل لا سيما المعلومات العلمية والتقنية .

-إعطاء الأهمية لوضع مخطط تقديري استراتيجي لتسيير الموارد البشرية .

تنفيذ إستراتيجية تكوين مستمر تضمن الحصول على المعارف الجديدة والتحكم المستمر في التكنولوجيات الجديدة .

-إعداد وتنفيذ مخطط تقديري للتكوين المهني لمستخدمي دعم البحث التقني والإداري .

-تحسين آليات المساهمة لاسيما مساهمة المحترفين من القطاع الاقتصادي في نشاطات البحث .

-وضع تدابير تشجع الباحث على تثمين نتائج بحثه وذلك بإعطاء منح لأصحاب المنشورات والبراءات والانجازات العلمية والتكنولوجية من جهة ومكافآت تمنحها الشركة المستغلة لبراءة الاختراع من جهة أخرى.

-تنفيذ التدابير الاجتماعية والمهنية من أجل تحقيق استقرار القدرات العلمية .

-تعزيز مساهمة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج بإشراكها بصورة فعالة في إعداد وإقامة برامج ومشاريع البحث وأعمال التأطير والتكوين والتثمين مع ضمان ظروف استقبالهم بالجزائر .

---

[1]:الجريدة الرسمية، المصدر سبق ذكره، ص26 .

د-تفعيل التعاون العلمي [1]: يعد التعاون العلمي الوطني والدولي عاملا هاما لنجاح سياسة البحث كما يشكل عنصرا أساسيا في النظام الوطني للبحث حيث أن جوهر نشاط البحث يشجع على إزالة الحواجز والانفتاح على العالم الخارجي على الصعيد الوطني والجهوي والدولي .

وتبقى العلاقات العلمية بين الجامعات ضعيفة جدا من حيث حجمها ونوعيتها، أما بخصوص التعاون ودوره الفعلي في تنفيذ الخيارات الإستراتيجية للبحث والمتمثلة في التطوير الاجتماعي والاقتصادي والتكوين عن طريق البحث فإنه يبقى بعيدا عن الحاجات والتوقعات وهذه الوضعية تعكسها النسبة الضعيفة في استغلال الفرص المتاحة في هذا الإطار، ولتعزيز التعاون الدولي سواء من خلال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، فلقد تم اتخاذ تدابير على ثلاث مستويات، وطنيا، جهويا، ودوليا خلال الفترة الخماسية 2008 -2012 تمثل ذلك في :

-اعتبار التعاون كعنصر من عناصر إستراتيجية تطوير الجامعة الجزائرية وكيانات البحث وهذا ما يعتبر بمثابة منوال مقاربة لإعداد برامج عمل مستقبلية تسمح بتفاعل مؤسساتنا الجامعية ومؤسسات البحث وفك العزلة عنها .

-تزويد قطاع البحث بآليات مناسبة لتدعيم وتنويع المشاركة الدولية اللازمة لانجاز نشاطات البحث وهو ما من شأنه إدراج الأسرة العلمية في مجال المنافسة والتنافس

-وضع جهاز تنظيمي قادر على اغتنام كافة فرص التمويل الجهوي والدولي ونشرها .

هـ-تطوير نظام المعلومات : تمثل المعلومات العلمية والتقنية والاقتصادية نظرا لطبيعتها الإستراتيجية عاملا محددا في نشاط البحث العلمي والتكنولوجي والتطوير الاجتماعي والاقتصادي، ولذا يعد التحكم في عملية إنتاجها ومعالجتها وتخزينها وكذا نشرها رهانا استراتيجيا، ولذا فلقد تم اتخاذ التدابير التالية في إطار المخطط الخماسي (2012-2008) :

-الترقية على الصعيد الكلي للمناهج والوسائل والتكنولوجيا المهيكلة وعالية الترابط وكذا نظام المراقبة باعتباره أداة تحليل للحركيات الأساسية المؤثرة في النظام الوطني للمعلومات.

[1]: المصدر نفسه، ص26 .

-إنتاج قواعد بيانات وطنية من زاوية ليست أقل كلفة بالنظر إلى الدور المزدوج الذي أوكل لها وكذا أدوات تثمين المعلومات الوطنية التي ينجزها الباحثون أو تلك التي تخزنها الهيئات الوثائقية إضافة إلى أدوات تنظيم وهيكلة النظام الوطني للمعلومات .

ومن هنا تم تحقيق ارتفاع تدريجي في نسبة اشتراك الأساتذة الباحثين في تنفيذ نشاطات البحث من 50 % سنة 2008 إلى 60 % سنة 2012 حيث بلغ العدد الإجمالي للباحثين المعتمدين في نشاطات البحث 32579 باحث سنة 2012 من بينهم 28079 أستاذ باحث و 4500 باحث دائم

الجدول رقم 26: عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2008-2012

السنوات / الباحثون	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة الباحثون	13720	14720	25079	25079	26579	4500
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	32579
المجموع	15220	16820	21563	28379	30479	

المصدر : الجريدة الرسمية ، المصدر سبق ذكره ، ص 33

كما تزايد عدد مشاريع البحث؛ فلقد تم انجاز 3732 مشروع بحث في 2011 .

الجدول رقم 27 : تقدير زيادة عدد مشاريع البحث خلال 2008-2012 .

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012
عددالمشاريع الجديدة	2000	2000	3200	3650	3732	3732

المصدر : المصدر نفسه ، ص 33 .

حيث يتم تقدير عدد المشاريع على أساس عدد الباحثين المعتمدين على اعتبار أن كل مشروع بحث يتطلب في المتوسط 6 باحثين وأن ثلثي من مجموع الباحثين سوف تقبل مشاريعهم .

كما بلغ الغلاف المالي المخصص لانجاز البرامج الوطنية للبحث 5.598.000.000 دج في الفترة 2008- 2012 وتم تخصيص 27.313.772.200 دج لتمويل الاستثمارات والمتمثلة في الهياكل القاعدية خلال الفترة 2008-2012 .

الجدول رقم28 : تمويل البحث العلمي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	مجموع من 2008الى2012
تمويل محيط البحث و البرامج الوطنية للبحث	8.410.507.800	13221072000	53600016266	1689221600	17895896000	72686227800
الاستثمارات	45894922000	9178584400	6884238300	6884238300	3218938150	27313772200

المصدر : الجريدة الرسمية ، المصدر سبق ذكره ، ص 33

و-الاهتمام بالجانب المالي[1]: عملت الجزائر على تخصيص 79 مليار دج لانجاز هياكل قاعدية ضخمة خاصة بالبحث إلا أنه تم الشروع في عدد قليل منها مند 2003 بسبب عدم تطبيق الأحكام المتعلقة بوضع تنظيم فعال وناجح متصل مع الهيئة الوطنية " المديرية الدائمة للبحث ".

وقد سمح مجيء مخطط دعم الإنعاش في الشروع في انجاز جزء من العمليات، من خلال تخصيص غلاف مالي بمبلغ 12.4 مليار دج للبحث العلمي من أجل انجاز منشآت جديدة وتجهيزات علمية في ميادين التكنولوجيات العالية كتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتكنولوجيات الفضاء والبيوتكنولوجيا من خلال :

-**مجموعات المخابر** : من أجل زيادة عدد المخابر تم بناء مجموعات مخابر داخل مختلف الجامعات على أن تكون هذه المخابر مزودة بالمعدات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ برامج البحث الخاصة بالمخابر .

-**مراكز البحث** : والتي يغلب عليها الطابع العلمي و التكنولوجي تعمل على تنفيذ برامج بحث في المجالات الآتية : التحليل الفيزيائي، الكيميائي، البيئة، التكنولوجيات الصناعية، المحروقات ومشتقاتها، البيوتكنولوجيا، الاتصالات ، التلحيم والمراقبة، التكنولوجيات والتطبيقات الفضائية، المواد الجديدة، الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الطاقات المتجددة، الاقتصاد التطبيقي، اللغة العربية، تطوير المناطق الجافة، علم الفلك، الفيزياء، السكان، البناء والعمران ، الصيد و تربية المائيات .

[1]: المصدر نفسه، ص33 .

-**الأقطاب العلمية للتميز داخل مؤسسات التعليم العالي** : وتشكل هذه الأقطاب فضاءات بحث وتكوين لما بعد التدرج والتي يوجه إليها القسم الأكبر من الوسائل المادية والمالية المخصصة لمؤسسة ما .

-**المنشآت العلمية ما بين الجامعات** : تتمثل مهمتها في وضع الوسائل المشتركة تحت تصرف الجامعات ومراكز البحث و يتعلق الأمر بانجاز :

-شبكة معلومات داخلية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي .
-المراكز الجهوية الخاصة بالتحليل الفيزيائي -الكيميائي .
-المراكز الجهوية الخاصة بانجاز الأجهزة والمركبات التكنولوجية .
-مراكز الصيانة التكنولوجية
-مراكز إنشاء النماذج والمحاكاة .
-المراكز الجهوية للتوثيق .

***التجهيزات الكبرى** : وهي موجهة للنشاطات في المجالات النووية والفضائية والتي لا يمكن اقتناؤها إلا في إطار وطني كونها ضخمة من حيث الاستثمار فيها واستغلالها .

و : الأقطاب التقنية : وهي تمثل أقطاب نشاطات تجمع في الموقع ذاته بين البحث(الجامعات والمراكز) والصناعة ذات التكنولوجيا العالية، في إطار الجهود المبذولة عملت الجزائر على الاهتمام بالجانب التكنولوجي لما له من أثر فعال وإيجابي على المنظومة التعليمية خلال العمل على خلق أقطاب بحث علمية وتوسيع شبكة البحث الوطنية [1] .

وهذا من شأنه أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتجسدت أهم الانجازات فيما يلي:

-أقطاب البحث التنمية والابتكار التكنولوجي : حيث عملت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية على تطبيق سياستها الخاصة بتطوير حظائر مكرسة لتكنولوجيا الإعلام هي الآن بصدد الإشراف على مشروعين هامين وهما :

---

[1]:وسيلة حمداوي،(2001): المتغيرات البيئية العالمية و تأثيرها على المناهج و التكنولوجيا،**الملتقي الدولي حول إشكالية التكوين و التعليم في إفريقيا و العالم العربي، المنعقد في** 2001 ، جامعة فرحات عباس، سطيف،ص ص143-147

-الحظيرة الالكترونية بسيدي عبد الله : تمتد على مساحة 100 هكتار في المدينة الجديدة بسيدي عبد الله على بعد 30 كلم غربي الجزائر العاصمة وهي تهدف إلى خلق قطب للابتكار التكنولوجي وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-الحظيرة الالكترونية الجهوية بعنابه : تمتد على مساحة 17 هكتار وهي تساهم في تعزيز الأقطاب التكنولوجية في شرق البلاد (التكنولوجيا الحيوية وتصنيع المعادن وصناعة الحديد والصلب) ومن المتوقع انجاز حظيرة تكنولوجية أخرى بوهران لتعزيز الأنشطة التكنولوجية في غرب البلاد القائمة على أساس التكنولوجيا المتطورة (الفضائية والاتصالات اللاسلكية والالكترونيات) ويندرج إنشاء الحظائر التكنولوجية في إطار السياسة الوطنية الهادفة إلى التسريع في انتقال الجزائر إلى اقتصاد المعلومات .

ومن خلال ما تم التعرض إليه سابقا نجد أن الجزائر تسعى جاهدة لتحسين مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية بغرض تسهيل عملية بناء اقتصاد المعرفة على اعتبار أن هذا الأخير يتطلب تحقيق تنمية شاملة على جميع المستويات ، وهذا ما تفتقر إليه الجزائر لاعتبارات عديدة سنتناولها في الفصول المقبلة والتي من شأنها إقامة اقتصاد معرفة جزائري.

المبحث الثاني : فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر:

إن حيازة البلدان الصناعية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تتطلبها، أعطتها أفضلية اقتصادية واجتماعية كبيرة وأحدثت بينها وبين الدول النامية فجوة رقمية خطيرة تستدعي تركيز اهتمام البلدان النامية على دراسة دور قطاع تكنولوجيا الاتصال والإعلام في تحقيق خططها الإنمائية والتفكير في المستلزمات الضرورية للمشاركة والاندماج في اقتصاد المعرفة، وهذا ما عملت الجزائر علي تحقيقه، إدراكا منها لمدى أهمية الاندماج في الاقتصاد الرقمي فقامت بتسطير إستراتيجية خاصة لتسريع هذه العملية من خلال ما يعرف بإستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 "

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر الالكترونية :

لقد هيأت الجزائر في ظل تنفيذ السياسة القطاعية للبريد والاتصالات منذ سنة 2000 محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا لروح المنافسة ومساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصالات لا سيما في الهاتف النقال لكنها في المقابل لم تنتهج إستراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مجتمع معلومات حقيقي وإستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية تهدف إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارات، وتحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار، وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا الاتصال والإعلام ويرتكز هذا البرنامج على الإجراءات التالية:

1-إجراءات مؤسساتية وقانونية : لقد أدركت الجزائر أنه قبل إعداد إطار العمل ينبغي مراعاة مجموعة من الجوانب لتجنب أية عوائق قد تؤدي إلى فرض القيود على مسار بناء مجتمع المعرفة وفي هذا الإطار اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات هي:

1-1-العمل على تحقيق الأمن ألمعلوماتي : قبل 2004 لم تكن توجد قوانين خاصة باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإنما اقتصرت على شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام السمعية والبصرية من خلال ما يلي :

-المرسوم التنفيذي رقم 98 – 257 المؤرخ في 25 أوت 1998 والمتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها وفي إطار هذا القانون اهتمت الجزائر بـ[1]:

-خدمات توفير النفاذ إلى الانترنت (حسب المادة 02) .

-خدمات " واب " الواسعة النطاق (www) .

-خدمة احتواء صفحات متعددة الوسائط (multimédia) أي نصوص، رسوم بيانية، صوت، صورة موصولة بينها عن طريق صلات تسمى نصوص متعددة (HyperText) .

-البريد الالكتروني وهي خدمة تبادل رسائل الكترونية بين المستعملين.

-تلينات (telenet) وهي خدمة النفاذ إلى حواسيب متباعدة بصيغة المحاكاة الطرفية .

-بروتوكول نقل الملفات وهي خدمة تعبئة الملفات عن بعد بصيغة نقل إلى نقطة .

-منبر التحاور (newsgroup) وهي خدمة تسمح بتبادل المعلومات مع مجموعة من المستعملين ذوي اهتمام مشترك حول موضوع ما .

-القانون رقم 2000 – 03 المؤرخ في 05 غشت 2000 يضم القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المعدل والمتمم .

-الأمر رقم 03 -05 المؤرخ في 19 يوليو سنة2003 والمتعلق بحقوق المؤلف الحقوق المجاورة .

-القانون رقم 04 – 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات والمتعلق بجرائم أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات[2] .

-الأمر 05 – 06 المؤرخ في 23 أوت 2005 والمتضمن وسائل الدفع الالكتروني .

-قانون رقم 05 – 02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والمتضمن بطاقات السحب والدفع .

-القانون رقم 03 – 15 المتضمن الموافقة في الأمر 03 – 11 المتعلق بالنقد والقرض وهو أول قانون جزائري يتحدث عن التعامل الالكتروني .

---

[1]: منصور عبد العزيز، ملخص مشروع القانون المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال ومكافحتها،متاح على الموقع الالكتروني:

2010/02/30:http://mansour-abdelaziz.com/numero9.html

[2]: بن لعلام رياض،(2001): حدود المسؤولية الإعلامية والقانونية للمنتج والمستهلك في مجتمع المعلومات:التحميل من قواعد البيانات"، **المجلة العربية للمعلومات:** (العدد01)، تونس، ص87 .

-قانون رقم 09 – 04 المؤرخ في 05 غشت سنة 2009 والمتعلق بمجال الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال وذلك وفقا للمعايير المعمول بها دوليا مع تحديد الالتزامات، التي تقع على عاتق المتعاملين في الاتصالات الالكترونية، ولقد تضمن هذا القانون ما يلي :

-**القواعد الإجرائية** : وهي متعلقة بالتفتيش والحجز في مجال الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك وفقا للمعايير العالمية المعمول بها في هذا الشأن ومع مراعاة ما تضمنه قانون الإجراءات الجزائية .

-**التزامات المتعاملين في مجال الاتصالات الالكترونية** : من خلال تحديد الالتزامات التي تقع على عاتق المتعاملين في مجال الاتصالات الالكترونية لا سيما إلزامية حفظ المعطيات .

-**الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المعلوماتية ومكافحتها** : ينص القانون على إنشاء هيئة وطنية ذات وظيفة تنسيقية في مجال الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال .

-**حماية حقوق الملكية الفكرية** : إن الأشكال الحديثة التي أفرزتها البيئة الجديدة في نقل ونشر المعلومات قلبت الموازين في مختلف أوجه النشاطات في العالم حيث أصبحت الملكية الفكرية لمختلف المعارف تواجه عدة أخطار كالتزييف، التزوير والقرصنة لتكون جزءا من السوق غير الرسمي لذا عملت الجزائر على إصدار مجموعة من القوانين وتعديلها والمتطلبات الدولية:

-القانون رقم 10 لسنة 1997 حل محل القانون رقم 73/14 لسنة 1973 و المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة .

-المرسوم رقم 17 لسنة 1997 المعدل لقانون براءات الاختراع رقم 66/54 لسنة 1966 .

-الأمر رقم 03 – 07 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءة الاختراع والمرسوم التنفيذي رقم 05 – 275 المحدد لكيفيات إيداع وإصدار براءة اختراع [1].

-الأمر رقم 66/86 والمرسوم التنفيذي رقم 66/87 لسنة 1966 والمتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية .

-الأمر رقم 66/03 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات التجارية والمرسوم التنفيذي رقم 05 – 277 الصادر بتاريخ 02 أوت 2005 المتضمن كيفيات إيداع وتسجيل العلامات التجارية .

[1]: حسين محمد،(1985): الوجيز في الملكية الفكرية"،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ص18 .

كما وقعت الجزائر على ثلاث معاهدات دولية تحت إشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية في:

1999 : اتفاق لاهاي المتعلق بتسجيل الرسوم والنماذج .

2000 : معاهدة حق براءة الاختراع .

2006 : معاهدة سنغافورة حول حق العلامات .

ثم تلتها العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

-اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية .

-الاتفاقية الدولية لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية اتفاقية روما .

-اتفاقية حماية منتجي التسجيلات الصوتية عند النسخ غير المشروع " جنيف "

-اتفاقية توزيع البرامج حاملة الإشارات بروكسل .

-اتفاقية التسجيل الدولي للمصنفات السمعية والبصرية " جنيف " .

لكن ما هو ملاحظ أن هذا القانون لا يزال قيد التنفيذ الأمر الذي يستدعي ضرورة تفعيله لحماية مستعملي تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجربة الفرنسية باستحداث مجلس أعلى للاتصال ألمعلوماتي " CSI " وهو مجلس استشاري موجود لدى وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية الفرنسي، يهتم بالعلاقة بين القائمين على الشبكات ومستخدمي هذه الشبكات ويقدم التوصيات ذات الطبيعة الأدبية والتي تهدف أساسا لحماية الشباب وكذا إنشاء مؤسسة قوية مثلا تشبه اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات الفرنسية وهي سلطة إدارية مستقلة تهدف لمراقبة تطبيق الأحكام الخاصة بالمعلومات والبطاقات المعلوماتية .

2-1- إصلاحات قطاع البريد والاتصال : يتسم قطاع الإعلام والاتصال بكونه قطاع ناشئ تواجهه صعوبات نظرا لعدم كفاية الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي، تدهور الخدمات الناجم عن ارتفاع تكلفة التكنولوجيا المستخدمة وكذا هجرة الكفاءات المختصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومع بداية القرن الواحد والعشرون برزت عدة عوامل أدت إلى ضرورة إعادة النظر في قطاع البريد والاتصال ويمكن إجمال هذه المتغيرات في النقاط التالية[1] :

[1]:وشام بن زيان،(2004): إعادة تأهيل الموارد البشرية للمؤسسة ساعة الإصلاحات:دراسة قطاع الاتصالات في الجزائر،**الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية المنعقد** يومي 20 و21 أفريل2004 ، المركز الجامعي بشار، ص43.

-أدى التطور التكنولوجي إلى تفجر الطلب على خدمات جديدة، وكذا استقلالية البنية التحتية للشبكة ، وهو ما يمثل بالضبط أحد الجوانب الأساسية في قانون الاتصالات الحديث، في إمكانية التعامل مع الشبكات بشكل مستقل والقيام بتحليل قانوني منفصل لها، بل إن الشبكة في حد ذاتها ستكون موضوعا لقواعد تنظيمية محددة، وباختصار فإن التمايز الذي يحابي التقدم التكنولوجي سيسمح بدوره بتمايز في إدارة الشبكة والخدمات ومعدات الأجهزة الطرفية وفي النظام القانوني الذي يحكمها والتي كانت تعالج فيما سبق ككل واحد .

-لقد تغيرت السوق بشكل عميق أيضا من حيث العرض والطلب على الخدمات، كنتيجة مباشرة للتغييرات العميقة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في قطاع الاتصالات، ولحق بهيكل الأسعار والتعريفات تعديلات جمة لأن التكنولوجيا قللت التكاليف إلى حد ما وأصبحت المسافات أقل أهمية بالمقارنة مع عوامل أخرى تؤثر على التكلفة مثل الاستخدام والتواصل، وحفزت التكاليف المنخفضة والإمكانات التقنية المتزايدة على استحداث شبكات خاصة وخدمات ذات قيمة مضافة تتسم بدرجة متزايدة من التعقيد وصناعة لمعدات الأجهزة الطرفية .

-لقد مهدت العوامل التقنية والاقتصادية الطريق أمام التغييرات المؤسسية الهائلة التي أصبحت من الخصائص الكبرى التي يتصف بها القطاع في السنوات الحديثة العهد ولقد أصبحت هذه التغييرات ضرورية بسبب :

-عدم ملاءمة الإدارة العامة للاتصالات الحديثة ولا سيما الخدمات الجديدة وهو ما من شأنه أن يخلق ضغوط من أجل المنافسة الحرة .

-تقادم طرق و تقنيات الإدارة العامة بما في ذلك التقنيات والإجراءات القانونية .

-الحاجة إلى إصلاح الأطر وذلك من أجل أنشطة بعينها " أنشطة الدولة، أو القطاع الخاص، أو أنشطة تجمع بينهما " ومن أجل الإجراءات في حالة الشركات المملوكة للدولة والعامة بمثل ما هو قائم في حالة جهات التشغيل الخاصة .

وكانت عولمة الاتصالات من بين العوامل أيضا التي دفعت إلى التغييرات السياسية والمؤسسية فالنزوع إلى الاندماج في أطر إقليمية أو تتعدى الحدود الوطنية وتتزايد في الحجم باستمرار، أو عواقب ظواهر مثل تفكيك الضوابط التنظيمية في الدول أو السياسة المتضمنة في شتى الاستقصاءات الحاسوبية أو اتفاق منظمة التجارة العالمية أو سياسة الاتصالات التي يتبعها الاتحاد

الأوربي ليست بالأمور التي ينظر فيها بمعزل عن غيرها أو داخل حدود المنطقة الجغرافية لكل منها [1]، وفضلا عن ذلك فإن الثورة الحالية في الاتصالات سواء كانت تكنولوجية أو اقتصادية أو سياسية يتعين أن توضع في منظور أشمل فلقد تصادفت مع حركة عريضة للأفكار تحاول أن تجد مكانا جديدا للدولة مشكلة نهجا جديدا للدور الذي يتعين أن تقوم به في المجتمع المعاصر .

هذه العوامل أدت إلى إحداث إصلاحات في قطاع البريد والاتصالات لضمان تنافسية وتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية خاصة في ظل العولمة واستعداد الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولقد اعتمدت الإجراءات التالية :

-إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي للوظائف وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال :

-سن قانون جديد للقطاع " قانون 2000/03 " لغرض إنهاء احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات .

-الفصل بين العملية والتنظيم والسياسات القطاعية من الشعبة الحالية لوزارة البريد والاتصالات من خلال وضع سلطة تنظيمية وهيئتين (مؤسسة اقتصادية عمومية، شركة مساهمة للاتصالات) اتصالات الجزائر ALGERIE TELECOM، ومؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، بريد الجزائر ALGERIE POSTE ، كما تم تأسيس أنظمة استغلال .

وفي مايو 2001 تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة مزودة بالصفة القانونية والاستقلالية المالية وخاضعة للرقابة المالية للدولة تتمثل مهمتها فيما يلي[2] :

-السهر على الحفاظ على منافسة حقيقية في سوق البريد والمواصلات .

-تخطيط وتسيير ومراقبة استعمال الموجات الكهربائية اللاسلكية .

-منح تراخيص الاستغلال من خلال المزاد إثر إعلان المنافسة والموافقة على تجهيزات البريد والمواصلات .

-التحكيم في حال وجود نزاعات بين المتعاملين أو بين المتعاملين والمستعملين .

---

[1]: المصدر نفسه، ص44 .

[2]: أوسكين عبد الحفيظ،(1995): الحق في الإعلام الإداري نشأته و تطوره، **ملخص المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية:** (العدد 03)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص605 .

-الفصل ما بين الاتصالات السلكية واللاسلكية من جهة والبريد من جهة أخرى .

-تحرير سوق الاتصالات والانفتاح من خلال تعزيز المشاركة والاستثمارات الخاصة في هذه القطاعات وهذا ما يبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم29 : إصلاحات قطاع الاتصالات

توصيات	التاريخ	
	أوت 2000	تحرير الخدمة ذات القيمة المضافة
الدعوة بتقديم تراخيص في ديسمبر 2002	ديسمبر 2001	منح التراخيص VSAT
توظيف المستشارين لهذه العملية	ديسمبر 2002	منح التراخيص لمشغلي الاتصالات الهاتفية الريفية
توظيف مستشار مالي لهذه المعاملات	ديسمبر 2003	منح التراخيص لمشغلي الاتصالات الدولية
توظيف مستشارين لهذه الصفقة	ديسمبر 2003	تسديد الرخصة الثالثة للهاتف النقال
توظيف مستشارين ماليين	ديسمبر 2004	ترخيص للهاتف
	ديسمبر 2004	فتح سوق الاتصالات

La source : La banque mondiale , (2003) : Fondations pour le développement des technologies de l'information et de la communication en Algérie , rapport n 25841 ,p21

فلقد تحصلت شركة أوراسكوم المصرية على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شبكتها جيزي حيث قدرت قيمة العقد ب 737 مليون دولار أمريكي وهذا قبل أن تطلق الجزائرية للاتصالات شركتها موبيليس، وأخيرا شركة الوطنية الكويتية من خلال شركة نجمة ونجحت هذه الشركات خلال فترة لا تتجاوز 4 سنوات في الوصول بعدد مشتركي خدمات الهاتف المحمول إلى أكثر من 13 مليون مشترك في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركي الهواتف الثابتة 2.6 مليون مشترك.

والاصلاحات السابقة قد ساهمت في الارتقاء بقطاع الاتصالات من خلال:

-الرفع من قدرة التشغيل الوطنية من خلال استثمار أكثر من 5 ملايير في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال مما أدى إلى ارتفاع عدد مناصب الشغل التي خلقها قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من 45000 سنة 2000 إلى أكثر من 135.000 في نهاية 2007 أي بمعدل نمو يقدر ب 300 % في غضون 7 سنوات.

-تأهيل مستوى الشبكة الوطنية للاتصالات وذلك من خلال :

-عصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات التي تضم مليوني مشترك في الهاتف بإدخال مكثف للتكنولوجيات الجديدة وبالرقمنة الكاملة للشبكات وتشغيل خدمات جديدة مثل الانترنت، الحوسبة التامة للتسيير التقني والتجاري والمالي .

-رفع طاقة الشبكة الوطنية للاتصالات، لا سيما بانجاز البرامج التالية :

-انجاز شبكة تراسل وطنية ذات اليافع بصرية يقدر طولها ب 15.000 كم على حلقتين ويعتمد الباكبون الرئيسي على سرعة قدرها 10 جيقا بيت و 2.5 جيقا بيت، أما الخطوط الدولية فتعتمد أساسا على كابل بحري بألياف بصرية، تقدر سرعته ب 10.5 جيقا بيت ويربط بين الجزائر واسبانيا، وسترفع هده السرعة إلى 40 جيقا بيت .

-تشغيل أرضية انترنت ذات 100.000 مشترك مع إمكانية توسيعها إلى 1.5 مليون مشترك، حيث توفر كل الخدمات العادية (MAIL.WEB) وكذا الخدمات المميزة (السمعي البصري) .

-إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية التي تهتم بدراسة جدوى الاتصالات والبث الإذاعي [1].

-مبادرة الدولة لتعميم استخدام الحاسوب الشخصي " أسرتك- كمبيوتر لكل أسرة " وهو محاولة لدعم الأسر التي ترغب في اقتناء حاسوب عن طريق التقسيط حيث بلغ عدد المشتركين حوالي 700 ألف مستفيد وتستورد الجزائر حوالي 50.000 كمبيوتر سنويا .

-بعد إدخال خدمة الانترنت السريع ابتداء من نوفمبر 2003 بلغ عدد المشتركين في الانترنت السريع بـ 410.000 مشترك في 31 ديسمبر 2007 أما في 1999 فكانت هذه الخدمة غير موجودة تماما وهو ما يسهم في تطوير مجتمع المعلومات الذي يستند أساسا إلى محاور إستراتيجية إلا وهي تطوير الهيكل القاعدية لاسيما الاتصال بالانترنت السريع وفائق السرعة الثابت والنقال ثم تحسين نسبة التجهيز بأجهزة الحاسوب لدى المؤسسات وفي المنازل ثم تطوير المحتوى .

-لقد تمت إعادة تشكيل شبكة الاتصالات بشكل كامل وقد تم رفع قدراتها لتتمكن من التكفل بالكم الهائل للمعلومات المتنقلة عبرها لا سيما خدمة الانترنت وخاصة عبر شبكات المتعاملين وهكذا فإن الهندسة التراتيبية والمؤمنة لهذه الشبكة قد سمحت ببلوغ 32900 كم من الأسلاك بالألياف البصرية في 2007 مقابل 7000 كم في 1999 و 46000 كم من الحزم الهرتيزية مقابل

[1]: وشام بن زيان،المصدر سبق ذكره.

28000 كم عام 1998 يمكن أن يضاف إلى ذلك الربط الدولي بالألياف البصرية البحرية والتي بلغ طولها 2000كم مقابل 1300 كم عام 1999 بتكنولوجيا قديمة وهي تكنولوجيا التماثلية .

-انجاز شبكة متعددة الخدمات RMS متكونة من نوع IP/MPLS من الجيل الجديد بطاقة 320 جيقا بيت في الثانية و 743326 ربط بالانترنت السريع وهو ما يسمح بتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات (الصوت والمعطيات وتعدد الوسائط) و BACKPHONE انترنت بطاقة 2.5 جيغا بايت وشبكة داخلية بالأقمار الصناعية تتكون من 50 محطة أرضية وشبكة دولية تتكون من 5 محطات أرضية وشبكات محلية بقدرة إجمالية تقارب 5.4 مليون زوج من أجهزة الهاتف تم توزيعها في نهاية سنة 2007 .

-توسيع الشبكة الوطنية للاتصالات الملاحية البحرية الصوتية لتعزيز دور الجزائر في النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحار .

-رقمنة المحطات الأرضية للاتصالات اللاسلكية لرفع قدرات الربط عبر الأقمار الصناعية لفائدة سكان جنوب البلاد .

-تعزيز وعصرنة وتحديث نظام التخطيط والتسيير لطيف الذبذبات الصوتية الكهربائية ومراقبة استعمالها للوصول إلى تشغيله، المحطات التي تستخدم هذه التكنولوجيا من دون أن تتعرض إلى مخاطر التشويش الضار .

2- إجراءات تنمية رأس المال البشري : لقد أدركت الجزائر أن الالتزام بالدعائم الأساسية لتكوين رأس المال البشري والمتمثلة في التعليم، التدريب، البحث والتطوير والتعامل معها كمنظومة تفاعلية تكاملية يعد أمرا في غاية الأهمية من أجل إرساء دعائم اقتصاد المعرفة ويمكن تلخيص أهم الجهود المبذولة في النقاط التالية [1]:

1-2- تطوير التعليم : حيث تم وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والمهني في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال مع العمل على تفعيل التعليم عن بعد وهذا ما تجسد من خلال المشروع الوطني للتعليم عن بعد حيث شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 2003 في تجهيز كل المؤسسات بتجهيزات للتعليم عن بعد بكلفة إجمالية 716.152.000 دج ويهدف

[1]:وزارة التعليم العالي والبحث العالمي، المشروع الوطني للتعليم عن بعد ، متاح على الموقع الالكتروني :http :www.mesrs.dz/e-learning/arabe/p9.nationale-arabe 2012/12/26

هذا المشروع إلى تحسين نوعية التكوين لمواكبة المعايير الدولية ولبلوغ هذا الهدف تم القيام بما يلي:

-تحديد مسؤوليات كل الأطراف المعنية، اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي، اللجان الجهوية للتقييم، مديرية التكوين العالي للتدرج، المؤسسات، مراكز البحث في الإعلام العلمي والتقني، جامعة التكوين المتواصل، ممونين بتجهيزات العمل .

-إقامة خلايا للتعليم عن بعد في المؤسسات الجامعية تضم خبراء بيداغوجيين مهندسين وتقنيين استفادوا من تكوين متخصص ومتنوع في إطار مشروع ابن سينا، برنامج التعاون مع سويسرا كوزليرن coselearrn .

ولكن تتسم عملية تفعيل التعليم عن بعد بالبطء لذا فلا بد من تهيئة البنية التحتية الأساسية للقطاع وتوفير خدمات الكترونية متكاملة في خدمة الطلبة، الأساتذة، الباحثين، الموظفين، المواطنين كالتسجيل عن بعد للحائزين على البكالوريا، تيسير مشاريع البحث، إقامة مكتبات افتراضية .

2-2- تطوير وظيفة البحث والتطوير : عملت الجزائر على تطوير سياسة البحث والتطوير من خلال خلق كل الظروف القانونية والمادية والاهتمام بالعنصر البشري كأساس لتحقيق التنمية المستدامة ولذا فقد تم اتخاذ جملة من التدابير :

-تنظيم البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من خلال :

أ- تشغيل الحظائر المعلوماتية وتجسد الأمر واقعيا من خلال مشروعين هامين هما الحظيرة الالكترونية بسيدي عبد الله، الحظيرة الالكترونية بعنابه.

ب-تأسيس جائزة وطنية لمكافأة أحسن مشروع بحث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

إن الإجراءات السابقة قد أدت إلى تحسن مؤشرات التقانة[1]:

-**الكثافة الهاتفية** : فلقد ازدادت الكثافة الهاتفية بالنسبة لكل 100 نسمة حيث بلغ إجمالي عدد الخطوط الهاتفية الثابتة خلال 2008 م 3687603 خط أي بمعدل 13.35 % و بلغ عدد الخطوط الهاتفية للمحمول خلال سنة 2008 ما يلي : موبيليس : 7703689 خط هاتف، جيزي

[1]:وزارة البريد و التكنولوجيا، (2008): مؤشرات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، متاح على الموقع الالكتروني http:www.mptic.dz/ar/?d9/85:2012/02/11 .

: 14108857 خط هاتف، نجمة 5218926 خط هاتف، ولقد عرف سوق الهاتف النقال تطورا خلال الفترة2012-2013 حيث بلغ عدد المشتركين 39.51 مليون مشترك علما أنه كان في 2012 يقدر بـ37.52 مليون مشترك أي بزيادة تقدر بـ989342 مشترك.

الشكل رقم07 : تطور سوق الهاتف النقال في الجزائر

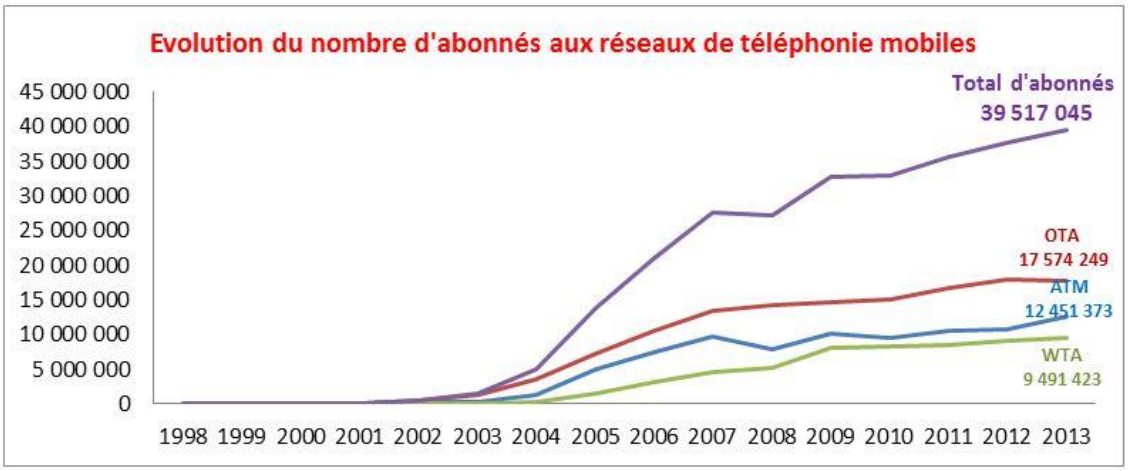

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015 (تم الإطلاع عليه في 2015/07/12)

أما فيما يخص الهاتف الثابت يعتبر حاليا مجمع **اتصالات الجزائر** المتعامل الوحيد في خدمة الهاتف الثابت، إلى نهاية عام 2011، سجل المتعامل 366 059 3 اشتراك في الهاتف الثابت أي بزيادة طفيفة مقارنة بعام 2010 حيث بلغ عدد الاشتراكات 7312 922 .

إن عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت يعرف ركودا نسبيا منذ افتتاح سوق الهاتف النقال الذي استجاب للطلب بواسطة العديد من مزاياه (التنقل، الرسائل القصيرة، خدمات ذات القيمة المضافة، الخ، وقدر عدد المشاركين في الشبكة السلكية ب83.07 % من مجموع زبائن شبكة الهاتف الثابت في 2011، في عام 2010، شمل تواجد المتعامل في مجال الهاتف الثابت كل التراب الوطني من خلال 171 وكالة تجارية، 110 مصلحة تجارية، 4425 هاتف عمومي و 212040 خط للأكشاك المتعددة الخدمات.

الجدول رقم30:تطورعدد المشتركين في الهاتف الثابت

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهاتف الثابت	1880200	1950000	2079464	2486720	2572000	2841297	3068409	3069140	2576165	2922731	3059366

المصدر:المصدر نفسه.

-**التجهيزات العمومية** : شهدت تحسنا معتبرا فلقد تزايد عدد مقاهي الانترنت 9300 مقهى خلال 2008 وبلغ عدد الأكشاك المتعددة الخدمات 51504 كشك .

-**تجهيزات الإعلام الآلي والاتصال** : حيث ارتفعت نسبة العائلات التي لها حاسوب فقد بلغت 710967 بالنسبة لكل 100 عائلة أما السكان الذين لديهم جهاز تلفاز فقد بلغت 31579616 وتم تدعيم قطاع التربية بتجهيزات الحاسوب لتبلغ 18384 حاسوب مقابل 3158117 تلميذ سنة 2008 في الطور المتوسط أما في الطور الثانوي فبلغ 24848 حاسوب لـ 974736 تلميذ وفي قطاع التكوين والتعليم المهنيين بلغت 2000 حاسوب مقابل 416642 متربص .

-**مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال** : بلغت نسبة النفاذ إلى الانترنت ذي التدفق العالي 585455 مقابل 100 نسمة وبلغت نسبة النفاذ إلى الانترنت ذي التدفق المنخفض 105892 بالنسبة لـ 100 نسمة أما أسعار النفاذ إلى تجهيزات الإعلام الآلي في السوق المحلية 1.8 من الأجر الوطني الأدنى المضمون أما أسعار النفاذ إلى الانترنت في السوق المحلية 3.33 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون .

-**انجاز شبكة متعددة الخدمات RMS** : مما يسمح بتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات (multimédia) وانترنت نطاقه 2.5 جيقا بايت وشبكة داخلية بالأقمار الصناعية تتكون من 50 محطة وشبكة دولية تتكون من 05 محطات أرضية و شبكات محلية[1].

[1]:تقرير الحكامة، مصدر سبق ذكره، ص358.

المطلب الثاني : مظاهر اقتصاد المعرفة في الجزائر :

إن التطورات التكنولوجية قد ساهمت في نقل العالم بأسره إلى عصر المعرفة ولذا فقد يسرت التقنية في مجال الاتصال عملية التواصل بين الأفراد والمجتمعات سواء في مجال التعليم، الصحة، التجارة ولذا عملت الجزائر على الاستفادة من هذه التطورات من خلال تشجيع وظيفة البحث والتطوير، تشجيع التعليم عن بعد، العمل على تشجيع التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية .

1-براءة الاختراع في الجزائر : يتوقف النشاط الوطني في موضوع براءة الاختراع على عوامل مؤسساتية قانونية ووطنية خاصة بحجم السكان، الاقتصاد، أهمية نفقات البحث والتطوير للمجتمع، الهياكل التكنولوجية، المعطيات حول تعداد براءات الاختراع .

1-1-واقعها في الجزائر :

أ-الهيكل المؤسساتي : يعود أول تأسيس للهيئة الوطنية المكلفة بحماية الملكية الصناعية سنة 1963 بموجب أمر رقم 63/248 المؤرخ في جويلية 1963حيث كانت مهامه آنذاك تقوم على أساس تسيير شؤون الملكية الصناعية، وتسيير شؤون السجل التجاري، ولم يكن يقدم براءات الاختراع لعدم وجود قانون لحمايتها حيث كان يتم تسجيل الطلبات فقط وفقا للقانون الفرنسي الصادر بتاريخ 23 جوان 1957 والذي أصبح ساري المفعول بالجزائر حسب المرسوم الصادر بتاريخ 1964/02/06 ، وتم إنشاء المعهد الوطني للملكية الصناعية في 1988 (INAPI) والذي تتمثل مهامه في:

-ترقية امتيازات سياسة حماية الملكية الصناعية وبراءة الاختراع على مستوى المؤسسات الصناعية والجامعات .

-المساهمة في حماية الإنتاج الوطني بمكافحة التقليد بالتعاون مع مؤسسات مكافحة التقليد (الجمارك والدرك والشرطة والعدالة)

-تشكيل حلقة وصل بين المخترعين والمؤسسات الصناعية .

-تشجيع المخترعين والمبتكرين والحث على الابتكار بكل الطرق الممكنة .

-السماح بالابتكاروتشجيعه عن طريق استغلال المعطيات الموجودة لدى المعهد خاصة فيما يتعلق ببراءة الاختراع .

-ترقية وتطوير العلاقات مع الغرف التجارية والصناعية والجامعات ومراكز البحث والتطوير.
-الرقابة على الترخيص [1] .
-الاشتراك في المنظمات الدولية للملكية الصناعية .
-تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر عضوا فيها .

ب- الهيكل القانوني : حيث تم إصدار جملة من التشريعات أهمها:

-إصدار القانون رقم 10 لسنة 1997 والذي حل محل القانون رقم 73/14 لسنة 1973 و المتعلق بحق المؤلف و الحقوق المجاورة .

وفيما يخص براءة الاختراع تم إصدار القوانين التالية:

-المرسوم 17 لسنة 1997 المعدل لقانون براءات الاختراع رقم 66/54 لسنة 1966 .

-أمر رقم 03-07 الصادر بتاريخ 19جويلية 2003 المتعلق ببراءة الاختراع والمرسوم التنفيذي رقم 05-275 المحدد لكيفيات إيداع وإصدار براءة اختراع .

-أمر رقم 86-66 و المرسوم التنفيذي رقم 66/87 لسنة 1966 والمتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية.

- أمر رقم 06/03 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات التجارية والمرسوم التنفيذي رقم 05-277 الصادر بتاريخ 02 أوت 2005 المتضمن كيفيات إيداع وتسجيل العلامات التجارية .

ولتقييم الأهمية التكنولوجية الصناعية والتجارية للإبداعات التكنولوجية التي قام الجزائريون بإيداع طلبات الحصول براءة الاختراع لدى المعهد الجزائري للملكية الصناعية بغية حمايتها .

-على مستوى الهيئات الدولية : فلقد تم إيداع 15 طلب خلال 4 سنوات أي الفترة 2000-2003 وهو عدد متدني مقارنة بالعديد من الدول كسنغافورة، ماليزيا، البرتغال .

[1]: حسين محمد ، المصدر سبق ذكره، ص18.

-**على المستوى الوطني** : إذا ما تم تفحص المعطيات الإحصائية المتعلقة بطلبات براءات الاختراع المودعة لدى المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية خلال الفترة 1975 و2003 ما هو ملاحظ أن معدل الإيداع السنوي يساوي 282 طلب كل سنة الغالبية العظمى منها تقدم بها أجانب بمتوسط 267 طلب في السنة، أما الجزائريون فلا يتقدمون إلا بمتوسط 15 طلب في السنة، مع ضرورة الإشارة إلى انه في العديد من السنوات لم يتم إيداع أي طلب من طرف الجزائريين خلال السنوات التالية77-81 و 83 .

نلاحظ التراجع المستمر في عدد الطلبات المقدمة من طرف الأجانب والزيادة الطفيفة التي سجلها الجزائريون في السنوات الأخيرة [1].

[1]:يحي دويس،(2006): براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات :الجزائر والدول العربية، **مجلة الباحث:** (العدد04) ، ص ص149-151 .

الجدول رقم 31 : إحصائيات طلبات براءة الاختراع المسجلة في الجزائر .

السنـــــــوات	الجـــــــــزائـــــــر		
	إجمـــــالي	أجنبـــــي	وطنـــــي
1975	579	578	1
1976	439	438	1
1977	422	422	0
1978	455	455	0
1979	419	419	0
1980	349	349	0
1981	340	340	0
1982	327	320	7
1983	295	295	0
1984	345	341	4
1985	278	276	2
1986	258	252	6
1987	234	227	7
1988	206	201	5
1989	204	200	4
1990	235	229	6
1991	176	170	6
1992	174	164	10
1993	146	138	8
1994	145	118	27
1995	162	134	28
1996	200	150	50
1997	241	207	34
1998	309	267	42
1999	284	248	36
2000	159	127	32
2001	145	94	51
2002	334	291	43
2003	326	296	30
الإجمالي	8186	7746	440
المتوسط	282	267	15
النسبة المئوية	100	94.62	5.38

المصدر : إبراهيم بختي، محمد الطيب دويس، (2006):براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاد الجزائري والدول العربية، مجلة الباحث:(عدد04)، جامعة ورقلة، ص153.

وما هو ملاحظ أن :

-أكبر عدد من الطلبات سجل سنة 1975 بتعداد قدره 579 طلب معظمه من طرف أجانب .
-عرفت فترة بداية التسعينات أقل عدد من الايدعات وهذا يفسر بتراجع النشاط الاقتصادي وعزوف المتعاملين الاقتصاديين الأجانب عن المجيء إلى الجزائر بسبب الظروف الأمنية .
-إيداع طلبات براءة الاختراع من طرف الجزائريين المقيمين لم يسجل انتعاشا إلا مع نهاية التسعينات.
-يمثل إيداع طلبات براءة الاختراع من طرف الأجانب 95 % بالتقريب من مجمل الإيداعات وهي نسبة تبين ضعف إيداع المقيمين إن لم نقل انعدامه في بعض السنوات .
-إجمالي الطلبات المودعة في الجزائر خلال 29 سنة الماضية بلغ 8186 طلب براءة اختراع منها 440 فقط تعود لمتعاملين جزائريين وهو عدد ضعيف جدا .
-خلال الفترة 1975-1985 تم تقديم 4248 طلب أي 52 % نظرا لانتعاش الاقتصاد الجزائري آنذاك حيث كان معدل نمو الناتج المحلي الخام يساوي 4.7 % .
ولقد سجل المعهد الجزائري للملكية الصناعية خلال سنة 2013 ما يعادل 118 براءة اختراع ، حيث حوالي 80% من هذه الطلبات تقدم به أجانب خصوصا في إطار المعاهدة الدولية للتعاون في مجال براءات الاختراع التي كانت الجزائر عضوا فيها في سنة2002، وإن إيداع هذه الطلبات يتم من طرف خواص أو مخترعين ينشطون في إطار فرديوهي تمس أساسا كل قطاعات الصناعة الميكانيكية والإلكترونيةوالبناء وكذا الصيدلة.

2- مشروع تنظيم وعمل شبكة البحث الوطنية في مجال العلوم و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال (2RSTIC) : تعمل وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال على خلق شبكة وطنية متنوعة للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال و ستجمع خاصة فرق البحث لمخابر الجامعات ومراكز البحث التي تنشط على المستوى الوطني في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الواسع والمتعاملين الاقتصاديين، وترتكز هذه الشبكة على كفاءات مخابر البحث التابعة للجامعات ومراكز البحث العمومية والمؤسسات وكذا الأشخاص غير التابعين للمنظمات (البحث الحر) وتهدف إلى:

-المساهمة في إعداد برنامج البحث والتطوير المقرر من طرف اللجنة القطاعية الدائمة .
-المساهمة في انسجام وتعقيل الإمكانيات اللازمة من أجل انجاز البرنامج .
-ضمان اليقظة الإستراتيجية والتكنولوجية لتقنيات الإعلام والاتصال .

من خلال تطوير المجالات التالية:

-شبكات الإعلام الآلي والاتصالات، لاسيما الشبكات من نوع الجيل القادم (NTN)
-تكنولوجيات أنظمة الألياف البصرية والاتصالات الراديوية والاتصالات عبر القمر الصناعي .
-أمن الأنظمة والشبكات .
-هندسة الأنظمة وبروتوكولات الاتصالات .
-البرمجيات المتخصصة، أرضيات الخدمات .
-العلوم الإنسانية والاجتماعية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال
-الاقتصاد التطبيقي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال

وهي تعمل وفق شروط نذكر أهمها:

-التزام نظام داخلي يطرح على اللجنة القطاعية الدائمة من أجل المصادقة عليه .
-إنشاء نظام تسيير للنشاطات مرن وتطوري .
-القيام بجرد شامل للإمكانيات البشرية والمادية والمالية الضرورية للقيام بنشاطاتها .
-تنظيم يوم دراسي لفائدة فرق البحث والتطوير المنتقاة مسبقا من أجل الالتحاق بالشبكة .

وانطلاقا مما سبق نجد أن حصيلة البحث العلمي قد أثبتت ثراء القدرات العلمية الموجودة في الجامعات ومراكز البحث إلا أن أثر نشاطات البحث على التطور الاجتماعي والاقتصادي يبقى ضئيلا، ولذا لا بد من تثمين وتشجيع النتائج لصالح التطوير من خلال العمليات التي ينبغي تنفيذها حتى يكون للبحث أثر حقيقي اقتصاديا واجتماعيا ويتوصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى منتجات وطرق جديدة أو ذات قيمة مضافة تستخدمها المؤسسات الموجودة أو المنشأة لهذا الغرض تبين كل التجارب الناجحة في الخارج أن الدعم الظاهر والمستمر وغير الغامض الذي تقدمه السلطات العمومية يشكل شرطا ضروريا لتحقيق التطوير المتناسق لنشاطات التثمين .

3- المشروع الوطني للتعليم عن بعد[1]: شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 2003 في تجهيز كل المؤسسات بتجهيزات للتعليم عن بعد بكلفة إجمالية : 716.152.000 دج وما يميز هذه العملية هو الاختيار الاستراتيجي، فيما يتعلق باستعمال التجهيزات، التي تأخذ في الحسبان توافقها مع الحاجات الأكاديمية العالمية وفي نفس الوقت التماشي مع خصوصياتنا الوطنية وهذا التفكير هو الذي حدد اختيار إستراتيجيتنا للتعليم عن بعد.

1-3-أدواته : من أهم أدواته شبكة المحاضرات المرئية ونظام التعليم الالكتروني يتعلق الأمر على المدى القصير أولا بعقلنة الموارد البشرية والمادية من خلال :

-إقامة شبكة للمحاضرات المرئية تدمج كل المؤسسات الجامعية، منها 13 موقع مرسل و46 موقع مستقبل .

-وهي شبكة مستعملة أساسا في شكل متزامن، يستلزم الحضور المصاحب للأستاذ المرافق والطالب، ويمكن أن يتم استغلال الشبكة حاليا في شكل نقطة بنقطة بمجرد الانتهاء من وضع التجهيزات وتكوين الكفاءات (العملية جارية) يمكن للنظام جمع 18 محاضرة مرئية في آن واحد، بفضل عقدة مركزية و6 وحدات متعددة المواقع موضوعة في مراكز البحث في الإعلام العلمي والتقني، وقد تم توسيع الشبكة بداية من الدخول الجامعي 2009-2010 نحو المدارس التحضيرية التي تم تزويدها كذلك بمخابر افتراضية وقاعات تدريس متعددة الوسائط موصولة بشبكة خاصة للمحاضرات المرئية .

-نظام تعليم الكتروني يركز على قاعدة التعليم عن بعد في صيغة (زبون-موزع) حيث بإمكان المتعلم الوصول إلى هذا النظام في أي وقت وأي مكان، ولبلوغ هذا الهدف تم تسطير برنامج عمل منذ منتصف نوفمبر 2006، يحدد مسؤوليات كل الأطراف المعنية، اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي، اللجان الجهوية للتعليم، مديرية التكوين العالي للتدرج، مؤسسات مركز البحث في الإعلام الآلي والتقني، جامعة التكوين المتواصل، ممونين بتجهيزات العمل وهناك حاليا في المؤسسات الجامعية خلايا للتعليم عن بعد تضم خبراء بيداغوجيين، مهندسين وتقنيين استفادوا من تكوين متخصص و متنوع، في إطار مختلف مشاريع التعاون خاصة في إطار : مشروع ابن سينا

[1] www.mesrs.dz/e-learning/arab/pg-nationale-arabe.php: 2011 /04/05:

(اليونسكو واللجنة الأوربية)، برنامج التعاون مع سويسرا (كوزليرن Coseleran)، الجامعة الرقمية (AUF) مقرها جامعة العلوم والتكنولوجيا الجزائر، الشبكة الجزائرية للبحث (ARN) .

2-3-آفاقه :

-منح القطاع وعاء لبنيته التحتية ملائمة، يتكون من باكبون، روابط توصل بين المؤسسات، مركز وطني للبيانات و3 مراكز جهوية، يسمح بالرفع من سعة الباكبون الحالية من 155 ميغا بايت في الثانية إلى 2.5 جيغا بايت في الثانية وحتى 10 جيغا بايت في الثانية، وسعة الربط التي لا تتعدى حاليا 100 ميغا بايت في الثانية إلى 1 جيغا بايت في الثانية .

-السماح بوضع نظام الإعلام والتعليم العالي والبحث العلمي من خلال إقامة مجموعة من الخدمات الجديدة المتكاملة في خدمة الطلبة، الأساتذة، الباحثين، الموظفين، المواطنين، وتأتي هذه الخدمات لتدعيم الخدمات الموفرة حاليا عن طريق البرمجيات التالية :

-خدمات عبر الخط موجهة للمواطن وخدمات عبر الخط موجهة للإدارة.

-الإطلاق الواسع لنظام التعليم عن بعد بالنسبة للقطاع فإن التعليم عن بعد بشبكة محاضراته المرئية ومنصاته للتعليم الالكتروني يعتبر سند للتكوين الحضوري حيث يكمله ويدعمه.

-وضع في متناول الباحثين منصة للبحث والابتكار على غرار المنصات التي تمنحها شبكات البحث والتعليم الوطنية للبلدان المصنعة للتكنولوجيا من خلال تحسين الخدمات الموجودة وإقامة مكتبات افتراضية .

الشكل رقم08 : التعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية في الجزائر

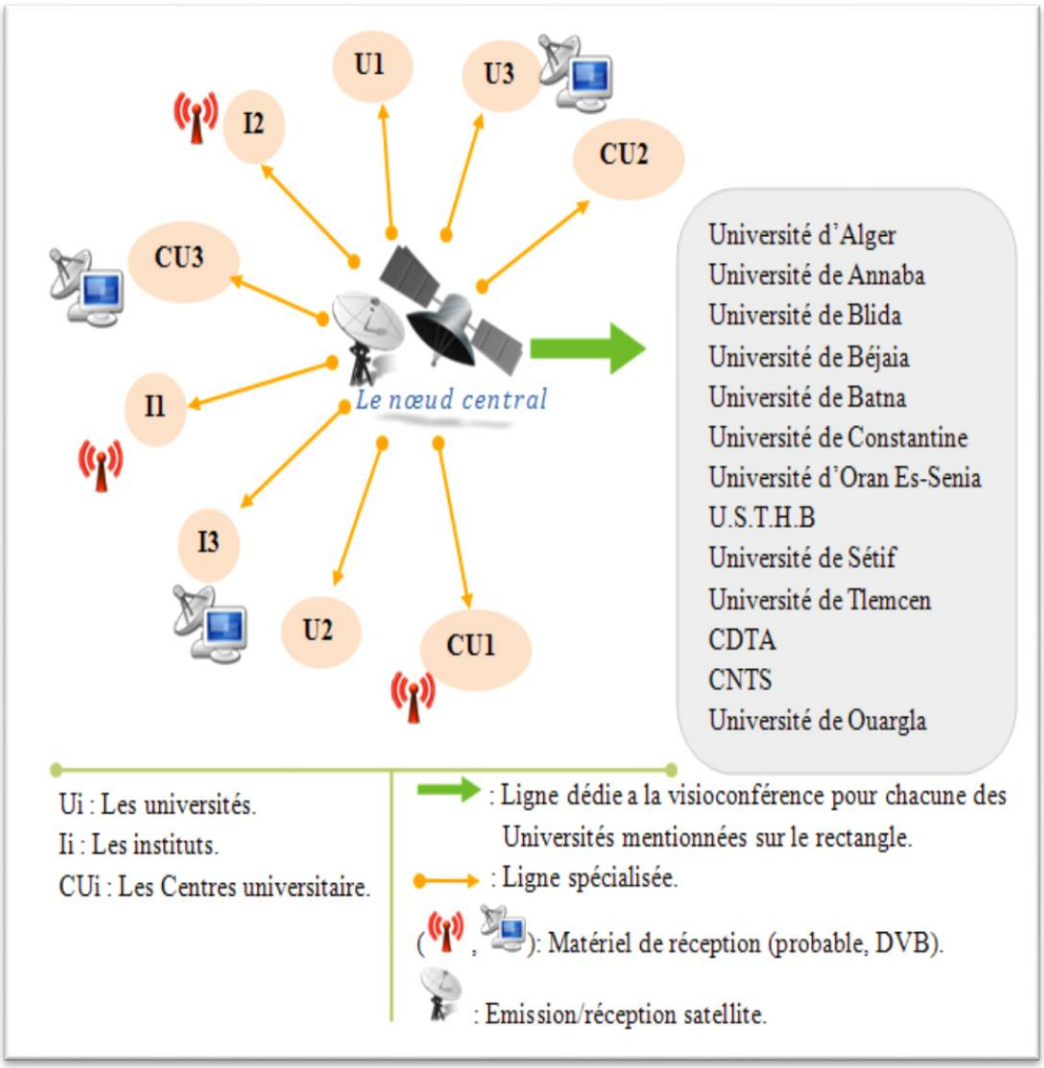

La source : www.mesrs.dz/e-learning/arab/pg-nationale-arabe.php

4- العمل على إقامة الحكومة الالكترونية[1]: تسعى الجزائر إلى تطبيق الحكومة الالكترونية لتسهيل تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين، العمال والمؤسسات من خلال أربعة مستويات :

[1] : الجزائر الالكترونية2013، ص ص14-19 ، متاح على الموقع الالكتروني:
http :www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf.dossier/telecom/ealgerie.pdf(تم الاطلاع عليه في2012/01/02

-**مستوى إعلامي عبر الخط :** وهو نظام تواصل في اتجاه واحد من خلال العرض الالكتروني للمعلومات العامة والاستمارات القابلة للنشر على المواقع الالكترونية مما يسمح بتأكيد تواجد الإدارة وإقامة شفافية أوسع في معاملاتها .

-**المستوى التفاعلي عبر الخط :** الذي يسهل التواصل ما بين الإدارة والمواطن خاصة عن طريق البريد الالكتروني وملء استمارة المعلومات وإعادتها إلى المصلحة المعنية عبر الخط مما يسمح للمواطنين بتجديد رخص السياقة، شهادة الحالة المدنية ويسمح للشركات باستخراج الرخص والتراخيص وتجديدها وتقديم تصريحات لدى مصلحة الضرائب والجمارك وشركات التأمين كما يسمح للإدارات بالاطلاع عبر الخط على القوانين والتشريعات .

-**مستوى المعاملات عبر الخط :** الذي يسمح باستكمال عدة إجراءات دون الحاجة إلى التنقل على مسافات بعيدة مما يسهل للمواطن مثلا طلب التأشيرات والحصول على خدمات اجتماعية والتسجيل في دروس بيداغوجية ودفع الضرائب وتسديد الديون

-**مستوى الإجراءات التحويلية عبر الخط :** والذي يشكل مرحلة حاسمة في عملية تسهيل الإجراءات للمواطنين لدى الإدارة وذلك من خلال بوابة ستحتوي على مختلف الخدمات العمومية التفاعلية المتقدمة جدا وفقا للحاجيات والوظائف وفي هذا الإطار تعمل الجزائر على تحسين فرص الحصول على المعلومات وتداولها من خلال :

-قيام المركز الوطني للسجل التجاري بتنفيذ مشروعين تكميليين يتعلقان بإنشاء شبكة تيليماتية télématique ونظام إدارة الكترونية للوثائق المحفوظة في الأرشيف (نظام GED) .

-إنشاء قواعد بيانات على شبكة الانترنت مع توفير عرض عقاري من 200 ناشط ANIREF.DZ

-إنشاء شبكة حكومية داخلية (intranet) من خلال الانتهاء من وضع حلقة ألياف البصرية التي تربط المنطقة المركزية التي تحتوي على الخوادم (serveurs) مع قواعد البيانات للشبكات المحلية الخاصة بـ 50 مؤسسة ومنشأة عامة.

-إنشاء موقع مركزي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية .

-**رقمنه قطاع العدالة من خلال :**

-إنشاء موقع لشبكة " واب " المعلومات وهي موجهة للجمهور الواسع والمتعلقة بجميع أنشطة قطاع العدالة .

-إنشاء موقع " واب " للدوائر القضائية وهو يضم معلومات خاصة بالسكان المحليين .
-بوابة خاصة بالقانون تحتوي على الفقه القانوني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية موجهة للمهنيين ومحترفي القانون والطلبة .
-شبكة معلوماتية داخلية (intranet) للاتصال الداخلي بين العاملين في القطاع .
-إنشاء نظام تسيير الملف القضائي بكل شفافية وموضوعية ابتداء من قبول الملف وصولا إلى التسوية النهائية مما يسمح بوصول سريع إلى الملفات من قبل جميع المتدخلين بما فيهم المتقاضين.
-تقديم إحصائيات موثوقة ومنتظمة تمنح رؤية أكثر وضوحا لاتخاذ قرارات السياسة العامة .
-إنشاء مركز وطني لشهادة السوابق العدلية (نظام تسيير السوابق العدلية) من خلال الشبكة الداخلية لتحسين الخدمة العمومية[1]).

5- العمل على إقامة التجارة الالكترونية : تسعى الجزائر وفي إطار إستراتجية الجزائر الالكترونية 2013 إلى تطبيق التجارة الالكترونية لما لها من مزايا للاقتصاد الوطني والمتمثلة في :

-**تخفيض التكاليف وزيادة المنافسة :** إن التعامل عن طريق التجارة الالكترونية يساعد على خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع في ظل بيئة منافسة ومتزايدة وتسهيل عملية الوصول إلى السوق الوطنية والعالمية .
-**زيادة المنافسة في الأسعار وتنويع المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء :**من خلال شفافية المعلومات حول المنتجات المقدمة من قبل الشركات وتوفير الأدوات اللازمة لتحليل هذه المعلومات يجعل الشركات تسعى إلى تحقيق التميز .
-**اقتحام الأسواق العالمية :** عن طريق خفض سعر الدخول إلى الأسواق الخارجية وتسهيل عملية عرض منتجات متنوعة على مستوى الانترنت مما يسهل عملية الاتصال بالمؤسسات المصدرة وتسهيل عملية التصدير والاستيراد .
-**تسهيل عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :** إن تبني واستخدام أساليب جديدة للمعاملات التجارية والمتمثلة في البيع و الشراء عن طريق الانترنت يساعد الشركات الوطنية على

[1]): المصدر نفسه.

الوصول إلى الأسواق العالمية وتحقيق مستوى جيد من المنافسة مما يساعد على تصحيح وضع التجارة الخارجية مع إنشاء شركات متنوعة اقتصاديا للتخفيف من الاعتماد على النفط، الأمر الذي يساعدها على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولتسهيل عملية إقامة التجارة الالكترونية قامت الجزائر إضافة إلى إصلاحات قطاع الإعلام والاتصال وتحقيق الأمن ألمعلوماتي بتطوير نظام الدفع النقدي من خلال استحداث بطاقات السحب من الصراف الآلي لمؤسسة البريد وكذا البطاقة المصرفية للسحب والدفع وكذا تزويد المصارف بالموزعات الآلية وأشرفت على جميع هذه العمليات شركة (SATIM)[1].

1-5-ماهية شركة (SATIM)[2] : وهي شركة تشكلت في 1995 تنشط ما بين المصارف التالية : بنك البركة، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الوطني ، كما أنها تمثل المشغل لنظام المدفوعات ما بين البنوك للحصول على بطاقات الائتمان وتعتبر أهم المعابر التقنية المواكبة لبرنامج رتطوير وتحديث البنوك وتعزيز أدوات الدفع الالكترونية .

2-5-مهامها: تتمثل فيما يلي :

-تطوير وتسهيل استخدام النقود الالكترونية .

-وضع منصة تقنية وتنظيمية لضمان التوافق الكامل ما بين الجهات الفاعلة في نظام الدفع الالكتروني .

-مساعدة البنوك في وضع قواعد لإدارة المنتجات النقدية .

-مساعدة البنوك على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الالكترونية .

-تخصيص بطاقات الائتمان والسحب النقدي.

-تنفيذ كافة الإجراءات التي تحكم سير عمل النظام النقدي في مختلف مكوناته، من خلال مراقبة التكنولوجيات .

-توفير سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات ما بين البنوك .

---

[1]: المؤسسة الجزائرية لأتمتة المعاملات البنكية والنقدية

[2] www.satim-dz.com/qui sommes nous,php:20/02/2012

3-5-انجازاتها : ساهمت شركة SATIM في وضع نظام شبكة الدفع الالكتروني ما بين البنوك (RMI) [1] حيث شارك فيه 16 بنك في 2008 ولقد بلغت عدد بطاقات الدفع 19705 بطاقة خلال 2008 وبلغت عدد بطاقات السحب الآلي 4700 بطاقة عام 2008 ، ولقد اقتصر استخدام هذه البطاقات في بادئ الأمر على رجال الأعمال والإطارات السامية ثم انتشر ما بين باقي فئات المجتمع فلقد تزايد عدد حاملي البطاقات ما بين 2003 – 2008 حيث ازداد عدد حاملي البطاقات من 10000 مستخدم في 2003 إلى 225000 في 2008 هذا يبين تحسنا ملحوظا ويعود الفضل في ذلك إلى مساعي SATIM لتحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود .

الجدول رقم 32: عدد مستخدمي بطاقات الدفع والسحب الآلي .

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد مستخدمي البطاقات	10000	20000	70000	90000	160000	225000

Source : SATIM, (2008) :bulletin trimestriel, Algerie

ولكن ما هو ملاحظ أن التجارة الالكترونية لا تزال في بدايتها حيث تنخفض نسبة التعامل بها نظرا للأسباب التالية :

أ : **بنية الاقتصاد الجزائري :** فقلد عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من القرن 20 العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية مما زاد من درجة الاعتماد على الخارج وبالتالي زيادة التبعية، فالنتائج الأولية تظهر استمرار احتلال الميزان التجاري خارج المحروقات فما هو ملاحظ أن الجزائر تبقى رهينة السوق الدولية فهي تعاني من تبعية كبيرة وهو ما يكشف عنه الارتفاع القياسي لوارداتها من المواد الغذائية التي قدرت بـ 7.167مليار دولار مقابل 4.959 مليار دولار خلال سنة 2009 بنسبة زيادة بلغت55.75، ويأتي استيراد الحبوب على رأس القائمة وظلت الصادرات خارج المحروقات جد هامشية فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث يمثل 3/1 الناتج المحلي للبلد ويمده بـ 3/2 إيرادات الموازنة و98 % من الإيرادات الخارجية .

-تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي والإداري من خلال تسارع انتشار الرشوة في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية ، فقلد احتلت الجزائر المرتبة 105 ضمن قائمة 180 دولة فالمخططات

[1] Réseau monétique interbancaire

التنموية فشلت في تحقيق أهداف التنمية ولم تصنع التغيير المرتقب بقدر ما صنعت الفساد رغم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحسين مناخ العمل والمتمثلة في :

-تكييف التشريعات الوطنية من خلال إصدار القانون رقم 06 – 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته من أجل إنشاء مؤسسة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

-المرسوم الرئاسي رقم 413 – 06 المؤرخ في 2006/11/22 المحدد لتشكيلة و تنظيم كيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته .

-المرسوم الرئاسي رقم 414 – 06 المؤرخ في 2006/11/22 المحدد بنموذج التصريح بالممتلكات.

ب : طبيعة النظام المصرفي الجزائري : يتسم الجهاز المصرفي الجزائري بسيادة الطابع التقليدي والتدهور نظرا لكثرة عمليات الفساد والاحتيال والاختلاس وانعدام الأمن في المعاملات من خلال اضطراب الجهاز المصرفي بسبب انعدام الرقابة الفعالة والاستخدام الضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وقلة المتخصصين القادرين على حسن استخدام وتسيير التدفقات البنكية .

جـ : طرق الدفع : يتم التعامل عم طريق وسائل الدفع النقدية أما استخدام وسائل الدفع الالكترونية فلا يزال ضئيلا فهي ليست متاحة لدى جميع البنوك التجارية فالأمر يتطلب إعادة تنظيم النظام المصرفي.

د-**صعوبة النفاذ إلى الانترنت نظرا** لارتفاع تكلفة استخدام الانترنت وارتفاع تكلفة الحصول على الحاسوب الأمر الذي ساهم في بروز الأمية المعلوماتية نظرا لضعف مستوى الجاهزية الشبكية في الجزائر في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال وهو بحاجة إلى دفع من قبل الشركات الخاصة والأفراد والحكومة، وضعف البنية الأساسية للتقنيات والنظام التعليمي نظرا لضعف الاستثمارات الرائدة في هذا المجال لاسيما تلك التي تمكن من توسيع دائرة المستعملين والمستفيدين من تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

هـ-**انعدام الثقة بالجهاز المصرفي والوسائط الإلكترونية** نظرا لشيوع ثقافة الدفع نقدا جعلت المواطن الجزائري لا يتقبل التجارة الالكترونية نظرا لطابعها غير الملموس.

و-**ندرة التجار الذين يقبلون الدفع بالبطاقة** فالتاجر يرفضها من أجل التهرب الضريبي.

ومن هنا ولتفعيل وتعزيز التجارة الالكترونية فلا بد من بناء قدرات فعالة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال العمل على نشر الثقافة المعلوماتية، تنمية رأس المال البشري في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال و تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لتجنب أية عوائق قد تؤدي إلى فرض قيود على الأنشطة التجارية وأساليب إجراء التجارة الالكترونية من خلال مراعاة قانون عدم الاحتكار حماية المستهلك، نظام الضرائب، قانون الوكالة والعمل على الاستفادة من التجارب الناجحة والعمل على ترقية التجارة التقليدية .

6- العمل على تفعيل النظام الوطني للمعلومات [1]: نظرا لازدياد أهمية وقيمة المعلومة عملت الجزائر على إقامة نظام وطني للمعلومات من أجل ترقية القطاع الاقتصادي من خلال تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتلبية احتياجات المسيرين حيث شمل المجالات التالية : نظام المعلومات الإحصائية، نظام المعلومات التجارية و الاستثمارية ، نظام المعلومات العلمية والوثائقية.

ويتكون النظام الوطني للمعلومات في الجزائر من :

أ- نظام المعلومات الإحصائية : وهو كل إعلام كمي من شأنه المساعدة على معرفة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأساليب عديدة، وتوجد هيئات تعتبر بمثابة مركز للمعلومات الإحصائية تشمل:

- **المجلس الوطني الإحصائي** : يقوم على أساس توجيه السياسة الوطنية للإعلام من خلال اقتراحه لمجمل التحقيقات والأشغال الإحصائية المقررة للسنة، وسن قانون أخلاقيات المهنة لضمان السير الفعلي للنظام الإحصائي .

- **الديون الوطني للإحصاء** : يعمل على إعداد المعلومات الملبية لاحتياجات الأعوان الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال توفير هذه المعلومات بصورة منتظمة من خلال مؤشرات الاقتصاد الوطني ودلالاته حسب البرنامج الوطني للإحصاء ويعمل على جمع المعلومات وعادة ما تكون المعلومات المجمعة متعلقة بتقلبات الأسعار، معدلات التضخم القدرة الشرائية، وكذا المعلومات خاصة بالنشاط الاقتصادي (صناعة، زارعة، تجارة، خدمات) ومعلومات خاصة بالمبادلات الخارجية (صادرات، واردات)، ومعلومات خاصة بالمؤشرات المالية والنقدية وكذا العمالة.

---

[1]: سالم محمد سالم، (2008):التخطيط الوطني للمعلومات، **مجلة دراسات المعلومات:** (عدد 01)، ص89 .

ب- نظام المعلومات التجارية والاستثمارية[1] : لا يوجد في الجزائر نظام معلومات تجارية واستثمارية قائم بذاته وإنما توجد مراكز وهيئات تعتبر بمثابة مركز للمعلومات التجارية والاستثمارية تشمل : الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة " CACI "، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات " CNIS "، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " ANDI "

-**الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة** : تعمل على تكوين أصحاب المؤسسات والمسيرين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، المحاسبة، التجارة الدولية، قانون الأعمال ... الخ كما توفر كافة المعلومات المتعلقة بكيفية تأهيل العمال وبرامج تأهيل المؤسسات .

-**المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات** : وهو مركز تابع للمديرية العامة للجمارك يعمل على إدارة قواعد المعطيات وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتحليلها ووضع تقديرات، تبليغ وإيصال المعلومات الإحصائية إلى مستخدميها. .

-**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** : تعمل على توفير كل المعلومات المتعلقة بإجراءات التسجيل في السجل التجاري، العقارات، ميدان البيئة، التشغيل والعمل الجمركي من رسوم و ضرائب .

ج- نظام المعلومات العلمية والوثائقية : ويدعم هذا النظام من خلال مركزي البحث في الإعلام العلمي والتقني " cerist " والمركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية " cnide "

-**مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني** [2] : يعمل على ترقية استعمال الانترنت، إقامة شبكات الربط ويعمل على إقامة الشبكة الوطنية للمعلومات العلمية والتقنية، إنشاء بنوك معطيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا حسب القطاعات، تقييم نتائج البحث العلمي والتقني ونشر البحوث وضمان التنسيق في مجال الربط الشبكي الوثائقي الوطني مع مختلف الشبكات الأجنبية والدولية، وترقية إدخال الوسائل التقنية الحديثة في مجال جمع وتحليل ومعالجة وتخزين المعلومات العلمية والتقنية .

---

[1]: رحيم حسين، (2003): تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:تشخيص و مقترحات، **الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية المنعقد** في 2003، جامعة سطيف، ص389 .

[2]:المصدر نفسه ، ص389 .

ويعتمد المركز في القيام بنشاطاته على كفاءات متخصصة ووسائل متطورة وهي موزعة على مجموعة من مخابر والدوائر والمصالح أهمها : مخبر الذكاء الاصطناعي، مخبر قواعد البيانات، مخبر نظم المعلومات، مخبر البحث والتطوير في الإعلام العلمي والتقني، مخبر الشبكات وموزعات المعلومات، دائرة جمع و معالجة ونشر المعلومات العلمية والفنية، مصلحة السمعي البصري والوسائط المتعددة ، ولقد أنجز المركز عدة مشروعات أبرزها : المساهمة في تشييد مشروع الجامعة الافتراضية، تطوير عدد من المواقع المعلوماتية في شبكة الانترنت www.NIC.DZ – www.CERIST.DZ ، تطوير عدة منتجات في مختلف مجالات التسيير منها " سنجاب " للتسيير الوثائقي، الرصيد الوطني للرسائل (FNI: fonds national des thèses) وضع قاعدة بيانات للكلمات المفتاحية للجزائر (algeriana)، تكوين قاعدة بيانات للكفاءات البشرية العلمية والفنية الوطنية (PSI potentiel scientifique et technique) المراكز الجهوية للتوثيق، تطوير عدة نظم معلومات اقتصادية لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية، وإصدار مجلة متخصصة في المعلومات العلمية والتقنية (RISI) إلى جانب التقارير والبحوث العلمية ، كما أنه يساهم في تحقيق المشاريع التالية :

-**مشروع التجارة الالكترونية** : تطوير قاعدة للأعمال الالكترونية كأدوات الدفع ومواقع الانترنت المتخصصة .

-**مشروع شبكة أكاديمية البحوث** (ARN académie recherche network) ويهدف إلى إقامة شبكة ما بين مختلف المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث على المستوى الوطني ويتضمن المشروع التعليم عن بعد والمكتبة الافتراضية .

-**مشروع الطب عن بعد** (télémédecine) وهو يهدف إلى نشر المعلومات الطبية والأبحاث المتخصصة وتحميل الصور ومعالجتها ثم تخزينها بغرض تبادلها ما بين المتخصصين وبالجملة المساهمة في إدخال تقنيات الإعلام الآلي في مجال الطب .

-**المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية (CNIDE):** تم إنشاؤه في 1981/12/26 أوكلت إليه مجموعة من المهام هي[1]:تطوير وسائل جمع الدراسات الاقتصادية وتصنيفها بالاتصال مع الهيئات الخاصة بها، تسيير فهرس مكاتب الدراسات الوطنية والأجنبية العامة في ميدان الدراسات

[1]:الجريدة الرسمية،المرسوم رقم83-389 المؤرخ في1981/12/26،عدد52 ،ص90 .

الاقتصادية، وإقامة مركز قطاعي للوثائق الاقتصادية، ومن أهم إصدارته : فهرس الدراسات الاقتصادية، فهرس مصادر المعلومات الاقتصادية، فهرس مكاتب الدراسات الاقتصادية على المستوى الوطني، فهرس النصوص القانونية الخاصة بتنظيم الاقتصاد الوطني، فهرس المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي ورغم هذه المساهمات إلا أن النظام الوطني للمعلومات يعرف نقائص تجعله لا يستجيب لاحتياجات المستخدمين منها :

-الضعف المستمر بمنتجات المعلومات الوطنية المناسبة لنشاطات القطاعات مثل : الإدارات، القطاع المالي، قطاع التربية والتكوين، القطاع الاقتصادي والاجتماعي .

-معاناة الديوان الوطني للإحصاء من :

-صعوبة توظيف الخريجين الشباب وعدم وجود آلية منظمة لجمع وتصنيف الاحتياجات التدريسية اللازمة لوضع خطة التدريب وارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات .

-انعدام ثقافة الشفافية لأن أساس نظام المعلومات هو نشر المعلومات التي تساعد على دعم اتخاذ القرار وبالتالي ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الكفاءة فإن كان الإفصاح عن المعلومات يقتضي توفر نظام معلومات وطني فإن الكفاءة الاقتصادية تعد دافعا و عاملا مشجعا لنشر المعلومات وبالتالي تزويد النظام بالمعلومات المطلوبة وعلى العكس ينتج عن عدم الكفاءة اللجوء إلى إخفاء المعلومات أو على الأقل الإفصاح عنها بصورة كاذبة وهو ما يعني وجود شفافية مزورة .

-ومن ناحية أخرى فإن نشر المعلومات لا يخص فقط مؤسسات الدولة وإنما يشمل جميع المؤسسات إلا أن المؤسسات الاقتصادية تخشى العواقب الناجمة عن نشر المعلومات .

ومن هنا نصل إلى فكرة مفادها أن القدرة على إقامة نظام وطني للمعلومات من شأنه أن يساعد على الاندماج في اقتصاد المعرفة الأمر الذي يفرض على الجزائر إعادة النظر في نظامها من خلال :

-وضع إستراتيجية وطنية للمعلومات: وتكمن أهمية هذه الإستراتيجية فيما يلي :

-توفير قاعدة زمنية لمراقبة وتقويم مسار العمل وتقدمه وتسمح بإعادة النظر باستمرار في الاستراتيجيات الفرعية قصد الاستجابة للتطورات الجديدة .

-تساعد في تحديد الاحتياجات العامة من المعلومات وفق مخططات مرحلية .

-تمكن من معرفة المتطلبات التمويلية لهذا النظام تساعد على نشر ثقافة المعلومة كمورد استراتيجي .

-**تأمين إطار قانوني** : لا بد من وجود منظومة تشريعية خاصة بالإعلام تشمل على وجه الخصوص إلزامية الإفصاح بالنسبة لمختلف الهيئات والمؤسسات وكذا الإجراءات القانونية المتعلقة باستخدام المعلومة.

- **توفير الموارد البشرية اللازمة لهذا النظام** : يتطلب إقامة مثل هذا النظام وجود كفاءات مختصة في مجال إدارة المعلومات سواء من حيث طرق وأساليب الحصول عليها وما يتطلبه ذلك من مهارة وكفاءة أو من حيث التعامل معها تقنيا لما يقتضيه ذلك من كفاءة في تخزينها وتبويبها و كذا ما يحتاجه هذا النظام من مختصين في تفسير وتحليل هذه المعطيات وبالتالي نشرها بالكيفية المناسبة حتى تفي بالغرض من وجودها .

- **توفير قاعدة أساسية من الهياكل المادية والفنية** : أي المباني اللائقة والتجهيزات الضرورية المتطورة والبرامج المعدة بمعالجة المعلومات وكذا ضرورة وجود شبكة ربط معلوماتية متطورة ليست فحسب شبكة الانترنت بل أيضا شبكة الربط ما بين مختلف الأنظمة الفرعية لا سيما منها ذات الصلة الوطيدة .

وما هو ملاحظ من خلال دراستنا لاستراتيجية الجزائر الإلكترونية أنها قد اهتمت بمحتلف جوانب التنمية، سواء تعلق الأمر بالجانب التعليمي ، التكنولوجي، أو القانوني ورغم ذلك لم تستطع تحقيق الغاية المرجوة، والتي هي بناء اقتصاد المعرفة في ظل ضعف البنية التحتية للاقتاد الوطني وعدم استكماله لمهامه الداخلية وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

المطلب الثالث : تقييم إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 :

إن إستراتيجية الجزائر الالكترونية هي إستراتيجية شاملة وواضحة من شأنها أن تحقق التنمية بمختلف جوانبها فهي تتطلع إلى الإسهام في بناء مجتمع يتصف بحس معرفي عال يتميز بطاقات معرفية فاعلة ويتمتع بشراكات معرفية مؤثرة ويسلك طريقا تطوريا حكيما ومستمرا وما هو ملاحظ انطلاقا من دراسة مضمون هذه الإستراتيجية هو أنها جاءت لمعالجة ما يلي :

-عدم وجود إستراتيجية متماسكة ومتكاملة رغم العديد من المشاريع والمبادلات المبذولة في مجال ترقية مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

-عدم وجود مهارات تقنية وصفات إدارية قادرة على تسيير مشاريع تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

-ضعف المحتوى الرقمي الجزائري في الانترنت .

-ضعف القاعدة الصناعية في القطاع الخاص .

و لكن ما هو ملاحظ أن هذه الإستراتيجية تعرف تباطؤا في تطبيق الإجراءات مرد ذلك ما يلي :

1-عدم استكمال مشروع التنمية القومية[1] : إن إرساء قاعدة إستراتيجية لقيام اقتصاد المعرفة أمر صعب المنال في ظل عدم استيفاء كافة الشروط والمتمثلة في كون أن اقتصاد المعرفة هو أحد إفرازات العولمة التي تفترض انتقال المجتمع من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد ألمعلوماتي أي آن اقتصاد المعرفة هو نتيجة حتمية بجميع التطورات التي عرفتها الرأسمالية وصولا إلى الثورة المعلوماتية الراهنة أين تغيرت مهام الصناعة شكليا من خلال الانتقال من الصناعات المصنعة إلى صناعة الخدمات في حين نجد أن الجزائر كاقتصاد لم يمر بهذه المراحل مما يصعب عليه إمكانية الصعود مباشرة إلى القمة، ولذا فإنه لا بد من بناء اقتصاد قومي صلب قائم على الشفافية والحرية يشجع الصناعة ويحقق التنمية الريفية ويطور الأبحاث بغرض ترسيخ مفاهيم المعلوماتية وبالتالي تحقيق الوعي ألمعلوماتي.

2-تفشي الفساد الاقتصادي في الجزائر : لقد احتلت الجزائر المراتب الأولى في نسبة الفساد والرشوة في 2006 حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية ولقد توصلت المنظمة إلى فكرة مفادها أن

[1]: عبد الأمير السعد،(2007): قضايا رأس المال و العمل، ط1، مركز البحوث العربية، ص56 .

الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوى مثل : اسبانيا، تركيا، الصين، كوريا الجنوبية، كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم 33: الفساد الاقتصادي في الجزائر .

السنوات	2003		2004		2005		2006		2007	
المؤشر	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
	88	2.6	97	2.7	97	2.8	84	3.1	99	3

المصدر : ماضي بلقاسم، خدادمية آمال، (2012): الفساد المالي والإداري في الجزائر: الأسباب والآثار، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري المنعقد** يومي 6-7ماي2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة، ص04 .

ويلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر قد تراجع ترتيبها بـ 15 نقطة من سنة 2006 إلى سنة 2007 ، ولقد احتلت الجزائر المرتبة94 عالميا في الفساد سنة2013 ، وهذا يؤكد على ارتفاع حدة الفساد، فالمخططات التنموية فشلت في تحقيق أهداف التنمية ولم تصنع التغيير المرتقب بقدر ما صنعت الفساد وهذا يؤدي إلى إعاقة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتبر آداة فعالة في نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا وتحقيق التنمية المستدامة، فحسب دراسة قام بها البنك الدولي للدول العربية في سنة2013 باعتماده على مؤشر تسهيل الأعمال ، نجد أن الجزائر لم تحقق ترتيبا جيدا فلقد احتلت الجزائر المرتبة153 عالميا.

3-القرصنة الالكترونية : وهي من مخلفات تطور تقنيات الإعلام والاتصال وهي تشكل خطورة لكل المستخدمين وتتسبب في تدمير الاقتصاد وتمس بأمن الأشخاص من خلال الجرائم المعلوماتية أو اختراق البريد الالكتروني للأشخاص والشركات الكبرى مثل مايكروسوفت جوجل أو قرصنة أموال المستخدمين والاستيلاء عليها، وإن انتشار مثل هذه الظاهرة يؤدي إلى انكماش المبادرة والاستثمار بفعل غياب المناخ الملائم الذي يشجع المنتجين والموزعين في التواجد على الساحة، هذا المناخ يتجلى في المنافسة غير الشريفة .

و هي تؤدي إلى :نقص المدخول الضريبي، هروب المستثمرين نظرا لغياب الشفافية في السوق ،التخلي عن الأعباء الاجتماعية للعمال .

4-ضعف البنية التحتية : سواء تعلق الأمر بالخطط التنموية المتبعة من طرف الجزائر والتي لم تستطع تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وكذا ضعف التكامل والتنسيق ما بين المؤسسات المعنية بصناعة المعلومات وذلك نظرا لتشتت الإمكانيات وتبعثر الجهود فكل جهة تعمل بمعزل عن الجهات الأخرى فلقد حل التنافس محل التكامل وظهرت على الساحة مشروعات مكررة .

5- ضعف مستوى البحث والتطوير: كما ونوعا حيث قدرت نسبة الإنفاق 0.1 % سنة 2007 حيث 1 باحث من 8 باحثين في الجزائر يقوم بعملية النشر مقابل 1 باحث من 3 باحثين في فرنسا ومرد ذلك هو صعوبة الحصول على المعلومات نظرا لانعدام ثقافة الشفافية إضافة إلى كون البحث العلمي في الجزائر يعتمد على الحكم الذاتي في المختبرات فلا بد من بذل جهود كبيرة لزيادة نوعية العمل .

6- تدني المستوى التعليمي : فكمية مخرجات التعليم في تزايد في حين أن الجودة والنوعية في تراجع مستمر مرد ذلك كون المنظومة التربوية ما هي إلا انعكاس لرغبات فردية ومتطلبات اجتماعية اقتصادية، انعزال المؤسسات التربوية عن باقي فئات المجتمع فهي لا تتماشى ومتطلبات السوق، واعتماد نظم التربية والتعليم على التلقين بدلا من التركيز على البحث عن المعلومات في الكتب، القوة الشرائية المتدنية، غياب الانتشار الواسع للمكتبات العامة وضعف مقتنياتها .

ورغم كل هذه العراقيل فإن هذه الإستراتيجية يمكن أن تحقق نجاحا باهرا إذا تم مراعاة العناصر التالية :

-تفعيل مكانة التشريعات التي تنظم عقود اكتساب المعرفة وعقود شراء التجهيزات وتحدياتها على نحو يضمن نقل بعض المعرفة .

-مراعاة التشريعات المحفزة للقطاع الخاص لتمويل أنشطة العلوم والتكنولوجيا ومنح تحفيزات ضريبية ومالية للقطاع الخاص والعام للاستثمار في البحث والتطوير .

-ضرورة إنشاء بنوك المعلومات وتطويرها، ووسائل الوصول إلى المعلومات وتبادلها وتطويرها وذلك من خلال توفير وسائل الاتصال وتخفيض تكلفة الاتصال .

-تثمين رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التكوين وإحداث مؤسسات تعليمية جديدة مواكبة للتطورات الراهنة وإعادة النظر في مناهج التعليم المستمر وبالتالي تحسين ظروف الموارد البشرية لمنع نزيف الأدمغة .

ولذا فلا بد من اغتنام الفرص المتاحة خاصة وأن الجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة للموارد البشرية والتي لا بد من تثمينها بغرض ضمان نسق عام يهدف إلى رفع المستوى العلمي والتقني لأفراد المجتمع لتحقيق الوعي ألمعلوماتي، الاستفادة من منتجات العلم والتكنولوجيا في نشاطاتهم المهنية والاجتماعية وتكوين قيادات قادرة على تسيير مشاريع تكنولوجيا الإعلام والاتصال لضمان العدالة في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال لأن هذه الأخيرة تعمل على تهميش بعض الفئات ليقتصر استخدامها على فئة أرباب العمل، الطلبة ..... الخ .

المبحث الثالث : معوقات الاندماج في اقتصاد المعرفة

إن بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر تواجهه العديد من العقبات منها ما هو تقني، تنظيمي، سياسي وهذا من شأنه أن يصعب بناء اقتصاد معرفي جزائري ما لم يتم إيجاد حلول فعالة لحل مثل هذه المشاكل.

المطلب الأول : بنية الاقتصاد الجزائري :

إن ظهور الاقتصاديات المبنية على المعرفة جاء انطلاقا من الاهتمام بإنتاج المعرفة ونقلها (التعليم، البحث، التأهيل، التنسيق الاقتصادي)، وكذا قدوم تقانات جديدة، فأصبحت القدرة على إنتاج المعرفة واستخدامها من العوامل الأساسية لنجاح المنشآت الاقتصادية ونمو الاقتصاديات الوطنية، إلا أن ما هو ملاحظ أن الاقتصاد الجزائري هو مجرد سوق استهلاكية لتصريف تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي أعاق بناء مجتمع المعرفة، خاصة وأن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي[1] قائم على إنتاج المحروقات، الأمر الذي جعل منه اقتصاد رخوا يعتمد على المبادلات وبالتالي شكل مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد .

1-الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي : يمثل قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري 3/1 من الناتج الإجمالي للبلد، ويمده ب 3/2 إيرادات الموازنات و98 % من إيرادات الخارجية[2] وهذا يجسد التبعية المتزايدة تجاه المحروقات .

---

[1]:عرف الدكتور محمود عبد الفضيل الاقتصاد ألريعي بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا بالإنفاق من دولة ريعية،إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع بين القطاعات الاقتصادية الأخرى،فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى.

[2]: محمد حابيلي، (دون سنة): الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الاصلاح الاقتصادي: (عدد20)، ص41 متاح في الموقع الإلكتروني:
http://arabsi.org/attachments/article/683/.pdf :20/12 /2012

الجدول رقم 34 : حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي .

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.1	4.2	6.9	5.2	5.1	1.8	3	3	2.2	3.5	4
نمو خارج المحروقات	5	6	6	6.2	4.7	5.3	6.6	6.6			
حصة المحروقات من PIB	33.9	32.5	35.5	38	44.7	46.3	47.3	50.9			
رصيد الموازنة العامة خارج قطاع المحروقات منPIB	-	-	-28	-30	-35	-36	-38				

المصدر: التقرير المالي للبنك الدولي2007-2009، توقعات البنك العالميي2010-2011، ص18 .

وإن التنويع في الإنتاج والصادرات لا يتطور بوتيرة تطور القطاع المحروقات الذي عرف تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، سواء كان ذلك على صعيد الإيرادات من العملة الصعبة التي يوفرها، كما على صعيد تطوير الإنتاج ومضاعفة الاكتشافات، ولقد انعكس ذلك علي باقي الميادين من خلال مايلى :

1-1-الأبعاد الاجتماعية والسياسية :

أ : **تكريس مبدأ السلطوية :** تعتبر الجزائر دولة ريعية تؤمن ميزانيتها بالاستناد إلى تصدير الموارد الأولية ولقد ارتبط الريع[1] بمفهوم السلطوية، ففضلا عن الاستفادة من المداخيل الناشئة من بيع المواد الطبيعية فإنه في الدولة الريعية يعمل جزء أساسي من المؤسسات وقوة العمل في توزيع والاستهلاك، وتستطيع الدولة عن طريق التمركز والاحتكار أن تجعل مجموعة صغيرة مرتبطة بعمل في ميدان الاقتصاد والسياسة لذا تسهم مؤسسة السلطة والحكومة دورا شاملا في الدول الريعية، ومن هنا يمكن تحديد المزايا الناشئة لمؤسسات السلطة من الاقتصاد الريعي للمجاميع القابضة للريع في ثلاث :

[1]: الريع هو مفهوم اقتصادي يعني إيرادا دون سعي أو عمل،عرفه العلامة إبن خلدون في مقدمته على انه كسب وميزه عن الرزق الذي يتطلب جهدا و نظر إليه دافيد ريكاردو على أنه ثالث مكونات الثروة بعد الأجور و الأرباح.

-**المزايا السياسية** : وهي المتعلقة بتوزيع المناصب السياسية ومواقع العمل ليس على أساس الكفاءة في العمل بل على أساس الولاء للسلطة والحاكم .

-**المزايا الاقتصادية** : وهي المزايا الاقتصادية الناتجة من الحصول على الأرباح عن طريق تقديم تسهيلات تجارية عامة .

-**المزايا المعلوماتية** : وهي ميزة الحصول على المعلومات والاستفادة منها لأغراض شخصية أو لمجموعة أو لحزب معين وتحقيق هذه المزايا يؤدي إلى إلحاق ضرر بسياسات التشجيع والحماية الاقتصادية، وتضعف التنمية المستدامة وبروز مجاميع معينة مرتبطة بالسلطة يتسبب بتقوية بنية احتكار السلطة، وبالمقابل فإنها تؤدي إلى إضعاف ثقة الرأي العام بقدرة الدولة وإرادتها السياسية ، مما ينجم عنها وقوع الدولة الريعية في داء السلطوية، الأمر الذي يؤدي إلى التبعية للمداخيل غير المنتجة، وتمركز المداخيل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد فئة معينة .

ب-إن الدولة بشكلها الإداري هي دولة مركزية تميل إلى البيروقراطية وعادة ما تكون ثرية لما تملكه من سيولة نقدية، ولكن هذا الثراء ينعكس بشكل متوازن على شرائح المجتمع المختلفة ويعود هذا إلى سوء توزيع الدخل القومي كما يرتبط اقتصاد البلدان ذات الاقتصاد الريعي بالأزمات الاقتصادية العالمية ارتباطا وثيقا، لاعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية وهذا الارتباط يتمثل بشكل أساسي بما يلي :

-الطلب على المادة الريعية (النفط الغاز... الخ) وأسعارها وإمكانية تصديرها وهذا يعني أن الاقتصاد الريعي تنعكس عليه أثار التذبذب في أسعار المادة الريعية على نحو مباشر .

- سعر صرف الدولار الذي يشكل عملية مبادلة عائدات المصدر الريعي بمعنى أن انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى كالين واليورو، سينعكس سلبا على حجم العائدات قياسا إلى أسعار الاستيراد من دول تلك العملات.

-بسبب ارتفاع معدلات الصرف على السلع الكمالية وانتشار ثقافة انتهاز، والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي، فإن الاقتصاد يتجه نحو قطاعي العقارات والخدمات، وازدراء الكسب

المبني على العمل المنتج، ومثل هذه المواصفات تشجع على انتشار الفساد بكل صوره في بنية المجتمع ألريعي .

ج-**عدم توفر الفرص لتراكم رأس المال** والتوجه بدلا من ذلك إلى الاكتناز الذي يقود إلى استمرار سيطرة أصحاب الأموال على التحكم بالثروة الوطنية والمال العام .

د-**ارتباط الاقتصاد الريعي سياسيا بالدول الرأسمالية الكبرى،** وتحويل الدولة الريعية إلى تابع يدور في فلك تلك الدول، ومن الواضح أن الهدف الذي تسعى إليه الدولة الريعية من استمرار العمل على تمتين علاقات التبعية مع الدول الكبرى، يهدف إلى ضمان حماية خارجية لبقائها في السلطة .

2-1-الأبعاد الاقتصادية :

أ : **العائدات النفطية :** لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرات موازين القوى في السوق البترولية، واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، وبعد تحسين أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية بعد أن عانت من تراجع حاد من منتصف ,وخلال عشرية التسعينات .

ولقد عرفت الجزائر نفس الظروف السابقة من حيث نمو الفوائض في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى لكن هذه الفوائض المتراكمة تشكل عبئا للدول النفطية بسبب محدودية قدراتها في توظيف هذه الأموال في برامج تنمية قادرة على خلق ثروة حقيقية، لأن وجود احتياطيات كبيرة من الصرف المتأتية من تصدير المحروقات لدى الدول المنتجة للبترول تصبح هدفا للدول الصناعية تعمل على استقطابها بأساليب مختلفة من خلال :

-تحويل فائض ميزان المدفوعات من الأموال المتراكمة مباشرة لاستثمارها في الدول الصناعية حيث يتم استقطاب فوائض التدفقات المالية التي لم تستطع اقتصاديات الدول النفطية استيعابها من أجل توظيفها لدي الهيئات المالية العالمية .

-زيادة واردات الدول النفطية من السلع الاستهلاكية، حيث تلجأ إلى زيادة استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية كنوع من إعادة توزيع الدخل بتوفير السلع للمواطنين بغرض تحسين مستواهم

المعيشي، مما يؤدي إلى خلق أنماط استهلاك جديدة، هذه الواردات آتية أساسا من الدول الصناعية كسلع استهلاك رأسمالية أو غذائية حيث تستعيد الدول الصناعية الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط .

ب-تناقص الريع البترولي : ويعود السبب إلى عاملي التضخم وانخفاض سعر الدولار الأمريكي المعتمد في تجارة النفط، فما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول من هذا الريع يعد قليلا[1]، بسبب سيطرة الشركات العالمية على أسواق الاستهلاك النهائية، وهذا التناقص في العائدات يبرر مطالبة الدول المنتجة للبترول بنصيب عادل من هذا الريع، وزيادة فاتورة الاستهلاك الاستيرادي مما جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا أحادي التصدير ويكاد يكون أحادي المنتج، يعتمد حصريا على الجباية البترولية وقلل في المقابل الاعتماد على نمو القطاعات الأخرى .

ج-انكماش قطاعي الصناعة والزراعة : لقد أثر النمو السريع لقطاع المحروقات سلبا على نمو قطاعي الزراعة والصناعة[2] من خلال التخلي التدريجي عنهما[3] ليصبح قطاع التصدير يحظى بالصدارة على حساب سياسيات التنمية الوطنية، وتحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلبي الحاجات الاستهلاكية، ولقد تجسد ذلك من خلال ضيق السوق المحلية وضعف النسيج الصناعي الوطني القائم حاليا وعدم قدرته على توفير سلع التجهيز التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما يستدعي استقدام الشركات الأجنبية وعمالها لإنجاز أغلب المشاريع الكبرى المخططة وبالتالي فإن عوائد البترول تبقى لها الدور الأساسي وسيقتصر على توفير التمويل اللازم لكافة المشاريع الإنمائية وتوفير الحاجيات الاجتماعية الاستهلاكية للمجتمع المستورد فقط[4] .

---

[1]: وهذا في حالة ما إذا اعتبرنا أن الريع هو عبارة عن الفرق بين التكلفة الكلية وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق الاستهلاك.

[2]Abdelkader Sid Ahmed, (1983)': développement sans croissance ,opeu :Alger, algerie, p376.

[3]:يطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي وهي التسمية التي تطلق على كل اقتصاد يملك ثروة طبيعية ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير.

[4]: محمد عبد الشفيع،(1983): العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة: بيروت، لبنان، ص107 .

وحسب تقرير البنك العالمي لعام 2006 فلقد بين أن الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر خلال الأعوام الأخيرة والناتج عن ارتفاع أسعار النفط قد أخر وعطل الإصلاحات فيها، ولا سيما منها الإصلاحات الهيكلية، لا يتم توجيه إلا نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الاستثمارات المنتجة ويعود ذلك إلى صعوبة التمويل التي تواجهها الشركات و المؤسسات المنتجة في الجزائر .

ومن خلال مسار التنمية في الجزائر يلاحظ أنه بقدر ما كانت المداخيل وخاصة في الدول التي كانت تعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية وذلك بسبب مجموعة من العوامل الداخلية أهمها :

-سوء التخطيط وسوء اختيار النماذج والاستراتجيات التنموية .

-سوء التسيير وقلة الكوادر الفنية زيادة على التخلف التكنولوجي .

-عدم القدرة على التحكم في النفقات العامة .

2-تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي :إن الاقتصاد الخفي هو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته و مخرجاته الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ومن هنا يمكن تعريفه على أنه إجمالي الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما عمدا لإخفائه والتهرب من الالتزامات القانونية المرتبة بالكشف عن هذه الأنشطة أو أن هذه الأنشطة مخالفة للقانون، ولقد استفحل الاقتصاد الخفي في الجزائر نظرا للأسباب التالية :

أ-الغش الجبائي : لقد شكلت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة العامل الأساسي لتطور الغش الجبائي أهمها :

- إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية وتحرير الأسعار .
- صعوبة الحصول على السجل لتجاري .
- تراجع هام لنشاط رقابة الإدارات الاقتصادية .
- التباطؤ والصعوبات التي تواجهها إدارة الضرائب والجمارك والتجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير والمراقبة مما زاد في تفاقم السلوكات المضرة لمصالح المجموعة الوطنية (البيع والشراء دون الفواتير، الصفقات المشبوهة) .

ب-عبء الغش والتهرب الجبائي : إن عدم المساهمة في المجهود الجبائي يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة ويحرف قواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين وينعكس ذلك من خلال الشعور باللاعدل واللامساواة في المنظومة الجبائية من جهة وقد يؤدي بالمنخرطين في القطاع الرسمي للجوء إلى ممارسات احتيالية للحفاظ على نشاطاتهم من جهة أخرى، وعلى صعيد أخر يعتبر أداء المنظومة الجبائية ضعيفا مقارنة بالنتائج المسجلة في البلدان المجاورة ويمكن تفسير هذه الوضعية بما يلي :

-النقائص المسجلة على مستوى الإدارة الجبائية والجمركية حيث تعرف هذه الأخيرة مرحلة حاسمة من التنظيم والعصرنة .

-الميل الكبير إلى الغش والتهرب الجبائيين في ظل تحرير النشاطات والتجارة الخارجية والانضمام إلى السوق العالمية .

ج-الغش الجمركي : مصالح الجمارك على غرار إدارة الضرائب والتجارة أو مفتشية العمل معنيون بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على الإجراءات والمراقبات التي تفرضها السلطات العمومية وذلك قصد التهرب من دفع الحقوق الرسوم المستحقة للخزينة، وفي هذا السياق تواجه الجمارك مظهرين أساسيين من الغش والتهريب :

- التهريب الذي يزود الشبكات الموازية للنشاطات غير الرسمية .

-الغش التقليدي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع والقيمة ومصدر البضائع .

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى تثبيط القطاع التجاري وتشويه القطاع الإنتاجي وتفكيك البنية الاجتماعية من خلال[1]:

اختلاف معدل النمو الاقتصادي إذ بوجود الاقتصاد الخفي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد ستختلف عن معدل النمو الرسمي مما يؤدي إلى تشوه المؤشرات الاقتصادية .

إن للاقتصاد الخفي تأثيرات كبيرة جدا على قطاع المؤسسات المالية والمصرفية وعلى الأصول العينية خاصة بعد ظهور غسيل الأموال والتي ساعدت على زيادة تلك الآثار لأنها أدخلت تلك الأموال غير المشروعة إلى المصارف .

[1]: رغم الآثار السلبية إلا أنه يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد من معدلات التشغيل لأنه لا يحتاج إلى موافقات رسمية و للا إلى مستوى علمي معين .

3-تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي : يضر الفساد الاقتصادي[1] بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمنع الاستثمار ويعيق التنمية ويحفز عدم المساواة ويقلل من فاعلية الإدارة العامة ويشوه قرارات النفقات العامة ويحول مسار الموارد ضد حاجات القطاعات الأساسية كالصحة التعليم والسكن ....الخ ، وعادة ما يكون الفساد في الأشكال التالية[2]:

-**الرشوة:** أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة.

-**المحسوبية** : أي تنفيذ أعمال لمصلحة فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة من دون أن يكونوا مستحقين لها .

-**المحاباة** : أي تفضيل جهة على أخرى للاستفادة من خدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة

-**الواسطة** : أي التدخل لصالح فرد ما آو جماعة من دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء .

-**نهب المال العام** : أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت تسميات مختلفة .

-**الابتزاز** : أي الحصول على أموال من دون استحقاق مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد .

وتتعدد وتختلف أسباب تفشي الفساد من بلد لأخر والتي يمكن تقسيمها إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة على النحو التالي :

أ-الأسباب المباشرة : وتتجسد فيما يلي :

---

[1]: الفساد هو سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص،ونميز بين الفساد الكبير و الصغير،فالفساد الصغير هو الذي يمارس من طرف فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين فيكون منتشرا بين صغار الموظفين عن طريق استلام الرشاوى أما الفساد الكبير هو الذي يقوم به كبار المسئولين والموظفين والذي لا يوجد له مبرر على الإطلاق من حيث الحاجة إلى دخل إضافي و تكون الرشاوى بالملايير.

[2]:البنك الدولي،(2011): واقع النزاهة والفساد في العالم العربي:خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية 2009 -2010 ، ط1 ، بيروت، ص49 .

-سيادة بعض القوانين والصلاحيات التي تمنح مسؤوليات وصلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار منح بعض الخدمات العامة أو سن قوانين وتشريعات معينة خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص ومختلف الوثائق الرسمية .

-عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة .

-ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين في جني أرباح طائلة .

ب-الأسباب غير المباشرة : و تتمثل فيما يلي .

-انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين يعزز انتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتأمين دخل إضافي .

-عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية إذ إن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفاعل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين تحد من ظاهرة الفساد .

-عدم شفافية القوانين والتشريعات المتعلقة بفساد فالقوانين غير واضحة وقابلة للتفسير بشكل خاطئ.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر والمتمثلة في استحداث أجهزة ووضع تشريعات وإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة الدولة منها :

على المستوى التشريعي : قامت السلطة الجزائرية بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الذي صودق عليه في نهاية دورة الخريف 2005 من طرف البرلمان، ويتعلق الأمر بقانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06/01 الصادر في 20 فيفري 2006 والذي جاء من أجل دعم التدابير الرامية إلى التصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة جميع مراحل الفساد بالوقاية، المكافحة واسترداد الموجودات، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به وكذا التدابير اللازمة لمكافحته مثل التصريح بالممتلكات والتوظيف على أساس الكفاءة والجدارة والشفافية .

أما دوليا لقد وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة في 2003/12/09 .

-**استحداث الأجهزة :** تم استحداث الأجهزة التالية :

مجلس المحاسبة : تم إنشاؤه سنة 1980 بمقتضى المادة 190 من دستور 1976 وبعده بمقتضى المادة 160 من دستور 1989، وكان مكلفا بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها .

المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها : أنشئ بمقتضى قانون 96/33 من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها بجميع المعلومات اللازمة لكشف وقائع الرشوة واستغلال النفوذ، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة .

اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته : وتأسست بموجب القانون 06/01 حيث تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية المعنوية مهامها تشمل تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، واقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسيد مبادئ دولة القانون، وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تفسير الشؤون والأموال العمومية، والتعاون مع مختلف الهيئات العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة وبرامج التوعية، ورغم ذلك فإن ظاهرة الفساد لا تزال في أشد أوجها ودليل ذلك هو كثرة جرائم الرشوة .

الجدول رقم 35 : مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر .

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية و استثمارات غير مشروعة	26 مليار دولار
1990	استيراد صفقة قمح فاسد لميناء وهران	1 مليار و 200 مليون دولار
1996	عرض 2266 ملف جبائي علي العدالة	7,9 مليار دولار
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار
1999	قطع غيار مزورة	274 مليون دج
2000	فضيحة مركب الحجار	100.401.423.28 مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار
2007 إلي غاية اليوم	فضيحة سوناطراك أو ما تعرف (بفضيحة سوناطراك 01 و سوناطراك 02 و 03)	التحقيقات ما تزال جارية

المصدر: بودلال علي، (2008): مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر:الأسباب و الحلول، **مجلة بحوث إنسانية:** (العدد 37)، ص1 .

ويؤدي الفساد إلى عرقلة عملية التنمية من خلال :

-إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة .

-تضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية والبشرية فلقد كشفت دراسة اقتصادية في الجزائر أن ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي تبلغ أوجها في تجارة التبغ ماجعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام 2008 على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير . وقدرت الدراسة أنه ما بين عامي 1996 و 2000 بلغت قيمة التهرب الضريبي حوالي 100 مليار دج والأمر الخطير هو المراتب المتأخرة التي تحتلها الجزائر في مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وهي أكبر منظمة مستقلة غير حكومية تعنى بمحاربة الفساد، ولكن الأخطر هو التراجع المستمر لمرتبة الجزائر في هذا المؤشر كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 36 : مؤشر الفساد في الجزائر .

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقطة/10	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8
الترتيب	88/133	97/146	97/159	84/163	99/179	92/180	111/178	105/180	112/180

المصدر : تقارير منظمة الشفافية الدولية (سنوات مختلفة)

وفي دراسة حديثة للبنك الدولي فإن الفساد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمات إلى 10 % نتيجة للتكاليف الإضافية الناجمة عن الفساد وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي (مباني و معدات) نتيجة العمولات التي تتراوح ما بين 20 إلى 50 % فوق التكلفة الأصلية، وفي دراسة ميدانية لتقرير التنمية العالمي الذي خلص إلى أن الفساد يؤثر سلبا على انسياب الاستثمار المباشر إلى الدول النامية .

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الفساد يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدن في الأجور مما يدفع مرة أخرى إلى مزيد من الفساد فهو يعيد نفسه بنفسه من خلال الحلقة المفرغة .

الشكل رقم 09: الفساد حلقة مفرغة

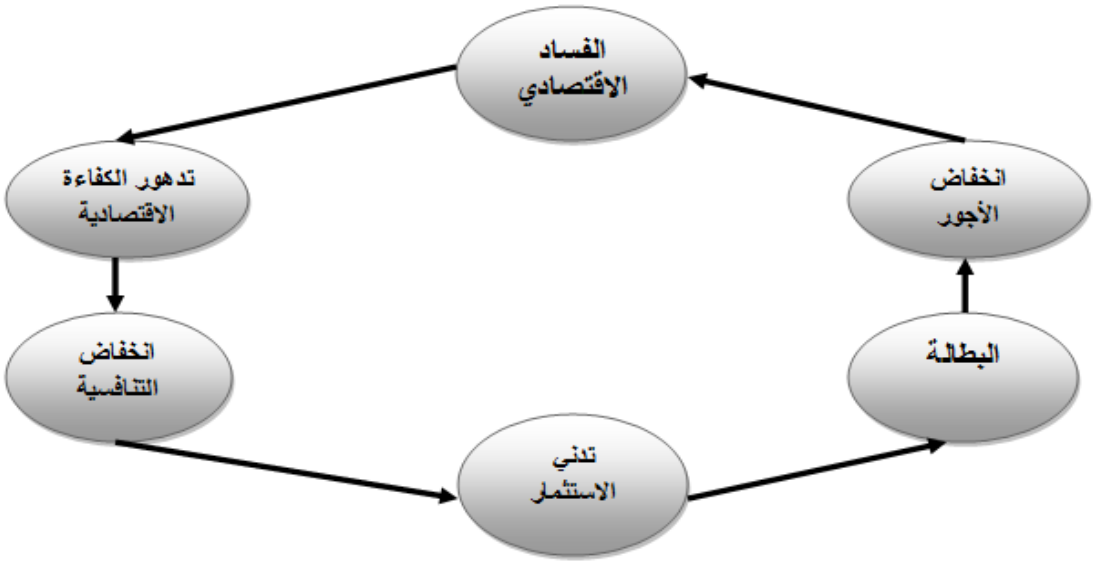

المصدر :عبد القادر خليل، (2009): الحوكمة وثنائية التحول نحو السوق وتفشي الفساد، **بحوث اقتصادية عربية:** (العدد 46) ، ص91.

على اعتبار أنه يؤثر على القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي كما يؤثر على فعالية ومناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويقلل من الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار التي تقدمها الدول للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل انجاز استثماراتهم .

المطلب الثاني: ضعف البنية التقنية

1-ضعف النظام الوطني للابتكار في الجزائر :

إن الابتكار هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل جديد على مادة أو عملية إنتاجية أو خدمية تؤدي للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي، أما النظام الوطني للابتكار فهو مجموعة من مكونات منظومة العلم والتقنية والتي يمكن إجمالها في محورين هما :

- محور يعكس مجال النشاط العلمي والتقني مثل تنمية القوى البشرية والبحث العلمي ونقل التقنية وتطويرها والإنتاج والتسويق والخدمات العلمية والتقنية .

- محور المستوى أو العمق أو درجة التعقيد التي تعمل بها الدولة في كل مجال من مجالات النشاط العلمي والتقني حيث يتدرج المستوى من مستوى السلع المنتهية إلى مستوى مركبات السلع أو العناصر أو أجهزة القياس أو أجهزة الإنتاج أو مستوى معالجة المواد أو مستوى استخراج المواد و يسري هذا كله على قطاع من القطاعات .

يضاف إلى هذه المكونات وجود علاقات تفاعل فيما بينها تؤدي إلى توليد ونشر واستعمال معرفة جديدة تستثمر اقتصاديا أو دفاعيا أو اجتماعيا ضمن حدود الوطن.

ويتميز النظام الوطني للابتكار في الجزائر بالضعف مما يؤثر سلبا على عملية التنمية من خلال تأثيره على نقل وتوطين ثم توليد التقنية بشكل حقيقي ومن خلال تأثيره على توليد فرص عمل جديدة للمواطنين كما أن عدم تحول منظومة العلم والتقنية إلى نظام وطني للابتكار يرجع لعدم الوعي العام بأهمية ودور العلم والتقنية في التنمية، عدم وجود سياسات رسمية معلنة للعلم والتقنية مع آليات ووسائل محدودة لتنفيذها، وعدم وجود مؤسسات وسيطة تربط مكونات منظومة العلم والتقنية مما يعيق تحول هذه المنظومة إلى نظام فعال للابتكار .

2-هجرة العقول[1] : إن الهجرة من الوسائل الشائعة لنقل المعرفة على مدى العصور خاصة لو كانت الهجرة من مصادر المعرفة إلى أوطان متراجعة معرفيا مثلما انتقلت التقنيات الصناعية من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال تدافع أفواج الهجرة التي توالت عليها في بدايات نشأتها وما زالت هجرة المهارات والكفاءات خير وسيلة لنقل التقنية ليس بين الدول فحسب بل بين الشركات والمؤسسات، وكل ذلك جاء نتاج عدة أمور منها:

-عدم إعطاء أصحاب المهارات التقنية والعلمية حقهم ،فالأنظمة الجامدة لا توفر الحوافز للمتميز بهدف تشجيعه على مزيد من البدل والعطاء هذا إن لم تعترض طريقه بالصعوبات والعراقيل مما يضع المتميزين بين خيارين كلاهما مر : إما الاستكانة والقبول بالأمر الواقع أو الهجرة وقبول العروض المغرية التي تقدمها المراكز العلمية في الغرب لكل متميز مبدع والتي تتمثل بالمال وكثير من الميزات التي لا يحلم بها في وطنه الأم هذا الأسلوب راح ضحيته ألاف من العلماء المتميزين ويذهب ضحيته أعداد هائلة في الوقت الحاضر .

-مجال العمل والبحث والتطوير محدود أمام أصحاب المهارات والمتميزين في مجال العلوم والتقنية. والوضع في الجزائر على نقيض ذلك تماما فهي تنتهج سياسات لا تساعد على استقطاب الكفاءات الأجنبية وحسب بل تعمل على طرد الكفاءات والخبرات المحلية إلى الخارج وهي بذلك تتناقض مع نفسها وتفرغ دعوتها لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات معيشة سكانها من مضمونها، وإن النقص في الكفاءات التي تقوم بنقل التقنية في الجزائر واقع قائم منذ عشرات السنين رغم أن توفر الكفاءات والمهارات هو إحدى الركائز المهمة للرقي بمستوى المعيشة في الدول المتقدمة لكن مشكلة الجزائر في كونها تنظر إلى أثار النمو الاقتصادي ونتائجه ولا تلتفت إلى محركه ومشغله ويصل بها الأمر أحيانا أن تفسد بيد ما وتحاول اليد الأخرى إصلاحه عندما تحرص على الجوانب المادية لعملية التنمية الاقتصادية وتهمل أو تؤثر سلبا على الجانب البشري بحيث أصبح لدينا اتجاهان متعاكسان الأول من الغرب إلى الشرق أو من الشمال إلى الجنوب لنقل السلع والخدمات والاتجاه المعاكس له لنقل الكفاءات والخبرات وكل واحد منهما يدعم الأخر .

---

[1]: عصام يحي الفيلالي، (2008): دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها،الإصدار الحادي و العشرين، سلسلة إصدارات مجتمع المعرفة:جامعة الملك عبد العزيز، ص49

وفي الواقع أن الواجب يقتضي أن تقوم الجامعة الجزائرية بدراسة مكثفة عن واقع العقول المهاجرة وعن واقع الهجرة القائمة والتي تستنزف أعدادا هائلة من الأكفاء وذلك يتمثل بتشجيع إقامة تجمعات واتحادات وأندية تجمعهم وتتيح لهم فرص التعرف على بعضهم البعض، أما الوضع العلمي والبحثي والتعليمي في الجزائر فإنه يحتاج إلى مزيد من التمحيص وإعادة البلورة بما يتوافق مع معطيات العصر ومتطلبات التنمية مما ينعكس إيجابا على خفض نسبة الهجرة واستقطاب بعض العقول المهاجرة للمشاركة ولو من بعيد في هموم الوطن وحل مشاكله خصوصا أن الجامعات والمراكز البحثية أصبحت في متناول الجميع في جميع أنحاء العالم بسبب ما حدث من تقدم تقني وثورة في مجال الاتصالات .

-ضعف الاستثمار العام والخاص في مجالات العلم والتقنية المختلفة مثل التعليم العلمي والتقني والبحث والتطوير .... الخ .

-عدم اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في البنية التحتية للعلم والتقنية وخاصة البحث والتطوير.

إن ضعف النظام الوطني للابتكار يؤدي إلى أن الاستثمار في رأس المال الثابت لا يعود بالأرباح التي يفترض أن يعود بها لأن الاستثمار في وسائل الإنتاج لا يعني نقلا حقيقيا للتقنية وامتلاكا لها بل يعني زيادة في القدرات الإنتاجية فقط ولكن التقنيات تتقادم مع الزمن مما يجعل السلع والخدمات المسوقة منها غير قادرة على المنافسة العالمية الشديدة بعد فترة من الزمن لأن فعاليات الإنتاج العالمية المماثلة في الدول المتقدمة تخضع لعملية تطوير تقني مستمر من قبل نظام الابتكار الوطني الخاص بها وهذا لا يحصل في الجزائر التي تحتاج لشراء قدرات إنتاجية جديدة كلما تقادمت تقنية القدرات التي يملكها وهذا يقلل من عائدات الاستثمارات بشكل هائل .

والشكل الموالي يوضح هذا المفهوم بشكل مبسط كما أن تجارب العديد من الدول النامية التي بدأت مسيرتها نحو التقدم والتنمية الناجحة ككوريا الجنوبية وسنغافورة وايرلندا وماليزيا وغيرها تؤكد صحة هذا المفهوم ونجاحه .

الشكل رقم 10: استيعاب التقنية .

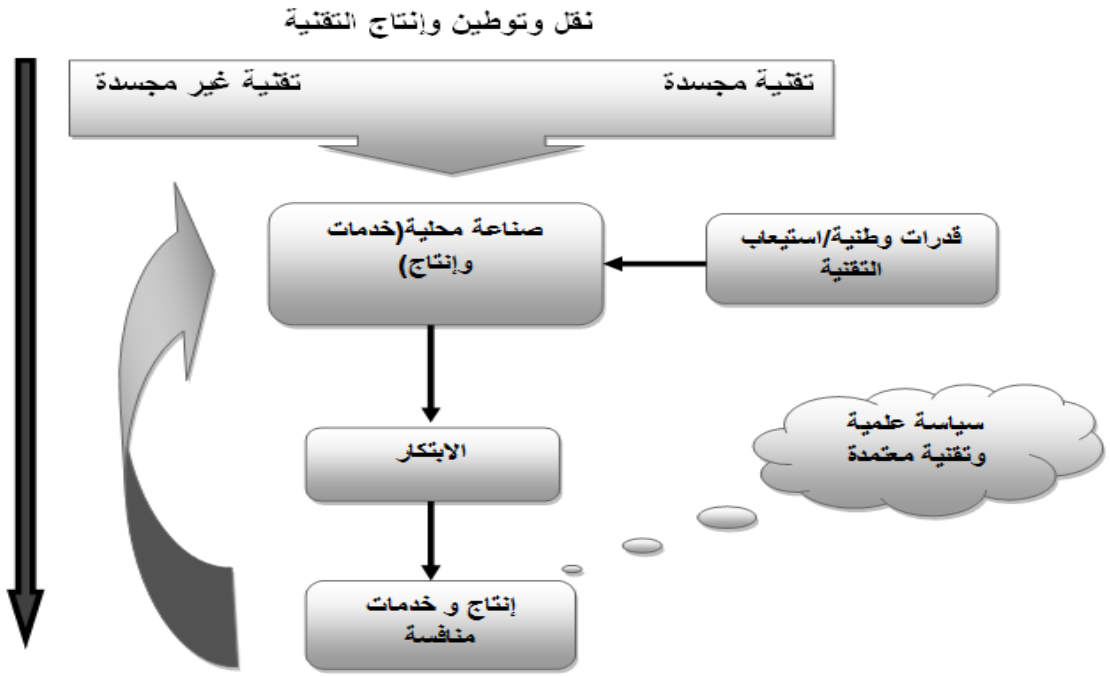

المصدر: عصام يحي الفيلالي، المصدر سبق ذكره، ص169.

3-طبيعة الانترنت في الجزائر : دخلت خدمة الانترنيت للجزائر في عام 1993 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني CERIST [1]، ولقد كانت مرتبطة بالانترنيت عن طريق ايطاليا حيث تقدر سرعة الارتباط ب 9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6 KO).

وذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا حيث تكون الجزائر هي النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا، وفي سنة 1996 بلغت سرعة الخط 64 ألف حرف في الثانية ، ولقد سجلت اشتراك ما يعادل 130 هيئة، وفي 1998 صدر المرسوم الوزاري 256 الذي أنهى احتكار الخدمة من الدولة و يسمح للشركات الخاصة بتقديم خدمات الانترنيت شرط أن يكون مقدم الخدمة لأغراض تجارية جزائري الجنسية ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات ، وفي نهاية 1998 أصبحت سرعة الخط 1 ميغا بايت في الثانية أين تم

[1]: مركز البحث والإعلام العلمي والتقني تم إنشاؤه من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كانت مهمته أنذاك العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية

ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي، وفي سنة 1999 أصبحت قدرة الانترنيت 2 ميغا بايت في الثانية هنا تزايدت عدد الهيئات لتصل إلى 800 هيئة .

كما تم إنشاء 30خط هاتفي جديد، كما تم إحصاء 3500 مشترك في مركز البحث CERIST ، أين تكلفة الاشتراك مرتفعة، وفي نهاية 2001 ظهر مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانب CERIST أدى إلى زيادة عدد مستخدمي الشبكة لتصل إلى 65 رخصة[1]، مما ساعد على تحسين خدمات الوصول إلى الشبكة وتقديم أسعار تنافسية للاشتراك، ورغم ذلك لاتزال الإنترنت تواجه عدة مشاكل تعيق انتشارها بسبب:

-**هيمنة الجزائرية للاتصالات** : رغم وجود عدد كبير من مزودي خدمات الانترنيت إلا أنهم جميعا يعملون من خلال الجزائرية للاتصالات .

-**أسعار الهاتف الثابت** : عرفت هذه الأسعار ارتفاعا ضخما خلال فترات وجيزة مما أثر سلبا على انتشار خدمة الانترنت، حيث ارتفعت هذه الأسعار بنسبة 200 % في سنة 2003 وبعدها 100 % في سنة 2004 .

-**بطء الشبكة** : يعاني أغلب المستخدمين في الجزائر من بطء الشبكة الأمر الذي دعا " الجمعية الجزائرية لممولي الدخول إلى شبكة الانترنت " تندد باحتكار خدمات الانترنت من طرف اتصالات الجزائر، في ظل غياب شركات منافسة ولكن هذا الوضع الاحتكاري أصبح في طريقه للتغيير مع حصول شركة أوراسكوم "بالتعاون مع الشركة المصرية للاتصالات على رخصة إقامة شبكة هواتف أرضية في عام 2005 .

وفي ظل المشاكل والمعوقات التي تعرفها الانترنت في الجزائر ومع تزايد عدد المؤسسات ارتأت الجزائر ضرورة تطوير البنية التحتية للاتصالات، التي تعد أمرا ضروريا لتحسين خدمات الوصول إلى الانترنت من خلال :

أ : **جهود وزارة البريد والموصلات** : عملت هذه الأخيرة على توفير خط اتصال أساسي للانترنت، من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغا بايت /ثا قابل للتوسع لغاية 144 ميغا بايت /ثا، لتمكن

---

[1]: نظرا للإجراءات التشريعية من خلال:*المرسوم التنفيذي رقم98-257 بتاريخ 25 أوت1998 ,/*المرسوم التنفيذي رقم 307-2000 بتاريخ14 اكتوبر2000 .

موزعي خدمات الانترنت وبعض المؤسسات الاتصال من الارتباط بالشبكة الدولية على أحسن وجه فإدارة البريد والموصلات، شرعت في إقامة شبكة لتقديم خدمات الانترنت في جميع أنحاء البلاد، قدرتها تفوق 10.000 خط، حيث أن هذه الشبكة تتميز بضمها لمختلف الخدمات التي يوفرها الويب بالإضافة للخدمات التي تتطلبها التجارة الإلكترونية .

ب : جهود مركز البحث والإعلام العلمي والتقني : حيث بدأ في مشروع بربطه لموزعه في الولايات المتحدة الأمريكية بخط سعته تصل إلى 30 ميغا بايت /ثا، ولقد زودت قطاع التعليم العالي والهيئات البحثية ب 43 خط متخصص و18 خط متخصص لبقية القطاعات الاقتصادية من بينها الموزعين الخواص، ويصل عدد خطوط الهاتف المستخدمة في الولوج إلى الشبكة بـ 2000 خط، ولقد بلغ عدد المستخدمين في سنة 2001، 250.000 مستخدم منهم 20.000 مشترك، كما عمل على التحضير للتجارة الإلكترونية من خلال بناء المواقع التجارية، وعمل على إنشاء الشبكة الأكاديمية للبحث ARN تهدف لربط جميع الجامعات الجزائرية وتزويدها بحاسبات موزعة لاحتواء مواقع الويب الذي يشمل الأبحاث العلمية والمذكرات، الكتب، مجلات علمية، أي مكتبة رقمية لتسهيل تبادل المعلومات بين الجامعات، وقام بتطوير عدة منتجات في مختلف مجالات التسيير منها :

-" سنجاب " للتسيير الوثائقي .

-الرصيد الوطني للرسائل والأطروحات Fond national des thèses : (FNT)

-وضع قاعدة بيانات للكلمات المفتاحية للجزائر Algeriano

-تكوين قاعدة بيانات للكفاءات البشرية والفنية الوطنية potentiel scientifique et technique (PST) .

-إنشاء المركز الجهوي للتوثيق centres régionaux de documentation .

-إصدار مجلة متخصصة في المعلومات العلمية والتقنية (RIST) إلى جانب العديد من التقارير والبحوث العلمية .

-مشروع التجارة الالكترونية : حيث يهدف هذا المشروع إلى تطوير قاعدة للأعمال الالكترونية كأدوات الدفع ومواقع الانترنت المتخصصة .

-مشروع الطب عن بعد : ويهدف هذا المشروع إلى نشر المعلومات الطبية والأبحاث المتخصصة وتحصيل الصور ومعالجتها ثم تخزينها بغرض تبادلها ما بين المختصين، كما يسعى هذا المشروع إلى إدخال وتطوير استخدام تقنيات الإعلام الآلي في مجال الطب .

4-ضعف منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني :كان من تأثير العولمة على الاقتصاد الجزائري إحداث نقلة هيكلية تمثلت في مزيد من الليبرالية والخوصصة للقطاع الاقتصادي وإيجاد مزيد من فرص العمل في القطاعات النشاط الاقتصادي التي تعتمد على المعرفة رغم محدودية هذه الفرص في كثير من الأحيان، ويستدعي كل ذلك توفير القوى العاملة التي تتمتع بكفاءات ماهرة على اعتبار أن نقص العمالة الماهرة ذات المستوى الملائم أحد العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي خاصة وأن قطاع التدريب والتعليم المهني والتقني يواجه العديد من العوائق أهمها :

-غياب إستراتيجية وطنية لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في معظم الأحيان وكذلك غياب إطار عام للسياسات توجهه نشاطات التطوير وإجراءاته ويعمل على تقييم نتائجه ومخرجاته .

-ضعف مشاركة القطاع الخاص في تسيير منظومة التدريب و التعليم المهني والتقني .

-قصور التشريعات ومحدودية المرونة الإدارية وتفويض الصلاحية على مستوى المؤسسة التعليمية وافتقار المؤسسة التعليمية لأدوات الإدارة الحديثة مثل التخطيط الإستراتيجي والتخطيط الإجرائي ومعايير الأداء وتقنيات المعلومات وتسيير الموارد البشرية وتنميتها ضمن منظومة متكاملة مما يحد من قدرتها على أخذ المبادرات لمواكبة التطورات في مجالات عملها ويعيق نشاطاتها في مجال التدريب المستمر والتوصل مع المجتمع .

-ضعف العلاقة بين مخرجات منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني واحتياجات سوق العمل، ومتطلباته فهي تعتمد أساسا على حجم العرض والقدرات الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ومحصورة بشكل رئيسي في مجال التدريب الأولي .

-ضعف آليات التمويل مما ينعكس سلبا على أداء منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني وعلى تحديد أولوياتها واقتصادياتها .

-تدني مكانة التدريب والتعليم المهني في المجتمع إذ ينظر إليه كتعليم بنهاية مغلقة ولا يوفر فرصا كافية لمواصلة التعليم لمستويات أعلى .

-قصور معلومات سوق العمل وعدم شموليتها وضعف استثمار ما يتوافر منها وكذلك ضعف الآليات المستخدمة لتحديد احتياجات سوق العمل مما ينعكس سلبا على رسم السياسات واتخاذ القرارات .

وانطلاقا مما سبق نجد أن ضعف النظام الوطني للابتكار والناجم عن نقص المهارات والكفاءات وهجرة الأدمغة، وضعف إمكانيات التكوين والتدريب من شأنه أن يساهم في ضعف رأس المال البشري الذي يعد أحد المكونات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة.

المطلب الثالث:الفجوة والتبعية التكنولوجية :

كان من أهم إفرازات الثورة العلمية التكنولوجية هو حدوث عدم التكافؤ في توزيع الموارد المخصصة لإنتاج التكنولوجيا بين الدول النامية والدول الصناعية بما يترتب عليه تمركز الإنتاج التكنولوجي في هذه الدول الصناعية وكذا التفاوت الهائل في القدرات الصناعية بين الدول النامية والدول الصناعية المتطورة، ويتركز إنتاج التكنولوجيا في الدول الصناعية الرأسمالية بشكل أساسي في الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر سيطرة شبه كاملة على عملية التجديد التكنولوجي على المستوى العالمي ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان هما[1]:

أ-سيطرة رأس المال الخاص على عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا[2]، أي أن عمليات نقل التكنولوجيا تخضع لمنطق الربح الرأسمالي في إطار الإستراتيجية العامة لرأس المال على المستوى العلمي.

ب-إن إنتاج التكنولوجيا يتم في إطار نظام احتكار القلة، والمعروف أن المنافسة في ظل نظام احتكار القلة لا يتم عن طريق الثمن، وإنما عن طريق محاولة زيادة حصة المشروعات المتنافسة

---

[1]: ادم مهدي أحمد، (2001): العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، الشركة العالمية: القاهرة، مصر ، ص ص70-71 .

[2]: يقصد بنقل التكنولوجيا هي تلك العملية التي يتم بموجبها نقل المعرفة بأبعادها المتشعبة سواء أكانت المعرفة علمية أو تقنية و تصنف هذه العملية إلى النقل الرأسي و النقل الأفقي للتكنولوجيا،فالنقل الرأسي للتكنولوجيا يعني ترجمة البحوث التي تجري قي مؤسسات البحث العلمي إلى وسائل متقدمة للإنتاج أو طرق متقدمة ومتطورة للخدمات المساعدة أما النقل الأفقي للتكنولوجيا فيعني النقل المادي من الدول المتقدمة القادرة على تحقيق النقل الرأسي إلى دول أخرى أقل تقدما،أو لم تنجح في تحقيق و إنجاز النقل الرأسي.

في السوق، أي عن طريق السيطرة على الأسواق سواء بتجديد المنتجات أو تنويع المنتجات أو عن طريق تخفيض نفقات إنتاج السلع لا من أجل تخفيض أثمانها ولكن من أجل توفير موارد يمكن تخصيصها لعمليات التسويق والإعلان وفي كل هذا تلعب التكنولوجيا دورا حاسما، ومن هنا تتشكل التبعية التكنولوجية والتي هي أحد أوجه التبعية الاقتصادية حيث ترتكز على عاملين أساسيين هما[1] :

-**العامل الأول** : التفاوت الكبير والمتزايد بين الطلب على التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية في الدول النامية، وبين قدرة الأنظمة العلمية والتكنولوجيا المحلية على إشباع هذا الطلب، بما يترتب عليه من استيراد مستمر للتكنولوجيا من الخارج.

-**العامل الثاني** : وهو نتيجة مباشرة للعامل الأول، إنه ضعف المركز التفاوضي للدول النامية في مواجهة مصدري التكنولوجيا وهذا يرتكز على غياب المعلومات أو نقصها عن التكنولوجيات المتاحة لدى الدول الصناعية، ونتيجة لذلك فإن الدول النامية تجد نفسها في موقف شديد التناقض والغرابة فهي تدخل إلى سوق التكنولوجيا مشترية من دون أن يكون لديها معلومات كافية عما تريد شراءه، الأمر الذي لا يسمح لها باختيار التكنولوجيا ولا بتحديد عناصر الصفقة التكنولوجية أو تحديد الثمن، وبالتالي يضعها في مركز ضعيف للغاية في مواجهة منتجي التكنولوجيا.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن ضعف القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية للدول النامية هي الركيزة الأساسية للتبعية التكنولوجية وكذا تعظيم الفجوة التكنولوجية[2] ، ومن خلال سعي الدول النامية إلى تضييق الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة فقد عمد مصدرو التكنولوجيا وعلى الأخص الشركات متعددة الجنسيات إلى تصوير التكنولوجيا على أنها الأداة السحرية الأكثر فعالية في القضاء على فجوة التخلف بين الدول النامية والدول المتطورة صناعيا، إلا أن الواقع أظهر بأن الفجوة مازالت تتعاظم مع فيض المعلومات والتقنيات المكتشفة حديثا ذلك

---

[1]: حسام محمد عيسى، (1987): نقل التكنولوجيا:دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية، دار المستقبل العربي:القاهرة، مصر ، ص28 .

[2]: يعرف بيكر الفجوة التكنولوجية على أنها الوضعية القصوى من منظور الربط بالتكنولوجيات ،توفير المضامين والخدمات والجدوى أو الوعي المرتبط بالقيمة الحقيقية من منظور المستخدمين بالنسبة لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والخدمات المرتبطة بها، وإجمالا فإنها تجسد التفاوت في مستوى التقدم سواء بالاستخدام أو بالإنتاج في مجال الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام.

لأن التكنولوجيا المنقولة بشكل عام تشكل بمعظمها "المعدات الجاهزة"، مما أعاق تطوير المهارات والقدرات المحلية للتعامل مع هذه التكنولوجيا وفهمها وتكييفها واستغلالها اقتصاديا ضمن نظام الإنتاج القومي[1].

ولما كانت الجزائر هي إحدى الدول النامية فهي تشهد فجوة رقمية، ولقد صنفت ضمن الدول المهمشة[2]، نظرا للعوامل التالية:

-الاعتماد على الخبرة الأجنبية في كثير من مشاريع نظم المعلومات سواء في التصميم أو التطوير.

-نقص الأدوات اللازمة لصناعة المعلومات وتكنولوجياتها كخطط المعلومات وأساليب التنسيق بين الهيئات.

-ضعف الوعي ألمعلوماتي واستمرار ظاهرة الأمية المعلوماتية.

1-نقل التكنولوجيا في الجزائر: بدأت الجزائر عملية نقل التكنولوجيا مع بداية سياسة التصنيع أي منذ المخطط الثلاثي عام 1967 وهي تعتبر من أكبر الدول المستوردة للتكنولوجيا الحديثة بجميع أشكالها من خلال شراء واقتناء أحدث المصانع ووحدات الإنتاج ذات الحجم الكبير والعصري لذالك وجب على الجزائر إقامة علاقات مع العديد من الأطراف المتقدمة للاستفادة من هذه التكنولوجيا مع الأخذ بعين الاعتبار تفادي الاستيراد من شريك واحد وتعدد المصادر لتجنب الاحتكار والتبعية التكنولوجية لطرف واحد بالإضافة إلى تجنب الشروط التعجيزية التي تفرضها الدولة المحتكرة والمصدرة للمستوردة ولذا اتبعت سياسية العقود في تعاملها مع الدول المتقدمة من خلال :

العقود عن طريق الانجاز بالأقسام أو الأجنحة : أي انجاز مصنع أو مركب من طرف شركاء، لكن كل شريك يقوم بانجاز جناح معين من المركب وعند انتهائه يسلم إلى الجهة المسئولة .

---

[1]: زحلان أنطوان، (1999): التعرف على التحديات العلمية والتقنية والتجاوب معها، **مجلة المستقبل العربي:** (عدد242)، ص49 .

[2]:حسب هيئة الأمم المتحدة تم تقسيم عالم اليوم إلى 04 مجموعات :1-مجموعة الدول التي تقود الثورة المعلوماتية وهم أمريكا الشمالية،أوروبا الغربية و اليابان.،2-وهي مجموعة القادة المحتملين و هي تمثل دول جنوب أوربا.3-مجموعة الدول المستفيدة و المشاركة في جني ثمار ثورة المعلومات مثل البرازيل ،دول جنوب شرق أسيا.4-مجموعة الدول المهمشة وتضم باقي العالم مثل الجزائر.

المفتاح في اليد : شرعت في تطبيق ذلك ابتداء من سنة 1970 نظرا للنقص الذي تعاني منه في اليد العاملة الفنية المؤهلة والمتمرنة في ميدان التصنيع، الأمر الذي ساعد الجزائر على تفادي تشتيت قدراتها وجهودها في مواجهة الموردين الكثيرين الدين يتمتعون لخصائص مختلفة .

الإنتاج في اليد : تم تطبيقه في بداية المخطط الرباعي وتنص على أن يضمن الممون تكوين العمال و المتخصصين .

السوق في اليد : أي أن الشريك المتعاقد مع الجزائر يتحتم عليه بناء المصنع وتجهيزه وتشغيله وتلقين العمال الجزائريين تقنيات الإنتاج والصيانة .

2-الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا[1]:إن استخدام التكنولوجيا الحديثة يترتب عنه زيادة نسبة العاطلين عن العمل في مجتمعنا الذي يتصف بأنه مجتمع ترتفع به نسبة البطالة خاصة إذا تم التوجه نحو التكنولوجيا كثيفة رأس المال، هذا يعني أن نقل التكنولوجيا ينجم عنه أثار سلبية أهمها:

-إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الدول النامية بشكل غير مدروس سيؤدي إلى الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي تفقد الكثير من الدول النامية استقلالها السياسي والاقتصادي.

-إن نقل التكنولوجيا يؤدي إلى إثقال الدول النامية بالديون، نتيجة ارتفاع تكاليف نقلها، الأمر الذي قد يتسبب في إعاقتها، ومنعها من التقدم،فالتعاقد لاستغلال تكنولوجيا معينة عبر الترخيص مثلا يقابلها،نفقات تدفع من قبل المتلقي للمورد، سواء أكانت مبالغ مقطوعة أو إتاوات .

-ومن البديهي أن هذه النفقات تبقى مستمرة طالما أن العلاقة التعاقدية ما زالت قائمة بين الأطراف ،مما يحول نفقات النقل إلى مبلغ كبير جدا يمتد حتى نهاية مدة العقد، التي قد تمتد بدورها على عقود من الزمن.

وتأسيسا على ما تقدم فإن عمليات توطين وإنتاج المعرفة، إذا ماخضعت لسياق تنظيمي محفز يقوم على روابط قوية بين مؤسسات البحث والتطوير الوطنية من جهة وقطاعات المجتمع الإنتاجية و الخدمية من جهة أخرى، يمكن أن تتيح فرص واسعة وحقيقية لتوليد التقانة وتنمية قدرات الابتكار الوطنية .

---

[1]André tiano, (1981) : transfert de technologie industrielle , economica :paris, France ,p36 .

خلاصة الفصل الثالث:

في سياق دراسة فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر يمن تثبيت النقاط التالية:

-لقد عملت الجزائر منذ أواخر الثمانينات على الارتقاء بالاقتصاد الجزائري وتجاوز كل نقاط الضعف المتمثلة في هشاشة الاقتصاد الوطني الناجمة عن ضعف الهيكل الإنتاجي وقصوره في استيعاب المداخيل المالية، فلقد انتقلت الجزائر من اقتصاد اعتمد في بداياته الأولى على الريع الزراعي في الستينات مرورا بإقامة نسيج صناعي هش في السبعينات إلى بلد مأخوذ بضخامة الريع النفطي في الثمانينات ، إلا أنه مع البدايات الأولى لأزمة النفط العالمية، عرف الاقتصاد الجزائري انهيارا اقتصاديا، الأمر الذي جعل الجزائر تتبع اجراءات لإعادة تنظيم الاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات.

-رغم الاصلاحات والبرامج المتبعة إلا أن هذه المشاريع لم تحقق الأهداف المرجوة، فلقد عرفت بعض مؤشرات الاقتصاد الكلية تحسنا مقبولا إلا أنه لا يرتقي إلى طموحات الاقتصاد الوطني الذي يسعى إلى بناء مجتمع معرفة جزائري يواكب التطورات الراهنة المتسمة بالاستخدام المكثف للتكنولوجيا والمعارف.

-إن استراتيجية الجزائر الإلكترونية مشروع طموح وتعد مساهمة هامة تستحق المواصلة والتشجيع، كونها أول محاولة لتحديد سياسة عمومية في هذا المجال، حيث عملت على دراسة أهم النشاطات التي تسمح للجزائر بالانتقال نحو الاقتصاد الرقمي، والإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك على الصعيد البشري والمالي والقانوني، دون إغفال كيفيات التطبيق التي تكون على شكل دعم لقدرات التدخل على مستوى القطاعات والإدارات والمؤسسات.

-تعتبر استراتيجية الجزائر الإلكترونية خطة عمل تهدف إلى تعزيز آداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارات، وتحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار، وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا الاتصال والإعلام، كما أنها ترتكز على إحداث إصلاحات مؤسساتية وقانونية من خلال العمل على تحقيق الأمن المعلوماتي، وإحداث إصلاحات على مستوى قطاع البريد والاتصال، واتباع اجراءات لتنمية رأس المال البشري.

-إن استراتيجية الجزائر الإلكترونية هي استراتيجية شاملة وواضحة من شأنها أن تحقق التنمية بمختلف جوانبها، إلا أنها تعرف تباطؤا في تطبيق الاجراءات نظرا لـ:

*عدم استكمال مشروع التنمية القومية فالجزائر لم تمر بجميع مراحل تشكل اقتصاد المعرفة والمتمثلة في الانتقال من الثورة الزراعية إلى الثورة الصناعية ثم إلى الثورة المعلوماتية.

*تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي والتي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما تؤدي إلى تدهور وتراجع تنافسية الاقتصاد الوطني وبالتالي تراجع حجم الاستثمارات وما يتبعه من بطالة وتدن قي الأجور مما يدفع مرة أخرى إلى المزيد من الفساد فهو يعيد نفسه في شكل حلقة مفرغة.

*ضعف البنية التحتية نظرا لتشتت الامكانيات وتبعثر الجهود فكل جهة تعمل بمعزل عن الجهات الأخرى، فلقد حل التنافس محل التكامل مع ظهو المشروعات المتكررة.

*إن ظهور اقتصاد المعرفة ناجم عن الاهتمام بإنتاج المعرفة ونقلها وما هو ملاحظ أن الاقتصاد الجزائري هو مجرد سوق استهلاكية لتكنولوجيا المعلومات، ضف إلى ذلك فهو اقتصاد ريعي قائم على إنتاج المحروقات، الأمر الذي يجعل منه اقتصادا رخوا يعتمد على المبادلات، وهذا يتنافى مع طبيعة اقتصاد المعرفة القائمة على ارساء قاعدة إنتاج قوية.

*ضعف النظام الوطني للابتكار والناجم عن نقص المهارات والكفاءات وهجرة الأدمغة، وضعف إمكانيات التكوين والتدريب من شأنه أن يساهم في ضعف رأس المال البشري الذي يعد أحد المكونات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة.

*إن عمليات توطين وإنتاج المعرفة إذا ما خضعن لسياق تنظيمي يقوم على روابط قوية بي مؤسسات البحث والتطوير الوطنية من جهة وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، يمكن أن تتيح فرصا واسعة لتوليد التقانة وتنمية قدرات الابتكار الوطنية.

وفي ظل هذه النقائص التي يعرفها واقع الاقتصاد الجزائري فهل يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في عدم تحقيق الاستفادة مما قدمه الاتحاد الأوربي من مشاريع، أم أن طبيعة اتفاق الشراكة

الأوروجزائرية يحد من فرص الاستفادة من بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر، خاصة في ظل التأزم الاقتصـــــــادي والمـــــــالي الـــــــذي تشـــــــهده دول الاتحـــــــاد الأوربـــــــي؟

الفصل الرابع : الشراكة الأورو جزائرية ودورها في بناء اقتصاد المعرفة :

تمهيد:

منذ سنوات قليلة والاتحاد الأوروبي يبحث عن سبل كي يلعب دورا ديناميكيا في تنمية دول جنوب البحر المتوسط، نظرا لأن العديد من الدول المكونة للاتحاد الأوروبي لا تزال تحتفظ بعلاقات اقتصادية، سياسية، ثقافية مع جيرانها من الجنوب، ومن جهة أخرى دول جنوب المتوسط هي فضاء لترويج المنتجات الأوروبية.

وباعتبار الجزائر أحد دول جنوب البحر المتوسط ،فلقد عملت على تثمين التعاون الدولي من خلال الاستفادة من الفرص الثنائية ومتعددة الأطراف فيما يتعلق باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا من أجل مواكبة متغيرات العصر الحديث والذي اتسم بالانتشار الواسع للمعلوماتية والاتصالات وهو ما يطلق عليه بعصر المعلومات والمعرفة، وكذا الانتقال من الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج السلع والخدمات المبنية على المادة الأولية إلى الاعتماد على السلع والخدمات المبنية على المعرفة.

ومن هنا عملت الجزائر على استغلال الفرص المتاحة والمتمثلة في جميع المشاريع العلمية والتكنولوجية التي طرحها الاتحاد الأوروبي على الدول المتوسطية سواء تعلق الأمر بالتعليم أو التدريب....الخ.

المبحث الأول : اقتصاد المعرفة في ظل الشراكة الأورو جزائرية :

إن مجتمع المعلومات ذو طبيعة عالمية ويرتبط بقضايا عديدة تتعلق بوسائل الاتصال الالكترونية ذات الاهتمام المشترك للبلدان في جميع أنحاء العالم، لذلك يتعاون الاتحاد مع دول عديدة ومنظمات دولية في تمثيل مصالح أوربا والترويج بشكل فعال لمنافع مجتمع المعلومات للشعوب حول العالم بغرض مناقشة قضايا تتعلق بمجتمع المعلومات والمعرفة العالمي، وغلق فجوة التفريق الرقمي ما بين الدول الغنية والفقيرة وذلك لدعم تطوير مجتمع المعلومات في الدول النامية وكذا دعم النمو الاقتصادي والترويج لتقنيات المعلومات ووسائل الاتصالات عن طريق التعاون الدول ولقد شملت هذه العملية الجزائر، والتي تسعى لبناء مجتمع المعرفة لمواكبة التطورات الراهنة.

المطلب01 : التعاون الأورو جزائري في مجال تنمية الموارد البشرية :

تؤكد الشواهد الجارية في عالم اليوم على أن التقدم العلمي والتكنولوجي والتفوق يستند إلى منظومة لاكتساب المعرفة على درجة عالية من الجودة سواء في مجال التربية، التكوين أو في مجال البحث العلمي والتطوير التقني وهذا ما أكد عليه إعلان برشلونة فيما يخص تنمية التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا من خلال[1]:

-ضرورة تطوير البحث العلمي في الجزائر، وتشجيع الإبداع التكنولوجي(حسب المادة 51 من اتفاق الشراكة).

-ضرورة إقامة مجتمع المعرفة(حسب المادة60).

-تعزيز تبادل المعلومات من خلال العمل على نشر أبحاث في المواد الأولية، التقنية والعلمية(حسب المادة77).

-تعزيز الشراكة في مجالي التعليم والتدريب من خلال:

- المساهمة في تطوير نظام التعليم، التدريب والتكوين المهني.
- تشجيع تعليم الإناث.
- تطوير مستويات الخبرة لدى الإطارات التابعة للقطاع العام والخاص.

---

[1] :Abderrahmane Mebtoul, (2000) : l'Algérie face au défis de la mondialisation et nouvelle culture économique , tome1,OPEU : Alger, pp287-288

1-التعاون في مجال التعليم : إن التعاون في مجال التعليم قد مر عبر قناتين:

التعاون الثنائي : أين تقوم دولة معينة من دول الاتحاد الأوربي بتمويل مشروع ما في المنطقة المتوسطية.

التعاون المتعدد الأطراف : أين يقوم فيه الاتحاد الأوروبي بعملية التمويل إضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار كأكبر مقرض رغم أنه لا يشارك في تمويل التعليم في الدول المتوسطية النامية، وإنما يهتم بالتعاون العلمي والصناعي فيما يتعلق بالدول الأوروبية.

ولقد مرت السياسة المتوسطية بثلاث مراحل[1]:

المرحلة الأولى1978-1991 :أين تم تطبيق 03 بروتوكولات مالية.

المرحلة الثانية1992-1995 :وهنا تم تطبيق البروتوكول الرابع والسياسة المتوسطية المتجددة.

المرحلة الثالثة1995-1999 : وهي بمثابة نقلة نوعية اتسمت بعقد مؤتمر برشلونة.

وخلال المرحلتين الأولى والثانية، كانت عملية تمويل التعليم غير عادلة فالعديد من الدول مثل الجزائر، قبرص كانت مستثناة، ودول أخرى مثل مصر، تركيا لم تتحصل على دعم فيما يخص التعليم قبل تطبيق برنامج MEDA ، في حين نجد أن إسرائيل استفادت بدرجة عالية من الدعم الثنائي ونجد أن المغرب وتونس هما الدولتان الوحيدتان اللتان استفادتا في مجال التعليم خلال المرحلتين الأولى والثانية، ولقد عمل الاتحاد الأوروبي على خفض تمويله خلال الفترة الانتقالية(1992-1995) ونظرا للظروف السياسية السائدة آنذاك والمتمثلة في حرب الخليج، ولقد مثل جانب التعليم 20-22 % من الدعم الإجمالي خلال الفترة1992-1995، وهذا الدعم المالي يؤكد فكرة أن الدول الأوروبية تميل إلى تمويل المشاريع المؤقتة بدلا من تمويل مشاريع طويلة المدى، كما قام الاتحاد الأوروبي بتمويل عدة مشاريع نموذجية جهوية بغرض تنمية رأس المال البشري من خلال المشاريع التالية:

1-1- إيراسموس موندوس : نافذة التعاون الخارجي، وهو مشروع يهدف إلى تقوية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وتشجيع تبادل وتنقل الطلاب والكوادر الأكاديمية، خاصة من البلدان الأخرى إلى البلدان أعضاء الاتحاد الأوربي، ويمثل هذا التعاون خطوة نحو الاعتراف الدولي

---

(1) :Colitude de boutrille, Emmanuelle moustier, (2001) : le financement européen de l'éducation en Méditerranée :une analyse comparative des flux bilatéraux et multilatéraux ,n 17 , aidrepart , p111-112 .

بمؤهلات الدراسات، ولقد جاء هدا البرنامج كخطوة لتعزيز تفاهم أفضل والفائدة المشتركة بين الاتحاد الأوربي والبلدان الأخرى ويهدف في الأمد المتوسط إلى تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية، شاركت فيه الجزائر إلى جانب العديد من الدول المتوسطية [1] وهو يغطي الفترة 2007-2008 وبغلاف مالي إجمالي 13 مليون اورو، ثم تم تجديده من خلال ايراسموس موندوس 2[2] (2009-2010) وبغلاف مالي يقدر ب 29 مليون اورو، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تشجيع الشراكة والتعاون بين الجامعات الأوربية ونظيرتها في البلدان المجاورة ، وقد تم اختيار وتمويل المشروع من قبل المفوضية الأوربية ويقتضي المشروع إقامة شراكة بين 5 جامعات منها أقله 3 جامعات من الاتحاد الأوربي وأقله واحدة من كل من البلدان الشريكة في منطقة جغرافية محددة ويقدم الطلبة والباحثون والكوادر الجامعية طلباتهم إلى تلك الجامعات التي تم اختيارها في نطاق برنامج الشراكة من أجل عملية التبادل خلال فترة تدوم بين شهر و 34 شهر وهذا من شأنه أن يحقق ما يلي :

*تعزيز دور قطاع التعليم العالي وتبادل المعرفة والمهارات والخبرات .

*تمهيد الطريق نحو الاعتراف الدولي بالدراسات والمؤهلات الجامعية .

*تقوية قدرات التعاون الدولي لدى الجامعات وخاصة في البلدان الأخرى ويعطي الطلبة فرصة تعلم اللغات والفوائد الثقافية والتربوية من خلال التعلم في بلد أخر .

*تمكين الطلبة من ذوي الأوساط الفقيرة فرصة التعليم العالي وتوفير فرص تعزيز مهارات ومؤهلات الأكاديميين من البلدان الأخرى .

2-1- برنامج ابن رشد : يعتبر هذا البرنامج آلية لدعم التنقل بين الجامعات وهو ممول من اللجنة الأوربية، ولقد أطلقته جامعة " مونبلييه " في إطار البرنامج الأوربي (امتداد لبرنامج إيراسموس موندوس)، يسمح البرنامج بتوفير منح تنقل من أوربا إلى المغرب العربي والعكس سنويا لأكثر من 300 طالب (من طلاب السنة النهائية بالجامعة وطلاب الماجستير والدكتورة وصغار

[1]: شاركت الجزائر إضافة إلى:مصر، الأردن، إسرائيل، لبنان، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس.

[2]: شاركت الجزائر و كل من:مصر،إسرائيل،الأردن، لبنان، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدا فيا، أوكرانيا

الباحثين)" من معدي دراسات ما بعد الدكتوراه "، والموظفين الأكاديميين وذلك لفترات تتراوح بين شهر و18 شهر ويتكون من 4 جامعات من دول الاتحاد وكذا جامعات من دول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) شاركت الجزائر بجامعة تلمسان، وهران، قسنطينة ويهدف هذا البرنامج إلى:

-تدعيم التعاون بين الجامعات من كلا الجانبين يهدف إلى تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب .
-نقل المعرفة والخبرات التي تمتلكها والخبرات التي تمتلكها المؤسسات التعليمية الأوربية إلى دول المغرب العربي بهدف مساعدتها على تطبيق برامج إصلاح التعليم العالي الخاصة بها .
-المساهمة في تدعيم الصلات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية بين دول الاتحاد ودول المغرب العربي وذلك عن طريق تبادل المعلمين والباحثين والطلاب .
-توفير فرص عمل أفضل للخريجين وتسهيل الاعتراف بالشهادات التي يحصلون عليها .
-نشر فكرة التبادل والمشاركة في أنشطة التنقل داخل إدارات مؤسسات التعليم العالي و ذلك عن طريق نشر الوعي والتواصل فيما بينها .

3-1-تأهيل القطاع التعليم العالي : لقد استفادت الجزائر من برنامج Tempus للتعليم العالي، **و**هو برنامج بعمل على دعم تحديث التعليم العالي، خلق فرص التعاون بين العاملين في هذا القطاع وتعزيز التفاهم، خصصت له خلال الفترة 2003-2007 غلاف مالي يقدر ب 94.5 مليون اورو، و 35-39 مليون اورو خلال الفترة الزمنية 2008-2013، ولقد استفادت الجزائر من هذين البرنامجين إلى جانب الدول المتوسطية الأخرى [1]، **و**يعمل هذا البرنامج على تمويل ثلاثة نشاطات :

-**مشاريع مشتركة :** تعتمد على قاعدة الشراكات المتعددة الأطراف بين مؤسسات التعليم العالي في الاتحاد و نظيرتها في الدول الشريكة التي شرعت في تطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي .

-**الإجراءات الهيكلية :** تساهم في تطوير مؤسسات وأنظمة التعليم العالي في الدول الشريكة وإصلاحها، وتعزيز جودة المناهج الدراسية للارتقاء إلى مستوى الشهادات الأوربية واستيعاب المناهج الجديدة .

[1]:أذربيجان، روسيا، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا .

– **إجراءات الدعم والمواكبة :** تشمل نشاطات الإعلام مثل المحاضرات المركزة على مواضيع محددة و الدراسات والتشاور بين المعنيين .

وإن مثل هذه الاجراءات تساعد على تحقيق الأهداف التالية:

–دعم مسار تحديث التعليم العالي في الدول الشريكة .

–تسهيل قيام مشاريع مشتركة من أجل وضع مواضيع دراسية ومناهج تدريسية جديدة .

–تشجيع الإجراءات الهيكلية التي تساهم في إصلاح أنظمة ومؤسسات التعليم العالي .

–دعم مواكبة التطورات المؤدية إلى استحداث فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي على الساحة الأوربية .

–التعاون مع برنامج " إيراسموس موندوس " الذي يمول الدراسات العليا وتنقل الطلاب والكادر الأكاديمي [1].

4-1-مشروع ide @ : من خلال برنامج tempus يقوم الاتحاد بتمويل ومرافقة سياسات إصلاح التعليم العالي المعتمدة من طرف بلدان أسيا الوسطى وأوربا الشرقية وبلدان البحر المتوسط ويهدف المشروع لتطوير التعليم عن بعد في الجزائر ide @ وكذا دعم الجامعات الجزائرية في مجهودها في مجال التحديث ودعم مباشر للإصلاحات الجارية من أجل اقتراح تعليم مهني من شأنه الاستجابة للحاجيات الاقتصادية والصناعية، وغايته تتمثل في المساهمة في نشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وقطاعات التكوين المهني والخاص ومواجهة التحديات المتعلقة بقدرة هذه المؤسسات على مواجهة تزايد عدد التسجيلات والتصدي لمشكل نقص عدد الأساتذة وكذا الاستفادة من التعليم والتربية لصالح الأشخاص البعيدين عن المراكز الجامعية ، ويتضمن مشروع ide @ الممول على فترة 3 سنوات (2005-2008) مرحلة تحويل للكفاءات سيساعد من خلالها الشركاء الأوربيون نظرائهم الجزائريين في امتلاك واستيعاب الأدوات التقنية والبيداغوجية الضرورية في سير عمل أي نظام للتعليم عن بعد وتدريب الأساتذة

---

[1]: المفوضية الأوروبية، "أوروبا وجيرانها"، متاح على الموقع الالكتروني:
12/12/2012: http://ec.europa.eu/europeaid/inder en.htm

وتكوين الفرق الإدارية والتقنية لجعل المؤسسات الجزائرية المشاركة في المشروع تمتلك الموارد البشرية الكافية لاقتراح تكوين جديد ذي شهادة وهو ماستر @ ide المسخر لهندسة التعليم عن بعد واستكمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم .

5-1-ماستر @ ide : وهو تكوين يجري عن بعد يبين مهمة تزويد الأساتذة بالقدرة على إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البيداغوجيا وسيكون بإمكان هؤلاء في نهاية مرحلة تعلمهم القدرة على تصميم وإدارة مشروع تربوي عن بعد يوجه لأساتذة التعليم العالي، الطلبة، أساتذة التعليم الثانوي، المهنيين بقطاع التكوين بالمؤسسة ويعمل على تقاسم المعارف بين أوربا والجزائر من خلال الشراكة بين : " جامعة لويس باستور، سترسبورغ، فرنسا جامعة مونس هينو بلجيكا، مجموعة المصلحة العمومية والتكوين المتواصل والإدماج المهني، أما الجزائر فهي تضم : جامعة باجي مختار عنابة، جامعة سعد دحلب البليدة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المدرسة الوطنية العليا للتعليم التقني وهران، المدرسة الوطنية العليا للقبة، الجزائر العاصمة المدرسة الوطنية العليا لقسنطينة، مراكز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) الجزائر، الوكالة الجامعية الفرنكوفونية .

6-1-مشروع محو الأمية : وتجسد ذلك من خلال مشروع"اقرأ" من خلال الشراكة مع المؤسسة الاسبانيةCUME ويتعلق الأمر بدراسة يقوم بها مركز محو الأمية والتكوين بإدماج نساء قرية حطاطبة قرب الجزائر العاصمة، ويعني هذا أن هذا البرنامج يهدف لتقويم المتغيرات التي طرأت على الحياة اليومية لدى عدد معين من شرائح المجتمع ولكنه واجه بعض المشاكل منهاعدم تخصيص محلات من المجالس الشعبية البلدية وضعف علاوة المكونين.

7-1- **MEDNETU :** هو برنامج يمثل الشبكة المتوسطية للتعلم الموحد عبر وسائل الاتصال الالكترونية وهو مشروع يهدف إلى خلق شبكة أوربية متوسطية بشرية وتقنية للتعلم المفتوح عبر وسائل الاتصال الالكترونية وهذا على مستوى التعليم الجامعي والتدريب المهني المستمر عبر التنسيق بين النشاطات التعليمية، استخدام الابتكارات التقنية للتعليم الجامعي وخلق وسيلة تعليم وعملية تعلم مبتكرة، ولقد نتج هذا المشروع عن التعاون بين NETTUNO –اتحاد أسسته مجموعة واسعة من الجامعات الايطالية و 25 شريك من 11 بلد أوربي متوسطي، حيث استفادت الجزائر

من هذا المشروع، إضافة إلى مصر، فرنسا، الأردن، اليونان، إيطاليا ، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، ويهدف هذا المشروع إلى :

-تشجيع الحوار الدائم ضمن منطقة أوربا – البحر المتوسط، تعزيز التفاهم وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في ميدان مجتمع المعلومات واندماجه بالتعليم العالي والتدريب المهني المستمر.

-المساهمة في التنمية الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية، خلق منصة عمل مشتركة للتعلم عبر وسائل الاتصال الالكترونية، التعريف بأدوات النوعية المستخدمة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
-إعداد برنامج تدريبي طبقا للاحتياجات الخاصة بالزبون، مما يسمح للكادر الأكاديمي والتقني العامل في الاتحاد بتحسين مهاراتهم في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
-بناء منصة أوربية متوسطية مدمجة في ميدان مجتمع المعلومات، موفرة بذلك إطار عمل مرجعي موحد لمنصة مشتركة للتعلم، مناهج البحث العلمي، الحلول التقنية.

2-في مجال التدريب : حيث تم تبني البرامج التالية:

1-2-تدريب الإدارات العامة : وهو برنامج يهدف لتوفير فرص التدريب لموظفي القطاع العام من البلدان المتوسطية الشريكة حول القضايا الأوربية ويدعم جهودهم لتطبيق اتفاقيات الشراكة، بلغت الميزانية المخصصة لهذا البرنامج 11 مليون اورو موجه لكل من : الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تركيا، وهو يهدف إلى تحقيق مايلي:

-تدريب موظفي القطاع العام من البلدان المتوسطية الشريكة حول الشؤون الأوربية .
-تشجيع الحكم الرشيد والإدارة العامة السليمة .
-توفير المعرفة الضرورية لتطبيق اتفاقيات الشركة .
-إقامة شبكة اورو متوسطية تجمع مركز التدريب و الإدارة العامة .
-تعزيز تبادل المعلومات والممارسات السليمة .
-تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التجارية و الاقتصادية، ولقد قام الاتحاد في هذا الإطار بتحديث خطط تدريب موظفي المدرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك، والمدرية العامة للأملاك الوطنية.

2-2- برنامج دعم التدريب المهني : يعمل هذا البرنامج على تكوين اليد العاملة قصد تأهيل التشغيل، ومن ثم جلب رؤوس الأموال الأجنبية واستقطاب الأسواق، فاستراتيجيات تأهيل الموارد البشرية تمثل مجموع القرارات والأعمال المتعلقة باختبار الوسائل الهادفة لمساعدة الموارد البشرية على اكتساب المعارف والسلوكيات التي هي في حاجة إليها ليكونوا أكثر فعالية وتفتحا .

وحسب دراسة أجراها البنك الدولي سنة 2002 والتي شملت عينة متكونة من 600 مؤسسة توصلت إلى كون 79.8 % من هذه المؤسسات تعاني من قصور كبير في عملية التكوين وغياب الكفاءات ، ولقد استفاد قطاع التكوين المهني في الجزائر مبدئيا من 105 مليون اورو سيساهم فيها الاتحاد الأوربي ب 60 مليون اورو مقابل 49 مليون اورو من الجانب الجزائري، ولقد انطلق هذا البرنامج في 02 جانفي 2003 ليغطي فترة مدتها 6 سنوات ليشكل أهم تمويل أوربي لبرنامج فردي في قطاع التكوين المهني لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وهو يهدف إلى تنمية قدرات نظام التعليم المهني وتنافسية المؤسسة ، إتباع نظام تعليمي يتماشي واقتصاد السوق وخلق مناصب الشغل .

ونظرا لثقل البيروقراطية من الجانب الجزائري ولتعقد الإجراءات من الجانب الأوربي خفضت أوربا مساهمتها من 60 مليون اورو إلى 45 مليون اورو لتصبح القيمة الإجمالية للبرنامج 94 مليون اورو، ولقد استفادت 80 شركة عمومية من الإصلاحات في تسيير مواردها البشرية على العمل الميداني داخل تلك الشركات بهدف المساعدة في تطوير برامج التكوين والدراسة لتقدير الحاجة إلى الكفاءات، إضافة إلى تدريب مسير مختص في التكوين لكل شركة، وإنشاء مرصد لتكون المهني والتشغيل حيث يعمل على إعطاء صورة واضحة للسلطات العمومية الجزائرية حول التكوين والشغل في الجزائر وهو يسمح بالتعرف على واقع سوق العمل في الجزائر ويعطي الإمكانية للتكوين وفق الحاجة، ومساندة الوكالة الوطنية للتشغيل، وإعادة تنظيم الصندوق الوطني لتنمية التدريب والتكوين المستمر، والعمل على تدريب 5000 مدرب من بين 13 ألف موجودين في الجزائر تحت عنوان " تحديث تكوين المتدربين ومديريات الموارد البشرية في القطاع، وضع سياسة جديدة في إنتاج وسائل مساندة للتكوين المهني .

3-2-مشروع ميدا2 – التربية : وهو مشروع يهدف إلى تكوين مدراء التربية للولايات ومدراء المؤسسات التربوية لتصل إلى 2000 شخص وهو يغطي 10ولايات على مدى 05 سنوات،

ويتمثل دعم الاتحاد الأوربي في تقديمه لغلاف مالي يقدر ب20مليون دولار أي 90 %من التمويل و يضاف لها 10 % تقدمها وزارة التربية الوطنية، يهدف إلى:

-تحقيق المواءمة والمتغيرات الحاصلة (الجانب البيداغوجي، التعليم، تكنولوجيا التعليم)
-العمل على تقييم مخرجات النظام التعليمي وتوجهات التلاميذ.
-وضع معايير لتحديد مدى جودة النظام التعليمي.
-إتباع سياسات لمحاربة التسرب المدرسي.

4-2-ترقية نظام التدريب والتعليم الفني : وهو مشروع موجه لوزارة الفلاحة خصصت له ميزانية تقدر ب11 مليون اورو، تم توقيع الاتفاق في 2007/02/17 يهدف إلى ترقية نظام التكوين المتخصص كي يتناسب ومتطلبات السوق كما يعمل على إتباع إستراتيجية للتعليم التقني انطلاقا من إنتاج معطيات ومعلومات متعلقة بنظام التعليم التقني، واستخدام أدوات تسيير فعالة، وفي 2009 تم تطوير إطار لتحليل ودراسة الفرص من خلال : مخطط تنمية التعليم التقني، فلقد تم تكوين 60 إطارا لتطبيق المخطط، كما تم تكوين 95 مفتش يجيدون استخدام أدوات المراقبة والتقييم.

ولكن ما هو ملاحظ أنه رغم كثرة وتنوع المشاريع المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي إلا أنها لم تحقق أية نتائج إيجابية بدليل أن واقع الحال يبين لنا رداءة التعليم بجميع مستوياتهوتفشي الفساد في الإدارات العامة بل ما تم تحقيقه هو زيادة التبعية التكنولوجية.

المطلب الثاني : دعم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

تمثل تكنولوجيا الإعلام والاتصال أكثر من مجرد وسيلة للمنافسة الاقتصادية، بل أصبحت عنصرا لا غنى عنه في أي مجتمع متحضر، فمبادرة مجتمع المعلومات الأورومتوسطي تهدف إلى تحقيق النتائج التالية:

-التنمية المتجانسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال عبر منطقة البحر المتوسط.
-توسيع شبكة العلاقات بين العاملين في القطاعات المنتقاة عبر التكنولوجيا الحديثة.
-توفير مهارات مهنية جديدة وبنية إلكترونية لتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان وأقاليم المتوسط[1].

ولتحقيق كل ما سبق قام الاتحاد الأوروبي بتمويل العديد من المشاريع في مجال الصحة،تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولوضع المشاريع حيز التنفيذ تم اختيار المنظمات غير الربحية كمعاهد البحث، الجامعات، الجمعيات الصناعية، غرف التجارة، كما يمكن للقطاع الخاص المساهمة عن طريق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن هنا تم اختيار مركز البحث في الإعلام العلمي والتقنيCERIST كنقطة محورية لضمان مساهمة الجزائر في الترقية والدفع بمشروع إقامة مجتمع المعرفة وفي هذا الإطار استفادت الجزائر من العديد من المشاريع هي[2]:

1-برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين عملية التحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال: في إطار عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع تنافسيتها، تم تقسيم الأنشطة إلى ثلاثة مكونات :

المكون الأول : التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على رفع الجودة، وحسن التحكم في التكنولوجيات الحديثة.

---

(1) :http :www.eumedis.net/ar/about/objectives :12/02/2011

(2):مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني،"حصيلة التعاون العلمي والتقني الدولي1998-2004 "،2005 ،ص56

المكون الثاني: التركيز على وضع نظام للجودة في بعض الفروع من خلال العمل على خلق مراكز تقنية.

المكون الثالث : التركيز على الهيئات المعنية من خلال التركيز على وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والتركيز على وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال .

ولقد انطلق هذا المشروع في2009، مما أدى غلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تمكينها من التكنولوجيات الحديثة.

2-النظام ألمعلوماتي الا ورو متوسطي للمعرفة في مجال المياه (SEMIDE) : وهو أداة إستراتيجية لتبادل المعلومات والمعارف وهو ضروري لتطبيق برنامج العمل المصادق عليه خلال مؤتمر طورينو والذي عقد سنة 1999، وهو نموذج فريد من نوعه لتحسين المعارف المتعلقة بتسيير المياه في المنطقة المتوسطية .

أ-ماهية (SEMIDE) : يتطلب تسيير المياه العديد من المعارف التقنية المعقدة غير أن المعلومات المتوفرة مجزأة ولا تستجيب للحاجيات ولذلك قرر وزراء المياه السبعة والعشرون سنة 1996 في مؤتمر مرسيليا إنشاء نظام لعقلنه تبادل المعلومات وبعد سنة من ذلك التاريخ تمت المصادقة على النظام ألمعلوماتي الاورو متوسطي للمعرفة في مجال المياه سميد خلال مؤتمر نابولي، وتتمثل مهمة هذا النظام في إحصاء المعلومات المتوفرة وتجميعها لضمان وصول الجميع إليها، ويعتمد نظام سميد على المساهمة الفعالة للبلدان الشريكة وتوفيرها للمعلومات والتجارب التي اكتسبتها على المستوي المحلي والإقليمي أو الوطني .

ب-انضمام الجزائر إلى نظام سميد : عند انعقاد المؤتمر الاورو متوسطي للمدراء العامين لإدارات المياه بنابولي سنة 1997 قرر انضمام الجزائر كعضو في النظام ألمعلوماتي الاورو متوسطي للمعرفة في مجال المياه " سميد " الذي يعد أول نظام علمي ملموس للتكامل والتعاون في مجال المياه على المستوى الإقليمي، وهو يهدف إلى تيسير الوصول إلى المعلومات، إعداد منتجات موحدة وبرامج تعاون والاشتراك في المعلومات، ولذا قامت الجزائر بما يلي :

-**تأسيس نقطة الإعلام الوطنية الجزائرية :** قرر إنشاء نقطة الإعلام الوطنية الجزائرية مع أواخر سنة 1999 حيث عينت وزارة الموارد المائية وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة قسنطينة " سيبوس " لتكون نقطة الإعلام الوطنية للجزائر – PFN (مركز تجميع وتوزيع المعلومات)، وتم رسميا تقديم نقطة الإعلام الوطنية الجزائرية PFN في 09 يوليو 2001 بمناسبة انعقاد الملتقى الإعلامي الجهوي لسميد المنظم بالجزائر العاصمة .

-**تنصيب نقطة الإعلام الوطنية الجزائرية PFN :** إن نقطة الإعلام الوطنية الجزائرية " PFN " هي أول نقطة إعلام وطنية لبلد شريك اورو متوسطي في مجال المياه قامت بإنشاء موزع وطني على مستوى شبكة الانترنت مخصص لسميد على العنوان الالكتروني : http :www.semide.dz يقدم هذا الموقع معلومات باللغات العربية والفرنسية والانجليزية عن كل الهيئات الجزائرية، القوانين التشريعية، الصحافة، التكوين والمراجع المكتبية، وتتميز نقطة الاعلام الجزائرية ب:

-**معلومات ذات جودة مضمونة :** تضطلع نقاط الإعلام الوطنية بمسؤولية تحديد مصادر المعلومات ضمان جودتها وسهولة الوصول إليها ولا يأخذ نظام سميد في اعتباره سوى مصادر الإعلام التي تحصلت على علامة تشهد بجودتها .

-**نظام إعلام موزع :** يدير كل بلد موزع المعلومات الخاص به والذي يتيح الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية ويتم الربط بين مختلف الموزعات الوطنية على مستوى شبكة الانترنت، بيد أن المستعمل يقوم بالبحث عن المعلومات بطريقة واضحة وشفافة انطلاقا من نقطة التحاق واحدة .

وتتولى ماليا وزارة الموارد المائية نقطة الإعلام الوطنية الجزائرية في شكل تخصيص مساعدة مادية سنويا وعلى أساس برنامج عمل متفق عليه، كما تستفيد أيضا نقطة الإعلام الوطنية الجزائرية من إعانة مادية من طرف الوحدة التقنية لسميد متمثلة في تقديم تكوين تدريبي ومساهمة مالية في مصاريف الربط بشبكة الانترنت والأجهزة .

وتشارك نقطة الإعلام الوطنية الجزائرية بانتظام في النشاطات المنظمة وتطوير النظام فلقداجتمعت لجنة التنسيق لسميد التي تضم كل نقاط الإعلام الوطنية والوحدة التقنية بمدريد " اسبانيا " يومي 14 و15 نوفمبر 2001 تحت رئاسة الجزائر عقب انعقاد مؤتمر الشراكة الاورو متوسطية للمدراء العامين لإدارات المياه في 12 و 13 نوفمبر 2001، وتعد الجزائر جزءا من مجموع الدول والمنظمات الأعضاء المنخرطة في اللجنة المديرة لسميد والمتكونة من : قبرص، مصر، اسبانيا، فرنسا، إسرائيل، ايطاليا، الأردن، لبنان، مالتا، المغرب، تركيا، السلطة الفلسطينية، ولقد مثلت

مديرية الدراسات وتهيئة الري لوزارة الموارد المائية دولة الجزائر خلال المؤتمر الخاص لمديري المياه في دول الشراكة الاورو متوسطية الخامس والثلاثون المنعقد في نوفمبر 2005 بروما الايطالية أين أحيلت إليها رئاسة لجنة التنسيق لسميد على مدى 4 سنوات .

3- البرنامج الاورو متوسطي للابتكار والتكنولوجيا : " ميدا ابتكار " وهي كلمة مشتقة من كلمتين " ميديترنيان méditerranéen " أي البحر المتوسط، وكلمة ابتكار، وتبلغ ميزانية البرنامج 7.3 مليون اورو والتي سيتم إنفاقها على الأنشطة المختلفة للبرنامج حتى 2009 ، يستفيد من البرنامج دول البحر المتوسط منها الجزائر – ممثلة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة –إلى جانب مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، السلطة الفلسطينية، تونس ويقوم هذا البرنامج بـ:

–تحليل سياسيات الابتكار المتوسطية التي تنتهجها الدولة ودعم التوصل لمنهج إقليمي .
–تنظيم لقاءات للنشر، المعلومات والاتصالات لمجالات الابتكار، نقل التكنولوجيا والتواصل عن طريق المؤتمرات، لقاءات وورش العمل في مجالات مثل الأدوات المالية وحماية الملكية الفكرية .
–تطوير بناء القدرات والتدريب فيما يتعلق وأوجه التبادل بين الإدارات الأوربية والمتوسطية، المؤسسات الوسيطة مثل مراكز الابتكار وتكنولوجيا الإعلام والاتصال .
–دعم تنفيذ مشروعات إقليمية أو شبه إقليمية في مجال الابتكار عن طريق تعريف الشركات القطاعية، التبادلات الاورو متوسطية إدارة عناقيد المشروعات وتنفيذ روابط صناعية لتدعيم حضانات الأعمال والمجتمعات العلمية .
كما أنه يهدف إلى:
–تشجيع استخدام أفضل التطبيقات في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة عن طريق الإدارات والمنشآت واتحاد الصناعات وغرف التجارة .
–دعم تأسيس وتحسين المنظمات الوسيطة المسئولة عن تنفيذ سياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مراكز الابتكار و التكنولوجيا) .
–دعم الأقسام والإدارات المعنية بالتطوير والابتكار، بدءا من تطوير استراتجيات وخطط ابتكار على المستوى القومي وصولا إلى تحديد الخدمات التي تقدم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

-تطوير شبكات وطنية وإقليمية لدعم أصحاب المصالح المعنيين بالتطوير والابتكار سواء على المستوى الحكومي أو الشركات المتميزة، كل في مجاله سواء على المستوى الإقليمي أو مع دول الاتحاد الأوربي .

-تعزيز مشاركة الأعمال في المشروعات الدولية لإعادة البناء والتنمية التي تشجع الاستخدام التجاري للمعرفة والتكنولوجيا .

وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف يقوم البرنامج بتنظيم العديد من الأنشطة المختلفة مستعينا بمايلي :

-إعداد دراسات على المستوى الإقليمي : تحليلات نقاط القوة والضعف والتلاؤم مع خارطة برامج الابتكار الأوربية .

-تنظيم دورات تدريبية وندوات إقليمية تجمع 60 جمعية مختلفة حكومية ووزارية، جامعية ومراكز التكنولوجيا والوكالات وإدارات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-تنظيم فعاليات لتطوير تقنيات الابتكار في مجال التجارة والأعمال .

-عقد لقاءات بين الأطراف الرئيسية في مجال الابتكار في المنطقة المتوسطية .

4-سياسة الاتصالات ناتب 2[1] : وهو مشروع يعمل على تزويد سلطات الإشراف في البلدان المتوسطية الشريكة بالمساعدة حتى تتمكن من تخصيص أسواق الاتصالات خاصة في مجال السياسات والمؤسسات وأدوات تنظيم الأسواق ولقد شاركت فيه الدول المتوسطية من بينها الجزائر، وهو يغطي الفترة من 2005 إلى 2008 خصص لهذا المشروع 4 مليون اورو .

يسعى برنامج سياسة الاتصالات من خلال المقاربة الجديدة ناتب 2، من أجل التقريب بين مقاربات تنظيم الأسواق في البلدان الشريكة والاتحاد الأوربي وإقامة تعاون وثيق بين هيئات الإشراف و التنظيم، وهو يهدف إلى تحقيق :

-تشجيع التعاون الاورو متوسطي بين هيئات الإشراف على تنظيم الأسواق من خلال سياسة تنظيم الأسواق والمستويات العملية ويسعى إلى تحقيق انسجام تنظيم الأسواق بين الاتحاد والدول المشاركة.

-تحليل المراحل التي قطعتها أطر التخصيص والتنظيم في كل من بلدان المنطقة بشكل منفرد .

---

[1]:www.enpi-info.eu/mainmed/php?langid=470&searchtype=simple&id=342&id type=10 :12/05/2012

-دعم سياسات الاتصالات وسلطات الإشراف والتنظيم في البلدان الشريكة من خلال تنظيم ورشات عمل وزيارات دراسية وعقد مؤتمرات تجمع ممثلي هيئات التخصيص والتنظيم في البلدان المتوسطية مع نظرائهم في الاتحاد الأوربي .

-توفير المعرفة حول مختلف جوانب المسائل المعنية في صفقة تنظيم الاتصالات في الاتحاد من خلال إقامة مرصد للاتصالات خلال المرحلة الأولى من المشروع .

5-تشجيع البحث العلمي : في عام 2004 قرر الاتحاد تقديم تسهيلات للتعاون في مجال البحث العلمي وتحقيق مجتمع المعرفة من خلال:

-برنامج تاسيلي TASSILI : وهو أحد البرامج الأساسية للتعاون الجزائري الفرنسي يهدف إلى تطوير التكوين والبحث في إطار مشاريع مشتركة لفرق البحث من الدولتين، وفي 2009 قامت الحكومة الفرنسية بدعم هذا البرنامج ب1.3 مليون أورو لتمويل 118 مشروع كانوا في طور الإنجاز من قبل باحثين جزائريين، ومنذ أن تم توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الجزائر وفرنسا سنة 1986 والتعامل بهذا البرنامج وإلى غاية يناير 2009 تم إنجاز حوالي 800 بحث مشترك ومناقشة أكثر من 500 بحث جامعي وإنجاز ونشر أكثر من 1000 مقال علمي أكاديمي دولي تم إنجازه ونشره من قبل فرق بحث تعاون، أغلب الأبحاث كانت تركز على الفلاحة والطب البيولوجي والرياضيات والإعلام الآلي وعلوم الهندسة وعلوم الأرض.

-برنامج ERASMUS MUNDUS : والذي كان وسيلة فعالة قدمت فرص لعشرات الباحثين الجزائريين لانجاز أبحاثهم الأكاديمية من خلال التعاون مع الجامعات ومراكز البحث الأوربية، فخلال 03 سنوات 2007-2009 تم تخصيص 200 منحة تكوين وبحث علمي لصالح باحثين وأساتذة باحثين جزائريين تابعين لثلاث جامعات جزائرية(قسنطينة، عنابه، بجاية).

ونتيجة لكل ما سبق فإن الجزائر تعمل على زيادة استثماراتها في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وزيادة إنتاجية العمل، وكفاءة العاملين وكذا زيادة رأس المال الفكري والتي تمثل مجتمعة أبرز محددات الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية والتكتل مع المجموعة الأوربية لتكوين حوض متوسطي أكثر انسجاما وتطورا.

ولكن واقع الحال يبين أن هذه المشاريع العديدة لم تحقق أية نتائج معتبرة بدليل أن قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال لم يشهد أي تطور ملموس وهذا ما يدعو إلى إعادة النظر فيما تم طرحه من طرف الاتحاد الأوربي وهذا ما سنوضحه لاحقا.

المطلب الثالث : تقييم دور الشراكة في بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يتطلب مراعاة العامل التكنولوجي ومن هنا فإن نقل التكنولوجيا الملائمة من الدول الأوروبية إلى الدول العربية يعد أمرا ضروريا ومن شأنه تحسين مستواها الاقتصادي لذا وافقت الجزائر على إقامة الشراكة الأورو متوسطية بغرض الاستفادة منها في تسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات الأوربية إليها إذ يتوقع من اتفاقية الشراكة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين شروط نقل التكنولوجيا إليها، وعلى الرغم من الوعود الأوربية المتكررة في هذا المجال فإن المساعدة الفعالة في هذا الشأن لم تحسم بعد بل ارتبطت هي الأخرى بشروط تشريعية و اقتصادية و مالية مختلفة، وإن أهم البنود التي تضمنها إعلان برشلونة فيما يخص تنمية التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا و هي:

-تشجيع البحث والتنمية لمواجهة الاختلال المتصاعد للانجازات العلمية مع الأخذ بمبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار .

-تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية والتي من شأنها أن تسمح للجزائر من خفض الهوة بالنسبة لجيرانها الأوربيين وتشجيع نقل التكنولوجيا .

-المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة .

ومن هنا فإن الهدف من اتفاق الشراكة الاورو جزائرية في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي :

أ-تشجيع إقامة علاقات دائمة بين الهيئات العلمية والتكنولوجية للطرفين وبصورة خاصة من خلال دخول الجزائر في برامج البحث والتطوير للمجموعة وفقا للأحكام النافذة فيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية .

ب-تشجيع التدريب في قطاعي الأبحاث والتطوير في الجزائر.

ج–تعزيز قدرات البحث العلمي والتطبيقي والتطوير في الجزائر من خلال بناء القدرات في الموارد البشرية والعلمية وتقديم الدعم العلمي والفني والمادي لهيئات البحوث.

د– تحفيز عملية التجديد التكنولوجي ونقل التكنولوجيات والمعارف الجديدة ونشر المعرفة الفنية خاصة بهدف تشجيع الممارسات الصديقة للبيئة وتسريع تكيف وتطوير القدرات الصناعية في الجزائر .

ورغم تعدد وتنوع البرامج إلا أنه ما هو ملاحظ :

1–بطء نقل التقنية من الاتحاد الأوربي إلى الجزائر ويعود السبب في ذلك إلى:

–تهميش دور التقنية في المراحل التخطيطية .
–عدم وجود مقدار كاف من تقييم المشاريع .
–التقصير في تدريب الأشخاص في مجال التقنيات الحديثة .
–اتسام قرارات القائمين على النواحي الاقتصادية بالنزعة الشخصية.
–السرعة الفائقة التي عمل بها التقنوقراط فيما يخص استيراد السلع الرأسمالية وما رافق ذلك من عرقلة في تأسيس المعاهد البحثية المحلية .
–هيمنة المشاريع الجاهزة التسليم الأمر الذي أدى إلى شيوع الثقافة الجاهزة أو ما يطلق عليها بثقافة تسليم المفتاح مما يساهم في تعميق الهوة و اتساع الفجوة والتبعية التكنولوجية .
ومن هنا على الجزائر أن تدرك أن النقل الفعال للتكنولوجيا يتطلب مراعاة ما يلي :
–إيجاد قاعدة علمية قادرة على التطوير والابتكار العلمي ولا تقتصر على مجرد الإضافة للمحصول العلمي الفردي أو الإجمالي وإن كانت عملية مضاعفة المحصول العلمي أمرا لازما إلا أن التركيز على النوعية والاختيار الأمثل للكادر العلمي أمر أدق وأهم .
–إيجاد قاعدة صناعية متميزة تأخذ بأحدث ما وصلت إليه التقنية مع قبولها للتطوير المستمر ولقد كانت مجمل الصناعات المنقولة معتمدة على استنزاف القدرات البشرية والطبيعية والوفاء بمتطلبات الدول الصناعية والاستغلال السيئ لليد العاملة .
–الترابط الوثيق بين القاعدة العلمية والقاعدة الصناعية لتحويل الانجازات العلمية إلى واقع صناعي ويفضل أن يكون هذا الترابط ناشئا عن مركز بحوث كبير ملم باحتياجات البلاد وأهدافها التنموية .

-القدرة على الحصول على دعم سخي له صلاحية التنسيق والتنظيم مع وحدات البحث العلمي المختلفة في البلاد والقطاع الصناعي المتطور .

2-حقيقة منطقة التبادل الحر المراد إنشاؤها : إن المنطقة المقرر إنشاؤها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فهي تشتمل على المميزات التالية :

-هي منطقة للتبادل الحر بين البلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى .

-هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة .

-هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة جمركية متفاوتة بين الطرفين .

-هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاد بمفرده ومجموعة بلدان تكاد أن تكون في أرقى درجة من الاندماج والتكامل الاقتصادي .

هذه الخصائص السابقة الذكر تجعل من منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي تخرج عن النطاق المعهود إذ أنها تختلف عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في التقاء دولتين أو مجموعة دول ذات مستويات متشابهة فيما يتعلق بدرجة النمو والاندماج والحماية الجمركية حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر، ويبرز التباين من خلال العناصر التالية [1]:

-تتميز دول الاتحاد الأوربي بقاعدة صناعية متينة تعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي يظهر في الهياكل الاقتصادية والمتمثلة أساسا في المنشآت القاعدية لهذه الدول في النسيج الصناعي المتطور، التقدم التقني العالي المستوى وهو ما يعكس أداء المؤسسات الاقتصادية الأوروبية في ظل الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم .

-تتميز هيكلة سكان الاتحاد الأوروبي لمجموعة الخصوصيات التي يأخذها مشروع الشراكة في الحسبان والمتمثلة في هيكلة اليد العاملة الأوربية فحسب تعاريف منظمة العمل الدولية للفئة النشيطة القادرة على العمل هي الفئة التي تتراوح بين (18و 60 سنة) فمن الناحية الكمية لا يجد الاتحاد الأوربي صعوبات في تجسيد الشراكة من ناحية عنصر العمل لكن ميزة الهرم السكاني لديها باعتبار هذا الأخير من أحد المدخلات العلمية الإنتاجية أي عدد السكان الذي يبلغون بين 18 و 40 منخفض وهو من الأسباب التي تدفع هذه الأخيرة إلى إقامة شراكة من دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط .

---

[1]: المجلس الاقتصادي والاجتماعي،(1998): تقرير حول الاستثمارات في المنشآت القاعدية دور الأوساط الاجتماعية في تشييد الفضاء الأورومتوسطي، لشبونة، ص54

-تميز دول الاتحاد الأوربي بمساهمتها العالية في حجم التجارة العالمية والذي يبين مدى تطور اقتصادها الذي يعكس مباشرة تطور صادرتها ومدى أهمية المبدلات التي تجريها مع باقي دول العالم، تمثل مبادلات كل من فرنسا، إسبانيا، ايطاليا، اليونان، 84.8 % من مجموع المبادلات التجارية للبحر المتوسط مقابل 9.4 % لمالتا، تركيا، قبرص، إسرائيل، 5.8 % للمنطقة العربية الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، لبنان، سوريا، تمثل صادرات دول الاتحاد ضمن التجارة الدولية سنة 1991 ما يعادل 24 مليار دولار أمريكي أي نسبة 74.1% وهو ما يبين مدى قوة اقتصاد هذه الدول وتبذل مجهودات جبارة لتحسين أدائها عن طريق الرفع من حجم الصادرات السنوية بحيث وصل معدل الزيادة في 1996 إلى 5.5 % وبين 96 – 99 قدرت بـ 5.9 % .

3-طبيعة السوق الوطنية : إن التعاون الاورو جزائري قائم ما بين دولتين متباينتين في المستوى الاقتصادي فالاتحاد الأوربي قد استكمل بناء سوقه الوطنية عكس الجزائر التي تتمتع بسوق وطنية ضعيفة مرد ذلك هو عدم توفر العمالة المهنية والمتخصصة، وضعف خدمات البنية التحتية، وضعف ثقة الشركات العالمية والمستهلك الأجنبي بالمنتجات الجزائرية نظرا لعدم مطابقة المواصفات و المعايير الدولية:

أ-طبيعة السوق الوطنية الأوربية: إن التحولات التي شهدتها أوربا في القرنين18و19 لعبت دورا نوعيا متميزا في تشكل أسواقها أولا ومن ثم تشكيلها للسوق الرأسمالية العالمية وتحديد أبعادها لاحقا أي أنها تشكلت على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي أرقى وهذا مرتبط بمراحل النمو الطبيعية للرأسمالية التقليدية، كما أن علاقات السوق في البلاد الأوربية تطورت من خلال نمو الإنتاج السلعي، أي بمقدار ما يمكن تحويله من إنتاج طبيعي إلى إنتاج سلعي، فآليات السوق الداخلية قائمة على أساس قانون القيمة، من هنا نجد أن السوق الخارجية امتداد للسوق الداخلية[1]، كل ما سبق ساعد عل بناء اقتصاد المعرفة في دول الاتحاد الأوربي ضافة إلى تبنيه جملة من الإجراءات لمواكبة المستجدات من خلال :

-اجتماع لشبونة لعام 2000 : مع بداية عام 2000 انتبه الأوربيون إلى الواقع المعاش وما ينتظرهم مستقبلا جراء الوضع العالمي الذي كان سائدا آنذاك وحتمية الإسراع والإجماع على اتخاذ تدابير مصيرية وإلا فهم مهددون إما بقبول الأمر الواقع وإما السير وراء كنف الولايات المتحدة

---

[1] : عبد الأمير السعد، (2004): الجدل الراهن حول الشراكة الأورومتوسطية، مجلة البحوث والدراسات العربية: (العدد42)، ص ص147-148 .

الأمريكية وعليه يجب تحديث الاقتصاد الأوربي ليتمكن من منافسة كبح الغزو الاقتصادي الأمريكي وغيره من القوى الفاعلة في الساحة الدولية، وفعلا وخلال اجتماع لشبونة في آذار من ذلك العام وضع المجلس الأوروبي هدفا جديدا وطموحا : أن يصبح الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2010 " الاقتصاد المعرفي الأكثر تنافسا وديناميكية في العالم والقادر على النمو المستدام في ظل فرص عمل أفضل وتلاحم اجتماعي أقوى " .

إضافة إلى ذلك ومن جملة الاستراتيجيات التي اتفق بشأنها المجلس الأوربي :

-تبني إستراتيجية مفصلة لتحقيق هذا الهدف .

-تجمع إستراتيجية لشبونة جميع المجالات كالبحوث العلمية والتعليم والتدريب المهني والانترنت والأعمال الالكترونية .

-شملت الإستراتيجية إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي في أوروبة وتعتبر هذه الأنظمة إحدى أكبر الثروات في أوروبا لأنها تمكن المجتمعات الأوروبية من استيعاب التغيرات الهيكلية والاجتماعية الضرورية من دون كثير من الألم لكن هذه الأنظمة بحاجة إلى تحديث كي تغدو مستدامة وتتمتع الأجيال القادمة بفوائدها .

-**اجتماع ربيع عام 2006** : لقد أجمع المجلس الأوربي في اجتماعه المنعقد في ربيع 2006 على أن نتائج عملية لشبونة لم تكن واحدة في جميع المجالات على اختلاف الاستراتيجيات المسطرة لها وذلك لدرجة اختلافها وتفاوتها وحتى تباينها في بعض الحالات ولم يتوقف الأمر على هذا بل حتمية توطيد التلاحم الاجتماعي بين شعوب الاتحاد ودعم المجالات الاقتصادية من خلال تبني ما يلي :

-معالجة مشكلة استمرار البطالة المرتفعة في العديد من دول الاتحاد وإعادة ترتيب الأولويات للتركيز على النمو وفرص العمل .

-مواصلة تركيز جهودها بشكل أساسي على رفع الأداء الاقتصادي والابتكار وتحسين مهارات البشر فيها .

وبناء على اقتراح رئيس المفوضية الأوروبية " خوسيه مانويل باروزو" قررت الدول الأعضاء ما يلي :

-الاستثمار أكثر في البحوث والابتكار .

-منح المفوضية الأوروبية دورا أكبر كمنسق من أجل تقديم الدعم للدول الأعضاء من خلال نشر التطبيقات المثلى في أوروبا بشكل خاص .

-تسريع الإصلاحات في الأسواق المالية وأنظمة الضمان الاجتماعي ورفع وتيرة تحرير قطاعي الاتصالات والطاقة .

اتجه الاتحاد إلى مواجهة العولمة من خلال جعل الاقتصاد الأوروبي أكثر تنافسية:

-دعم الاتحاد برامج الإصلاح في الدول الأعضاء .

سعي الاتحاد إلى المواءمة بين الحاجة إلى النمو والتنافسية وبين أهداف التلاحم الاجتماعي والتنمية المستدامة والتي كانت في صلب النموذج الأوروبي .

تنفق الصناديق الهيكلية الأوروبية مزيدا من الأموال على التدريب والابتكار والبحث في فترة الموازنة 2007 – 2013 [1].

ب-طبيعة السوق الوطنية الجزائرية:إن السوق الوطنية مازالت في الأطوار الأولى لتشكلها، فهي لم تشهد عمليات تراكمية يمكن أن تؤدي إلى تشكل نمط إنتاج رأسمالي، بل مجرد رسملة داخلية مبنية على قاعدة تطور بعض أشكال التجارة والعلاقات الريعية-الربوية، في ظل سيادة الاقتصاد الطبيعي، ويعود السبب إلى عدم تشكل السوق الوطنية إلى:

-سيادة الانتاج السلعي والتفوق المتميز للرأس المال التجاري الربوي وهذا ما أضعف عنصر التنظيم في الدورة الإنتاجية ذات الطابع الرأسمالي.

-معظم حالات الانتاج السلعي المتاح في بلدنا مصدرها خارجي سواء كان دخلا في صورة واردات أو صادرات وبالتالي فإن السوق الآخذة في التكوين هي عمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة.

ومن هنا نجد أنه عمليا ليس لأوربا مصلحة في تكييف عملياتها الاقتصادية مع الجزائر على أساس المساهمة في إنجاز السوق الوطنية في الاقتصاد الجزائري كما أن الجزائر لا تنظر إلى معظم عملياتها الاقتصادية مع الجزائر على أساس تكاملي بل هي مجرد تسوية لمعاملات تبادل تجاري، سواء أكانت تلك السلع سلع إنتاج وسائل الإنتاج أم سلع استهلاك، وبلا شك فإن مثل هذه

[1]:عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، (2007): المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص34 .

المعاملات التجارية قد تكون مفيدة أحيانا في بعض حلقاتها بتشكل السوق الوطني، وإذا ما حصلت فائدة فهي عارضة وليست أصلية في تشكل السوق الوطنية.

من خلال ما سبق لنا يتبين ميدانيا مدى اهتمام الاتحاد الأوروبي بصفة عامة من تطبيق الاستراتيجيات المسطرة في اجتماع برشلونة لعام 2000 والنتائج المتحصل عليها بالرغم من درجة تفاوتها والمدونة في اجتماع عام 2006 وبصفة خاصة توفير الإمكانيات المالية اللازمة من خلال الإنفاق المسطر لموازنة 2007 – 2013 الساعي إلى الاستثمار في مجالي التدريب والابتكار والبحث .

ومما تقدم ومن خلال الاطلاع على مضمون اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية يلاحظ أن الحديث عن نقل التكنولوجيا، المعارف الصناعية والعلمية في الاتفاقية عامة وغير محددة وجاءت مع كلمات تشجيع وتحفيز دون تحديد الآليات اللازمة لتسهيل نقل التكنولوجيا كما لم تتعهد دول الاتحاد بخطة المساعدة في هذا المجال .

وبالتالي فإن الشراكة الاورو جزائرية تعيق نقل التكنولوجيا في المدى القريب بسبب تجاهل إزالة العوائق أو الحواجز أمام نقل التكنولوجيا الأوروبية إلى الجزائر وبسبب عدم ذكر تفاصيل نقل التكنولوجيا أو تجاهل هذا البند في بعض الحالات وإن الشراكة ستساهم في زيادة شراء الآلات والمعدات التكنولوجية من الاتحاد الأوربي أوبعبارة أخرى سوف يتم نقل أدوات التكنولوجيا فحسب ، والوضع الراهن لدول الاتحاد الأوربي يدفعنا إلى التساؤل عن مستقبل هذا الاتفاق الأوروجزائري في ظل الأزمة المالية.

المبحث الثاني : مصير اتفاق الشراكة الأورو جزائرية في ظل الأزمة المالية الأوروبية :

في عام 2007 تفجرت أزمة الرهن العقاري التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة مصرفية دولية توجت بانهيار بنك " ليمان براذرز " الاستثماري وهذه كانت بداية رمزية خطرة لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية التي تأسست في القرن التاسع عشر ثم تفاقمت الأزمة لتصيب الاقتصاد العالمي بأكبر هزة لم يشهد لها نظير منذ عام 1929، وقد هبت الدول منفردة وفي إطار كل من مجموعة العشرين ومؤسسات الإقراض الدولية لمواجهة مخاطر هذا الكساد ولقد قامت المصارف المركزية بضخ مبالغ إضافية عن طريق التدخل النوعي مما ساهم في الاقتصاد العالمي وظن الكثيرون أن الأزمة قد انتهت إلا أنه في نهاية عام 2010 شهدت تفجر أزمة الديون السيادية التي تشبه إلى حد كبير أزمة الرهن العقاري والتي بدأت بعجز حكومة اليونان عن السداد .

المطلب الأول: الأزمة العالمية الراهنة

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير سنة 1929 وانطلقت أولا بالولايات المتحدة الأمريكية، تم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوربية والدول الأسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي ولقد كانت مصحوبة بتداعيات سلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية على مستوى الدول الصناعية وكذا الدول النامية.

ولقد ساهمت عدة عوامل في تشكيل وانفجار الأزمة المالية الراهنة والتي انطلقت من مركز الاقتصاد العالمي لتشمل باقي مكوناته محدثة سلسلة من التداعيات ولعل أسباب بروز هذه الأزمة هي كما يلي :

أ : أزمة القروض العقارية الأقل جودة : les subprimes .تعتبر العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للإقراض والاقتراض ونظرا للانتعاش الذي عرفه سوق العقارات خلال 2001– 2006 والتي كانت مصحوبة بتوافر سيولة ضخمة وانخفاض أسعار الفائدة إلى 1 % ، مما جعل البنوك المركزية تتوسع في الإقراض العقاري مع تخفيض معايير الإقراض، ومنذ 2001 زاد حجم القروض الرديئة subprime حتى بلغت القروض عالية المخاطر في السوق الأمريكية

نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007، وفي ظل الارتفاع المتتابع في أسعار العقارات أدى إلى بيعها للاستفادة من هامش الربح أو على قرض إضافي ثانوي أقل جودة ومن هنا قامت المؤسسات المالية الأمريكية بتوريق قروض الإسكان الموجودة لديها ثم بيعها إلى مستثمرين و مؤسسات مالية أخرى حول العالم خاصة في أوربا وأسيا وأصبح في كل بورصة مالا يقل عن 20 % من هذه الأسهم الخاصة بالرهن العقاري وكنتيجة للفوائض المالية الناجمة عن قطاع العقارات واتساع عمليات المضاربة في الأسواق المالية بدأت تظهر بوادر أزمة مالية من خلال ضغوط تضخمية، ونظرا لارتفاع أسعار الفائدة، مما أدى إلى ارتفاع القروض العقارية وعجز المقترضين عن سداد أقساطها، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العقارات وانخفاض أسعارها وبالتالي هبطت أسهم معظم البنوك في الأسواق المالية الأمريكية وغير الأمريكية وهنا تراجعت مؤشرات البورصات العالمية لتقدر الخسائر بـ 2.5 تريليون دولار .

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض خصائص أسواق الرهن العقاري [1] :

-نسبة القرض إلى القيمة ومدة القرض المعتادة فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها .

-إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة المسكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن تسمح للمستهلكين بالاستفادة مباشرة من ثرواتهم السكنية والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن وتتسبب رسوم السداد المبكرة في تقييد قدرة المستهلكين على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة .

ب : المشتقات المالية : لم تكتف البنوك بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي للتوسع في الإقراض وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هده المحفظة .

[1]: بديعة لشهب، (2010): الأزمة المالية العالمية:محاولة في الفهم و التجاوز، **بحوث اقتصادية عربية**:(عدد52)، ص68.

ج : نقص الرقابة المالية : من خلال نقص الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة فالبنوك الاستثمارية في مجال المنتجات المالية الجديدة لا تخضع لرقابة من قبل الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية مما ساهم في بروز الأزمة وانتشارها .

د : ضعف النظام المالي : من خلال عدم التطبيق المكتمل لاتفاقية بازل 2 والتي تلعب دورا مهما في معالجة مساوئ التوريق وتوفير أساليب متعددة لتقدير رأس المال المخاطر لمواجهة مخاطر الاقتراض وهناك العديد من الدول لم تكن متتبعة بشكل تام لإطار بازل 2 عند حدوث الأزمة المالية في أوت 2007 [1].

هـ : رفع سعر الفائدة : اتخذ البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس 2006 قرارا مفاجئا برفع أسعار الفائدة الأساسية من 1 % في عام 2004 إلى 5 % في عام 2007 بسبب ارتفاع قيمة الدولار للحد من ارتفاع معدلات التضخم وكي تتمكن المصارف من تمويل احتياجاتها رفعت أسعار الفائدة على القروض العقارية ولم يعد المقترضون قادرين على السداد لارتفاع التزاماتهم للمصارف مما دفع جزء كبيرا منهم إلى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونها، ومن هنا ارتفعت نسبة العقارات المعروضة للبيع من أجل سداد ديونها ،كما ارتفعت نسبة العقارات المعروضة للبيع إلى حدود غير مسبوق الأمر الذي ساهم في انخفاض أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير وقد بلغت الفقاعة العقارية ذروتها لتنفجر في صيف 2007من خلال عدم قدرة الأفراد على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي أصولهم العقارية المرهونة ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة لعدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها[2] .

و : تدني نصيب الاقتصاد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي : حيث تراجع نصيب الصناعة إلى 13 % من الناتج المحلي الإجمالي والقسم الأكبر وجه إلى إنتاج البنية المالية في الاقتصاد نتيجة المضاربة ونمو المشتقات المالية .

---

[1]:المومني رياض، (2010): الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة، ع **المؤتمر الثاني للعلوم المالية بعنوان مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية المنعقد** يومي 28 و29 أفريل2010 ، جامعة اليرموك، الأردن، ص ص 780-783.

[2]: منير الحمش، (2009): الأزمة العالمية الراهنة و مصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي:(عدد364)، ص ص19-20 .

ي : مؤشرات الاقتصاد الأمريكي : حسب الخبراء فإن الأزمة صنعت في أمريكا على أكثر من نحو فحسب " جوزيف ستيغليتر " فإن أمريكا صدرت رهنها العقاري التام إلى مختلف أنحاء العالم في هيئة أوراق مالية مدعومة بالأصول كما صدرت فلسفة السوق الحرة التي ألغت التنظيمات وكانت فلسفة غير سليمة ، وهذا ما يتجسد من خلال :

العجز التجاري : فمنذ عام 1971 م لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنويا وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار نظرا لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة الجهاز السلعي على تلبية الاستهلاك .

-**عجز الموازنة العامة :** حيث ارتفع العجز إلى 410 مليار دولار في عام 2008 أي بمعدل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي .

-**تفاقم المديونية :** أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية :

-ارتفاع الديون الحكومية (الدارة المركزية والإدارات المحلية من 4.3 تريليون دولار في عام 1900 إلى 7.4 تريليون دولار في عام 2007 وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 % من الناتج المحلي الإجمالي حيث تعادل ديونها 10 أضعاف الناتج المحلي لجميع الدول العربية و 3 أضعاف الديون الخارجية للدول النامية .

-مديونية الأفراد : بلغت 9.2 تريليون دولار منها ديون عقارية 6.6 تريليون دولار .

-ديون الشركات بلغت 18.4 تريليون دولار .

وبالتالي المجموع الكلي للديون الأمريكية العامة والخاصة يساوي 40 تريليون دولار وهي تعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي .

-الإنفاق العام لا يستهدف التشغيل بقدر ما يستهدف تمويل العمليات العسكرية الخارجية، ويشكل الإنفاق الحربي أكبر نزيف عالمي للسيولة في العالم، فقبل عام 1914 كانت انجلترا تشرف وتوجه نظام الذهب العالمي حتى أطلق عليه النظام الإسترليني، وبعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة النفقات العسكرية ضعف مركز بريطانيا في مجال الإقراض الدولي وازدادت قوة الولايات المتحدة الأمريكية المالية لتحتل المركز الأول في العالم، وعزا البروفيسور روبرت تريفن جذور أزمة التضخم في بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى المبالغ المالية الضخمة التي اضطرت واشنطن

إلى إنفاقها أثناء الحرب الفيتنامية، وكذلك بسبب التوزيع غير العادل للسيولة بين الدول الغنية والفقيرة فمن المعلوم أن حصة الدول الصناعية من السيولة العالمية تبلغ 97 % وفي بداية القرن الحالي ونتيجة النفقات العسكرية على الإرهاب والعراق وأفغانستان، جاءت الأزمة المالية الحالية نتيجة الإنفاق الأمريكي المجنون لتعلن نهاية جيو سياسية وبدء تشكيل أقطاب جديدة فالولايات المتحدة الأمريكية، تنفق كل 3 دقائق مليون دولار لحربها على العراق مما يعني نزيف للسيولة العالمية وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية، من دول العالم ومن سوقها الداخلي وذلك بإصدارها سندات خزينة.

وبالتالي فإن هذه العناصر مجتمعة تبين لنا وجود خلل في النظام المالي وضعف المؤسسات النقدية الدولية وإحلال الاقتصاد المالي محل الاقتصاد الحقيقي كلها ساهمت في تنامي الفقاعة السعرية في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدت إلى حدوث العديد من التداعيات .

المطلب الثاني:آثار الأزمة المالية العالمية :

على خلاف ما يتوقعه المراقبون فمن المحتمل أن تتسبب الأزمة المالية العالمية في كساد الاقتصاد العالمي وقد يؤسس لبداية عصر يعرف ارتفاعا في الضرائب ونموا اقتصاديا بطيئا في الدول الغنية [1].

1-آثارها على الأسواق المالية : لقد امتدت تداعيات أزمة الرهن العقاري إلى أسواق العالم وبورصاته ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوربية وأسواق اليابان والشرق الأقصى وكذا الأسواق العربية حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من 60 % من قيمتها بل إن الكثير من الشركات المساهمة وصلت أسعار أسهمها إلى ما دون قيمتها الدفترية بكثير هذا يعني أن اغلب المواطنين فقدوا ثرواتهم مما ساهم في بروز البطالة، ونلخص أثار الأزمة على البورصات كما يلي :

-مباشرة بعد هبوط أسعار أسهم بورصة " وول ستريت " انخفض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية كما هو مبين في الجدول التالي :

[1]: شابرا محمد عمر, (2009): الأزمة المالية العالمية- هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها, ترجمة: رفيق المصري, مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص32.

الجدول رقم37 : المؤشر العام لأهم البورصات

البورصة	فرانكفورت	باريس	لندن	مدريد	طوكيو	شنغهاي	ساو باولو	الرياض	دبي	بيروت
نسبة الانخفاض في المؤشر(بالمائة)	7.1	6.8	5.4	7.5	3.8	5.1	6	9.8	9.4	3

المصدر : صباح نعوش، (2008): خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي ،الجزيرة نت متاح على الموقع الإلكتروني:

2010/02/23 :http://www.aljazeera.net/ebusiness .

-الاستثمار في مجال المنتجات المالية كالمشتقات المالية أدى إلى انتشار أثر الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر عبر الأسواق المالية وتعثر الكثير من الممارسات دون سابق إنذار هذه العوامل ساهمت في ارتفاع أسعار السلع الأساسية .

2-أثرها على البنوك : لقد أدت أزمة الرهون العقارية إلى بروز أزمة الائتمان من خلال عجز الكثير من المؤسسات والأفراد على تسديد ديونهم مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك وبالتالي ظهرت أزمة السيولة الأمر الذي أدى إلى تدخل البنوك المركزية، ليجسد مرحلة جديدة هي انتهاء نموذج البنوك الاستثمارية في أمريكا ودليل ذلك :

-بموافقة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على تحول بنك مورغان ستانلي وغولدمان ساكس إلى شركتين مصرفيتين قابضتين يكون نموذج البنوك الاستثمارية في أمريكا قد انتهى ويعد تحول البنوك الاستثمارية بهذه الطريقة نوعا من الإقرار بأن أنماط التمويل والاستثمار التي كانت متبعة فيها باتت خطيرة وبحاجة لحماية في شكل ودائع مصرفية .

-**اندماج بنك أمريكا Bank of america** [1] : اشترى هذا البنك بنك " كنتري وايد " أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 4 مليار دولار في خطوة من شأنها تفادي حدوث واحدة من أكبر حالات الانهيار في البلاد جراء أزمة الإسكان حصل بموجبها حملة أسهم " كنتري وايد " على 0.1822 من سهم بنك " أوف أمريكا " مقابل كل سهم من أسهمهم بتراجع

[1]: بسام حجازي، (2008): انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على المؤسسات المصرفية في العالم، **الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي المنعقد** يومي،1-14 أذار 2009، لبنان، ص15 .

نسبته 7.6 % من سهم كنتري وايد، وسبق لبنك " أوف أمريكا " إنفاق أكثر من 100 مليار دولار في السنوات الماضية على شركات "فليت بوسطن " المالية، و" أم بي إن أي " لإصدار بطاقات الائتمان، و" لاسال " بنك وصندوق " يواس ترست " لإدارة الثروات .

-**خسائر citigroup** : بلغت خسائرها بالمليارات في الربع الأول من السنة المالية بلغت 5.11 مليار دولار ما يعادل 1.02 دولار للسهم وتراجعت إيراداتها بـ 4 % لتبلغ 13.22 مليار دولار .

-**اندماج JP MORGAN** : اشترى مصرف (جي بي مورغن تشايس) الأنشطة المصرفية لمنافسه (واشنطن ميوتشوال) بـ 1.9 مليار دولار وهو أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة الأمريكية كما اشترى بنك الأعمال " بيرستيرنز " الذي عانى من نقص السيولة في 16 مارس بمساعدة السلطات الفدرالية الأمريكية .

-**تأميم شركة فاني ماي وفريدي ماك** : حيث استحوذت الحكومة الأمريكية على شركتي فاني ماي المختصة بتمويل الإسكان وفريدي ماك المختصة بتوفير السيولة للجهات الممولة للمساكن ووضعتهما تحت الحجز الفدرالي لمساعدة النظام المالي الأمريكي على تحمل الخسائر المالية الهائلة التي لحقت بقطاع القروض العقارية وتعتبر هذه الخطوة استثنائية في بلد لا تتدخل حكومته في النشاط الاقتصادي للمصارف، وهو ما يعني صدمة جديدة لأسواق التمويل الأمريكية .

-تأميم البنك البريطاني نورذرن روك من قبل الحكومة البريطانية .

-اشترى بنك سانتا ندر الاسباني البنك البريطاني " اليانس اندلابيستر " بقيمة 1.33 مليار جنيه إسترليني .

-شركة التامين AIG ولقد واجهت خسائر بمقدار 90 % من قيمتها لذ أممتها الحكومة الأمريكية من خلال منحها تسهيلات قدرت ب 85 مليار دولار مقابل 79.9 % من رأسمالها [1] .

-**مجموعة (فورتيس)** : انهارت المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في 27 سبتمبر /ايلول لكن السلطات في بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا قررت ضخ ما مجموعه 11.2 مليار يورو لتمويل (فورتيس) مقابل حصص في رأسمال المؤسسة .

---

[1] Jean christophe et nasser mansouri, (2008) : crise financiére,pourquoi faut il poser les questions structurelles ? , **annalyse et document économique** :(n108-109,2008) ,pp38-39.

-**بنك (برادفورد أند بينغلي) البريطاني** : تم تأميم البنك البريطاني (برادفورد أند بينغلي) و تصفيته في 29 سبتمبر /ايلول و هو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التي تفقد استقلاليتها منذ بداية أزمة الائتمان الدولية .

-**شركة (غليتنير) الأيسلندية** : أعلنت الحكومة الأيسلندية في 29 سبتمبر/ايلول شراء 85 % من رأسمال (غليتنير) ثالث بنك في البلاد لأنه يعاني من نقص السيولة بقيمة ستمائة مليون يورو .

-**بنك (هيبو ريل استيت) الألماني** : أفلس البنك الألماني الخاص (هيبو ريل استيت) المتخصص في الشأن العقاري من الإفلاس في 29 سبتمبر/ ايلول بفضل فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسية .

3-أثر الأزمة على النفط [1] : أدى تباطؤ معدلات النمو العالمي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يعتبر أهم مكون لصادرات بعض الدول النامية مما أدى إلى انخفاض أسعاره من 147 دولار إلى 32 دولار للبرميل علما أن ارتفاع الأسعار لم يحصل فجأة بل كان بالتدرج من 40 دولار في عام 2004 إلى 70 دولار في عام 2005 إلى 100 دولار في عام 2008 و إلى أكثر من 147 دولار في نفس السنة ليبدأ بتراجع ويصل إلى حدود 32 دولار مع بداية 2009 و لم تنفع محاولات الأوبك في تخفيض حجم العرض من النفط كي تعود الأسعار كما كانت عليها أو وقف تدهورها وكان تأثير قراراتها محدودا لأن السوق النفطية غير منضبطة نظرا لوجود دول عديدة منتجة للنفط خارج الأوبك أو عدم التزام بعض دول الأوبك بحصصها تماما من الإنتاج [2].

4-آثارها على الاقتصاد العالمي:لقد أدت الأزمة المالية إلى إحداث كساد اقتصادي طويل المدى.. مما أدى إلى ارتفاع الضرائب وبطء النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية ونقص الائتمان وارتفاع البطالة وتراجع الإنتاجية والإيرادات و تباطؤ نمو التجارة الدولية:

التجارة الدولية : أدت الأزمة إلى تباطؤ النمو في التجارة الدولية إلى 4.3 % في أوائل عام 2008 وذلك أقل من نسبة 6.4 % المتحققة خلال عام 2007 وذلك بسبب الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة الأمريكية علما أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية تقدر ب 15 % من

---

[1]:عبد الرزاق الموسوي، (2009): التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية و أثرها على الميزانيات العراقية، **المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال المنعقد** يومي 10و11 2009،الأردن ،ص05 .

[2]: محمد مصطفي الحياط، (2007): الآثار المتوقعة للأزمة المالية على قطاع النفط، **مجلة التكنولوجيا و الصناعة:**(عدد33) ،ص27

حجم التجارة الدولية وانخفضت الواردات بمقدار 7 % خلال الربع الثاني من عام 2008 كما تراجع معدل النمو في التجارة الدولية إلى نسبة 3 % خلال شهر سبتمبر من عام 2008 م .

أسعار السلع الأولية : اتسمت أسعار السلع الأولية في ظل الأزمة المالية بالتأرجح بشدة خلال عام 2008، فلقد ارتفعت أغلب الأسعار بشدة خلال النصف الأول من عام 2008 في سياق متصاعد لتغير اتجاهها في منتصف عام 2008 إلا أن أسعار البترول انخفضت بما يعادل نسبة 60% من قمة الارتفاع الذي وصلت إليه في الفترة من شهر سبتمبر إلى نوفمبر .

ازدياد التذبذب في أسعار صرف العملات : مع تزايد عمق الأزمة المالية ازداد اضطراب أسعار صرف العملات مع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع العملات الرئيسية كالا ورو، ولقد انخفضت قيمة العديد من العملات لدى الدول النامية مقابل الدولار خلال النصف الثاني من عام 2008 وبصفة خاصة الدول المصدرة للسلع الأولية، مما أدى إلى تسارع المستثمرين الدوليين لتجنب المخاطر من خلال "الهروب إلى الأمان" ودليل ذلك انخفاض العائد على سندات الخزانة الأمريكية قصير الأجل إلى ما يقترب من الصفر وهذه الأوضاع ساهمت في تزايد المديونية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

الركود والكساد : فلقد تضررت مشاريع النمو العالمي ولقد تأثرت حركية الديون في القطاع المالي بشكل رهيب مع تزايد انعدام الثقة بين المنتجين والمستهلكين من خلال :

فلقد شهد الإنتاج الصناعي الفرنسي في نهاية 2008 هبوطا كبيرا يعتبر الأسوأ من نوعه، كما سجلت شركات صناعة السيارات أولى خسائرها ومع تراجع الناتج المحلي الخام في أكبر الاقتصاديات الأوربية خلال الربع الأخير من عام 2008 وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم38 : الناتج المحلي الخام في أوربا خلال الربع الأخير من عام 2008 الوحدة (%)

الدولة	PIB 2008	PIB 2008 العجز	معدل الانكماش
المانيا	8.5	-2.1	2
فرنسا	4.8	-1.2	1.5
ايطاليا	7.4	-1.8	0.5
الولايات المتحدة الامريكية	1.8	-6.2	-

المصدر : عبد المجيد قدي،"(2009): تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**:(العددان48-49)، ص15.

مع انخفاض الإنتاج في البلدان الصناعية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتآكل القدرة الشرائية وتدهور مستويات المعيشة .

-انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3% في الثلاثي الثالث من سنة 2008 من خلال انخفاض القوة الاستهلاكية ب 3.1 % وانخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة 14 % وكذا انخفاض إنفاق الشركات والنشاط الإسكاني .

ولقد كانت مصحوبة بانخفاض قيمة العقارات بمقدار 1.2 تريليون دولار بسبب بيع المنازل في المزاد نظرا لعدم قدرة مالكيها على تسديد قروضهم[1].

-قيام مؤسسات التصنيف بتخفيض درجة الجدارة الائتمانية الممنوحة للسندات المغطاة بأصول عقارية وهو ما أدى بالمؤسسات وصناديق الاحتياط التي استثمرت في تلك السندات إلى عرضها للبيع مما شكل ضغوطا إضافية على القطاع العقاري في أمريكا .

هذه الظروف جعلت المستثمرين اليابانيين يسحبون أموالهم من الاقتصاد الأمريكي الأمر الذي ساهم في ارتفاع قيمة الين مقارنة بالدولار وكذا انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالا ورو .

-ارتفاع نسبة البطالة لتقدر ب 6.5 %، 7% في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على التوالي في سنة 2008 كما بلغ معدل البطالة في بريطانيا 5.7 % وحسب استطلاع للرأي لـ 15 قطاع اقتصادي حيوي في ألمانيا فإن 215000 وظيفة مهددة بالإلغاء خلال عام 2009 .

[1]: عبد المجيد قدي، المصدر سبق ذكره، ص16 .

-إفلاس العديد من الشركات في أوربا واليابان خاصة تلك التي تعتمد على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية نظرا لتدهور الاقتصاد الأمريكي .

هـ- **أثرها على الدول العربية** [1]: إن ضعف ارتباط أسواق المال العربية بالأسواق المالية العالمية ساهم إلى حد كبير في حماية الاقتصاديات العربية من التأثر بشكل مباشر بالمرحلة الأولى من الأزمة باستثناء الخسائر التي لحقت ببعض الصناديق السيادية الخليجية على وجه الخصوص المستثمرين والأفراد الذين استثمروا في المؤسسات المالية الأمريكية التي ما لبثت أن تعثرت وأفلست وقد واجهت المنطقة الخليجية تأثيرا سلبيا للتراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية ولتراجع أسعار الأصول على أداء الشركات والمصارف ويمكن إبراز أهم تداعيات الأزمة فيما يلي[2] :

- **التأثير على أسعار سعر الصرف** : ما هو متعارف عليها أن معظم الدول العربية تعتمد سياسة تثبيت سعر الصرف عملاتها إلى الدولار الأمريكي الذي يعرف تدهورا كبيرا الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات في هذه الدول خصوصا وأن أبرز شركائها التجاريين وهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يواجهون أزمة ركود اقتصادي وتراجع في الطلب على المنتجات العربية كذلك فإن معظم الدول العربية تستورد بشكل كبير من الاتحاد الأوروبي الذي يعاني ارتفاعا في قيمة الاورو مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية منه وبالتالي عودة التضخم في الأسعار مجددا إلى أسواق الدول العربية .

-**التأثير على أسعار النفط** : في ظل الأزمة المالية تراجع طلب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بنحو 2.5 % على أساس سنوي وفي المقابل انخفض حجم المعروض لمنظمة أوبك بنحو 4.2% على أساس سنوي لتحقيق استقرار أسعار النفط في ظل تراجع الطلب على النفط مما يؤدي إلى ارتفاع درجة عدم اليقين فيما يخص حجم الاستثمار المطلوب في هذا القطاع .

---

[1]: جمال وائل، (2008): الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي: نهاية النموذج، **مجلة شؤون عربية**:(عدد 136)، القاهرة، ،ص69-78.

[2]:علا الصيداني، (2009): أثر الأزمة المالية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية،الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية: بيروت، لبنان، ص19 .

-**التشدد في التسهيلات الائتمانية للتجارة :** عملت المصارف العربية " خاصة الخليجية " على التشدد في الإقراض نظرا لنقص السيولة المصرفية لضمان توفير السيولة في المصارف وسلامة الميزانية المصرفية والحد من المخاطر خاصة في ظل عدم اليقين من تداعيات الأزمة المتوقعة والانخفاض في فوائض الحساب الجاري، كما قامت الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات العاملة في الدول العربية النفطية خاصة الخليجية بسحب رأس مالها من هذه الدول مما أدى إلى خسارة مبالغ مالية طائلة.

-**التأثير على الأسواق المالية :** لقد أثرت الأزمة المالية العالمية بقوة على الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط فقد تراجعت مؤشرات الأسواق المالية وأسواق الأسهم بشكل كبير مع هبوط المؤشر المركب بأكثر من 60 % في شهر فبراير 2009 .

-**التأثير على سوق العمل** [1]: لقد أدت الأزمة المالية إلى تسريح العمال العرب وغير العرب ولتوضيح أكثر قسمت منظمة العمل العربية الدول العربية المتأثرة بالأزمة إلى أربعة أقسام :

-الدول العربية النفطية ذات الموارد المالية الكبيرة القليلة السكان وتضم الدول الخليجية وليبيا، والتي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة لم تكن معرضة لهزات اجتماعية عنيفة إثر الأزمة بسبب احتياطها المالي المحقق من العائدات النفطية خلال الفترة ما قبل الأزمة .

-الدول العربية ذات الموارد العالية المتأتية من قطاع النفط والغاز وذات الكثافة السكانية العالية وتضم العراق، السودان، الجزائر، فمن المتوقع أن يؤثر انخفاض العائدات المالية النفطية على أفاق الموارد المالية لهذه الدول وبالتالي على القدرة على خلق فرص عمل جديدة وتشغيل الشباب ...الخ

-الدول العربية ذات الموارد الطبيعية المتواضعة وتضم اليمن والأردن وفلسطين وسوريا ومصر والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات السياحة وتحويلات المغتربين وعودة المغتربين تؤدي إلى تقليص الوفورات المالية التي تدعم خلق فرص عمل جديدة فيها لتشغيل الشباب المقيمين بالإضافة إلى العائدين من دول الاغتراب .

[1]:المصدر نفسه، ص21

–الدول العربية ذات الموارد الطبيعية المتواضعة والتي تعتمد على عائدات صادرات السلع الصناعية الخفيفة مثل الملابس والأحذية إضافة إلى عائدات السياحية مثل تونس، سوريا المغرب هذه الدول معرضة إلى هزات اجتماعية بسبب الانكماش الذي يعرفه الاتحاد الأوروبي لأن هذا الأخير هو أهم شريك لهذه الدول.

–**تأثير الأزمة على التجارة الخارجية** : تتميز الصادرات العربية بكونها ترتكز على المواد الأولية وقطاع المحروقات فلقد بلغت نسبة حجم التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي للمنطقة العربية نحو 105.2 % عام 2008 ويشير الجدول التالي إلى حجم الصادرات والواردات لـ 19 دولة عربية خلال 2008 وتوقعات 2009، 2010 ، وما هو ملاحظ أن حصة التجارة العربية الخارجية صغيرة رغم أن حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية نمت بنحو 33.6 % خلال عام 2008 .
وبما أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هما الشريكان التجاريان الأبرز للدول العربية وبالتالي فإن حجم التجارة العربية تأثر بالانكماش والركود الاقتصادي الذي حصل في هذه الأسواق الخارجية وتراجعت الصادرات السلعية العربية إليها [1].

[1]: المصدر نفسه، ص35 .

الجدول رقم 39 : صادرات وواردات للدول العربية خلال الفترة 2008 – 2010

مليار دولار	2008		2009		2010	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأردن	12.4	19.2	11.4	17.6	12.6	18.9
الإمارات ع المتحدة	264.9	217.4	201.9	196.9	228	205.6
البحرين	21.1	15.7	15.6	12.3	18	14
تونس	24.7	26	2.02	21.3	21.5	23.2
الجزائر	82.6	47.5	50	47.8	61.2	50.4
جيبوتي	0.4	0.8	0.5	0.7	0.6	0.9
السعودية	323.7	178.8	.201.6	169.3	251.6	183.9
السودان	13	12.5	7.5	9.5	11.6	10.6
سوريا	18.9	21.7	17.6	20.3	18.9	22.3
العراق	63.5	50	38	55.4	47.6	56.7
سلطنة عمان	39.7	26.8	28.1	21.7	33.5	23.3
قطر	72.1	39.7	60.2	44.6	91	53
الكويت	99.1	35.4	66.8	33.4	82.5	36.6
لبنان	22.6	28.1	24.1	29.4	26.1	31
ليبيا	63.1	25.4	38.8	26.9	49.5	29.1
مصر	53.3	63.1	47	59.9	46.3	58.5
المغرب	32.8	45.6	25.1	36.2	28.1	39.6
موريتانيا	1.8	2.5	1.6	2.1	1.7	2.3
اليمن	9.7	11	6.4	7.8	8.7	8.8

المصدر: المصدر نفسه، ص36 .

-**التأثير على المساعدات الدولية** : نظرا لدخول العديد من الجهات المانحة في مرحلة من الركود ومواجهتها بشكل متزايد الضغوطات المالية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المساعدات المالية باستثناء اليمن التي لا تعتمد على المساعدات الخارجية فهي تمثل جزءا صغيرا من إجمالي الناتج المحلي أما البلدان الأخرى و في ظل النزاعات السياسية مثل العراق، لبنان، الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي هي بحاجة لمساعدات دولية وبمعدلات عالية فمثلا دراسة أجراها صندوق النقد الدولي ليبين فيها التأثيرات المحتملة للأزمة المالية على المساعدات الدولية أبرزت تراجعا في مستوى المساعدات المقدمة لليمن من 1.1 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008 إلى 0.7 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2009 ويعكس هذا التراجع المتوقع درجة متدنية من التعرض نظرا إلى ضعف اعتماد اليمن نسبيا على المساعدة مقارنة مع البلدان الأخرى المتدنية الدخل .

و-أثرها على الاقتصاد الجزائري :مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية ولكن بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية :

-عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر .

-عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها .

إلا أن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية مرتبط أساسا بحالة الكساد التي ستهيمن على الاقتصاد العالمي وعلى اعتبار أن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي 98.01 % من إجمالي قيمة الصادرات لسنة 2007 إذ يشكل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للدخل الوطني والتغيرات في أسعار النفط الخام تؤثر إيجابا أو سلبا على الاقتصاد الوطني بحسب طبيعة هذه التغيرات :

-**التغيرات في أسعار النفط** [1]: لقد عرفت أسعار البترول ارتفاعا خلال شهر يوليو 2008 حيث بلغت 131.78 دولار غير أن المتوسط العام للأسعار الفورية للنفط الخام أخذ في الانخفاض من المستوى الذي بلغه خلال شهر يوليو من عام 2008 بمعدل شهري بلغ 11.71 % ليصل إلى 39.19 دولار لكل برميل خلال شهر ديسمبر من عام 2008.

و بغية ضمان استقرار أسعار النفط الخام قررت الدول المنتجة للنفط (opec) في اجتماعها رقم 151 المنعقد بمدينة وهران في 2008/12/17 تخفيض إنتاجها بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من يناير 2009 ، ويفسر الاقتصاديون أسباب التذبذب في أسعار النفط على النحو الأتي :

- **عدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط** : هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض .

-**الكوارث البيئية** : ينجم عنها أثار سلبية على المنشآت النفطية مما ينعكس سلبا على العرض النفطي وبالتالي ارتفاع الأسعار .

[1]: كريشتينا برينت، طارق الحق، نورا كامل،(2009): أثار الأزمة المالية و الاقتصادية على البلدان العربية:أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام و الحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية،المكتب الإقليمي للدول العربية، ص89 .

-**المضاربة :** من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة[1].

-**الطلب على النفط :** إن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية وانطلاقا من المعطيات السابقة نجد أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن تدني إيرادات الدولة من العملة الأجنبية والتي يعتمد عليها اعتمادا كليا في تمويل مشاريع البنية التحتية وبرامج التنمية المختلفة ويمكن توضيح هذه الآثار في المخطط الموالي .

الشكل رقم 11 : آثار الأزمة المالية .

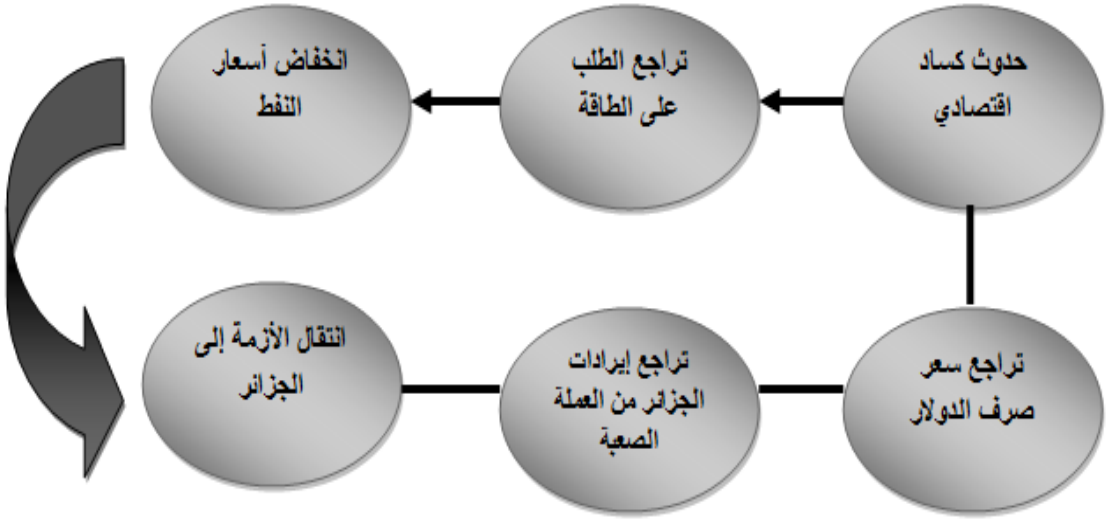

المصدر : زايري عبد السليم ،مقران يزيد ، (2009): انعكاسات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول المغاربية، **مؤتمر الأزمة المالية الدولية : تباطؤ الاقتصاد العالمي و أثاره على الاقتصاديات الاورو مغربية المنعقد** يومي 11و12 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بجاية، ص34 .

-**الانعكاسات التجارية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري :** إن الكساد الذي يعيشه الاقتصاد العالمي سيؤدي حتما إلى تراجع الطلب العالمي على المحروقات خاصة وأن الاقتصاديات الأسيوية مرتبطة بشكل كامل مع الاقتصاد الأمريكي الذي دخل مرحلة ركود تمتد من سنتين إلى ثلاث

[1]:حبيب محمود، (2007): انعكاسات الزيادات في أسعار النفط في الاقتصاد الوطني، **مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية**:(عدد02)، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، ص128 .

سنوات حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي[1]، ولذا فإن انخفاض أسعار النفط في ظل وجود سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقوية مثل الفحم أدى إلى تقليص إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات الأمر الذي يجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا على اعتبار أن هذه الإيرادات تكاد لا تكفي لتغطية إيرادات الخزينة والأمر ساء خاصة في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال سنة 2008 القاضية برفع نصيب الدولة في الاستثمارات مع الأطراف الأجنبية الأمر الذي سيجعل الجزائر تعتمد على احتياطها من العملات الصعبة ينجم عن ذلك تقليص النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي ولقد أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات لتقارب 40 مليار دولار نهاية سنة 2008 وهذا نتيجة للاتجاه التضخمي على الصعيد العالمي والناتج أساسا عن ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في البنوك والأسواق المالية والتي لا يقابلها إنتاج حقيقي .

- **انعكاساتها على الجهاز المصرفي والمالي :** إن الجهاز المصرفي والمالي بعيد عن الأزمة المالية العالمية نظرا :

-البنوك الجزائرية بنوك تجزئة والقروض المقدمة للأفراد لا تتعدى 10 % من حافظة البنوك الجزائرية .

-البنوك الجزائرية هي بنوك أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة .

-غالبية الكتلة النقدية تدور ضمن الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل البنوك .

البورصة مجرد حبر على ورق الأمر الذي لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية .

-تشير معلومات بنك الجزائر أن احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بلغ في 01 ديسمبر 2008 حوالي 140 مليار دولار وتشير مصادر وزارة المالية إلى أن التوظيف بالخارج يقارب 90 % من هذه الاحتياطات حيث تم توظيف 55 % من هذه الاحتياطات أي 43 مليار دولار في شكل اذونات الخزانة الأمريكية بينما الباقي مودع لدى بنوك كبيرة عالية السمعة ولقد عملت الجزائر خلال الفترة 2001 – 2003 على تنويع توظيفاتها من خلال الاهتمام أكثر بالتوظيف في شكل أورو (45 %) و(45 %) للدولار والباقي مناصفة بين الين والجنيه الإسترليني إلا أن أزمة قرض الرهن العقاري دفعت بالجزائر إلى تفضيل التوظيف في أذونات الخزانة الأمريكية علما بأن

[1]: المصدر نفسه، ص39,

بنك الجزائر عمل على شراء الاورو عندما كان منخفضا وهو ما يجعل احتياطي الجزائر من هذه العملة على مستوى عال .

-**التدابير الوقائية لتجنب آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري** : بالرغم من أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية بشكل مباشر إلا أنها قد تتأثر بالركود الاقتصاد مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني ولذا وتجنبا لهذه المخاطر لابد من اتخاذ إجراءات من شأنها التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية ويمكن حصرها فيما يلي :

-**إنشاء صناديق سيادية** : الفترة الراهنة سيجعل الجزائر تستفيد من الفرص المتاحة خاصة مع تدني قيمة الأسهم في البورصات العالمية ونقص السيولة الذي يمنع المستثمرين في السوق المالي وهو ما يمكن الاستفادة منه عن طريق قوة الجذب في سوق الأسهم من خلال التركيز على النقاط التالية [1]:

-نسب الأرباح الموزعة للأمريكيين هي أعلى من نسب سندات الخزينة الأمريكية .

-تخفيض نسبة تداولات الصناديق المغلقة الأمريكية واليابانية والأوروبية بـ 25 % من قيمتها .

-انهيار البورصات العالمية قد سجل قيمة سوقية معادلة للقيمة المحاسبية مما يعتبر فرصة استثمارية .

-نسبة نمو أغلبية المؤسسات المقيدة في البورصة تجاوزت السعر مقابل نسبة الفائدة .

-نصف تداولات الأسهم الأمريكية الأوروبية واليابانية تتم بسعر مقابل نسب فائدة أقل من عشرة .

-تخفيض نسب الفوائد إلى مستوى يقترب من الصفر من طرف البنك الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوربي يجعل سوق الأسهم أكثر استقطابا لدى المستثمرين في السوق المالي .

-اقتراب أسعار الفائدة إلى الصفر يدعم فكرة تحويل سوق السندات إلى سوق أسهم

-كافة المعلومات السلبية المرتبطة بسوق البورصة تم إدراجها في التسعيرة الحالية للأسهم .

رغم الايجابيات التي ستنجم عن إقامة صندوق سيادي إلا أنه في الوقت الراهن لا يمكن إنشاؤه نظرا لعدة عراقيل تترجم في عدم كفاية الموارد المالية ضف إلى ذلك تأخر المشاريع التنموية مثل برنامج دعم النمو الاقتصادي، البرامج الإضافية للجنوب وللهضاب العليا هذه البرامج تتطلب موارد مالية كبيرة تجعل الاحتياطيات الجزائرية المقدرة بحوالي 150 مليار دولار تكاد لا تكفي لتمويلها .

---

[1]:المصدر نفسه، ص38 .

المطلب الثالث : أزمة اليورو وأثرها على اتفاق الشراكة :

في ابريل 2010 انتقلت تداعيات الأزمة المالية العالمية لتصيب الأوضاع المالية السيادية لبعض الدول في الاتحاد الأوربي حيث بدأت تظهر مشكلة تفاقم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوربي خاصة اليونان التي تفاقمت ديونها العامة وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي وتهدد الاستقرار الاقتصادي الأوربي وتضع علامة استفهام على مستقبل العملة الأوربية الموحدة وتنذر بأزمة مالية كبيرة تهدد بقاء الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو [1].

يمكن معالجة هذه القضية انطلاقا من اتجاهين مختلفين هما :

1-الاتجاه الأول : ضعف تأثير الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري في المدى القريب مع محاولة الطرف الجزائري استغلال بيئة الأزمة لأوروبية لإعادة النظر في اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وهي بذلك تمثل فرصة للطرف الجزائري للتكيف الإيجابي مع الأزمة المالية الأوروبية، ويمكن تحقيق ذلك انطلاقا من عدة اعتبارات تتمثل في المؤشرات الاقتصادية الكلية الإيجابية والمتمثلة في:

أ-احتياطيات الصرف : فقد ارتفعت بفضل مداخيل المحروقات في السنوات الماضية نتيجة ارتفاع أسعار النفط لتنتقل من 4 ملايير ونصف سنة 1999 م إلى 140 مليار دولار سنة 2008 ، مما يعطي للجزائر القدرة على استيراد الخدمات والتجهيزات لفترة 40 شهرا ولقد استقرت احتياطات الصرف في الجزائر مع الأزمة المالية الأوروبية في حدود 160 مليار دولار أمريكي .

ب-تخفيض الديون الخارجية : و التي كانت نتيجة للسياسة المنتهجة منذ سنة 2004 والهادفة للتسديد المسبق للديون الخارجية مستغلة ارتفاع عائدات المحروقات فتم تقليص المديونية الخارجية إلى أقل من 5 ملايير سنة 2008 بعد ما وصلت إلى 29 مليار دولار سنة 1999 كل ما سبق ساهم فيما يلي :

-أعطت للمفاوض الجزائري نقاط قوة في المطالبة بإعادة النظر في الشراكة الاورو جزائرية حيث استغلت الجزائر وضع الأزمة المالية في أوروبا للمطالبة بإعادة تصحيح حالة اللاتوازن في الشراكة

---

[1]: هيرمان، (2010): أزمة الديون تهدد بقاء الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو،صحيفة المدينة المدينة، متاح على الموقع الإلكتروني:

2012/12/10:http :al-madina.com./node/274085

التي تعكسها مؤشرات التبعية التجارية للجزائر للسوق الأوربية، حيث ارتفعت في فترة الشراكة (2005 – 2009) نسبة 80 % لتقفز الواردات الجزائرية من 11.2 مليار دولار سنة 2005 إلى 22.6 مليار دولار سنة 2009، ولقد صاحب هذا القفز من قيمة الواردات ضعف صادرات الجزائر لأوروبا خارج قطاع المحروقات فمقابل كل 20مليار دولار تستورده الجزائر من أوروبا لا تصدر إلا ما قيمته واحد مليار دولار أي أن الشراكة بالنسبة للجزائر من الطرف الأوروبي كانت حصيلتها سلبية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية وهو ما جعل المفاوض الجزائري في اجتماع لوكسمبورغ في بداية جوان 2010 بمناسبة الاجتماع الخامس لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يفرض على الطرف الأوروبي مطالبه المتمثلة أساسا في إعادة النظر في بعض بنود الاتفاقية التي تراها الجزائر تعمق من تبعيتها التجارية لأوروبا مثل إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي والفروع المعنية بالتفكيك الجمركي مع المطالبة بحركة استثمارات مباشرة خارج قطاع المحروقات يبقى يعزز هذا الاتجاه الذي يخدم الفرص الجزائرية احتمال استمرار أسعار النفط في حدود 50 إلى 70 دولار للبرميل الواحد مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف ارتباط الجزائر بالاستثمارات الأوروبية مع ضعف عائدات تحويلات المهاجرين و ضعف السياحة الأوروبية مقارنة بتونس و المغرب.يقلل من تأثيرات الأزمة المالية الأوروبية ضبط ميزانية الاستيراد من الخارج بفعل القوانين الكابحة للاستيراد خصوصا قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وفرض القرض ألسندي على حركة الاستيراد ومن بين نتائجها تقليص فاتورة الاستيراد من أوروبا على وجه الخصوص حيث تقلصت فاتورة الغذاء في السداسي الأول لسنة 2010 بما يقارب 11 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2009 كما تقلصت فاتورة الدواء بنسبة تقارب 24بالمائة وانخفضت فاتورة استيراد السيارات السياحية بما يقارب 18 بالمائة وقد تفسر هذه الإجراءات الاقتصادية و المالية للجزائر بتفسير اقتصادي حيث لجأت السلطات في الجزائر لترشيد الميزانية للتكيف مع الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط حيث وصلت فاتورة الاستيراد في سنة 2008 إلى 40 مليار دولار لكن مع تراجع مداخيل المحروقات بنسبة 50 % في سنة 2009 فإن الجزائر لم تحقق سوى فائض في الميزانية بمليار دولار مقابل 20مليار دولار سنة 2008 و هو ما جعل قرار ترشيد الاستيراد بالقرار العقلاني أما الجانب الأخر لتفسير القوانين الردعية ضد الاستيراد فيمكن أن تفسر سياسيا كأحد الأساليب المنتهجة للضغط على الطرف الأوروبي الذي لا يزال يفرض شروط تعجيزية على الطرف الجزائري بعد الجولات العشر للمفاوضات من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

2-الاتجاه الثاني : إن الأزمة المالية الأوروبية تفرض جملة من التحديات السلبية على الاستقرار المالي والاقتصادي الجزائري بسبب ارتباط صادرات الطاقة الجزائرية بالسوق الأوربية مع حالة تنافسية شديدة في مجال الطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار تراجع أسعار الغاز الطبيعي وتبرز أهم التحديات فيما يلي[1]:

-قد تخسر في فوائد احتياطاتها من الصرف بالعملة الأوروبية حيث يتشكل احتياطي الصرف الجزائري بنسبة 42 % من الاورو و46 % من الدولار كما تعتمد الجزائر في استيرادها من منطقة الاورو ما نسبته 56 % من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات في الوقت الذي تصدر 95 % من المحروقات بالدولار وهو ما يعني ببساطة أنه كلما كان تراجع في قيمة الاورو مقارنة بالدولار كل ما استفادت الجزائر من أسعار الواردات الأوروبية، كما أن الجزائر يمكن أن تخسر في حالة تراجع الاورو الذي شهد أدنى مستويات منذ ابريل 2006 بعد أزمة المديونية الخارجية لليونان من فوائد احتياطاتها مما يجعل التقليص من نسبة احتياطاتها من الصرف من عملة الاورو محاكاة للنموذج الروسي حيث قلصت الحكومة الروسية احتياطاتها من الاورو ما بين نهاية 2008 ونهاية 2009 من 47.5 % إلى 43.8 % .

-لا يمكن أن نفسر الانعكاسات المالية لأوروبا فقط انطلاقا من تراجع احتياطات الصرف للدول الطاقوية على وجه التحديد وإنما يمكن أن يشكل ذلك مؤشرا إيجابيا للصادرات الأوروبية لأن تراجع قيمة الاورو تعطي قوة تنافسية للمنتجات الأوروبية في الأسواق العالمية بالرغم من أن ما بين 60 إلى 65 % من صادرات أوروبا تسوق في الاتحاد الأوروبي أما الباقي من الصادرات التي قد تصل إلى 40 بالمائة قد تستفيد من تراجع الأسعار وفق المقارنة النظرية التي تفسر تصاعد الصادرات الأوروبية بخمسة بالمائة في فترة سنتين وتزايد نسبة الإنتاج الداخلي الخام بنسبة واحدة في حالة انخفاض بنسبة 10 بالمائة من قيمة الصرف (وهو الطرح الذي يتبناه الاقتصادي جون ك. كافي " jean christophe caffet " أما التأثير المباشر الذي يمكن أن يبرز على الاقتصاد الجزائري في حالة استمرار الأزمة المالية الأوروبية فيكمن في عائدات الغاز الطبيعي الذي تشكل النسبة الكبيرة من عائدات المحروقات الجزائرية وذلك لارتباط المشاريع الطاقوية الجزائرية بالسوق الأوروبية من جهة والتنافس الحاد في المستقبل القريب مع روسيا وقطر على السوق الأوروبية،

[1]:آمال يوسفي، (2008):بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة:الجزائر، ص68 .

وهو ما حدث حيث تراجعت حصة الجزائر من الغاز الطبيعي في الأسواق الأوربية أمام قطر في ظل انهيار أسعار النفط في نهاية2014 .

-تراجع المساعدات المالية الأوربية لدول جنوب المتوسط، فرغم تعهد الدول الأوربية في إطار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية بمنح مساعدات مالية لدول جنوب المتوسط، ولكن بدلا من ذلك وفي ظل الأزمة المالية قامت بتوجيه مواردها المالية في معظمها لتغذية الخطط الاقتصادية التي تبنتها لتجاوز الأزمة الاقتصادية ومثال ذلك المخطط الاقتصادي المعتمد أوروبيا بين نوفمبر2008 ونهاية2009 والذي كلف الاتحاد الأوربي 200 مليار أورو.

-توتر العلاقات التجارية بين ضفتي المتوسط، نظرا للركود الاقتصادي الذي عرفه الاتحاد الأوربي 2009، تقلصت الاستثمارات الاقتصادية داخل دول الاتحاد نظرا لتعطل عملية الإقراض البنكي للمستثمرين من جهة، وبسبب تراجع التجارة الخارجية الأوربية بما فيها المواطنين، الأمر الذي أدى إلى تراجع التجارة الخارجية الأوربية بما فيها وارداتها من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، كما أن ركود النمو الاقتصادي في أوروبا أدى إلى تراجع الطلب الأولي على السلع والمنتجات الطاقوية، الزراعية والصناعية لدى دول جنوب المتوسط[1]، ومثل هذه الأوضاع السلبية جعلت العلاقات الأورو جزائرية تدخل مرحلة من التوتر في ظل ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية، وانهيار أسعار النفط وهذا من شأنه استنزاف احتياطياتها من العملة الصعبة وعرقلة عجلة التنمية، من هنا اتخذت الجزائر الإجراءات التالية والمتمثلة في المرسوم الرئاسي رقم 181-09 ليوم 12 ماي2009 ، وكذا قانون المالية التكميلي لسنة2009 والذي نص على ضرورة فتح الشركات الأجنبية النشطة في الجزائر لرأسمالها بنسبة30% لصالح المستثمرين الوطنيين، إضافة إلى القروض الاستهلاكية، ولكن هذه الإجراءات الاقتصادية لاقت معارضة أوربية، لأنه حسب رأي الاتحاد فهو انتهاك لبنود آفاق الشراكة الثنائية(حسب المادة 56)[2]، ولكن مثل هذه الإجراءات الاقتصادية لها مبرراتها في ظل السياسة الأوروبية الحمائية، فنجد الجزائر قد منحت امتيازات للسلع الزراعية الأوروبية في المقابل فرض الاتحاد قيود جمركية على المنتجات الزراعية الجزائرية من خلال السياسة الزراعية

[1]:المصدر نفسه، ص68

[2]:تنص المادة56 على ضرورة التنسيق بين تشريعات الطرفين

المشتركة[1]، كما نجد أن الاتحاد قد قام بإصدار نظام مراقبة الواردات في 2011 من خلال فرضه لإجراءات قانونية وإدارية على صادرات الأجانب للسوق الأوروبية، من هنا ارتأت الجزائر مايلي:

*تأجيل عملية إطلاق منطقة التبادل الأورو جزائرية لآفاق 2020 بغرض منح المؤسسات الجزائرية الوقت لتمكينها من المنافسة.

*إعادة النظر في القواعد التجارية التي يطبقها الاتحاد على الصادرات التجارية الجزائرية المتجهة إلى دول الاتحاد.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الشراكة الأوروجزائرية قبل حدوث الأزمة المالية لم تساعد على تحقيق أهداف الاقتصاد الجزائري ولو جزئيا، فما بالك الآن والوضع الراهن للدول الأوربية متأزم ، أي بمنى آخر لن تكون هناك فرص ومزايا، الأمر الذي يجعل الجزائر تطالب بإعادة النظر فيما هو موجود أي العمل على تطوير السوق الداخلية دون الاعتماد على الغير في بناء اقتصاد المعرفة.

[1]:هنا نجد أن الاتحاد قد خالف محتوى المادة47 والتي تنص على كون أن الشراكة تهدف لتحقيق التنمية للجزائر

المبحث الثالث : آفاق الاندماج في اقتصاد المعرفة

أصبح من المسلم به اليوم أن التقدم والابتكار في المجال التكنولوجي هما محركا النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ففي سياق اقتصاد المعرفة العالمي الذي تحركه الوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي يجدر بالجزائر إرساء أسس متينة لبناء قدرتها على اكتساب وإيجاد معارف وتكنولوجيا من أجل الإفادة من الفرص إلي تتيحها العولمة وفي الوقت نفسه مواجهة التحديات العالمية المستجدة. وبالتالي يكمن التحدي في تسخير المعارف لأغراض التنمية، وذلك بتهيئة مناخ موات لاستحداث أفكار وابتكارات، فضلا عن نشرها واستخدامها من قبل مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية الاستحداث هذه. إن الإشكالية الاقتصادية اليوم تصبح مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي،وأصبحت المعرفة من أهم الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث والتصادم من أجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث والتصادم من أجل السيطرة على اكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة. لهذا فإنه من الضروري أن تتكيف الجزائر مع الأوضاع الجديدة، فإذا أريد لها أن تملك القدرة على المنافسة في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، فلا بد لها أن تتحلّى بالابتكار في إيجاد السبل والأدوات التي تساعدها على التعامل مع هذا التغيير، وأن تتبين الفرص وتستغلها، وتخلق الأسواق الجديدة وتطورها، وأن تتكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها.

المطلب01 : توفير البيئات التمكينية

إن بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر يتطلب توفير جملة من العوامل والتي من شأنها أن تساعد على تهيئة ظروف تبني اقتصاد المعرفة ، وهذه العوامل تتمثل فيمايلي[1]:

1-الأمن ألمعلوماتي : يعد عنصرا الثقة والأمن من أبرز العناصر اللازمة لتوفير بيئة مواتية لبناء مجتمع المعلومات حيث يرتبط استعمال الأفراد للخدمات الحكومية بشعورهم بالراحة والطمأنينة والأمان عند استخدمها، وينطبق هذا الأمر على جهات أخرى كالمستهلكين والشركات المتوسطة

[1]:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2011):إطار عمل معياري لترويج البيئة التمكينية لتطوير الخدمات الإلكترونية العربية، الأمم المتحدة: نيويورك، الو.م.أ، ص05 .

والصغيرة لأنها تحتاج إلى التأكد من أمن خدمات التجارة الالكترونية والمداولات الالكترونية قبل استخدمها ومن هنا كان لزاما وضع قوانين لمكافحة الجرائم المعلوماتية وسوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا ما فعلته الجزائر لكن تطبيقها مازال يواجه عددا من الصعوبات في ظل غياب آليات للتطبيق ومحامين وقضاة مدربين على تطبيقها وأما إثبات الجريمة وتحديد الجهة المرتكبة للعمل الإجرامي، فمن المسائل الهامة وهما رهن بدقة الخبراء المعلوماتيين الفنيين القادرين على المساهمة في الكشف عن الجريمة المعلوماتية وبدرجة احترافهم، كما أن غياب بني تنظيمية ومؤسسية تتعامل مع الأخطار المعلوماتية إحدى الإشكاليات التي تعيق حماية الفضاء ألمعلوماتي، فالمؤسسات والشركات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تعتبر عنصري الحماية والأمن أساسيين في حالات عديدة ولا تستحدث في هيكلها المؤسسي أي إدارة أو وحدة تختص بمراقبة أمن تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطبيقاتها وحمايته وضمانه كما أنها لا تضع أي سياسات أو خطط عمل لمواجهة التهديدات الخارجية .

ومن خلال دراستنا للواقع الجزائري يبرز لنا أنها تفتقر إلى بنى مؤسسيه خاصة بالتوقيع الرقمي والشهادة الرقمية وهما عنصران ضروريان للتعرف على هوية الأشخاص وحماية العمليات الالكترونية الأمر الذي يتطلب صياغة إستراتيجية وطنية لبناء الثقة بالخدمات الالكترونية وتعزيز أمنها تشمل المستويات التالية : المستوى الوطني، المستوى المؤسسي، ومستوى الأفراد وأن تعنى بجميع القطاعات خاصة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية كذلك يجب أن تتضمن الإستراتيجية أهدافا وتوجيهات ومحاور عمل تهدف إلى حماية البنى الأساسية الحرجة في الدولة وإلى ضمان أمنها لأن حماية الفضاء ألمعلوماتي ضروري لحماية الأمن القومي والازدهار الاقتصادي في البلد وتحقيق الأمن المعلوماتي يتطلب مايلي [1] :

1-1-حماية البنى الأساسية الحرجة في الدولة : يحدد هذا المحور البنى الأساسية الحرجة في الدولة والمستوى المطلوب من الحماية و المنهجيات والآليات التي ستتبع لتأمين هذه الحماية ويجب أن يحدد كذلك الجهة أو الجهات المسئولة عن حماية البنى الأساسية الحرجة ودعمها وطنيا وغالبا ما تشارك في هذه المسؤولية وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزارة الداخلية والجهات الأمنية في الدولة بالإضافة إلى جهات تمثل القطاعات المهمة في الدولة مثل المصارف وقطاع

[1]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، (2007):دليل توجيهي لصياغة و تنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال ، الأمم المتحدة:نيويورك، ص20 .

الصحة وقطاع الكهرباء ومن المجدي إنشاء لجنة عليا من أصحاب القرار والخبراء المحليين للإشراف على تنفيذ الخطط الهادفة إلى حماية البنى الأساسية الحرجة في الدولة .

ويمكن أن تنشئ الدولة مراكز خاصة بطوارئ الحاسوب على غرار ما قام به عدد من البلدان المتقدمة والعربية وتعتبر مراكز طوارئ الحاسوب بشكلها المتكامل من أشهر الآليات المعتمدة في حماية تلك البنى الأساسية الحرجة وتنسيق التعاون على الصعيدين الوطني والدولي في مجال حماية الفضاء ألمعلوماتي وتعزيز أمنه، وتهدف المراكز الوطنية للاستجابة لطوارئ الحاسوب عموما إلى الوقاية من أخطار الفضاء ألمعلوماتي والتصدي لها والحماية منها كما تهدف إلى إعلام الأفراد والمؤسسات والشركات العاملة في الدولة بأخر المستجدات حول التهديدات الخارجية والأخطار المعلوماتية وكيفية الحماية منها أو معالجتها وتعتبر هذه المراكز الجهة المركزية لتجميع المعلومات عن الأخطار المحتملة وتحليلها وإصدار تقارير بشأنها وتسعى هذه المراكز إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة على الصعيد الوطني بأخطار أمن المعلومات والشبكات كما تقوم بتدريب الأخصائيين على حماية بنى تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونظمها ومعلوماتها وعلى مواجهة الأخطار الحاسوبية والشبكية .

2 – 1–حماية الشبكات وتطبيقات المؤسسات : ينبغي أن تضع الإستراتيجية توجيهات لمؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص حول حماية الشبكات والتطبيقات الحاسوبية من الأخطار الداخلية والخارجية وأن تشدد على ضرورة حماية الخدمات الالكترونية الموجهة إلى المواطنين أو الشركاء الخارجيين وينبغي أن تقوم إحدى الجهات المعنية بالإشراف على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو مراكز طوارئ الحاسوب بتوجيه المؤسسات والشركات حول كيفية حماية النظم والشبكات المعلوماتية وضمان أمنها ويمكن أن تقوم بذلك عن طريق نشر أدلة حول البرمجيات المتوفرة للحماية والحماية المطلوبة على المستوى الوطني والمعايير الدولية والوطنية المعتمدة لحماية الشبكات والنظم المعلوماتية والحفاظ على أمنها وبإمكان القطاع الخاص أن يضطلع بعدة أدوار في هذا الصدد، فيمكنه مثلا أن يساهم في وضع حلول برمجية مرنة تتجاوب مع المستجدات التكنولوجية من أجل حماية النظم المعلوماتية أو أن يؤدي دورا في استخدام برمجيات الحماية والأمن التي تنتجها الشركات العالمية للمؤسسات وتطبيقها وتحديثها ويمكن أن يؤدي مركز طوارئ الحاسوب دورا أساسيا في التنسيق والتعاون على

المستوى الوطني وفي توجيه مؤسسات القطاعين العام والخاص فيما يتصل بحماية شبكاتها ونظمها ومعلوماتها وأمنها .

3 -1- التشريعات : لا تكفي الحماية الفنية من الأخطار والتهديدات الخارجية في مجتمع يعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في جميع أنشطته الحيوية من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، فلا بد من وجود إطار قانوني يجرم الاختراقات المعلوماتية ويحارب الاستخدام غير المشروع لهذه التكنولوجيا سواء كان اختراقا لسرية تبادل المعلومات وحريتها بواسطة الاتصالات الالكترونية أم استخداما غير مشروع للبيانات الشخصية أو تحريضا على اقتراف عمل إرهابي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويجب أن تشدد الإستراتيجية الوطنية لبناء الثقة بالخدمات الالكترونية وتعزيز أمنها على ضرورة سن قوانين تغطي هذه المحاور الستة، ومن المجدي أن تحدد الإستراتيجية الجهات المعنية بوضع تشريعات تحث على الإسراع بإصدار هذه التشريعات وتطبيقها نظرا إلى تأثيرها الايجابي على حماية مستخدمي الفضاء ألمعلوماتي ولهذا الغرض لا بد من التعاون والتفاعل بين عدد من الوزارات في الدولة وعلى رأسها وزارة العدل والوزارة المسئولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الوزارات مثل وزارة الاقتصاد المعنية بقانون التجارة الالكترونية .

2-التوعية والتدريب لبناء الثقة باستخدام تكنولوجيا الاتصال والإعلام وتعزيز أمنها :

تعتبر التوعية بالأخطار المعلوماتية من أهم محاور الإستراتيجية الوطنية لبناء الثقة بالخدمات الالكترونية وتعزيز أمنها ولا تقتصر برامج التوعية على توعية الأفراد فقط بل تستهدف أيضا العاملين في الشركات المتوسطة والصغيرة وفي القطاع الحكومي فينبغي لبرامج التوعية أن تتوافق و احتياجات كل مستخدم ودرجة استثماره النظم المعلوماتية والمعلومات المتوفرة علي هذه الشبكات[1]. وينبغي تخصيص أحد برامج التوعية لتعزيز إدراك أصحاب القرار بأهمية حماية النظم الحاسوبية وضمان أمنها وضرورة حماية المعلومات المتوفرة في هذه النظم ووضع إجراءات تراعي تداولها داخليا وتبادلها مع العالم الخارجي ويتعين أن تشمل برامج التوعية هذه طرق التفاعل مع الفضاء

[1]:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2009): بناء الثقة بالخدمات الإلكترونية في منطقة الإسكو، الأمم المتحدة: نيويورك، الو.م.أ، ص03.

الالكتروني مثل: عدم تزويد الآخرين بمعلومات شخصية حساسة والتعامل الأخلاقي وإبلاغ المؤسسات المزودة للخدمات الالكترونية بالمشاكل التي تعترض استخدام هذه التطبيقات .

بالإضافة إلى برامج التوعية يجب أن تشير الإستراتيجية إلى ضرورة تأهيل اختصاصيين في مجال حماية النظم المعلوماتية وضمان أمنها ووضع برامج تدريبية مهنية عالية المستوى تواكب التطورات التكنولوجية والاحتياجات الأمنية في مختلف النظم المستخدمة و طنيا و يمكن أن تقوم الجامعات و مراكز التدريب المهني وشركات القطاع الخاص المتخصصة في الحلول الأمنية بدور هام في هذا الصدد، وتحقيق كل ما سبق يتطلب تعاونا ما بين جميع أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات وتضافر الجهود من أجل حماية البنى الأساسية والنظم والمعلومات وتشجيع الأفراد على استخدام التطبيقات الالكترونية بطمأنينة .

3-حماية حقوق الملكية الفكرية : إن موضوع حماية الملكية الفكرية يتطلب بذل جهود كثيفة حتى تسير الأمور في هذا المجال الحيوي في المسار الصحيح وهذه الجهود تتعلق بسن الأطر التشريعية وتنفيذها وأهم هذه الإجراءات هي[1] :

-إنشاء هيئة عامة واحدة تتولى شؤون الملكية الفكرية بحيث يكون لديها مكتبتها المتخصصة وقاعدة بيانات متكاملة ونقطة اتصال بالكيانات المماثلة على الصعيد الإقليمي والعالمي .

-إنشاء محاكم وطنية متخصصة في الملكية الفكرية يكون فيها التقاضي على درجة واحدة من هيئة ثلاثية من القضاة على أن يؤهلوا تأهيلا قانونيا رفيعا .

-عدم تقديم تنازلات في إطار اتفاقات التعاون التجاري أو الثنائي أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف لما من شأنه توسيع نطاق الاستفادة من هذه الاتفاقيات بحيث تتمسك الجزائر بعدم المطالبة بمعايير حمائية أعلى مما ورد في التشريعات الوطنية للبلدان التي تسعى إلى الشراكة التجارية مع الجزائر .

-صياغة نصوص قانونية تستهدف النقل الايجابي للتكنولوجيا واستبعاد النقل السلبي لها مع احترام الأهداف التي وضع من أجلها اتفاق تريس .

وإن تحقيق كل ما سبق يتطلب تعاونا ما بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات وتضافر الجهود من أجل حماية البنى الأساسية والنظم والمعلومات، وتشجيع الأفراد على استخدام التطبيقات الإلكترونية بطمأنينة.

---

[1]: المصدر نفسه، ص40.

4-تحسين البنية الأساسية للاتصالات والخدمات والسياسات : انطلاقا من الوعي المتنامي بالدور الذي يؤديه قطاع الاتصالات في تحريك العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أصبح تحسين البنية الأساسية لقطاع الاتصالات والخدمات التي يقدمها من الأولويات الإستراتيجية في العالم المعاصر.

وفي الجزائر مازالت الفجوة واسعة بين الواقع الراهن والوضع المنشود تتضح معالمها إما في قلة انتشار الخدمات أو ارتفاع كلفتها أو ضعف جودتها مقارنة بالمستويات العالمية، وهذه الفجوة هي المصدر الرئيسي للحاجة إلى تحقيق نقلة نوعية وإجراء تحسينات شاملة في قطاع الاتصالات في الجزائر، وتتطلب هذه العملية التعرف على نقطة الانطلاق وغاية الوصول وملامح الطريق، والأهم من ذلك تتطلب التزود بالعدة والمئونة والدليل، فضلا عن العزم الوطيد على بلوغ الهدف.

وإن التحسينات التي يمكن إدخالها على قطاع واسع مثل قطاع الاتصالات[1] هي سلسلة من الجهود الدءوبة التي لا تنقطع بل تتواصل في حلقات متلاحقة من البرامج والمبادرات ولذلك لا يمكن حصر التحسينات في نمط واحد ولا في مجموعة من الإجراءات أو البرامج ، بل على العكس، إذ يمكن النظر إلى العديد من الأنشطة والمبادرات والمشاريع الجارية تحت مسميات متعددة على اعتبارها حلقة من حلقات السلسلة المتواصلة، وإن لم تكن ظاهريا ذات ارتباط مباشر، وتتدرج التحسينات فيما يلي:

أ : إعادة هيكلة قطاع الاتصالات : ما هو متعارف عليه أنه توجد مؤسسة تابعة للوزارة تقوم بتنفيذ السياسات ووضع خطط لتطوير البنية الأساسية وتشغيل الشبكات وتقديم خدمات الاتصالات إلا انه في ظل الثورة المعلوماتية والتي ألغت احتكار قطاع الاتصالات من طرف القطاع العام أصبح للقطاع الخاص دور هام في تشغيل الشبكات وتقديم خدمات الاتصالات .

ومن هنا كان لا بد من إعادة الهيكلة والتي تمثل إصلاح قطاع الاتصالات، تخفيض تمويل البنية الأساسية للاتصالات من القطاع العام والاستفادة من الرأس مال الخاص في مشاريع تطوير البنية الأساسية والخدمات المختلفة وهذا يساعد على زيادة نفاذ المواطنين إلى خدمات الاتصالات

[1]: قطاع الاتصالات هو قطاع اقتصادي خدمي مرتكز على مؤسسات عامة و خاصة تمتلك البنية الأساسية التي يمكن أن توفر خدمات ضرورية تلبي العديد من الحاجات البشرية والمؤسسية للاتصال والمعرفة والتعلم تعنى كذلك بتسيير وتعزيز استخدام تلك الخدمات من خلال منظومة عمل متشابكة بين المؤسسات من جهة وداخل المؤسسات ذاتها من جهة أخرى.

وتخفيض تكاليفها بفضل المنافسة التي تنشأ من جراء فتح المجال أمام جميع الشركات للمساهمة في تنمية القطاع حسب قواعد ضابطة محددة وهذا من شأنه استيفاء متطلبات منظمة التجارة العالمية واتفاق الغاتس[1] .

ورغم قيام الجزائر بالإصلاحات إلا أنها حدت من المنافسة بإبقاء سيطرة الدولة على ملكية البنية الأساسية والاكتفاء بإدخال القطاع الخاص في بعض الخدمات الحديثة مثل الهاتف النقال وخدمة الانترنيت وبوضع قيود على عدد المتنافسين وبذلك بقيت أسعار الخدمات مرتفعة وبقي الاستثمار في قطاع الاتصالات محدودا و كذلك لم تتم الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل نقل الصوت باستخدام بروتوكول الانترنيت التي يمكن أن تخفض التكاليف .

ب : إدخال المنافسة في قطاع الاتصالات : إن السماح بالمنافسة يستوجب التأكد أن الشروط التي وضعتها لجنة أو سلطة مستقلة غير مجحفة بحق المتنافسين الجدد أي لا تعطي الجهة المشغلة الحالية أفضلية على الجهات الأخرى وتحدد أسعار الخدمات على نحو متوازن كما يجب التأكد من أن للمتنافسين الجدد فرصة معقولة للنجاح في تقديم الخدمات المطلوبة وأن ذلك لن يؤثر سلبا على ذوي الترخيص المختلفة لهذه الخدمات .

أخيرا لا بد من إعطاء السلطة المنظمة الأدوات للتدخل بشكل فعال وفي الوقت المناسب لجعل المنافسة شريفة بما في ذلك وضع التشريعات المناسبة وصلاحيات التدخل وتطبيق القوانين وإيجاد الحلول لأي إشكالات والقدرة على العمل المؤسساتي .

ج : تنظيم قطاع الاتصالات وخدماته : يعتبر تنظيم الاتصالات جزءا هاما من إصلاح قطاع الاتصالات فهو ضروري لفصل رسم السياسات عن وضع قواعد العمل وعن تشغيل الشبكات كما أن الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع لا يمكن أن تنمو من غير وجود جهة محايدة تضمن حقوق المستثمرين وتسمح بمنافسة عادلة وتؤمن سلطة تنظيم الاتصالات حماية من احتكار سوق الاتصالات لجهة واحدة حكومية كانت أم خاصة لأن الممارسة أظهرت عدم ملائمة النموذج الاحتكاري للتطور السريع ولتخفيض الأسعار وتحسين الخدمات، وتتمثل المهام الأساسية لسلطة تنظيم الاتصالات فيما يلي :

---

[1]: هو اتفاق يلزم الأطراف الموقعين احترام المبادئ الأساسية المرتبطة بتطوير سياسات الاتصالات وهي:التحرير التدريجي لقطاع الاتصالات مع تحديد جدول زمني ملزم/الشفافية في تنظيم القطاع وإسناد عملية التنظيم لسلطة منظمة مستقلة وجعل قواعد الترخيص معلنة وعدم التمييزيين المتقدمين/وضع أنظمة موضوعية لا تشكل عبئا كبيرا /المرونة في التوفيق بين السيادة الوطنية وتحديد حاجات التنمية الاقتصادية.

-مراقبة جميع شبكات الاتصالات وخدماتها وتنظيمها وتنسيقها للتأكد من ترابطها الصحيح وتوافقها مع المعايير الفنية المعتمدة وجودة الخدمات المقترحة.

-إدارة طيف الترددات للاستفادة المثلى من هذا المورد الهام والمحدود بما في ذلك ضبط أي بث غير قانوني .

-اعتماد خطة ترقيم وطنية وإعادة النظر فيها حسب الحاجة .

-إصدار تراخيص لخدمات الاتصالات والتحقق من التعاون القائم بين جميع الجهات المشغلة والتأكد من تأمين المعلومات للمواطنين .

-حل القضايا الخلافية بين الجهات المشغلة ووضع إجراءات التوفيق بين تضارب المصالح في مجالات الترابط والتعريفة وغيرها .

-حماية حق المستهلك في خدمات الاتصالات .

-تنظيم تجهيزات الاتصالات ومواصفاتها والموافقة على توزيعها .

-اقتراح قوانين لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

-ضبط أسعار الخدمات وتعريفة أنماط الاتصالات المختلفة .

-تمثيل الدولة في المحافل والمنظمات الدولية لحماية مصالح الدولة والجهات العاملة في مجال الاتصالات .

ويساعد تنظيم الاتصالات أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للاتصالات بوضع القواعد الأساسية لنشر خدمات الاتصالات بما فيها تشجيع ودعم إيصال الخدمات إلى جميع المناطق وتخفيض التعريفة ليصبح النفاذ بمتناول الجميع كما يساعد تنظيم الحزمة العريضة في زيادة المحتوى المحلي والتوسع في التطبيقات الإنتاجية والخدمية مثل الحكومة الالكترونية والتعلم الالكتروني والتجارة الالكترونية .

-إمكانية المحافظة على الاستثمارات التقليدية القائمة في الشبكات الحالية مع إمكانية الاستعاضة عنها بتقنيات الرزم الصوتية عند اللزوم .

د-أطر العمل الجديدة لمقدمي خدمات الاتصالات : تتجه صناعة الاتصالات إلى التخصص في السلع التي تقدمها فيما يمكن أن يطلق عليه التبضيع، إلا أن الشرط الحقيقي للنجاح في هذا النهج مرتبط بمعرفة أفضل لما يمكن عمله والتميز فيه عن المنافسين بالسرعة والجودة والكفاءة وبمعرفة ذلك على مستوى كل وحدة من وحدات العمل، ويرى الخبراء أن الإدارة بأسلوب إضفاء طابع السلع

على الخدمات لا ينبغي أن يجعل الشركة تغفل الجيوب الناشئة في الأسواق وتوجد ثلاثة مستويات تستطيع من خلالها شركات الاتصالات تحقيق المطلوب تجاه عملائها :

– مستوى الخدمات التي يستطيع الزبائن من خلالها التشارك بكفاءة مثل خدمات الرسائل والبريد الالكتروني والوسائط المتعددة وتطبيقاتها مثل التعلم عن بعد والبث الفيديوي والاجتماعات الالكترونية

–مستوى الشبكات بحيث تصبح أكثر دينامكية واستجابة لحاجات الأعمال عند الطلب وتطبيق التقنيات والنظم التي تتيح الاستجابة لأسواق متغيرة باستخدام موارد تعتمد على حجم الاستخدام الفعلي ومرونة في التسعير وتقديم خدمات السعات عند الطلب والمؤتمرات الفيديوية عند الطلب والتخزين عند الطلب وغيرها .

–مستوى التطبيقات والمحتوى حيث تصبح الشركة وسيطا وليس بالضرورة منتجا للمحتوى والتطبيقات التي يمكن أن تكون ذات فائدة للعملاء مثل تطبيقات المحاسبة والاستضافة وخدمات الاعتناء بالعملاء .

وهذا الإدراك لتلك المستويات لتحوير نظم العمل هو ما تحتاج إليه شركات الاتصالات لتنتج في عصر مجتمع المعلومات وذلك بالشراكة مع غيرها من شركات التي تدرك أهمية المرونة والسرعة في أسواق اليوم والغد، ففي أسواق تشهد مزيدا من التحديات يجب على شركات تشغيل الشبكات التركيز على الاستغلال الاستراتيجي الأمثل للموارد والأصول ويتجلى ذلك التوجه في المستوى الطرفي للشبكات " مستوى النفاذ " ويجب أن تدعم حلول النفاذ شبكات الحزمة العريضة وتتيح خدمات وموارد جديدة وتلبي حاجات شريحة واسعة من العملاء أي يجب أن يكون التركيز على الحلول المرنة المنتجة لعوائد في الأجل القصير وبأقل التكاليف .

وتعديل استراتيجيات شركات الاتصالات في الظروف الحالية للأسواق من المهام الصعبة جدا حيث أن البدائل التقنية متعددة وجذب الاستثمارات المالية مهمة عسيرة، والعوائد المرجوة غير مضمونة خاصة بعد المرور بفترة المبالغة في التوقعات التي واجهت الصناعة في أواخر التسعينيات .

والنتيجة هي الحاجة الدائمة والملحة إلى إعادة النظر في استراتيجيات وأطر العمل وربما سيكون التركيز في الأجل القصير على استراتيجيات ونهج خفض التكاليف وبعد عامين على الأكثر يتوقع بزوغ نظم خدمات جديدة وفرص عديدة لتحقيق العوائد وخاصة في مجال الخدمات العريضة الحزمة التي يمكن أن تحقق حلا فريدا للمعضلات الحالية في الأجلين القصير والطويل .

المطلب الثاني : تنمية الموارد البشرية

إن إقامة وإرساء دعائم اقتصاد المعرفة في الجزائر يفترض ضرورة تأهيل رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، من أجل زيادة الإنتاجية والتنافسية، مما يتطلب دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمهارات الإبداعية في المناهج التعليمية كافة وبرامج التعلم مدى الحياة وتتبلور هذه الركيزة بعدد المتعلمين وذوي المهارات القادرين عل توليد المعرفة واستخدامها بشكل فعال.

والقرن الحالي يتميز بأهمية الموارد البشرية عالية التعليم في الاقتصاد العالمي وفي مجتمعات المعلومات لا يمكن توقع بناء مجتمعات بأطر غير متعلمة فالنشاطات الاقتصادية في اقتصاد المعرفة تتطلب أطرا عالية التأهيل والأمر نفسه ينطبق عند إدارة المؤسسات، وأيضا عند استثمار المعلومات، لم يعد الأمر كما كان في القرن العشرين حيث هناك جهتان " منتجة عالية التأهيل ، ومستهلكة غير مؤهلة "، حاليا لابد من وجود قدر جيد من المعرفة في كلا الطرفين " المنتج و المستهلك " على سبيل المثال لا يمكن لشركة صناعية أن تقوم بشراء أنظمة إدارة إنتاج إذا كانت إدارة الشركة لا تعلم بوجود هذه الأنظمة أو لا تدري أهميتها أو أنها تعتمد على المهارات اليدوية في انجاز أعمالها كما أنه لا يمكن انجاز التجارة الالكترونية في مجتمعات لا تملك البنية التحتية[1]الملائمة لأعمال التجارة الالكترونية .

من هنا لابد من إعادة النظر بالنظم التعليمية في المدارس والجامعات ومع ضمان مبدأ المشاركة بين القطاعين العام والخاص وكذلك التعليم المهني نظرا لانخفاض الطلب عليه في الدول النامية ويعود السبب في ذلك إلى اعتماده على النظم التقليدية ومن هنا فلا بد من تغيير هذا المفهوم ليصبح قناة تعليمية متخصصة ذات مهارة مهنية عالية وحيث أن عنصر الموارد البشرية العالية التعليم هو الحاسم في عملية التحويل وردم الفجوة الرقمية أو تضييقها .

1-تطوير التعليم : يعتبر التعليم بوابة مجتمع المعلومات حيث أن الدول فيه تسعى إلى إجراء تعديلات في نظمها الوطنية للتعليم وذلك على مستوى التقنية أو المضمون خاصة وأن التعليم يتم حاليا ضمن بيئة عالمية فلقد أصبح له صفة وهي عولمة التعليم من خلال : الانفتاح، المرونة،

[1]:البنية التحتية أي الأطر المدربة على إدارة مؤسسات متخصصة

الاعتماد على التقنية، التعليم عن بعد، التعليم المستمر هذا يعني أنه تواجهه جملة من التحديات هي[1] :

أ-استخدام التقنية في التعليم[2] : إن استخدام التقنية في التعليم الجديد يعزز التنوع في التعليم ويدعم أشكال التعليم الشخصي بحيث لن يكون هناك انقطاع عن التعليم بعد التخرج بل العودة المستمرة من خلال دورات منتظمة مع الاستفادة من تقنيات شبكات الانترنت بدءا بنقل النصوص وانتهاء بالمؤتمرات الفيديوية مباشرة كذلك الندوات و الحوارات المباشرة .

ب-العولمة الاقتصادية : تعدت العولمة الاقتصادية الإطار المحدد بالاقتصاد لتصبح نظاما عالميا يتضمن في شموليته مجالات المال والتبادل والاتصالات وتتعداها وصولا إلى مساحات السياسة والفكر وتعد العولمة إحدى نتائج التقنية الحديثة، هذا المفهوم الجديد سيجعل من الصعب على أي دولة تحقيق معدلات التنمية المنشودة خارج نطاق هذا السوق بل إن التوجه نحو هذا السوق وإيجاد الميزة التنافسية للصناعات الوطنية يصبح المحرك الأساسي للصادرات ومن ثم التطور الصناعي وبذلك يصبح التجديد والتطوير والمحافظة على الجودة من العناصر المهمة لتحقيق الميزات التنافسية الأمر الذي يوحي بأن نهضة التربية والتعليم ستصبح أساس التطور الاقتصادي الجديد الأمر الذي يستدعي النهوض بالتعليم " خاصة التعليم العالي " من خلال[3]:

ج-إصلاح بنية التعليم العالي : يتمثل الهدف هنا في استحداث بنية جديدة للتعليم العالي تتميز بالتنوع والمرونة ومواكبة احتياجات اكتساب المعرفة والتنمية المتغيرة باستمرار والمقصود هنا بالتنوع في بنية التعليم العالي أمور كثيرة منها الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي دون الجامعية والإعلاء من قيمتها المجتمعية وإنشاء مؤسسات مفتوحة للتعليم العالي تتيح للأفراد تعليما عاليا مدى الحياة كما يدخل في إطار التنوع أيضا تعميق الوظيفة الإنتاجية لمؤسسات التعليم العالي من خلال إنشاء قنوات للعمل المشترك بين هذه المؤسسات من جهة وأجهزة الدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى

---

[1]: حسانة محي الدين، (2006): التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة،مج12، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**:(العدد02)، ص ص58-60 .

[2]: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، (2002): تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002:خلق فرص للأجيال القادمة، ص54 .

[3]:عمر صخري، مرايمي محمد، (2008): الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية:مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، **بحوث اقتصادية عربية**:(العددان43-44) ، ص225-227 .

في مجال تدريب وإعادة تدريب العاملين ومجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أما المرونة المطلوبة في البنية الجديدة للتعليم العالي فهي تقتضي على مستوى الأفراد حرية الالتحاق والخروج ومن ثم العودة إلى مؤسسات التعليم العالي دون قيود جامدة خدمة لغاية التعلم المتكرر مدى الحياة أما على الصعيد المؤسسي فتقتضي المرونة أن يخضع هيكل المؤسسات ومحتويات البرامج التي تقدمها للمراجعة المستمرة من قبل مجالس إداراتها بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات العالمية والمحلية وهذه في الحقيقة إحدى أهم ميزات النموذج الثلاثي التمثيل المقترح لتسيير وإدارة مؤسسات التعليم كونه يضمن أن تتماشى سياسات هذه المؤسسات مع احتياجات هذه الأطراف الثلاثة .

د-نشر التعليم العالي : على أهميته القصوى مازال الانتشار الكمي للتعليم العالي في الجزائر محدودا خاصة مقارنة بالدول المتقدمة معرفيا ففي حين لا يتعدى المعدل العام للالتحاق (المتمدرس) بالتعليم العالي 20 بالمائة في الجزائر نجد أن هذا المعدل يرتفع إلى 54 بالمائة في اليابان و إلى 56 بالمائة في كل من فرنسا وإسرائيل و إلى 82 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤكد أن إقامة مجتمع المعرفة في وطننا تستلزم نشر مؤسسات التعليم العالي في ربوعه كافة وتهيئة الظروف التي تتيح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الشباب الجزائري للالتحاق بالتعليم العالي إلا أنه من الضروري مراعاة الاعتبارين التاليين في أي سياسة مستقبلية لنشر التعليم العالي في الجزائر .

هـ-الارتقاء بنوعية التعليم العالي : في الواقع أن كل التوجهات السابق عرضها تصب في النهاية في عملية الارتقاء بنوعية ناتج التعليم العالي إلا إننا نرى أن ترقية نوعية التعليم العالي في الجزائر تقتضي تنفيذ خطة متكاملة الأبعاد لتوظيف مبادئ، وأفكار إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي في بلادنا ولا سيما أن هذا الأسلوب الإداري الحديث أثبت كفاءته في العديد من مؤسسات التعليم العالي الأمريكية والبريطانية خاصة تلك التي شرعت في اعتماد " برنامج ديمنغ "المؤلف من 14 مبدأ لتطبيق الجودة الشاملة ولذلك فإننا نشدد على أهمية تبني الجامعات وكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لـ "برنامج ديمنغ " الذي نرى فيه السبيل الأمثل لإعادة نظر شاملة في هياكل وبرامج ومناهج هذه المؤسسات بما يؤسس لنمط مرن ومتنوع من التعليم العالي يواكب احتياجات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا ويساير المتغيرات المحلية والعالمية التي أفرزتها العولمة والثروة العلمية الحديثة [1].

و-تطوير المناهج وأساليب التعليم : إن المناهج الدراسية هي القاعدة التي تبنى عليها منظومة التعليم وتطويرها وفاعليتها ولما كانت المعارف العلمية والانجازات التقنية الحديثة تتزايد بصورة متسارعة وإن فاعلية أي منهج تنبع من حركيته ومواكبته للاحتياجات المتغيرة فقد أصبح لزاما لأي نظام تعليمي يسعى إلى تحقيق أهداف الجزائر في التطور والتقدم مع الاستمرار في نقل التقنية وتوطينها بنجاح واقتدار شرط القيام بما يلي :

-المراجعة المستمرة للمناهج وتحديثها من حيث الهيكل والبناء والصياغة .

-تبني المرونة الكافية لاستيعاب أي اختراعات أو ابتكارات علمية طارئة حتى يضمن المستوى اللازم للخريج من حيث اكتسابه المفاهيم والمهارات العلمية والتقنية التي تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل .

-نشر الوعي العلمي التقني من أجل الإحاطة الكاملة لمخرجات العلم والتقنية الدائمة .

-التجدد الدائم للمناهج.

-توسيع الاهتمام بالمجالات العلمية والتقنية لتصبح متوفرة لكل طالب .

-إدخال المهارات الفنية و التقنية في المناهج لتعمل على تعزيز معارف قدرات الطلاب في مجالات العلوم و التقنية ليحسنوا التعامل مع منتجاتها

-إدراج العلوم والتقنيات الجديدة في مناهج التعليم لتتواكب مع التطورات المعاصرة .

-إجراء تجديد مستمر للمناهج باستخدام طرق وأساليب مستحدثة لجذب الطلاب لدراسة العلوم والتقنية وتقريبها إلى ميولها وزيادة إقبالهم نحو مجالات الواسعة.

ي-التقويم المستمر للتعليم[2] : إن تجديد التربية تجديدا يستجيب لحاجات نمو المتعلم والمجتمع و لمتطلبات التنمية الشاملة يستلزم تقويم حصيلة التجديد فلا بد من قياس مدى نجاح العمل التربوي ومثل هذا التقويم هو بدوره منطلق لتجديد محدث، فالتجديد يستلزم التقويم والتقويم بدوره منطلق للتجديد والتجويد وإذ نؤكد هنا بالخصوص على أهمية تقويم ما اكتسبه الطلاب من حياتهم التعليمية

---

[1]: أحمد الخطيب، (2001): الإدارة الجامعية-دراسات حديثة-، ط1 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن، ص15.

[2]:المصدر نفسه ،ص16 .

ولا سيما في مرحلة التعليم الأساسي من ناحية وتقويم مدى تحقيق النظام التعليمي نفسه للأهداف المرسومة من خلال دراسات تتبعيه لمعرفة مدى ملاءمة ما اكتسبه الطلاب لحاجات تنمية الفرد والمجتمع من ناحية أخرى .

2-إستراتيجية ترقية التدريب[1] : من المعترف به أن قطاع التدريب والتعليم المهني في الجزائر يواجه جملة من التحديات تستدعي إحداث تغييرات جوهرية في المنظومة الحالية من حيث التقاليد والأدوار والممارسات الهيكلية وتستدعي عملية التغيير توفر جملة من المبادئ تحترم وتساير توجه المجتمعات نحو اقتصاد المعرفة وإدماج سوق العمل في عملية التغيير المنشود .

ومن المتعرف به كذلك ضرورة نقل التدريب والتعليم المهني والتقني من تعليم يقوم على أساس العرض إلى تعليم يبنى بالإضافة إلى ذلك على أساس الطلب بهدف تلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع والأفراد بحيث يوفر لكل فرد قدر من الكفاءات اللازمة للممارسة دوره كمواطن وكعضو منتج في المجتمع الأمر الذي يتطلب درجة عالية من المرونة في بناء الخطط والبرامج التعليمية و التدريبية ويمكن حصرها في العناصر التالية :

1-2- الحوكمة والتخطيط : يستدعي الوضع الراهن للتدريب والتعليم المهني والتقني في الجزائر العمل على تطوير التشريعات والأبعاد المختلفة لعمليات التخطيط ذات العلاقة كجزء رئيسي من التخطيط للموارد البشرية على المستوى الوطني وتقع مسؤولية المبادرة في ذلك على عاتق الحكومة بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين الذين يمثلون أصحاب العمل والعمال وغيرهم مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد المعرفي واقتصاد السوق الذي يتطلب تطوير الإطار التنظيمي لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني بما يضمن شراكة فعالة بين جميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص في سلطة اتخاذ القرار على المستوى الوطني بما يتعلق بالتخطيط ورسم السياسات والتمويل وضمان الجودة وكذا :

-تعزيز الروابط والقنوات وتحسين المواءمة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في مجال التدريب والتعليم المهني والتقني .

---

[1] :الخاجة، فاطمة عبد الحميد، (2006). **أثر المناخ التنظيمي على تمكين العاملين، دراسة تطبيقية على أجهزة الحكومة الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، ص15 .

-تطوير الجوانب النوعية لبرامج منظومات التدريب والتعليم المهني والتقني وعملياتها ومخرجاتها مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة .

-اعتماد الأطر التشريعية وأطر التخطيط لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني كجزء متكامل مع الأطر التشريعية وأطر التخطيط لتنمية الموارد البشرية بشكل عام على المستوى الوطني .

-توفير الأطر والمعايير اللازمة للتنسيق الفاعل بين الجهات والهيئات المختلفة المعنية بقضايا التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في القطاعين العام والخاص وتعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في عمليات التخطيط واتخاذ القرار في هذه القضايا .

-تعزيز القنوات والروابط بين نظم ومستويات التعليم العالي من ناحية ومنظومات التدريب والتعليم المهني والتقني من ناحية أخرى .

-تطوير الالتحاق ببرامج التدريب والتعليم المهني والتقني من النواحي الكمية تجاوبا مع المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل .

-تبني إطار شامل يقوم على ركيزتين في التخطيط لمنظومات وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني " الأولى منهما حاجات المجتمع وخصائص سوق العمل واحتياجاته الكمية و النوعية، والثانية حاجات المتعلم والمتدرب كانسان ومواطن في ضوء قدراته واستعداداته ورغباته .

-تطوير قدرات الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بالتدريب والتعليم المهني والتقني وإمكاناتها وآليات عملها لتمكينها من أداء أدوارها في التخطيط ورسم السياسات والبحث والتطوير والتنفيذ والتقويم .

-توفير متطلبات التكامل والتنسيق وتجنب الازدواجية بين الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بتزويد تسهيلات وخدمات التدريب والتعليم المهني والتقني وتنفيذ برامجه عن طريق إنشاء جهة مرجعية للتدريب والتعليم المهني والتقني يتولى رسم السياسات وتنسيق التمويل وضمان الجودة .

-تفعيل مشاركة القطاع غير الحكومي وخاصة الشركاء الاجتماعيين في التخطيط لنظم وبرامج وقضايا التدريب والتعليم المهني والتقني على المستويات المركزية والمؤسسية .

-تطوير وتحسين الروابط والقنوات بين جانبي العرض والطلب في التدريب والتعليم المهني والتقني ويشمل ذلك التشريعات ونظم المعلومات والبحث والتطوير وخدمات الإرشاد والتوجيه والتشغيل والمعايير المهنية وغير ذلك .

-تشجيع إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتدريب والتعليم المهني والتقني وتفعيل أدوار الجامعات والجهات الأخرى المعنية بهذا المجال .

-التفاعل مع النظم والنماذج الدولية والاستفادة منها في تطوير الإمكانات والقدرات الوطنية في التخطيط والحاكمية .

-تطوير التشريعات المتعلقة بالتدريب والتعليم المهني والتقني وتوفير الأطر التشريعية الملائمة للنظم والقضايا ذات العلاقة .

-وضع التشريعات والهياكل التنظيمية اللازمة لتعزيز القنوات والروابط الأفقية والرأسية بين مجالات ومستويات التعليم العام من جهة ومنظومات التدريب والتعليم المهني والتقني من جهة أخرى.

-تصميم برامج التدريب والتعليم المهني والتقني لتشمل نماذج متعددة مثل التدريب والتعليم المؤسسي والتدريب والتعليم في مواقع العمل والتدريب والتعليم ألتناوبي (التعاوني) بين المؤسسة التعليمية ومواقع العمل (التلمذة المهنية) .

2-2-التمويل: من خلال اتخاذ الإجراءات التالية :

-تأمين التمويل المستدام اللازم لنظم وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني بمساهمة الحكومة وأصحاب العمل والفئات المستفيدة ومؤسسات المجتمع المدني .

-تطوير استراتيجيات وأطر مالية وهياكل تنظيمية لتمويل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني .

-تطوير دور ومشاركة أصحاب العمل في القطاع الخاص في تمويل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني .

-ترشيد مساهمات المتعلمين في تغطية تكاليف إعدادهم وتدريبهم وبخاصة في برامج التعليم التقني الذي يهدف لإعداد الفنيين ومساعدي الاختصاصيين وفي برامج التدريب والتعليم المهني والتقني غير النظامي وبرامج تعليم الكبار .

-تنمية قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني عن طريق النشاطات الإنتاجية والمدرة للدخل .

-مراعاة عوامل الكفاءة والاقتصاديات والمردود في تخطيط وتصميم وتشغيل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني .

-ربط سياسات التمويل بمعايير الأداء والكفاءة لدى تنفيذ برامج التدريب والتعليم المهني والتقني .

-تلبية احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة واحتياجات القطاع غير النظامي ومتطلبات تشغيل المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في سياسات واستراتيجيات تمويل التدريب والتعليم المهني والتقني والتنسيق في كل ذلك مع الاحتياجات التشغيلية لخريجي مؤسسات التعليم الجامعي.

-دعم الدراسات والبحوث في مجال تمويل واقتصاديات نظم وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني ويشمل ذلك الكلفة ومصادر التمويل والعائد وغير ذلك

3-2-الكفاءة والفعالية : من أولويات احتياجات برامج التدريب تحسين كفاءتها الداخلية لضمان الحصول على أفضل المخرجات في ضوء المدخلات والأهداف التدريبية المخططة بما في ذلك تطوير المناهج وتحقيق الطاقة الاستيعابية والاستثمار الأمثل للتسهيلات المتاحة والإدارة الحديثة وتنمية الموارد البشرية وضبط الجودة والتقويم المبني على الأداء وتوفير الحوافز للعمل وغير ذلك ومن أولويات الاحتياجات أيضا تحسين الكفاءة الخارجية التي تتعلق بفاعلية البرامج ومواءمتها للمتطلبات التنموية من النواحي الكمية والنوعية واستجابتها لمتغيرات سوق العمل ومواكبتها للتطورات من خلال :

-تحسين الكفاءة الداخلية لبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني ويشمل ذلك الأبعاد الكمية والنوعية بما في ذلك الحاكمية واقتصاديات العمل .

-تحسين الكفاءة الخارجية لبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني وزيادة ارتباطها مع المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل .

-بناء القدرات الوطنية النوعية والكمية في مجال التدريب والتعليم المهني والتقني لتطوير إمكانات التخطيط والتنفيذ والتقويم ذات العلاقة، وهذا يتطلب إتباع الإجراءات التالية :

-تطوير العناصر والمكونات المتعلقة بالكفاءة الداخلية لبرامج ومؤسسات التدريب المهني والتقني ويشمل ذلك المدربين والإداريين والمناهج والمباني والتجهيزات والتسهيلات التعليمية وطرائق التدريس والتدريب واقتصاديات العمل وغير ذلك.

-تطوير العناصر والمكونات المتعلقة بالكفاءة الخارجية لبرامج ومؤسسات التدريب و التعليم المهني والتقني وفاعليتها ويشمل ذلك المواءمة الكمية والنوعية بين مخرجات المؤسسات من جهة والمتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل من جهة أخرى .

-بناء منظومة شاملة للاعتماد والترخيص وضمان الجودة في مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني وبرامجها .

-تضمين المهارات الحياتية العامة في برامج التدريب والتعليم المهني والتقني ويشمل ذلك مهارات التفكير الناقد وحل المشكلة والعمل مع الفريق والمبادرة والاتصال وغير ذلك .

-ترشيد الروابط وتنظيم القنوات بين التدريب والتعليم المهني من ناحية والتعليم العالي من ناحية أخرى مع المحافظة على معايير النوعية والكفاءة .

-تطوير منظومة وأدوات تقويم أداء الطلبة في برامج التدريب والتعليم المهني والتقني مع شمول المهارات المهنية والحياتية ذات العلاقة .

-توفير خدمات التوجيه والإرشاد التربوي المهني في النظام التعليمي بعامة وفي مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني بخاصة .

-توفير خدمات ومؤسسات التشغيل داخل المؤسسات التعليمية وخارجها لخرجي التدريب والتعليم المهني والتقني مع إيلاء عناية خاصة لتشغيل الشباب ذكورا وإناثا والتكامل في ذلك مع خدمات التشغيل لخرجي التعليم الجامعي .

-تطوير حاكمية منظومات التدريب والتعليم المهني والتقني ويشمل ذلك تعزيز اللامركزية وتمكين المؤسسات التي تقدم الخدمات والتسهيلات وتفعيل عنصر المواءمة .

-تحسين الأوضاع الوظيفية والاقتصادية للمدربين في مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني وتطوير برامج تعليمهم وتدريبهم في أثناء الخدمة ومواصلة نموهم المهني .

-توسيع وتحسين خدمات وتسهيلات التدريب والتعليم المهني المتاحة لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

-العمل على تحسين مكانة التدريب والتعليم المهني والتقني وصورته في المجتمع عن طريق الجهود الإعلامية والتثقيفية بالإضافة إلى الاتجاهات المتضمنة في التعليمية .

3-تطوير نظم المعلومات [1]: تشكل نظم المعلومات الموارد البشرية التي تغطي جانبي عرض القوى العاملة والطلب عليها مكونا رئيسا من ديناميكية وخصائص سوق العمل الفاعلة و في هذا السياق هناك نقطتا ضعف رئيسيتان في الجزائر تتمثل الأولى في كون نظم معلومات الموارد البشرية مازالت قاصرة في نوعيتها وشموليتها مما يستدعي السعي الجاد لتطويرها وتفعيلها وتتمثل

[1]:عبد الحميد المغربي، (2002): نظم المعلومات الإدارية، المكتبة العصرية: المنصورة، مصر، ص ص350-351 .

الثانية بالحاجة الماسة إلى الاستفادة من نظم المعلومات المتوافرة في مجالات رسم السياسات واتخاذ القرارات وخدمات التشغيل و التوجيه والإرشاد المهني وغير ذلك .

وهذا يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية :

-وضع نظم وطنية لمعلومات الموارد البشرية وصيانتها ومواصلة تطويرها وتحديثها لتسهيل استثمارها في رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات .

-تطوير وتعزيز القدرات الكفاءات المؤسسية عن طريق رفع كفاءة العاملين في الجهات المزودة للمعلومات لنظم معلومات الموارد البشرية على جانبي العرض والطلب كالوزارات المعنية بالتعليم والتدريب ودوائر الإحصاءات العامة والمؤسسات المهنية بالتوظيف والتشغيل في القطاعين العام والخاص وغيرها .

-استعمال التقنيات الحديثة لجمع المعلومات ونشرها واستخدامها على المستويات المؤسسية مع مراعاة عناصر الكلفة واقتصاديات العمل .

-تطوير الإمكانات على المستويات المؤسسية لإعداد ورفع كفاءة العاملين في المجالات المتعلقة بنظم معلومات الموارد البشرية من اختصاصيين وفنيين قبل الخدمة و في أثنائها .

-تعزيز الثقافة المجتمعية والوعي المؤسسي في مجال استثمار المعرفة الناجمة عن المعلومات الموثوقة في رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات وبخاصة في المجالات المتصلة بنظم التدريب والتعليم المهني والتقني وتشغيل خريجيها .

-**تعزيز دور القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي** : إن دور القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي في منظومات التدريب والتعليم المهني والتقني غير كاف ويعكس بشكل عام ضعف ارتباط هذه المنظومات بالاحتياجات التنموية ومتطلبات سوق العمل من النواحي الكمية والنوعية مما يستدعي تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص وغير الحكومي في أعمال التخطيط والتنفيذ والتقويم لمنظومات وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني بغرض :

-تطوير وتوسيع دور القطاع الخاص وغير الحكومي وتحسين كفاءته وفاعليته في التخطيط والتنفيذ وضبط الجودة في منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني وبرامجه .

-تطوير وترشيد مساهمة القطاع الخاص وغير الحكومي في تمويل خطط وبرامج ومشاريع التدريب والتعليم المهني والتقني، وهذا يستدعي اتخاذ التدابير التالية :

-تطوير التشريعات لتعزيز دور القطاع الخاص وغير الحكومي في تنمية الموارد البشرية بعامة وفي التدريب والتعليم المهني والتقني بخاصة .

-تشجيع الشراكة الفاعلة للقطاع الخاص وغير الحكومي وتعزيز قدراته وتفعيل دوره في المجالس واللجان والنشاطات المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات للتدريب والتعليم المهني والتقني .

-تعزيز دور القطاع الخاص وغير الحكومي من النواحي الكمية والنوعية في تنفيذ نظم وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني .

-منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للقطاع الخاص وغير الحكومي المشارك في تنمية الموارد البشرية بعامة وفي التدريب والتعليم المهني والتقني بخاصة .

-توفير الدعم المالي والفني وتطوير القدرات للقطاع التطوعي غير الحكومي المشارك في تنمية الموارد البشرية وفي التدريب والتعليم المهني بخاصة وبشكل خاص في النشاطات الموجهة لخدمة المرأة والشباب وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة .

-دعم وتشجيع المنحى القطاعي للقطاع الخاص في القيام بدوره ومشاركته في تنمية الموارد البشرية بعامة وفي التدريب والتعليم المهني بخاصة بحيث يتولى القطاع الواحد كالقطاع السياحي والقطاع الزراعي مثلا المهام ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية في ذلك القطاع .

ومن هنا نجد أن ترقية المورد البشري من خلال تطويرقطاعي التعليم والتدريب يساعد على بناء منظومة وطنية للابتكار والتي تعتبر أحد أهم ركائز بناء اقتصاد المعرفة.

المطلب الثالث : نقل وتوطين المعرفة

إن توظيف المعرفة وتقنياتها في المجتمع والاقتصاد ومختلف مجالات الحياة يعني ربط المكاسب المعرفية الجديدة بمجالات الإنتاج والتقدم في المجتمع، وهذا يستدعي الاهتمام بتطوير المنظومة الوطنية للابتكار وتفعيل دور الجامعة في نقل المعارف وتوطينها والعمل على ردم الفجوة المعرفية.

1- تطوير المنظومة الوطنية للابتكار[1] : إن النظام الوطني للابتكار لا يمكن أن يوجد بدون إطار يقيم العلاقات والروابط بين مركبات منظومة العلم والتقنية الوطنية والعالمية، وهذا الإطار هو ما يسمى بالسياسة الوطنية للعلم والتقنية أي أن النظام الوطني للابتكار هو ببساطة تجسيد لوجود منظومة وطنية للعلم والتقنية تحكمها سياسة وطنية واضحة ذات أهداف محدودة وأولويات معلنة يتم تنفيذها من خلال استراتيجيات مدروسة تضمن وجود الروابط والعلاقات الفعالة بين مركبات هذه المنظومة.

الشكل رقم 12 : منظومة وطنية فعالة تؤدي إلى نظام ابتكار وطني .

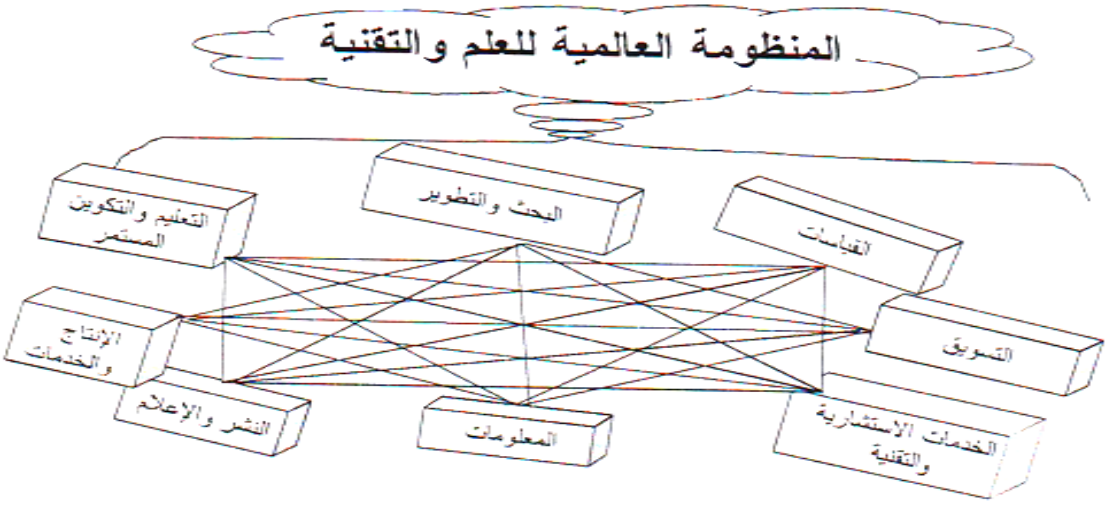

المصدر: عصام يحي الفيلالي، المصدر سبق ذكره، ص77.

[1]:المصدر نفسه، ص ص 65-80 .

ويتطلب وجود هذا النظام توفر إجراءات محددة يجري وضعها والتنسيق فيما بينها ضمن إطار العمل والسياسة هذه الإجراءات تضمن وجود الأهداف ووجود الروابط بين مكونات منظومة العلم والتقنية، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في أبواب تشريعية، قانونية، ومالية وبشرية ومؤسسية ولما كان لنظام الابتكار الوطني طبيعة قطاعية كان من الأهمية زيادة التفاعل بين القطاعات المختلفة لضمان التعاضد والتداعم فيما بينها والشكل الموالي يبين بعض مؤشرات قياس وجود نظام وطني للابتكار .

الشكل رقم 13 : مؤشرات قياس وجود نظام وطني للابتكار .

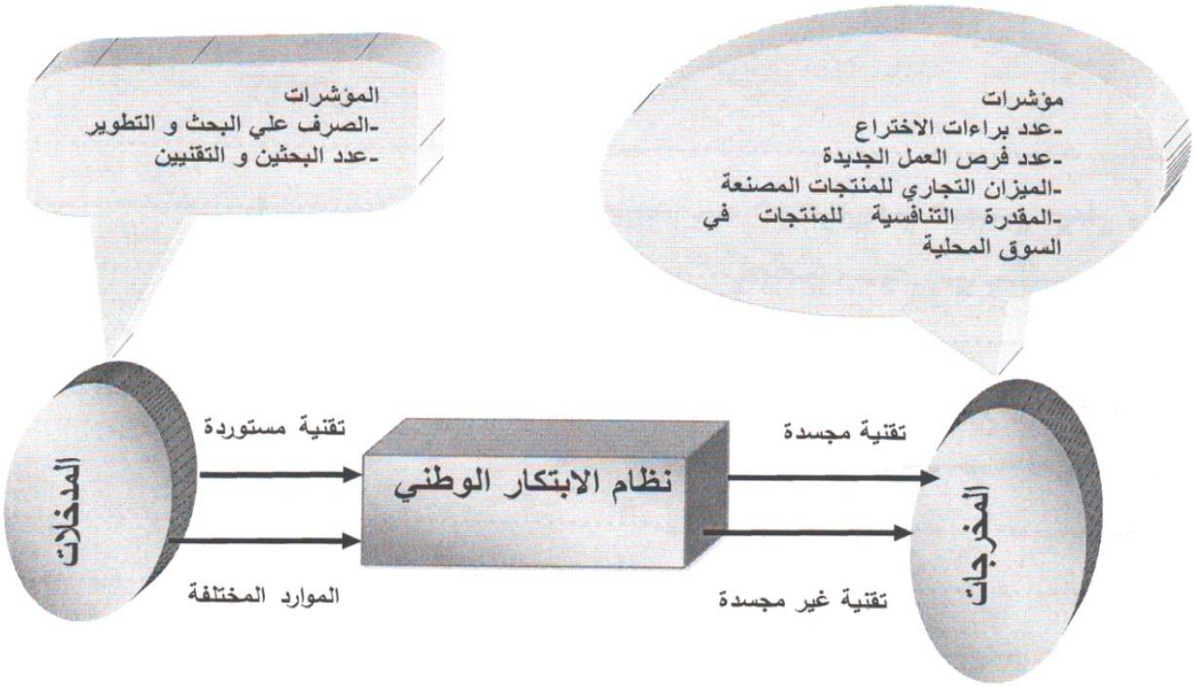

المصدر: المصدر نفسه، ص78

وبناء منظومة ابتكار ناجحة يتطلب ما يلي :

-**تكوين أطر البشرية** : فهي أهم الإجراءات وتمثل الاستثمار الأكثر فائدة للاقتصاد وهذا الاستثمار هو استثمار تكون عوائده أعلى من عوائد الاستثمار في أي من المجالات الأخرى في المجتمع، ومن الإجراءات اللازمة في إطار نظام الابتكار الوطني تحديد الاختصاصات التي ينبغي التركيز عليها في تكوين القوى الجامعية وذلك انطلاقا من دراسات الوضع الراهن ودراسات مستقبل العلم والتقنية حسب القطاعات .

-**التأكيد على نوعية التكوين وليس كميته :** وذلك بإحداث مؤسسات النخبة ومعاهد التقنية على التوازي مع الجامعات وإعادة النظر في المناهج المعتمدة في كافة المراحل بهدف زيادة مواد العلم و التقنية فيها وإدخال مواد خاصة بالإنتاج والجودة والقياسات وتقنية المعلومات والمواد الجديدة والإدارة العلمية وغيرها مما استجد في اقتصاد العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين، ومن الإجراءات أيضا التوعية العامة عن طريق الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع لأهمية العلم والتقنية في تحسين مستوى المعيشة وضمان الأمن والاعتناء بالتكوين المستمر اعتناء فائقا وتبني فكرة التعليم مدى الحياة وخاصة في المجالات التقنية سريعة التطور وزيادة تمويل هذا التدريب تدريجيا وكذلك زيادة عدد ونسبة الموفدين أو المبعوثين في مجالات العلوم والتقنية وتوسيع الاهتمام بالدراسات العليا في الجامعات في المجالات العلمية والتقنية وربط هذه الدراسات بالمجتمع ربطا محكما، ومن الإجراءات المهمة الاعتناء بالتعاون العلمي وفق خطة واضحة وهادفة .

-**تبني الهندسة العكسية :** لعل من أهم العلوم الحديثة التي تهتم بها الدول الصناعية هي علم أو تقنية الهندسة العكسية الذي يشير إلى فن الحصول على المعرفة والبيانات التي تشكل خلفية تصميم وتنفيذ وتشغيل وآداء أي شيء من صناعة الإنسان سواء كان جهازا أو ماكينة أو تركيبة طبية أو توليفة كيميائية أو برامج حاسوب ويرجع تاريخ العلم إلى زمان بعيد كان الإنسان يتأمل فيما حوله ويحاول فك ألغاز ما يحيط به من أشياء ولقد تطورت الهندسة العكسية، وأصبحت علما مستقلا من علوم الهندسة والتصميم القائمة على أساس دراسة منتج معين أو جهاز بعينه من حيث غرضه ومستخرجاته ووسيلة إدارته واستنباط ماهية التصميم الذي وراء أدائه ومحاولة إعادة تركيبه مع احتمال الإصابة أو الخطأ مع إعادة المحاولات حتى يتحقق الآداء المنشود ومزاولات عملية الهندسة العكسية معروفة في جميع المجالات سواء الميكانيكية أو الكهربائية أو الكيميائية كما له تطبيقات كبرى في مجال المعدات الحربية بل إنها منتشرة في تفكيك رموز برامج الحاسوب الجاهزة.

وعموما فإن الهندسة العكسية لعبت دورا كبيرا في ابتكار أدوات ومعدات عن طريق التقليد في اليابان والصين، والتي تطورت فيما بعد لتصبح منتجات منافسة للأصل خاصة في مجال الالكترونيات وفي الحروب تحرص الجيوش على الاستيلاء على أي معدات جديدة لتقوم بفك ألغازها ودراسة أوجه تميزها وجوانب ضعفها لإنتاج ما ينافسها أو يتفوق عليها لهذا فإنه على

مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بهذا المجال الذي يتضمن فك المعدات ودراسة مكوناتها وإعادة تركيبها ودراسة عيوبها ومزاياها فهذه خطوة هامة في نقل التقنية لكون الجامعات بعيدا عن تقنيات العقود مع الشركات المصنعة والمنتجة لأغراض موجودة في السوق فهي في حل أن تقوم بتلك الدراسات التي لا شك أنها أول خطوة عملية في نقل التقنية، وبالطبع هناك أساليب مشروعة للهندسة العكسية تتبعها كل المؤسسات الصناعية والتدريبية والتعليمية كما أن هناك أساليب قد تدخل في عداد الأعمال غير المشروعة مثل استخدام أساليب الهندسة العكسية لسرقة برامج حاسوب وتوزيعه أو لتخريب الحاسوب عن طريق الفيروسات .

2-ردم الفجوة التقنية: إن حركة التنمية في البلدان النامية تتطلب الحصول على التقنية لتسهيل العمليات التنموية، ولذلك عليها أن تضع نقل وتوطين وتوليد التكنولوجيا في صدارة أولوياتها التنموية لتقليص الفجوة التقنية التي تفصلها عن دول العالم المتقدمة، والتي نجمت عن أسباب مختلفة مالية وفنية وإدارية، واجتماعية وتربوية، مما ألزم الدول النامية على شراء تراخيص الملكية واستخدام العلامات التجارية أو تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ذي الطابع التجاري.

ومن أهم الإجراءات التي لا بد من إتباعها لردم الفجوة الرقمية هي:

- **ألا يقتصر مفهوم نقل التكنولوجيا** [1] على شراء الآلات والمعدات فقط وإنما يتعداها إلى اكتساب المعارف بمختلف أنواعها، لأنه حقيقة الأمر أن التكنولوجيا لا يمكن أن تنقل وإنما ينبغي امتلاكها في بلد من خلال تنمية المعارف النظرية والتطبيقية لتظهر بعدئذ في صورة قدرة إنتاجية، كما أن عملية استيراد السلع الإنتاجية تتولد عنها قيمة مضافة هي أكثر أهمية في البلد المصدر منها في البلد المستورد، إذ يحصل الأثر الكمي الفعلي في بلد منشأ التجهيزات لا في بلد استيعابها، كما أن البلدان النامية التي تأخذ بالتكنولوجيا المتقدمة ستواجهها صعوبات في كيفية الحصول على المعلومات اللازمة من التكنولوجيا وصعوبة الاختيار بين تكنولوجيا تؤثر على كثافة العمل وأخرى تقوم على كثافة رأس المال، وهنا أيضا قلة الخبراء المحليين واستمرار أساليب التفكير العقيم، وعلى الرغم من وفرة العمالة الرخيصة إلا أن الثورة التكنولوجية مع الأوتوماتية المرنة والإنسان الآلي،

[1]:إن طرق نقل التقنية وعقود نقلها تتجسد فيما يلي:التراخيص الصناعية،التحالفات الإستراتيجية،عقود المعونة الفنية،اتفاقية براءات الاختراع أو استخدام العلامات التجارية،الاستثمار الأجنبي المباشر،التدريب و الخدمات الإدارية،و الاشرافية،

وكلها تؤدي إلى تحقيق الوفرة في العمل، ولا تترك للبلدان النامية سوى اختيار التكنولوجيات كثيفة رأس المال وهي باهظة التكاليف .

-**الاهتمام بإدارة التكنولوجيا** : إن إدارة الكنولوجيا هي الوظيفة الرئيسية التي يجب الاهتمام بها من أجل بناء قدرات تنافسية تواجه بها تحديات المنافسة الأجنبية المستندة إلى قواعد تقنية متفوقة، والإدارة الإستراتيجية الفعالة للتكنولوجيا تسمح بـ:

أ-توطين التكنولوجيا[1]: المرحلة التي تلي استيراد التكنولوجيا عندما تصبح القوى العاملة والموارد البشرية قادرة على تحقيق السيطرة العالمية والفهم الكبير للتقنية المستوردة بحيث يصبح بإمكانها في المرحلة التالية إبداع الابتكارات الجديدة المتعلقة بهذه التكنولوجيا لمواكبة التطورات التقنية العالمية، وتظل قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

ب-تطوير التكنولوجيا : وهي المرحلة التي تلي توطين التكنولوجيا، والتي تسمح بابتكار تقنيات ومعارف جديدة محليا يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثة منافسة عالميا، وتحقيق مايلي:

-تقديم بضائع جديدة إلى السوق، أي تقديم بضائع ليست معروفة للمستهلك أو من نوعية أفضل أو أكثر جودة.

-استحداث طرق جديدة للإنتاج، أي إدخال طرق جديدة للإنتاج أو التصنيع، والتي ليست بالضرورة قائمة على اكتشاف علمي جديد، ويمكن أن تكون أسلوبا جديدا في التداول التجاري لبضاعة بعينها.

-فتح سوق جديد، أي فتح سوق جديد لم يدخله من قبل لون معين من الصناعة في البلد، بصرف النظر عما إذا كان السوق موجودا من قبل أم لا.

-اكتشاف مصدر جديد للمواد الخام أو مصدر لبضائع غير كاملة التصنيع، هذا بصرف النظر عما إذا كان هذا المصدر قائما أو يلزم إيجاده.

-إعادة تنظيم أي صناعة،مثل الحصول على موقف احتكاري عن طريق الثقة مثلا، أو تفكيك وضع احتكاري في السوق.

---

[1]:عصام يحي الفيلالي،المصدر سبق ذكره، ص 24

ج-توليد التكنولوجيا: من خلال إيجاد تقنيات ومعارف جديدة مبتكرة أو مطورة محليا يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثة منافسة عالميا، ويمكن القول بأن توليد التكنولوجيا الملائمة في بلد ما يؤشر إلى تطور تنموي على صعيد البنى العلمية والتقنية فهي تشمل المنظومة الوطنية للابتكاروظيفة البحث والتطوي، وتهدف التكنولوجيا الملائمة إلى تحقيق تنمية قابلة للاستمرار [1] من خلال خلق حلقة ربط بين المعارف والموارد المتوفرة محليا ومجموعة من المعلومات الجديدة في إطار نمط جديد من التنمية التقنية والاجتماعية والاقتصادية حيث يعمل السكان المحليون جنبا إلى جنب مع خبراء من الخارج كشركاء.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن للتكنولوجيا طرق تحتاج إلى نظر وتخطيط شامل، وإن كانت منظومة التعليم ضعيفة في الجزائر، فإن جوهر الضعف يكمن في منظومة التكنولوجيا من ناحية التخطيط، التعليم والتدريب ونقطة الضعف في المنظومة التخطيطية تكمن في الظن بأن توليد العلم كاف وحده لتوليد التقنية والظن كذلك في أن توليد التكنولوجيا هو المرادف لعملية نقلها من مواطنها في الخارج.

ومن خلال ما سبق نتوصل على فكرة مفادها أنه رغم التطور المعرفي الهائل في الدول المتقدمة فإن الدول النامية، ومن ضمنها الجزائر، ما زالت تتقدم ببطء نحو استيعاب المعرفة وتوليدها، كما وأن الجزائر ما زالت تعاني من مشكلة التنمية المتأخرة، فمجتمع المعرفة هو وليد تطور تاريخي للمجتمعات الرأسمالية الصناعية المتطورة، ونتيجة لتطور تكنولوجي طويل لم تمر به الجزائر بعد.

[1] محسن توفيق و آخرون، (1992): التنمية المتواصلة،البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ،تونس، ص ص13-14 .

خلاصة الفصل الرابع:

-عملت الجزائر جاهدة على تثمين التعاون الدولي من خلال الاستفادة من الفرص الثنائية ومتعددة الأطراف فيما يتعلق باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وهذا من أجل مواكبة تغيرات العصر الحديث عصر المعرفة، وكذا الانتقال من الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج السلع والخدمات المبنية على المادة الأولية إلى الاعتماد على السلع والخدمات المبنية على المعرفة.

-لقد تعددت المشاريع المقترحة من طرف الاتحاد الأوربي على الجزائر في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي فلقد شملت جانب تنمية الموارد البشرية وجانب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أن واقع الحال يبين أن هذه المشاريع لم تحقق أية نتائج معتبرة بدليل بطء نقل التقنية من الاتحاد الأوربي إلى الجزائر.

-إن منطقة التبادل الحر المراد إنشاؤها هي تجسيد للاتكافؤ ما بين الطرفين الجزائر والاتحاد الأوربي فهي منطقة للتبادل الحر ما بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة قائمة بين بلد من جهة ومجموعة من بلدان أخرى، كما أنها قائمة بين طرفين يطبقان سياسة جمركية متفاوتة بين الطرفين، هذه العوامل تجعل من هذه المنطقة تخرج عن النطاق المعهود فالاتحاد الأوربي قد استكمل بناء سوقه الوطنية عكس الجزائر التي تتمتع بسوق وطنية ضعيفة، الأمر الذي يعيق بناء اقتصاد المعرفة.

-ليس لأوربا أية مصلحة في تكييف عملياتها الاقتصادية مع الجزائر على أساس المساهمة في إنجاز السوق الوطنية في الاقتصاد الجزائري، كما أن الاتحاد الأوربي لا ينظر إلى معظم عملياته الاقتصادية مع الجزائر على أساس تكاملي بل هي مجرد تسوية لمعاملات تبادل تجاري سواء أكانت تلك السلع سلع إنتاج وسائل الإنتاج أم سلع استهلاك، وبلا شك فإن مثل هذه المعاملات التجارية قد تكون مفيدة أحيانا في بعض حلقاتها بتشكل السوق الوطني وإذا ماحصلت فهي عارضة وليست أصلية في تشكل السوق الوطنية.

-إن الشراكة الأوروجزائرية تعيق نقل التكنولوجيا في المدى القريب بسبب تجاهل إزالة العوائق أو الحواجز أمام نقل التكنولوجيا ظاو تجاهل هذا البند في بعض الحالات، وإن الشراكة تساهم في زيادة شراء الآلات والمعدات التكنولوجية من الاتحاد الأوربي.

-لم تستطع الشراكة الأوروجزائرية قبل حدوث الأزمة المالية من تحقيق أهداف الاقتصاد الجزائري، وهو الحال كذلك مع تأزم الأوضاع المالية والاقتصادية للدول الأوربية، الأمر الذي يجعل الجزائر مطالبة بإعادة النظر فيما هو موجود ، أي العمل على تطوير السوق الداخلية دون الاعتماد على الغير في بناء اقتصاد المعرفة من خلال العمل على تحقيق الأمن المعلوماتي، التوعية والتدريب لبناء الثقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أمنها وإعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتنمية الموارد البشرية.

-إن بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر يتطلب خلق بيئة مشجعة للإبداع والإبتكار من خلال خلق نظام تفاعلي تكاملي مفتوح، وبالتأكيد للتعليم والتدريب دور كبير في تحفيز تطور اقتصاد المعرفة لأن التعليم يزود المجتمع بالمعرفة بينما التدريب يساعد على تطبيقها في ميادين، أما البنية التحتية لنظام المعلومات فلابد من توافرها للعتماد عليها في القرارات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في اقتصاد المعرفة.

الخاتمة العامة:

تأسيسا على ما تقدم سواء منها ما يتصل بالتفاصيل كما هي مستعرضة في السياق العام في فصول الأطروحة أو منها ما يتصل بالإشارات المركزة والتي تم تثبيتها كخلاصات للفصول، وهو مايسمح لنا بصياغة خاتمة لهذا العمل العلمي المتواضع عبر تثبيت النقاط التالية:

نتائج الدراسة:

أولا: موضوع الشراكة الأورومتوسطية: في هذا الإطار قمنا بتثبيت النقاط التالية:

1–تعتبر الشراكة انعكاسا للشكل الجديد من التكامل الاقتصادي المتمثل في الإقليمية الجديدة والتي تعتبر بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي، وتتميز الإقليمية الجديدة بالتفاف الدول النامية حول إحدى دول المركز على نحو طوعي نوعا ما، وتتسم الأطراف في حالة الإقليمية الجديدة بعدم التكافؤ الأمر الذي يولد تبعية الأطراف الضعيفة إلى الأطراف القوية، وهذا يبين أنها لا تهدف إلى تحقيق وحدة بين أعضائها وإنما تجيز التمايز الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي.

2–في سياق التأصيل التاريخي النظري، لا بد من التوقف عند الطرف العربي المعني بموضوعات الشراكة الأورومتوسطية، وهو ما يدفعنا إلى مايلي:

–إن معظم البلاد المتخلفة بما فيها الدول العربية، في القرنين18و19 لم تشهد عمليات تراكمية، يمكن أن تفضي إلى نمط إنتاج رأسمالي، بل مجرد رسملة داخلية في مختلف هذه البلدان مبنية على قاعدة تطور بعض أشكال التجارة والعلاقات الريعية الربوية في ظل سيادة الاقتصاد الطبيعي.

–إن المرحلة الإقطاعية وما قبل الإقطاعية في معظم البلاد المتخلفة تعرضت إلى هزات عنيفة عشية تحول الرأسمالية الأوربية من صيغة رأسمالية منافسة إلى صيغتها الكونية، مما عرقل إمكانات التطور التدريجي للاقتصاد الطبيعي وتحوله إلى اقتصاد سلعي وبالتالي أعاق عملية تراكم النقود الأمر الذي أدى إلى قطع الطريق على إمكانت تشكل نمط إنتاج رأسمالي أصيل عبر مجموعة الدول التي تمثل الجانب الآخرمن قسمة العمل الدولي، وهذا حال دون تبلور أسواقها

الوطنية، وفي الحالات التي ظهرت فيها ملامح سوق وطنية، فإنها ظهرت مشوهة ومفارقة بسبب ارتكازها على حلقة التداول، بينما ظلت حلقة الإنتاج غائبة، وقد ترتب عما سبق ما يلي:

-عدم سيادة الإنتاج السلعي والتفوق المتميز لرأس المال التجاري-الربوي، تعتبر سمات مميزة للاقتصادات الوطنية في البلاد المتخلفة ومثل هذا الوضع أضعف عنصر التنظيم في الدورة الإنتاجية ذات الطابع الرأسمالي.

-معظم حالات الإنتاج السلعي المتاح في الدول المتوسطية العربية مصدرها خارجي، سواء دخل في صورة واردات أو خرج في صورة صادرات، بهذا المعنى فإن السوق الآخذة في التكوين لا تصبح عندئذ هي السوق الداخلية، بقدر كونها عمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة.

-إن قطاع تصدير الخامات رغم أنه عزز نمو الأشكال السلعية-النقدية، وعجل بتأسيس قاعدة تكوين العلاقات الرأسمالية في البلاد العربية، إلا أن إشكالية انعزال قطاع تصدير الخامات عن باقي العمليات الاقتصادية التقليدية، قد أحدث أثرا مشوها داخل الاقتصاديات العربية بما في ذلك قضية السوق الوطنية، بمعنى أنه لم يتوافر الحافز التاريخي لدفع عملية التقسيم الاجتماعي إلى الأمام، وكان البديل هوعملية التقسيم الدولي ذات الطبيعة الرأسمالية المشوهة.

-إن نمط الإنتاج الرأسمالي نمط تابع في كل الاقتصادات المتخلفة، وأن السوق الوطني شبه غائب، مثل هذا الوضع يجعل الحديث عن الشراكة الأورومتوسطية مع الجانب العربي مربكا للفهم وكما هو معلوم، هناك ارتباط عضوي بين المستوى الذي وصلت إليه عملية تشكل السوق الوطني من جهة، ودرجة الحرية الاقتصادية من جهة أخرى، إلا أن مثل هذا الارتباط غائب أو على الأقل تقطعت حلقاته في الاقتصادات العربية، وفي سياق هذا المسار المتغير في حالة الاقتصادات العربية والذي يتسم بـ:

-ضياع الفرصة التاريخية للاقتصادات العربية في تشكل أسواقها الوطنية.

-طبيعة الفجوة الحادة بين الاقتصادات الأوربية والاقتصادات العربية.

-طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات العربية على المستوى المنظور والإستراتيجي، تختلف تماما عن طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات العربية.

4-تراجع حظوظ الجانب المتوسطي العربي من المكاسب والاهتمام من الاتحاد الأوربي، سوف تكون ضعيفة على المستوى المنظور والمتوسط على الأقل نظرا لأولويات دول وسط أوربا وشرقها في إطار مسعى أوربا الموحدة من جهة، ومن جهة أخرى فإن إبقاء ملف العمالة المهاجرة من دون دراسة سينجم عنها أضرار وخيمة.

ثانيا: موضوع اقتصاد المعرفة: في إطار موضوع اقتصاد المعرفة يمكن تثبيت النقاط التالية:

1-إن اقتصاد المعرفة بشكل عام هو إجمالي عمليات الإنتاج والخدمات التي تستخدم المعارف بشكل كثيف، وتسهم في تسارع وتيرة التقدم العلمي والتقني، واقتصاد المعرفة يعتمد بدرجة كبيرة على قدرات رأس المال الفكري بدلا من المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية ويساهم بشكل كبير في جميع الأنشطة الاقتصادية في البلدان المتقدمة.

2-يعمل اقتصاد المعرفة على زيادة الانتاجية بشكل غير متناه وبدون نمو تضخمي، فلقد عمل اقتصاد المعرفة على إحداث تغييرات هيكلية جذرية من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي أثرت على جميع ميادين الحياة من خلال التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني، ولعل الخاصية الأكثر أهمية أن اقتصاد المعرفة يشكل في نهاية المطاف الاقتصاد المتجدد ورصيد المعارف الذي لا ينضب بالاستخدام.

3-يسمح الاقتصاد المعرفي بالتجديد والابتكار المستمرين في المنتجات وأسلوب تقديم الخدمات وقد أفرز هذا الاقتصاد هياكل مؤسسية جديدة تعزز عملية تقاسم رأس المال البشري وعموما فإن أهم ما يميز الاقتصاد المعرفي هو تسريع وتكثيف عمليات إنتاج واستخدام ونشر المعارف والتقنيات الجديدة.

4-إن اقتصاد المعرفة يجسد ذلك النظام الاقتصادي الذي يعتمد على نشاطات تستمد قوتها من المدخلات العلمية والمعرفية وعناصر الإبداع المستحدمة في إنتاج مخرجاتها، ومن هنا ندرك أن تحقيق اقتصاد المعرفة يتطلب وجود منظومة متكاملة من العناصر الواجب توافرها والتي من أهمها

الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات التقنية العالية، والتي يعتمد بناؤها على نشر ثقافة الإبداع والابتكار من خلال نظام تعليمي متين وفعال ذي مخرجات منسجمة مع متطلبات النمو في الدولة.

ثالثا:فيما يخص موضوع حقيقة الاقتصاد الجزائري بين فرص وتحديات الاقتصاد المعرفي فإنه يمكن تثبيت النقاط التالية:

1-تعتبر استراتيجية الجزائر الإلكترونية خطة عامة ذات أهمية بالغة سواء في جوانبها الجوهرية لكونها تسعى لأول مرة إلى تزويد الجزائر بأرضية جد طموحة لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أما الجوانب الظاهرية، بفعل الحركية الشاملة الكفيلة بتغذية مختلف الأرضيات التي تدعم خطوط العمل الاستراتيجية الموجهة نحو تشييد اقتصاد قائم على العلم والمعرفة.

2-يكاد يقتصر تركيز هذه الاستراتيجية على تطوير المنشآت القاعدية وهذا يتعارض مع نجاح التجارب في هذا المجال والتي استندت كلها من أجل إحداث المؤثرات الدافعة الضرورية لإنعاش النسيج الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي إلى وجود إنتاج وخدمات ذات قيمة مضافة من شأنها وحدها أن تسهل امتلاك التقنيات الحديثة.

3-لاتزال الجزائر تتقدم ببطء نحو استيعاب المعرفة وتوليدها كما أن الجزائر مازالت تعاني من مشكلة التنمية المتأخرة، على اعتبار أن اقتصاد المعرفة وليد تطور تاريخي للمجتمعات الرأسمالية الصناعية المتطورة ونتيجة لتطور تكنولوجي لم تمر به الجزائر بعد، فرغم اتباعها لاستراتيجية الجزائر الإلكترونية والتي تهدف إلى بناء اقتصاد معرفة جزائري إلا أنها لم تستطع تحقيق الغاية المرجوة في ظل ضعف البنية التحتية وتفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي التي أعاقت تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى النقل العكسي للتكنولوجيا من خلال هجرة الأدمغة بسبب ضعف منظومة الابتكار الوطنية.

رابعا:موضوع فرص بناء اقتصاد المعرفة في ظل الشراكة الأوروجزائرية: في سياق هذا الموضوع يمكن تثبيت النقاط التالية:

1-رغم سعي الجزائر خلال العقد الأخير لمواكبة التطورات العالمية في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي من خلال توفير بيئة عمل مناسبة والعمل على الاستفادة من علاقاتها مع الاتحاد

الأوربي، وتطوير سياسات التعليم ووضع برامج تدريبية لتأهيل القوى البشرية، إلا أن هذه التحولات تتسم بكونها منزوعة من السياق العام المفترض لتنمية فعلية تسعى لتحقيق الاحتياجات الأساسية ومرد ذلك أن السعي لإحداث تغييرات بنيوية في هيكلية السوق لم يصاحبه تغييرات في الثقافة والحاكمية المؤسسية وفي أساليب الإدارة السلطوية والمركزية السائدة، مما يؤثر بشكل كبير على تحفيز القوى العاملة المؤهلة لوضع معرفتها وإبداعاتها في سبيل التطوير المنشود نحو مجتمع المعرفة، كما يؤدي إلى عدم القدرة على الاستفادة من اتفاق الشراكة الأوروجزائرية (وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى).

2-إن الحديث المبكر عن الشراكة الأوروجزائرية أمر صعب المنال في ظل ما يعرفه الاقتصاد الجزائري من عدم استكمال بناء سوقها الوطنية، كما أن مشروع الشراكة الأوروجزائرية يثير العديد من النقاط :

-ترتبط أوربا والجزائر بعلاقات تاريخية قديمة، وقد كان تاريخ هذه العلاقات يأخذ طابعا من التعاون والتحالف حينا، إلا أنه اتسم بالصراع والاحتدام في أحيان أخرى كثيرة.

-إن إتفاقية التجارة الحرة بين كتلة نقدية أوربية متقدمة وموحدة، وبين الجزائر قد عملت على تكريس تخلف هذا البلد بسبب عدم التكافؤ، كما أن إقامة منطقة تجارة حرة على السلع الصناعية واستبعاد السلع الزراعية سيؤدي إلى تخلف الزراعة تراجع الإنتاج الزراعي.

-ستؤدي الشراكة بشكلها المعروض إلى القضاء على أغلب صناعتنا الوطنية.

-إن قيام شراكة إقليمية تحقق المساواة والعدالة لكل الأطراف في إطار نظام عالمي ديموقراطي ومتعدد الأقطاب يتعارض ومصالح الرأسمالية العالمية.

3-إن اتفاق الشراكة قد جسد مبدأ عدم التكافؤ ما بين الطرفين الاتحاد الأوربي من جهة والجزائر من جهة أخرى، ولقد انعكس ذلك على منطقة التبادل الحر المزعم انشاؤها فهي تتميز بكونها منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة وجموعة من البلدان من جهة أخرى ، وهي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات متفاوتة ، كما أنها منطقة للتبادل الحر بين طرفان يطبقان سياسة جمركية متفاوتة ، وهذا ما يجعل منها منطقة تبادل حر خارجة عن نطاق المعهود، وتختلف

عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في تماثل الدولتين فيما يخص درجات النمو والاندماج والحماية الجمركية الأمر الذي يجعل الفوائد من نصيب الأقوى ألا وهو الاتحاد الأوربي.

3-في ظل الأزمة المالية العالمية والتي انتقلت تداعياتها لتصيب الأوضاع المالية السيادية لبعض الدول في الاتحاد الأوربي من خلال ظهور مشكلة تفاقم الديون العامة سيضعف اتفاق الشراكة الأوروجزائرية والذي لم يساعد على تحقيق أهداف الاقتصاد الجزائري سابقا قبل حدوث الأزمة، فما بالك بعد حدوث الأزمة المالية وتعقد الوضع في أوربا.

4-إن الصياغات الراهنة للشراكة الأوروجزائرية لا تنطوي على منافع جدية للاقتصاد الجزائري يمكن الاعتداد بها، بالمقابل فإن لائحة المخاطر المنظورة وغير المنظورة تشمل مجالات واسعة ومن هنا فإن الجزائر مطالبة بإحداث تحسين نوعي للتبادل التجاري بينها وبين أوربا، لأن التحسين النوعي للتبادل التجاري يمكن أن يعزز المزايا للطرف الجزائري من دون أن تلتزم بفتح أسواقها أمام الصادرات الأوربية، ومن دون أن تقيدها في اختيار أساليب الحماية الجمركية المناسبة، أو إعطاء الدعم الذي تراه ضروريا، وإن تحقيق منافع من الشراكة يتطلب إنجاز مهمات أساسية وإعادة النظر في برامج الاقتصاد الوطني، سواء على مستوى الإعداد والتخطيط أو على مستوى الالتزام بتنفيذها، كما ينبغي معاينتها من زاوية حدود مساهمتها الجادة في موضوع السوق الاقتصادية الوطنية، وبعيدا عن مشروعات الإثارة أو تلك التي لاتمت بصلة كافية إلى مكونات الاقتصاد الوطني وطبيعة حاجات تشكل السوق الوطني، وإذا ماتحققت مستويات رفيعة مما هو متطلب من العمل الوطني المحوري والدولي، فإنه ستتشكل قاعدة قوية لنجاح الشراكة الأوروبية الجزائرية (وبالتالي أثبتنا صحة الفرضية الثانية).

5-لا يمكن القول أن اتفاق الشراكة يطرح فرصا لبناء اقتصاد المعرفة في الجزائر بل على العكس هو يضع حدودا تجعل أمر تحقيق الاستفادة من الشراكة فيما يخص بناء اقتصاد المعرفة أمرا بعيد المنال في ظل الأهداف المغرضة للاتحاد الأوربي وطبيعة البنية الاقتصادية الجزائرية والتي تتميزب: ريعية الاقتصاد الوطني وما ينجم عنه من تفشي البيروقراطية والفساد، وكذا ضعف النظام الوطني للابتكار، وهجرة العقول وضعف منظومة الابتكار كل هذه العوامل ساهمت في زيادة التبعية التكنولوجية، رغم امتلاكها لمقومات بشرية تؤهلها للارتقاء بالاقتصاد الوطني، إلا أنها غير مستغلة (هذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة).

الاقتراحات:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن القول أنه كي تحقق الشراكة الأوروجزائرية أهداف الطرف الجزائري فلا بد من إعداد إستراتيجية مستقبلية بدء بإجراء استقصاء دقيق للوضع الراهن، بغية استيعاب توجهات تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتسارعة الإيقاع، وما ينجم عنها من تحديات وفرص، وفي هذا السياق فإن بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر يتطلب تحديد التوجهات الأساسية والمتمثلة في:

1-إعادة صياغة الاستراتيجية الجزائرية الإلكترونية مع أخذ الجوانب التالية بعين الاعتبار:

-من الناحية الإستراتيجية فيما يخص غياب نظرة شاملة لجميع أجزاء الاقتصاد

-من الناحية العملية: فيما يتعلق بغياب مسعى تقييمي والناجم عن إسقاط المسؤوليات وإهمال ضرورة وجود مرحلة تحضيرية لإزالة أهم العراقيل، قبل الشروع في هذه العملية

-من ناحية تخصيص الموارد: من خلال ضعف التناسق المسجل في حجم الموارد المعبأة من أجل اقتناء التجهيزات مقابل غيا سياسة تراعي مصالح الاقتصاد الوطني في المدى المتوسط والبعيد.

2-يجب على السياسة الجزائرية المنتهجة في مجال الانتقال نحو الاقتصاد المعرفي أن تشرك فعليا العناصر المتمثلة في السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والمواطنين، وهذا يتطلب تحضير كل طرف من الأطراف السابقة من خلال نشاطات التكوين والتعليم حتى يتأثر مجمل النسيج المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي بالرهانات الحيوية التي ينطوي عليها هذا التطور.

3-الحد من المقاربات التي تدعو فقط إلى إقتناء المعدات التي تلتهم ميزانيات ضخمة ذات النتائج غير المؤكدة، وذلك لفائدة الاستعمال الأمثل للقدرات وتعبئة الموارد الموجودة التي تسمح بوضع الشروط المسبقة في مجال التطور التكنولوجي.

4-العمل على إدارة الفجوات المعرفية سواء تعلق الأمر بـ:

-فجوة النفاذ إلى المعرفة من خلال الوسائل التقليدية والبحث في الإنترنيت.

-فجوة استيعاب المعرفة من خلال التعلم والتوعية واكتساب الخبرات، والتخلص من المعارف القديمة والمقاومة للتغيير.

-فجوة توظيف المعرفة من أجل حل الإشكاليات وتوصيف الظواهر.

-فجوة إنتاج المعرفة الجديدة من خلال إتاحة الإبداع للعلماء والتكنولوجيين،...الخ.

-فجوة التخلص من المعرفة المتقادمة ليس بإهلاكها وغنما بأرشفتها لإعادة إحيائها لاحقا.

5-تطوير شبكات البحث العلمي والابتكار للاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف واستيعابه وتكييفها مع الاحتياجات، وتوليد معارف جديدة، وذلك من خلال دعم انتشار مراكز البحوث، والمؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير، وتحقيق ما سبق يتطلب ما يلي:

-إجراء تقييم شامل لمنظومة الابتكار التكنولوجي بهدف إنشاء منظومة فاعلة متكاملة تضمن وجود شبكة من مراكز البحث والتطوير، بالإضافة إلى تطوير نظام حوافز فعال للباحثين.

-تأمين برامج تعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعات ومراكز البحث بغرض اكتساب المعرفة وتكييفها ونشرها، وإنشاء روابط مشتركة بين مؤسسات البحث والمؤسسات الصناعية.

-التركيز على شراكات مستدامة قائمة حول نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق المشاركة في المعرفة وبناء مهارات محلية وتطوير خدمات ومنتجات داعمة لنقل التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها.

-توفير منظومة تمويلية محفزة لعمليات الابتكار ومساندة لعمليات التحول إلى اقتصاد المعرفة.

6-تطوير رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل من أجل زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، مما يتطلب دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمهارات الإبداعية في المناهج التعليمية كافة، وبرامج التعلم مدى الحياة ، وتتبلور هذه الركيزة بعدد المتعلمين وذوي المهارات القادرين على توليد المعرفة واستخدامها بشكل فعال، وتحقيق ذلك يتطلب ما يلي:

-مراجعة سياسات واستراتيجيات التعليم لدمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كافة القطاعات التعليمية والتدريبية وإعادة النظر في أنظمة التعليم بحيث تتمحور بشكل أفضل حول التفاعل مع الطالب في بيئة تعاونية.

-إعطاء الأولوية لتعزيز نوعية التعليم في جميع المجالات مع ضمان مواكبة مخرجات التعليم مع احتياجات الصناعة وأنشطة الابتكار التكنولوجي في إطار اقتصاد المعرفة ، وهذا يتطلب تطوير البرامج والمناهج التعليمية وتحديثها وفقا للتطورات التكنولوجية وبرامج التعليم العالي.

-تطوير نظم التعليم الأساسي والعالي والمهني والتعلم الذاتي والمستمر لمواجهة زيادة الطلب على العمالة التي يحتاجها اقتصاد المعرفة عن طريق توفير ما يلزم لتطوير الأنشطة المعرفية مع الحفاظ على جودة التعليم.

-دعم قدرات الطلاب في جميع مراحل التعليم وتوفي الأدوات اللازمة لهم لتعزيز الوصول إلى المعلومات والمعرفة.

-استرداد دور الجامعة كرائد في مجتمع المعرفة حيث يقع على عاتقها إرشاد قطاعات الإنتاج والخدمات إلى الفرص الجديدة التي ينطوي عليه اقتصاد المعرفة.

7-ضرورة توفير بنية تحتية ديناميكية للمعلومات لتسهيل التواصل الفعال ونشر المعلومات ومعالجتها وتنفيذ أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة من خلال:

-قيام الحكومات باعتماد مفاهيم ونماذج أعمال جديدة بهدف تأمين التمويل اللازم للقيام بقفزة نوعية من أجل تعزيز الاتصالات وزيادة النفاذ خاصة عبر الحزمة العريضة.

-توفير الحكومات والمؤسسات المعنية لخدمات الحكومة الإلكترونية مع ضمان أمن، سلامة وموثوقية هذه الخدمات والحفاظ على خصوصية المعلومات.

-توسيع نطاق انتشار واستخدام سعات الحزمة العريضة على الشبكات الوطنية بما فيها المناطق الريفية وتعزيز انتشار المجتمع المحلي مع تأمين الاتصالات الدولية المناسبة لذلك.

8-لا بد من توفير نظام اقتصادي وتنظيمي يساعد على توليد المعارف واستخدامها ونشرها والاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتشجيع ريادية الأعمال بما يساعد على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة ، وتضم عناصر هذه الركيزة جملة من المتغيرات هي العوائق ذات الصلة بدرجة التنافسية القائمة في السوق ومستوى التنظيم الذي يعد مقياسا لحالات السوق التي تحاول التحكم بالأسعار والمحددات المعتمدة في مجالات التجارة الخارجية وآليات التطور في التجارة والأعمال بما يشمل بيئة نقدية ملائمة ومعدلات مواتية للادخار والاستثمار، وسياسات لتشجيع المنافسة ولحماية الملكية الفكرية وغيرها من العوامل الاقتصادية المحفزة للنمو.

9-ضرورة توفير بيئة تشريعية محفزة على بناء اقتصاد المعرفة، قائمة على تعزيز ثقة المعنيين ودفعهم للعمل والاستثمار في البيئة الرقمية، وتحقيق ما سبق يتطلب ما يلي:

-تفعيل بيئة تشريعية مواتية لتطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يضمن استكمال منظوماتها التشريعية في هذا المجال والخدمات المرتبطة به على الصعيد الوطني .

-توفير جهاز تنظيمي قادر على كسر الاحتكارات وتأمين بيئة تنافسية للشركات العامة في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وضمان حماية المستهلك والمستثمر.

-التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، والقطاع المدني لتحفيز تطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-توفير بيئة مواتية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تشجيع الشركات المحلية وجذب الشركات المتعددة الجنسيات، ومنح الشركات العاملة في القطاع حوافز ضريبية واستثمارية خاصة.

10-إن تحقيق الاستفادة من الشراكة الأوروجزائرية في مجال بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر مرهون بتطوير البنية التحتية للاقتصاد الجزائري من خلال:

-تجنب التطور المجزوء بمعنى تطوير قطاع وإهمال آخر وهذا ما يحدث في الجزائر حيث توجهت إلى الاهتمام بالتصنيع على حساب القطاع الزراعي، مما أدى إلى حدوث خلل اقتصادي

واجتماعي فلقد غدا الريف صحراء قاحلة، وأصبحت المدن تعج بالأعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة.

-إمكانية انفصال الإطار المعرفي عن التكنولوجي وهذا ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها، حيث هناك إمكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد وما يدعم هذه الفكرة هو أن تكلفة إنتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال على عكس ما يحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة إلى منتجات فعلية، وهذا من شأنه إعطاء فرصة للعلماء والمهندسين كي يساهموا معرفيا دون أن ينشغلوا بالجانب التكنولوجي.

-وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تقرير مكتب الاستشارة الأمريكي بواشنطن، حيث يركز هذا التقرير على ما سماه بالاستعداد الإلكتروني، فيرى ضرورة توفير خمسة نقاط قوة في الاقتصاد حتى يعمل في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمتمثلة في:

-الربط: هل شبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال قابلة وسهلة الاستخدام؟

-القيادة الإلكترونية: هل وضعت الحكومة الاستعداد الإلكتروني كأولوية وطنية؟

-أمن المعلومات: هل يمكن للمستخدمين وضع ثقتهم في معالجة وتخزين المعلومات بالشبكات المعلوماتية؟

-رأس المال البشري: هل حصلت القوة العاملة على التكوين المناسب لبناء وتدعيم الأعمال الإلكترونية ومجتمع تكنولوجيا الإعلام والاتصال؟

-مناخ الأعمال الإلكترونية: إلى أي مدى يسهل القيام بالأعمال الإلكترونية؟

ومن هنا فإنه لا يمكن الحديث عن بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر قبل أن يتم تطوير جميع القطاعات كي تكون ركيزة للحاق بالركب الحضاري، كما أن تثمين التعاون الأوروجزائري ليس بالأمر السهل في ظل المتغيرات الراهنة، فالأمر يتطلب إعادة النظر في مضمون هذا الاتفاق.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أولا:الكتب:

1. إبراهيم أحمد عبد الخالق الداوي،(2010):التجارة الإلكترونية : دراسة تطبيقية على المكتبات، عدد76، مطبوعات الملك فهد الوطنية.
2. إبراهيم يوسف حمد،(2004):تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .
3. أحمد الخطيب، (2001): الإدارة الجامعية–دراسات حديثة–، ط1 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن.
4. أحمد سعيد ناصر ،(2001): التعليم العالي:الاتجاهات الحديثة، دار الكتاب:القاهرة، مصر.
5. أحمد صدقي الدجاني، (1993): الحوار العربي الأوربي، دار المستقبل العربي: مصر.
6. ادم مهدي أحمد، (2001): العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، الشركة العالمية: القاهرة، مصر .
7. أسماء حسين حافظ، (2005): تكنولوجيا الاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي الرقمي، الدار العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
8. البنك الدولي،(2011): واقع النزاهة والفساد في العالم العربي:خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية 2009 –2010 ، ط1 ، بيروت.
9. الطائي محمد حسين أل فرج، (2005): المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل، الأردن.
10. آمال يوسفي، (2008):بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة:الجزائر.
11. عبد الأمير السعد،(2007): قضايا رأس المال والعمل، ط1، مركز البحوث العربية.
12. أمين سمير، ياشير فيصل، (1988):البحر المتوسط في العالم المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.
13. إيمان زكي عبد المحسن، (2009): الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية ، مصر.
14. بشارة خضر، (2010):أوربا والمتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، ترجمة سليمان الرياشي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

15. جاك لوب، (1988): العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة لأحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
16. حازم الببلاوي، (2000):النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
17. حازم الببلاوي،(2001):النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للأدب والفنون:الكويت.
18. حامد عمار،(1998): من السلم التعليمي إلى الشجرة التعليمية، المجلة الاجتماعية القومية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: القاهرة،مصر.
19. حسام محمد عيسى، (1987): نقل التكنولوجيا:دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية، دار المستقبل العربي:القاهرة، مصر .
20. حسني محمد نصر، (2003): الإنترنيت والإعلام والصحافة الإلكترونية، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.
21. حسين عمر، (1995):الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث:القاهرة، مصر.
22. حسين محمد،(1985): الوجيز في الملكية الفكرية،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر.
23. رأفت رضوان،(1999):عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية:القاهرة، مصر.
24. رأفت عبد العزيز غنيم،(2002): دور جامعة الدول العربية في تنمية و تسيير التجارة الالكترونية بين الدول العربية،إدارة قطاعات الخدمات الأساسية،جامعة الدول العربية.
25. ربحي مصطفى عليان، (2008): إدارة المعرفة، دار صفاء: عمان، الأردن.
26. ريتشارد جوي،(2004): تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة،ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.
27. زينب حسين عوض الله، (2004):الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر: بيروت، لبنان. .
28. سعد غالب ياسين، (2006): الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، دار المناهج، الأردن.
29. سعيد النجار،(1991):الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات ، ط1، دار الشروق :القاهرة، مصر.

30. سمير صارم ، (2000): أوربا والعرب ...من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر للنشر :دمشق، سوريا.
31. سمير محمد عبد العزيز ،(2000):التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية:الإسكندرية، مصر.
32. شابرا محمد عمر, (2009): الأزمة المالية العالمية– هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة: رفيق المصري، مركز أبحاث الاقتصاد : جدة، السعودية.
33. شكري محمد عبد العزيز ،(1978):الأحلاف والتكتلات السياسية، سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للفنون والآداب:الكويت.
34. صادق جلال العظم، (1991):ما هي العولمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
35. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، (2001): اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر :الإسكندرية، مصر.
36. طارق محمود عباس، (2003):مجتمع المعلومات الرقمي، المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع:القاهرة، مصر.
37. عادل حرحوش المفرجي،أحمد علي صالح، (2003): رأس المال الفكري:طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: مصر.
38. عادل حرحوش المفرجي،أحمد علي صالح،(2003): رأس المال الفكري:طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
39. عادل عبد المهدي،حسن الهموندي، (1980): الموسوعة الاقتصادية، دار خلدون للنشر والطباعة:بيروت ،لبنان.
40. عادل محمد زايد، (2003): إدارة الموارد البشرية:رؤية إستراتيجية ، كلية التجارة: القاهرة، مصر.
41. عبد الأمير السعد،(2007):الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، دار الأمين للنشر والتوزيع:القاهرة، مصر.
42. عبد الحميد المغربي، (2002): نظم المعلومات الإدارية، المكتبة العصرية: المنصورة، مصر.
43. عبد الرحمان الهاشمي،فائزة محمد العزاوي، (2007): المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن.
44. عبد الرحمن يسري أحمد، (2000): قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية: الإسكندرية.

45. عبد الستار العلي وآخرون ، (2006): المدخل إلى المعرفة ، ط1، دار المسيرة: عمان، الأردن .
46. عبد العالي دبلة،(2004): الدولة الجزائرية الحديثة:الاقتصاد،المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع:القاهرة، مصر .
47. عبد اللطيف بن أشنهو،(1982): التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
48. عبد المجيد الرفاعي،(2002):العرب أمام مفترقات الزمن والإيديولوجية والتنمية، دار الفكر: دمشق، سوريا .
49. عبد المطلب عبد الحميد، (2003): النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1 ، مجموعة النيل العربية:القاهرة، ، مصر.
50. عبد المطلب عبد الحميد، (2006):اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات حتى الكويز) ، الدار الجامعية: الإسكندرية،مصر.
51. عصام يحي الفيلالي، (2008): دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها،الإصدار الحادي والعشرين، سلسلة إصدارات مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز.
1. علا الصيداني، (2009): أثر الأزمة المالية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية،الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: بيروت،لبنان.
52. علي السلمي، (2002): إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للطباعة والنشر:القاهرة، مصر.
53. علي بلحاج،(2005): سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
54. عماد عبد الوهاب الصباغ ،(1998):علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع:عمان،الأردن.
55. عمر صقر،(2000): العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر: القاهرة، مصر.
56. فتح الله لعلو، (1997): المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب.
57. فتح الله ولعلو،(1982): الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة، لبنان.

58. فريد النجار،(1999): التحالفات الاستراتيجية:من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع : القاهرة، مصر.
59. فهد بن ناصر العبود، (2005): الحكومة الإلكترونية، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية:الرياض،السعودية.
60. فيليب ايفانز، توماس وورستر،(2000): اقتصاد المعلومات يغير الاستراتيجيات ويفكك الشركات،العدد189 ، الشركة العربية للإعلام العلمي: القاهرة، مصر.
61. كريس أشتون ،(2002): تقييم الأداء الاستراتيجي : المعرفة والأصول الفكرية ، ترجمة علا احمد ، سلسلة إصدارات ليجيبت: القاهرة ، مصر.
62. كريشتينا برينت،طارق الحق، نورا كامل،(2009): أثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية:أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية.
63. كمال عبد الحميد زيون،(2002): تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة:القاهرة، مصر.
64. محسن توفيق وآخرون، (1992): التنمية المتواصلة، البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس.
65. محمد الصيرفي، (2005): نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية: مصر.
66. محمد بن إبراهيم التويجري، (2008): اقتصاد المعرفة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، 2008.
67. محمد بوعشة، (2000): العرب والمستقبل في الصراع الدولي، الدار العربية للنشر والتوزيع: غريان، ليبيا.
68. محمد سعد أوكيل ،(1994):اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
69. محمد شطاح،(2006): قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والأيديولوجيا، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: عين مليلة، الجزائر.
70. محمد عبد الشفيع عيسى، (2002):العولمة والتكنولوجيا، كتاب الأهرام الاقتصادي:القاهرة، مصر، ص74.
71. محمد عبد الشفيع،(1983): العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة: بيروت، لبنان.

72. محمد لعقاب،(1999): الانترنت وعصر ثورة المعلومات، دار هومة للنشر، الجزائر.
73. محمد محمود إمام ،(2004): تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.
74. محمد محمود،"(2002): المشاركة الأوربية والتعاون الإقليمي، كتاب الأهرام الاقتصادية :القاهرة، مصر.
75. محمد مراياتي،:اقتصاد المعرفة، (2008): تكنولوجيا المعلومات والتعريب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا الإسكو: بيروت، لبنان .
76. محمد مرعشلي، (1987): واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.
77. محمد نبيل جامع،(2000): اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
78. مرال توتليان،(2005): المرأة والعلوم والتكنولوجيا:البعد الاقتصادي، موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة، منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا:القاهرة، مصر.
79. مصطفى بخوش، (2006):حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر.
80. معن النقري،(1999): تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين،ج2، دار الرضا للنشر :بدون مكان وبلد النشر.
81. ممدوح محمود منصور،(2003):العولمة:دراسة في المفهوم و الظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر :الإسكندرية، مصر.
82. ناصر دادي عدون، متناوي محمد،(2003): الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة:أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها ، دار المحمدية، الجزائر.
83. نبيل علي،(1994): العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
84. نجم عبود، (2005):إدارة المعرفة، ط1، الوراق للنشر والتوزيع :القاهرة، مصر.

ثانيا:المجلات:

1. إبراهيم المليفي،(2002):اقتصاد المعرفة وثورة الميديا والمعلوماتية، **مجلة العربي**: (عدد524) ، الكويت.
2. إبراهيم بختي، (2002):الإنترنيت في الجزائر، **مجلة الباحث**: (عدد01)، جامعة ورقلة.
3. إبراهيم بختي، محمد الطيب دويس، (2006):براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاد الجزائري والدول العربية، مجلة الباحث:(عدد04)، جامعة ورقلة

4. أبو عامود، محمد سعد، (1996):التوجه المتوسطي في الفكر السياسي، **مجلة السياسة الدولية:**(124).
5. أحمد بدر، (2000): تكنولوجيا المعلومات، **مجلة المكتبات والمعلومات العربية:** (العدد02).
6. أحمد كواز ، (2009): التجارة الخارجية والتكامل الإقليمي، **مجلة جسر التنمية:**(عدد81)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
7. أنابالا ثيوفاليلير سوندي، (2004): مسار الشراكة بين ضفتي المتوسط، ترجمة عادل زقاع، **مجلة جورج تاون للشؤون الدولية:**(عدد خاص).
8. أوسكين عبد الحفيظ،(1995): الحق في الإعلام الإداري نشأته وتطوره، **ملخص المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية:** (العدد 03)، ديوان المطبوعات الجامعية.
9. بديعة لشهب، (2010): الأزمة المالية العالمية:محاولة في الفهم والتجاوز، **بحوث اقتصادية عربية:**(عدد52).
10. بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب،(2010):أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، **مجلة الباحث:**(عدد09).
11. بن لعلام رياض،(2001): حدود المسؤولية الإعلامية والقانونية للمنتج والمستهلك في مجتمع المعلومات:التحميل من قواعد البيانات، **المجلة العربية للمعلومات:** (العدد01)، تونس.
12. بودلال علي، (2008): مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر:الأسباب والحلول، **مجلة بحوث إنسانية:** (العدد 37).
13. جمال وائل، (2008): الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي: نهاية النموذج، **مجلة شؤون عربية:**(عدد 136)، القاهرة.
14. جورج عابد،(2003): وعد لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة، **مجلة التمويل والتنمية:**(عدد01).
15. حبيب محمود، (2007): انعكاسات الزيادات في أسعار النفط في الاقتصاد الوطني، **مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية:**(عدد02)، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
16. حسانة محي الدين، (2006): التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة،مج12، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية:**(العدد02).

17. حسن حنفي، (1996): ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة، **مجلة السياسة الدولية:**(عدد123).

18. حمدي رضوان، (2002): العولمة والاستثمار الأجنبي في مصر، **مجلة العلوم الإنسانية:** (عدد17) ، ص204 .

19. راتول محمد، (2001): تحولات الاقتصاد الجزائري سياسة التعديل الهيكلي ومدى انعكاسها على المعاملات الخارجية، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية:** (العدد23)، مصر.

20. زحلان أنطوان، (1999): التعرف على التحديات العلمية والتقنية والتجاوب معها، **مجلة المستقبل العربي:** (عدد242).

21. زعباط عبد الحميد، (2004): الشراكة الاورو متوسطية واثرها علي الاقتصاد الجزائري ، **مجلة اقتصادية شمال افريقيا:**(عدد 01)، السداسي الثاني .

22. سالم محمد سالم، (2008):التخطيط الوطني للمعلومات، **مجلة دراسات المعلومات:** (عدد 01).

23. سعيد الصيفي،(2006):الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، **مجلة المستقبل العربي:**(العدد332)، مركز دراسات الوحدة العربية.

24. عبد الأمير السعد، (1999): مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية:**(العدد17)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية :القاهرة،مصر.

25. عبد الأمير السعد، (2003): العولمة ...مقاربة في التفكير الاقتصادي، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير:** (عدد02).

26. عبد الأمير السعد، (2004): الجدل الراهن حول الشراكة الأورومتوسطية، مجلة البحوث والدراسات العربية: (العدد42)، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

27. عبد العزيز الشربيني،(1998):قدرة المنشأة على البقاء، **المنظمة العربية للعلوم الإدارية:**(عدد23)، القاهرة.

28. عبد القادر خليل، (2009): الحوكمة وثنائية التحول نحو السوق وتفشي الفساد، **بحوث اقتصادية عربية:** (العدد 46) .

29. عبد المجيد قدي،"(2009): تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية:**(عددان48-49).

30. علي فلاح الزعبي، (2011): العوامل المؤثرة على الإبداع كمدخل ريادي في ظل إقتصاد المعرفة، دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، **أبحاث اقتصادية وإدارية:** (عدد 10)،جامعة بسكرة.

31. علي نور الدين إسماعيل، (2004): اقتصاد المعرفة في الدول العربية : منظور رياضي، **المجلة الاقتصادية السعودية:** (عدد)17 ، ص 42 .

32. عمر صخري، مرايمي محمد، (2008): الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية:مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، **بحوث اقتصادية عربية:**(العددان43-44) .

33. قدي عبد المجيد،(2002): الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية، **مجلة الكريياد:**(رقم61)،الجزائر.

34. قديل وآخرون،(2005): الوصول إلى الحكومة الإلكترونية:التحديات التي يواجهها المواطنون والمنظمات، المجلة الدولية للعلوم الإدارية :(العدد 01).

35. قوريش نصيرة، (2011): التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية2010-2014 ، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية:**(عدد6).

36. كامل حنا،(1991):المعلوماتية والعالم النامي، **مجلة التمويل و التنمية:**(عدد9).

37. محمد محمود إمام، (1997):اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي، **مجلة بحوث اقتصادية:** (عدد07).

38. محمد مسعي،(2012): سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، **مجلة الباحث:** (عدد10)، جامعة ورقلة.

39. محمد مصطفي الحياط، (2007): الآثار المتوقعة للأزمة المالية على قطاع النفط، **مجلة التكنولوجيا والصناعة:**(عدد33) .

40. محمد مطاوع،(2006):أوربا والمتوسط: من برشلونة إلى سياسة الجوار، **مجلة السياسات الدولية:** (عدد162).

41. مقدم عبيرات،عبد المجيد قدي، (2002):العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، **مجلة الباحث:**(عدد01).

42. منير الحمش، (2009): الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي، **مجلة المستقبل العربي:**(عدد364).

ثالثا: الملتقيات:

1. إبـراهيم محمـد عبـد المـنعم،(2003): التعلـيم الإلكترونـي فـي الـدول الناميـة :الآمـال والتحديات، **الندوة الإقليمية حول تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم**،الإتحاد الدولي للاتصالات.
2. إحسان بن محمد سارة،(2008): مصادر وتقنيات التعليم الإلكتروني، **المؤتمر العلمي الحادي عشر للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعلم الإلكتروني وتحديات التطوير التربوي في الوطن العربي المنعقد** في 2008 ، جامعة عين الشمس،مصر، ص03 .
3. إسماعيل بوحاوة، فوزي عبد الرزاق،(2001): أفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة،**الملتقى الدولي:إشكالية التكوين و التعليم في إفريقيا والعالم العربي المنعقد** في 2001 ،جامعة فرحات عباس، سطيف، ص127 .
4. براق ميموني، محمد سمير، (2006):الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، **الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة المنعقد** في 13-14 نوفمبر2006، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس،سطيف، ص10 .
5. بسام حجازي، (2008): انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على المؤسسات المصرفية في العالم، **الملتقى الدولي حول الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي المنعقد** يومي،13-14 أذار 2009، لبنان.
6. بشير عباس العلاق،(2003): دور القوة التحويلية لتقنيات المعلومات والاتصالات في انتشار و تفعيل التعليم الإلكتروني، **الملتقى العربي خول التسويق في الوطن العربي المنعقد** في 2003، قطر.
7. بشير مصطفى، (1999):الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتج الوطني، **الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الأجنبية المنعقد** يومي 9و10 ماي1999، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، الجزائر.
8. بوخدوني وهيبة، (2002): التطهير المالي وخصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المنعقد** يومي 8و9 أفريل2002 ، جامعة الأغواط، الجزائر.
9. حسن عبد الكريم سلوم، إسماعيل ابتهاج يعقوب، (2005): المعرفة من رؤية محاسبية لتعزيز التحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، **الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة المنعقد** في 2005 ،**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة بسكرة.

10. حليمي حكيمة، زغيب شهرزاد،(2015):القطاع الصناعي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر: بحث في حلول مشاكله وآليات تنميته، **المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية المنعقد** في 7-8 أفريل2015،سطيف.

11. حليمي حكيمة، ساسان نبيلة،(2014):الاستثمار في الجزائر: تقييم لمناخه وقراءة ملامحه،**الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمارات في الجزائر** يومي09-2014/12/10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة. .

12. خوني رابح، رقية حساني، (2006): الخوصصة كآلية تحول إلى اقتصاد السوق، **الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة المنعقد** يومي03-04 أكتوبر.

13. داودي الطيب،(2004): الإصلاح الهيكلي: محاولات الإصلاح الاقتصادي المتبع منذ1988:آلياته: الخوصصة، اقتصاد السوق،الانفتاح،**الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر المنعقد** في 2004 ،المركز الجامعي،بشار،2004 .

14. رحيم حسين، (2003): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:تشخيص ومقترحات، **الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية المنعقد** في 2003، جامعة سطيف.

15. زايري عبد السليم ،مقران يزيد، (2009): انعكاسات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول المغاربية، **مؤتمر الأزمة المالية الدولية : تباطؤ الاقتصاد العالمي وأثاره على الاقتصاديات الاورو مغربية المنعقد** يومي 11و12 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بجاية.

16. شرين بدري البارودي،(2005):دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية : دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية،**المؤتمر العلمي الخامس حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية، المنعقد** في 2005، جامعة الأردن.

17. عبد الرزاق الموسوي، (2009): التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانيات العراقية، **المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال المنعقد** يومي 10و11 2009،الأردن .

18. عبد الستار حسين يوسف ،(2005): دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال ، **الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية المنعقد** يومي 27 و 28 نيسان 2005 ، جامعة الزيتونة، الأردن.

19. عبد العزيز بلخادم، (2003):الكلمة الافتتاحية، **الملتقى الدولي الثاني حول الشراكة الأوروجزائرية المنعقد يومي**27 -28 أفريل 2003 ، جامعة البليدة.

20. عبد اللطيف بلغربي،جمال أبو راشد سنوي،(2005): شروط الأمثلية لمعدل الانفاق على أصول المعرفة لمنشأة الأعمال، **المؤتمر العلمي الدولي الخامس:اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية المنعقد** يومي27-28 نيسان2005 ، جامعة الزيتونة، الأردن.

21. عبد الله بن محمد الرزين،(1426):الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة، **المؤتمر الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية المنعقد** في 1426، جامعة الزيتونة،الأردن.

22. عبد المجيد قدي،(2003):الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، جامعة ورقلة.

23. العلواني حسن، (2001): إدارة المعرفة:المفهوم والمداخل النظرية، **المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية**،المنظمة العربية للتنمية الإدارية : القاهرة، مصر.

24. عمار عماري، ليلى قطاف،(2001): الجامعة الجزائرية:الواقع والأفاق، **الملتقى الدولي حول إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي المنعقد** في 2001،سطيف.

25. قدي عبد المجيد، (2004): الجزائر ومسار برشلونة، **الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأوروعربية** المنعقد يومي 8و9 ماي 2004 ، جامعة فرحات عباس،سطيف.

26. ماضي بلقاسم، خدادمية آمال، (2012): الفساد المالي والإداري في الجزائر: الأسباب والآثار، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري المنعقد** يومي 6-7ماي2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة.

27. مبارك بوعشة، (1999): العولمة:مقاربات اقتصادية، **الملتقى الدولي: الجزائر والعولمة، المنعقد** في 1999 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة.

28. محمد البنات، (2009): العقود الإلكترونية، ندوة عقود التجارة الإلكترونية ومنازعاتها، المنعقد يومي 16 و 17 أفريل 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

29. محمد نجيب، محمد صادق،(2007):المفهوم الاقتصادي الجديد للمعرفة، **المؤتمر العلمي الخامس حول اقتصاد المعرفة المنعقد** في 23-25 أفريل2007، جامعة الزيتونة،الأردن، .

30. المومني رياض، (2010): الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة، **المؤتمر الثاني للعلوم المالية بعنوان مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية المنعقد** يومي 28 و29 أفريل2010 ، جامعة اليرموك، الأردن.

31. وسيلة حمداوي،(2001): المتغيرات البيئية العالمية وتأثيرها على المناهج والتكنولوجيا، **الملتقى الدولي حول إشكالية التكوين و التعليم في إفريقيا و العالم العربي،** المنعقد في 2001، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف.

32. وشام بن زيان،(2004): إعادة تأهيل الموارد البشرية للمؤسسة ساعة الإصلاحات:دراسة قطاع الاتصالات في الجزائر ،**الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية المنعقد** يومي 20 و21 أفريل2004 ، المركز الجامعي بشار.

رابعا:الرسائل والأطروحات:

1. الخاجة فاطمة عبد الحميد، (2006). **أثر المناخ التنظيمي على تمكين العاملين، دراسة تطبيقية على أجهزة الحكومة الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة.** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.

2. بلوناس عبد الله، (2004): **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر.

3. شامي رشيدة ،(1999): **المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية- حالة الجزائر-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

4. عبد الناصر طلب نزال، (2002):**النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد**،غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

خامسا: التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2003): تقرير التنمية الإنسانية العربية2002.
2. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، (2002): تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002:خلق فرص للأجيال القادمة.
3. التقرير المالي للبنك العالمي2007-2009 ، توقعات البنك العالمي2010-2011.
4. صندوق النقد العربي، (1998): التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2003): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة: نيويورك.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، (2007):دليل توجيهي لصياغة و تنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا الاعلام والاتصال ، الأمم المتحدة:نيويورك.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2009): بناء الثقة بالخدمات الإلكترونية في منطقة الإسكو، الأمم المتحدة: نيويورك، الو.م,أ.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2011):إطار عمل معياري لترويج البيئة التمكينية لتطوير الخدمات الإلكترونية العربية، الأمم المتحدة: نيويورك، الو.م.أ.
9. المجلس الاقتصادي والاجتماعي،(1998): تقرير حول الاستثمارات في المنشآت القاعدية ودور الأوساط الاجتماعية في تشييد الفضاء الأورومتوسطي، لشبونة.
10. مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، (2005): حصيلة التعاون العلمي والتقني الدولي1998-2004 ، الجزائر.
11. المكتب الإقليمي للدول العربية ،(2002): تقرير التنمية الإنسانية العربية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
12. هيئة الأمم المتحدة، (2003): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.

سادسا: الجريدة الرسمية:

1. الجريدة الرسمية، العدد52، المرسوم رقم83-389 المؤرخ في 1981/12/26.
2. الجريدة الرسميه، العدد 10 ، 27فبراير 2008 .

سابعا:المواقع الإلكترونية:

1. المفوضية الأوربية،(2005): الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، مذكرات إعلامية اورمتوسطية، متاح على الموقع الالكتروني:
http://europa.eu.int/commeuropeaid/projects/med/regional

2. ميرال توتليان، (2005): المرأة و العلوم و التكنولوجيا:البعد الاقتصادي موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة، ،منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا:القاهرة، متاح على الموقع الالكتروتي:

http://2175227150/montada/upload

3. عادل الصباغ، إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات، متاح على الموقع الالكتروني:

http :www.arabcian.net/arabic/5ndweh/privot.3/knowledge_management .

4. وزارة المالية:

:www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-les-chiffres-/154/taux d'inflation.html:03/08/2015

5. منصور عبد العزيز، ملخص مشروع القانون المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، متاح على الموقع الالكتروني:

http://mansour-abdelaziz.com/numero9.htm :

6. وزارة التعليم العالي والبحث العالمي، المشروع الوطني للتعليم عن بعد ، متاح على الموقع الالكتروني:

http :www.mesrs.dz/e-learning/arabe/p9.nationale-arabe :

7. وزارة البريد و التكنولوجيا، (2008): مؤشرات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، متاح على الموقع الالكتروني

:www.mptic.dz/ar/?d9/85

8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

9. http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015 :

10. الجزائر الالكترونية2013، متاح على الموقع الالكتروني:

http :www.premier-

:ministre.gov.dz/arabe/media/pdf.dossier/telecom/ealgerie.pd

11. سلطة الضبط للبريد والمواصلات:

2014/08/:http://www.arpt.dz/fr/doc/pub/raa/raa_2013.pdf

12. محمد حابيلي، (دون سنة): الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات،مجلة الاصلاح الاقتصادي: (عدد20)، متاح في الموقع الإلكتروني:

http://arabsi.org/attachments/article.pdf :

13. هيرمان، (2010): أزمة الديون تهدد بقاء الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، صحيفة المدينة المدينة، متاح على الموقع الإلكتروني:

http :al-madina.com./node/274085 :

14. المفوضية الأوروبية، أوروبا وجيرانها، متاح على الموقع الالكتروني:

: http://ec.europa.eu/europeaid/inder en.

15. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d'investissement/bilan-des-declarations-d-

: investissement-2002-2013

16. صباح نعوش، (2008): خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي "،الجزيرة نت متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/ebusiness .

باللغة الأجنبية:

باللغة الفرنسية:

Les livres :

1. Abdelhamid Brahimi, (1991) : l'economie algerienne,opeu , Algerie.
2. Amina lahreche, (2002) : l'économie mondiale :dossiers stratégique, édition la découverte ,collection :paris, France ,p53.

Barcelone, l'harmattan :Paris, France.

3. Benkenniche Othman,(2006) :la coopération entre l'union européenne et l'Algérie : l'accord d'association, OPEU :Alger,Algerie.

6. Bichara Khader,(1997) :le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de barcelone.
7. Daft,R,L ,(2001) :organization theory and design),7ed south, western college publishing:usa .
8. Daguzn Jean François, Girardet Raoul,(1995) :Méditerranée :nouveaux défis, nouveaux risques, paris.
9. Darbelet M, lauginie JM, (1987) : économie d'entreprise , édition Foucher :Paris.
10. Davids et autres, (1985) : système d'information pour le management ,volume1,economica : Paris, Bernard ,Buofares, (1995) : information pour la comptabilité de gestion , édition ESKA : Paris.
11. Foray Dominique,(2000) :l'économie de la connaissance ,9éme édition, la découvert : Paris .
12. Institut de la méditerranée, »Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen interrégionaux », juin2000.

13. Isabelle Bensidoum.agnes chevalier, (1996) : Europe méditerranée le pari de l'ouverture, economica :paris, France.

14. Kenneth Arrow, (1999) :knowledge as a factor of production , ABCDE review ,World Bank .
15. Laura bareza, (2000) : accord d'association une synthèse ,direction générale des relations extérieures, commission européenne.
16. Marciniak ,Rove, (1997) : système d'information dynamique et organisation , economica : Paris.
17. Michel Delande, 1992 : marchés à terme :incertitude, information, équilibre , economic : Paris.
18. Oecd, (1992):technology and the economy, paris,.
19. Reix Robert et d'autres , (1995) : système d'information et managemant des organisations, libraire Vuibert : Paris .

Les revues :

1. Hadouche Hassan,(2011) :L'Algerie UE :la zone de libre échange reportée à2020, (n5580) :quotidien national d'information,Liberté.
2. Pierre Alain muet, (2006) : impacts économiques de la révolution numérique ,revue économique (vol57).

Internet :

1. http :www.eumedis.net/ar/about/objectives :
2. Partenariat euromed.algerie , document indicatif de stratégies 2002-2004..voir le site web : http://www.europe.eu.int/comm/external-relations/algeria /csp/02-06-fr:
3. Partenariat euro-med.algerie : document indicatif de stratégies 2005-2006 **:** www.Algerian-embassy-be/eu/pin/htm
4. www.caci.dz/UE/association.UE.htm :04/09/2012
5. www.deldza.cec.eu.init/ue:03/05/2012
6. www.enpi-info.eu/mainmed/php?langid=470 &searchtype=simple&id=342&id type=10
7. www.mesrs.dz/e-learning/arab/pg-nationale-arabe.php :08/03/2012
8. SATIM , (2008) : bulletin trimestriel , algerie: ://www.satim-dz.com/

باللغة الإنجليزية:

Books :

1. Collis&Hussey,(2003) : business research :a pratical guide for under graduate &post graduate student,Basingstoke: palgrave, UK .
2. David Bartholomew, (2008): building on knowledge developing escpertisc creativity and intellectual capital in the construction ,wiley black well.
3. Lynne rienne, (2006) : Europe and the middle east :in the shadows of september11 ,London.
4. TURBAN E,KING, (2003): Introduction to e-Commerce , Prentice Hall: New Jersay

Reviews:

1. Chen,j,zhaoui, (2004):measuring intellectual capital a new model and empirical study of intellectual capital, journal of intellectual capital: (n1), 2004.